



بحوث ودراسات ندوة

مصر فى الحرب العالمية الأولى

بمناسبة مرور مائة عام

١٨ ديسمبر ٢٠١٤

تحرير وتقديم

أ.د. لطيفة محمد سالم









تصميم الغلاف: محمد عماد

مطبعة دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة

بحوث ودراسات ندوة

مصر فى الحرب العالمية الأولى

بمناسبة مرور مائة عام

١٨ ديسمبر ٢٠١٤

الهيئة العامة
لدار الكتب والوثائق القومية

رئيس مجلس الإدارة

أ. د. شريف كامل شاهين

محمد ، دينا عبدالحميد.

بحوث ودراسات ندوة مصر فى الحرب العالمية الأولى/ إعداد دينا عبدالحميد محمد؛ تحرير وتقديم لطيفة محمد سالم. ـ القاهرة: دار الكتب والوثائق القومية، الإدارة المركزية للمراكز العلمية، مركز تاريخ مصر المعاصر، ٢٠١٦.

٢٦١ ص ؛ 24 سم.

بمناسبة مرور مائة عام ١٨ ديسمبر ٢٠١٤

تدمك 2 - 1243 - 18 - 977 - 978

١ - الحرب العالمية الأولى . مصر . بحوث.

أ - سالم، لطيفة محمد (محرر ومقدم)

ب - العنوان.

٩٤٠,٤٠٩٦٢٠٧٢

إخراج وطباعة:

مطبعة دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة.

www.darelkotob.gov.eg

رقم الإيداع بدار الكتب ١٣٨٧٩ / ٢٠١٦

I.S.B.N. 978 - 977 - 18 - 1243 - 2



بحوث ودراسات ندوة

مصر فى الحرب العالمية الأولى

بمناسبة مرور مائة عام

١٨ ديسمبر ٢٠١٤

إعداد

د. دينا عبدالحميد محمد

تحرير وتقديم

د. لطيفة محمد سالم

مطبعة دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة

(١٤٣٧ هـ - ٢٠١٦ م)

تقـديم

مع حلول عام ٢٠١٤ كانت الاستعدادات على أهبها لإحياء ذكرى قيام الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ - ١٩١٨) ، والتى أُطلق عليها حينها (العظمى أو الكونية) ، وذلك بمناسبة مرور قرن من الزمان عليها ، وبالطبع كانت لها أسبابها التى بدت بصورة واضحة منذ مطلع القرن العشرين ، حيث كثرت التكتلات والتحالفات ، وتوافدت الأزمات سراعًا بين الدول ، فى وقت كانت الإمبريالية الأوروبية فى عنفوانها ، وانتهى الأمر بانقسام أوروبا إلى معسكرين متضادين . ومضى الترقب والتحفز فى انتظار اللحظة الحاسمة لدق ناقوس الحرب بعد أن تكثفت غيومها ، وما لبث أن اشتعلت شرارتها الأولى مع يوم ٢٨ يونيو ١٩١٤ ، عندما أطلق طالب بوسنى أعيرة نارية على ولى عهد النمسا وزوجته أثناء زيارتهما لسراچيڤو . فأعلنت النمسا الحرب على الصرب فى ١٠ يوليو ، وعلى التوالى كان إعلان الحرب سجالاً بين الدول ، وأصبحت بريطانيا لها القوة القيادية فى تحالف دول الوفاق ضد دول الوسط التى تتقدمها ألمانيا .

وبالطبع كان لابد من انعكاس هذا الحدث الجلل على مصر الرازحة تحت الاحتلال البريطانى منذ عام ١٨٨٢ ، وذلك نظرا لأهميتها البالغة لخدمة مختلف أغراض الحرب . والواقع أن الفترة التى عاشتها مصر أثناء الحرب ، هى من أهم الفترات التاريخية الحديثة رغم قصر عمرها ، إذ تلاحقت أحداثها ووقائعها ، تلك التى أثرت فى النضال الوطنى ، فالظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعسكرية ، شكّلت قوة ضاربة دفعت مصر - عقب إسدال الستار على الحرب - إلى تفجير ثورة ١٩١٩ التى لها موقعها المهم على خريطة الثورات المصرية فى التاريخ الحديث والمعاصر .

كانت مصر قد خرجت عن الحياد منذ أول أغسطس ١٩١٤ ، وأحكمت بريطانيا قبضتها عليها بإعلان الأحكام العرفية وبإجراءات تبعتها ، وغيرت وضعها السياسى بإعلان الحماية البريطانية عليها فى ١٨ ديسمبر ، وفى اليوم التالى عزلت الخديو عباس حلمى الثانى الحاكم الرسمى لمصر . وسيطر القائد العام البريطانى وصنوه المندوب السامى على مقدرات مصر ، ونتج عن ذلك أوضاع مريرة مثّلت مرآة للأحوال السياسية والحياة الاقتصادية ، إذ ارتبكت المالية ، واهتز محصول القطن ، وإن كانت هناك ملامح

إيجابية عابرة فى الصناعة ، وتأثرت التجارة - داخلية وخارجية- بظروف الحرب المؤلمة ، وكان لذلك أيضًا التأثير على المجتمع ، حيث عانت طبقات الأمة ، وارتفع مؤشر الأمراض الاجتماعية ، كما حدثت تغييرات فى التعليم والثقافة ، وضح ذلك على الصحافة والفكر والفن . وعانت مصر عسكريًا ، إذ ربضت على أرضها قوات الإمبراطورية البريطانية ، واشترك جيشها فى حماية حدودها الشرقية والغربية والجنوبية . وعَبّر المصريون الحدود ، وشكّلوا قوة ضاربة فى ساحات الوغى بآسيا وأوروبا ، اعترف بها الجميع ودوّنها القادة الإنجليز فى كتاباتهم التى سجّلت تجاربهم الحربية .

وكما أُجبرت مصر على تقديم رجالها ، قدّمت أيضًا الأموال والمبانى والأراضى للسلطة العسكرية البريطانية ، والتزمت حكومتها بتحمل كافة المصروفات . وهنا لا بد من الإشارة إلى أنه على الرغم من تكميم أفواه المصريين ، وما فاضت به المعتقلات ، فإن الحركة الوطنية المصرية أثبتت المواقف المشّرفة ، تلك التى تحركت جيدًا داخل مصر وخارجها أثناء الحرب .

ونظرًا لأهمية الدور المصرى فى هذه الحرب ، والذى كان من العوامل الرئيسة فى انتصار بريطانيا وحلفائها ، رأى مركز تاريخ مصر المعاصر ألا تمر تلك المناسبة دون المشاركة فى إنعاش ذاكرة المصريين عمّا قدمه بنو الوطن من تضحيات ، وما لاقاه الشعب من معاناة فى ظل حكم أجنبى قاده إلى الحرب مرغمًا ، وكيف تحمل هذا الوطن طيلة أربع سنوات علّه يُنصف ويجد المقابل عقب إعلان الهدف فى ١١ نوفمبر ١٩١٨ ، ولكن ليس كل ما تتمناه الشعوب تدركه إلا بعد حين . . . بعد أن ينجلى الليل وينكسر القيد .

وقد حدّد المركز يوم ١٨ ديسمبر٢٠١٤ لعقد الندوة ، نظرًا لذكرى مرور مائة عام على إعلان الحماية البريطانية على مصر ، وشارك فيها عدد من الباحثين المتخصصين المتميزين بموضوعات مختلفة وذات ثقل وتخص هذه المناسبة ، ونأمل أن يلقى القارئ الفائدة من الاطلاع عليها .

والله ولى التوفيق ،،،

الإسكندريــة د . لطيفة محمد سالم
٣٠ يونيو ٢٠١٥ مقـرر النـدوة

(١)

الحرب العالمية الأولى
ودخول الولايات المتحدة الأمريكية
١٩١٧ - ١٩١٨

د .صباح أحمد البياع
مدرس التاريخ الحديث والمعاصر
كلية الآداب - جامعة عين شمس

تجدر الإشارة إلى أن الحرب التى اندلعت فى يوليو - أغسطس ١٩١٤ كان يطلق عليها فى البداية «الحرب العظمى» The Great War على اعتبار أنها أعتى الحروب الأوروبية . ولم يطلق على تلك الحرب مصطلح «الحرب العالمية الأولى» إلا فى وقت لاحق ، بعد أن تدخلت الولايات المتحدة الأمريكية فى تلك الحرب إلى جانب دول الوفاق فى أبريل ١٩١٧ . بل يرى البعض أن هذه الحرب ظلت فى جوهرها «حربًا أهلية أوروبية» بالرغم من تدخل الولايات المتحدة طرفًا فيها . وواضح أن هذا التصور هو تصور أوروبى خالص يجانبه الصواب لأنه يتجاهل الدور الذى قامت به الدول والشعوب غير الأوروبية فى تلك الحرب منذ بدايتها ومنها الدولة العثمانية واليابان وهى شعوب آسيوية(١) .

فى الحقيقة كانت حرب ١٩١٤- ١٩١٨ حربًا أوروبية . وقد سميت بعد ذلك «بحرب عالمية» لاشتراك وحدات من أجزاء كثيرة من الامبراطورية فى أوروبا علاوة على انضمام الولايات المتحدة فى عام ١٩١٧ إلى قوى دول الوفاق . ولكن يمكن القول أيضًا بأنها حرب أقل من «حرب عالمية» ، لأن دور القوة البحرية كان فى الحقيقة سلبيًا ، وهى لا تخرج عن بعض الصراعات السابقة مثل حرب الأعوام السبعة(٢) .

* الأزمات

لقد تميزت السنوات العشر التى مضت بين عقد الوفاق الودى سنة ١٩٠٤ وقيام الحرب الكبرى سنة ١٩١٤ بقيام سلسلة من الأزمات الخطيرة ، كادت كل واحدة منها أن تجر الدول الكبرى جميعًا إلى الاشتباك فى الحرب ، وقد مهدت هذه الأزمات السبيل لانقسام العالم واندلاع الحرب العالمية الأولى . وتتمثل هذه الأزمات فى أزمة مراكش عام ١٩٠٥ والتى كانت نتيجة لضعف السلطان «عبد العزيز» سلطان المغرب ، مما أدى إلى تكالب الدول الأوروبية للسيطرة على المغرب - كبريطانيا وفرنسا وإسبانيا وألمانيا - وانتهت هذه الأزمة بعقد مؤتمر الجزيرة الخضراء ١٦ يناير عام ١٩٠٦ ، والذى أكد على ضرورة استقلال المغرب وسلامة أراضيه ، وضمان المصالح الاقتصادية المتكافئة لجميع الدول ، كما وكل المؤتمر لفرنسا وإسبانيا الإشراف على الإصلاح فى المغرب «مراكش» . . .

وبذلك مرت الأزمة بسلام ورأت الدول الكبرى أن المغرب لا تستحق أن تشتعل من أجلها حرب عظمى[٣] .

وتتمثل الأزمة الثانية فى أزمة ضم النمسا للبوسنة والهرسك عام ١٩٠٨ حيث كانت نتيجة لظهور «مشروع صربيا الكبرى» عام ١٩٠٣ بعد الانقلاب الذى حدث فى الملكية الصربية داخل إمبراطورية النمسا والمجر والدعاية الصربية بضم ولايتى البوسنة والهرسك العثمانيتين إلى الدولة صربيا الأم . وفى عام ١٩٠٨ رأت حكومة النمسا والمجر الفرصة سانحة لضم هاتين الولايتين إليها نتيجة الانقلاب الذى حدث فى الدولة العثمانية ضد السلطان عبد الحميد الثانى . وبالفعل قامت النمسا بضم البوسنة والهرسك فى ٥ أكتوبر عام ١٩٠٨ ، وكان ذلك ضربة للدولة العثمانية من ناحية ، والتطلعات الصربية من ناحية أخرى . وأعربت روسيا عن غضبها الشديد حتى تحتفظ بنفوذها لدى دول البلقان ، وأغلقت إنجلترا المضايق فى وجه الأسطول الحربى الروسى مما اضطر صربيا إلى الصمت أمام التحدى النمساوى ، ونشطت الجمعيات السرية الصربية لتنفيذ مشروع صربيا الكبرى عندما تسنح لهم الفرصة ، أعلنت النمسا عن عزمها على اكتساح صربيا ومحوها من خريطة العالم[٤] .

أما الأزمة الثالثة فهى أزمة أغادير عام ١٩١١ فقد تسببت المسألة المغربية فى صيف عام ١٩١١ فى أزمة جديدة بين القوى خارج أوروبا حيث اشتعلت الثورة فى مدينة فاس المغربية ضد مولاى عبد الحفيظ الذى استنجد بفرنسا ، فأرسلت له حملة احتلت المدينة ضاربة بمعاهدة الجزيرة عرض الحائط ، فأرسلت ألمانيا طراد حربى يدعى "Panther " بانثر إلى مياه أغادير بحجة حماية المصالح الألمانية التجارية . وأعلنت إنجلترا أنها لن تقف مكتوفة الأيدى ولن تتخلى عن حليفتها فرنسا إذا ما قامت الحرب ، وتم عقد اتفاقية فى ٤ نوفمبر ١٩١١ تنازلت فيها فرنسا عن جزء من الكونغو الفرنسى إلى ألمانيا مقابل إطلاق يد فرنسا فى مراكش . وتلا هذه الأزمة أحداث متلاحقة هددت السلام فى أوروبا حيث أعلنت فرنسا حمايتها على المغرب ، وفكرت إيطاليا فى الاستيلاء على برقة وطرابلس . . . وانتهت الأزمة ولكن التوتر لم ينته[٥] .

وأخيرًا الأزمة الرابعة وتتمثل فى الحروب البلقانية ١٩١٢-١٩١٣ حيث حاولت روسيا(٦) إثبات وجودها فى البلقان مستغلة ضعف الدولة العثمانية من أجل تسوية مسألة المضايق لصالحها . وفى أكتوبر عام ١٩١٢ اشتعلت حرب البلقان الأولى بإعلان الجبل الأسود الحرب على الدولة العثمانية ثم تلتها بلغاريا وصربيا واليونان وكان النصر فيها حليف البلقانيين وخسرت الدولة العثمانية معظم أراضيها . ولكن طالبت صربيا بتعويض عن خسارتها للأراضى التى شكلت دولة ألبانيا ، وطالبت بمقدونيا التى كانت تشكل جزءًا من نصيب بلغاريا من غنائم الحرب . وأعلنت بلغاريا الحرب على اليونان وصربيا ، وانضمت إليهما رومانيا ولكنها عانت من هزائم الحرب المتكررة وانتهت الحرب بمعاهدة بوخارست عام ١٩١٣ والتى أسفرت عن ضم صربيا واليونان لجانب من أراضى الدولة العثمانية الأوروبية وحرمت بلغاريا من نصف أملاكها(٧) .

وهكذا خلال مرات ثلاث : طنجة ١٩٠٥ ، البوسنة ١٩٠٨-١٩٠٩ ، وأغادير حتى ١٩١٣ بدت الحرب محتمة الوقوع ، ولم تجنب إلا بتنازلات من فرنسا وتراجع من روسيا ولكن هذه الإنذارات أيقظت الأهواء القومية وخلقت أجواء عاصفة . وبالحال تقريبًا ظهرت فى الشرق تعقيدات خطيرة : والحرب الإيطالية - العثمانية ١٩١١-١٩١٢ ، والحرب البلقانية ١٩١٢-١٩١٣ ،ثم الحرب ضد بلغاريا ١٩١٣ ، توسع صربيا واليونان ورومانيا . ولم تقبل النمسا بهذه النتائج وأتاح لها اغتيال سراييڤو Sarajevo فى ٢٨ يونيو ١٩١٤ الفرصة التى كانت تبحث عنها لسحق صربيا . وقبلت بها ألمانيا ، وعارضتها روسيا . وهكذا نرى أن الحرب النمساوية - الصربية أثارت الحرب الأوروبية(٨) .

ويمكن تلخيص الأسباب التى أدت إلى قيام هذه الحرب فيما يلى : اشتداد نار العداء بين صربيا والنمسا . ونزوع ألمانيا إلى السلطان والسيادة فالشعب الألمانى خلق ليسود العالم قاطبة ، واستعمار أراضى واسعة يمكن استخدامها أسواقًا لتصريف شتى السلع والبضائع والحصول على المواد الخام التى تحتاج إليها المعامل والمصانع ، وكان لا يمكن تنفيذ هذه السياسة الاستعمارية إلا إذا توافر لدى ألمانيا أسطول كبير فثارت ثائرة بريطانيا ، وآنست فى المنافسة البحرية خطرًا يهدد كيانها أيما تهديد ؛ وكان

لأطماع روسيا فى الشرق الأدنى عقب هزيمتها فى الحرب الروسية اليابانية ١٩٠٤-١٩٠٥ ، وانهيار آمالها فى الشرق الأقصى ، أثر فى تصادم المصالح الروسية مع مصالح النمسا وألمانيا فى البلقان وفى الدولة العثمانية[٩] .

ولم ينس الفرنسيون قط مقاطعتى الإلزاس واللورين ، وخشى الألمان أن يؤخذوا على غرة ، فتسابقت الأمتان الفرنسية والألمانية فى إعداد العدة ليوم تتقابل فيه الجيوش الجرارة ، فى غيرما رحمة أو شفقة . وكانت الظروف مواتية لإعداد آلات التدمير والتخريب ، فإن وسائل الصناعة تقدمت ، وطرق المواصلات ارتقت ، وأصبح من السهل تعبئة الجيوش بسرعة وانتقالها بسهولة ، وقد فشلت مجهودات «رجال السلم» فى كبح جماح «دعاة الحرب» . ومما أوعز القلوب وأدمى الأفئدة ، انقسام دول أوروبا شيعًا وأحزاباً ، وقيام معسكرين ، تنافسا فى عقد المحالفات ،حتى يتفوق فريق على أخر فى العدد والعدة ، وكان كلما اشتدت الأزمات تعاون أعضاء كل فريق ، انتظارًا لهبوب العاصفة ووقوع الكارثة ،فلما وقعت ، رأينا حربًا لم يسمع التاريخ بمثلها حتى ذلك الوقت ،سواء أكان ذلك فى كثرة الجيوش ، أم فى تعدد أنواع الأسلحة المهلكة[١٠] .

* اندلاع شرارة الحرب :

تعتبر الحرب العالمية الأولى مثالاً جيدًا لفشل توازن القوى وكيف يمكن أن يؤدى فى النهاية لسباق التسلح ثم للحرب الشاملة . فقد اندلعت شرارة الحرب العالمية الأولى من حادث اغتيال ولى عهد النمسا الأرشيدوق فرانز فرديناند Franz Ferdinand فى سراييفو فى البوسنة ٢٨ يونيو عام ١٩١٤عندما أطلق وطنى صربى يدعى جفريلو برنسيب Gavrilo Princip الطلقة التى تردد صداها فى كل أرجاء العالم . وخلال أسابيع كانت كل أوروبا قد اشتبكت فى أعظم حرب عرفها العالم الحديث ، وسرعان ما امتدت نيرانها إلى كل دول أوروبا وإلى المناطق البعيدة فى آسيا وإفريقيا[١١] .

لم يكن من قبيل المصادفات أن يقتل الأرشيدوق فى سراييفو ، وأن يكون مقتله السبب المباشر للحرب الكبرى ، بل كان مقتله نتيجة الاضطراب القومى بين

الصرب المشتتين ، ذلك الاضطراب الذى كان يهدد كيان الإمبراطورية النمساوية المختلفة العناصر . ولا يمكن أن يؤدى حادث فردى مهما كان إلى هذه النتائج لولا وجود مناخ للتوتر ولولا الجذور العميقة للمواجهة بين الدول الكبرى فى ذلك الحين . فبعد قرن من السلم النسبى فى أوروبا ١٨١٥ - ١٩١٤ نشأ وضع متأزم انقسمت فيه أوروبا إلى معسكرين متجابهين كل منهما متحفز للقتال[١٢] .

انتهزت إمبراطورية النمسا والمجر فرصة وقوع حادث الاغتيال لإعلان الحرب على صربيا فى ٢٨ يوليو ١٩١٤ بهدف القضاء عليها عسكريًا باعتباره الوسيلة الوحيدة لحل مشكلة القومية السلافية التى كانت تهدد كيان الإمبراطورية . وسرعان ما اتسع نطاق هذه الحرب المحلية ليشمل مجمل القارة الأوروبية . فقد قررت روسيا تعبئة قواتها المسلحة لمساندة صربيا . وأعلنت فرنسا التعبئة العامة لقواتها لمساندة حليفتها روسيا وردت ألمانيا على ذلك بإعلان الحرب على كل من روسيا وفرنسا فى الأول والثانى من أغسطس على التوالى . وفى ٣ أغسطس ، وجهت ألمانيا إنذرًا إلى بلجيكا المحايدة تطالبها فيه بالسماح للقوات الألمانية بعبور الأراضى البلجيكية لمهاجمة فرنسا من الشمال . وحيث إن غزو بلجيكا يهدد أمن بريطانيا مباشرة ، فقد أعلنت الحكومة البريطانية الحرب على ألمانيا فى ٤ أغسطس دفاعًا عن حياد بلجيكا . وحددت الدول الأخرى مواقفها من تلك الحرب بين معسكر «الدول المركزية» (ألمانيا والنمسا والمجر) من جانب ، «ودول الوفاق» (فرنسا وروسيا وبريطانيا) من الجانب الآخر تبعًا لمصالحها القومية الخاصة وبالنظر إلى توقعاتها بشأن انتصار معسكر على الآخر[١٣] .

وهكذا اتسع نطاق الصراع الذى لم يسمع بمثله من قبل ، فألمانيا والنمسا وقفتا إلى جانب ، وفرنسا وروسيا وبريطانيا وصربيا والجبل الأسود والبلجيك وقفت إلى الجانب الآخر . إلا أن أغلب دول العالم اشتركت فى الحرب تدريجيًا بدافع مصالحها الخاصة . وانضمت الدولة العثمانية[١٤] إلى دولتى الوسط دفاعًا عن كيانها المهدد من دول الوفاق ولا سيما روسيا ، وانحازت بلغاريا أيضًا إلى هذا الجانب مدفوعة بعامل الرغبة فى تحرير بلادها من نفوذ روسيا ، وجمع شمل العنصر البلغارى فى البلقان تحت رايتها ، ثم انضمت اليابان والصين إلى الطرف الآخر رغبة فى الاستيلاء على أملاك ألمانيا فى

الشرق الأقصى ، وانضمت البرتغال بحكم حلفها القديم مع بريطانيا ، وأعلنت إيطاليا[١٥] الحرب على حليفتها النمسا فى ٥ مايو عام ١٩١٥ بعد أن خففت دول الوفاق عنها أعباءها المالية ووعدتها بتحقيق أطماعها ، وأعقبتها اليونان ذات المطامع الواسعة فى الدولة العثمانية ، ورومانيا التى تحلم بتحرير شعوبها النازلة فى أملاك الإمبراطورية النمساوية[١٦] .

وهكذا كان لكل دولة هدف محدد من الاشتراك فى الحرب فعلى سبيل المثال أرادت فرنسا استعادة الإلزاس واللورين ، ودافعت بريطانيا عن حياد البلجيك ، ورغبت روسيا فى حل مشكلة المضايق . . . ولكنها جميعًا هدفت إلى القضاء على ألمانيا كدولة كبرى ، والحيلولة دون سيطرتها على القارة الأوروبية ، وبالتالى فإن القضاء عليها من شأنه أن يحقق العديد من المكاسب الإقليمية والسياسية والاقتصادية والاستراتيجية لكل دولة على حدة . أما ألمانيا نفسها فقد رحبت بنشوب الحرب لثقتها فى إمكانية إحراز النصر التام على أعدائها قبل أن تستعيد روسيا قوتها العسكرية من جديد ، وقبل أن تتدخل الولايات المتحدة فى الحرب[١٧] .

عندما أعلنت الحرب كانت الآراء متفقة فى إنجلترا وفرنسا على أن ألمانيا ما دامت قد غزت البلجيك[١٨] فقد اضطرتهما إلى الدفاع عن شرفهما ودفعتهما إلى أن يقابلاها فى الميدان ، وبذلك فقد ألبت ألمانيا عليها جيوشًا لا تستطيع معها مقابلة التوازن الحربى . وأكد ذلك ما ذكره كولونيل فرنسى كان قد أرسل لملاقاة الألمان فى الهافر «إن النتيجة مؤكدة مادام الإنجليز قد قدموا ، فإن الألمان هذه المرة قد قرضوا مالا يستطيعون مضغه»[١٩] .

لام الكثير من الأمريكان وكذلك بعض الإنجليز رئيس الولايات المتحدة الأمريكية لأنه سكت عن خرق حياد بلجيكا ، وغير ذلك من أعمال الألمان المخيفة ، ثم أخذ بعدئذ يتداخل فى مسائل تمس مصالح أمريكا المالية والمادية . ولقد حمل الناس سكوته على رأى من اثنين الأول : أن الرئيس فكر فى الانتخابات القادمة لكرسى الرئاسة فود المحافظة على عدم عمل شىء يكون فيه مساس بالمصوتين الألمان ولكن هذا

الرأى بعيد الاحتمال . أما الرأى الثانى : فهو رأى حازم ليس فيه مخالفة للشرف وهو أنه امتنع عن عمل احتجاجات كتابية قد تقابل بالاستخفاف لأنه ليس هناك ما يحمله على ادخال بلاده فى الحرب الأوربية[٢٠] .

وقد رأى جاريون فيلارد -Jarion Villard وهو كاتب صحفى - أن "هذا هو الوقت الملائم لإظهار توطد دعائم الصداقة بين الأمتين (الألمانية والأمريكية) للدلالة على إننا لم ننس كيف ساعدت عقول الألمان وسواعدهم على جعل البلاد الأمريكية على ماهى عليه الآن» . بينما كتب مستر هارفى - Mr. Harvey وهو رئيس تحرير نورث أمريكان ريفيو -North American Review أن «كل العالم يعلم أنها آسفة وإخراج هذا إلى حيز الرسميات قد لا يكسبنا إلا عداوة أمتين كبيرتين ويغل أيدينا لأجل المساعدة النهائية التى تقول جريدة " التايمز" Times الصادرة فى لونده أن الولايات المتحدة يجب أن تقدمها»[٢١] .

إن كثيرًا من الناس الذين دققوا فى بحث الأدلة المبسوطة أمامهم كانوا - إلى عهد قريب - يرجحون إلقاء القسط الأكبر من المسئولية عن الأسباب المباشرة للحرب .

أولاً : على عاتق النمسا لركوبها متن الشطط والمغالاة فى معاملتها للصرب .

ثانيًا : على ألمانيا لعجزها أو عدم رغبتها فى كبح جماح حليفتها النمسا .

ثالثًا :على روسيا لإصدارها الأمر الفجائى بالتعبئة العامة عقب استئناف المحادثات بينها وبين النمسا بعد انقطاعها مؤقتًا . إن النمسا ما كانت فى الواقع إلا آلة صماء تحركها ألمانيا كما تشاء وتختار . وأن ألمانيا هرعت إلى امتشاق الحسام وأرغمت حليفتها النمسا على احتذاء حذوها . وليست ألمانيا وحدها التى تأهبت للحرب ، بل إن أوروبا بأسرها اشتركت فى التأهبات وبالأخص فرنسا وروسيا وإنجلترا[٢٢] .

ويمكن تقسيم الحرب إلى ثلاثة أدوار .

أولاً : الهجوم الألمانى الأول الذى أوقف عند حد المارن وأعطى بريطانيا الفرصة لتنظيم المقاومة .

ثانيًا : حرب الخنادق التى استمرت من سبتمبر سنة ١٩١٤إلى مارس سنة ١٩١٨ بغير الوصول إلى نتيجة حاسمة .

ثالثًا :حوادث سنة ١٩١٨ التى بدأت بهجوم الألمان وانتهت بارتدادهم وحلفائهم فى كل ميدان . وقد انتهت الفترة الأولى من الحرب ١٩١٤-١٩١٦ لصالح دول الوسط ، أما الفترة الثانية ١٩١٧- ١٩١٨ فقد انتهت بهزيمة ألمانيا وانتصار دول الوفاق[٢٣] .

لم يكن الشعب الأمريكى والحكومة الأمريكية متهيئين بالخبرة الكافية لمواجهة تحدى عام ١٩١٤ ، ولم يحسب حساب لطبيعة ذلك التحدى حتى تكون استجابة الشعب الأمريكى له أيسر . إن العلاقات الأمريكية - الألمانية قبل سنة ١٩١٤ لم تكن لتوحى بأن انفجارًا فيها سيقع سنة ١٩١٧ ، ولم تكن لتؤكد إمكان قيام عداء ونضال فى البحر الكاريبى . وكان طموح السياسة الألمانية فى البحر الكاريبى خلال فترة من الزمن سببًا فى زيادة اهتمام الولايات المتحدة ، ثم كان هناك عامل آخر عمل على تدهور العلاقات الألمانية الأمريكية ، وهو التنافس فى أجزاء أخرى من العالم ، وقد كان أسطولا الدولتين يتنافسين وينظر الواحد منهما إلى الآخر شزرًا . ومن المؤكد أن سباق التسلح فى أوروبا كان من بين العوامل التى أدت إلى الحرب سنة ١٩١٤[٢٤] .

* أسباب دخول الولايات المتحدة الحرب

دخلت الولايات المتحدة الحرب فى جانب دول الوفاق بعد ثلاث سنوات من قيامها وقبل انتهائها بسنة ونصف ، وكان السبب المباشر فى دخول الولايات المتحدة الحرب إصرار ألمانيا على شن حرب الغواصات غير المقيدة ضد الدول المحايدة وفى مقدمتها الولايات المتحدة ، ولقد كانت هناك بعض الآراء تقول إن دخول الولايات المتحدة فى الحرب كان بسبب تصريح بلفور على أساس أن هذا التصريح يرضى يهود الولايات المتحدة ، وهؤلاء لهم نفوذ كبير على الرأى العام الأمريكى ، والرأى العام الأمريكى كما هو الموقف فى كثير من البلاد الخاضعة للنظام الديموقراطى يتحكم إلى حد ما فى السياسة الخارجية[٢٥] .

كانت الولايات المتحدة تؤمن دائمًا بحقوق المحايدين وما يسمونه «حرية البحار» وقد كان لها فى ذلك مشكلات هائلة مع بريطانيا، ولكن السوق البريطانية والفرنسية كانت تمتص من المؤن الأمريكية كميات لا حد لها. إن قواد البحر الإنجليز لم يعمدوا إلى إغراق السائحين العزل من السلاح، حتى ولو صادروا ما يملكون. ولكن الغواصات الألمانية أغرقت فى بعض الأحيان منذ عام ١٩١٥ سفنًا محايدة، كما أغرقت بعض الركاب الأمريكيين فى سفن إنجليزية كما حدث فى حالة «لوزيتانى» Lusitania[٢٦] ففى مايو عام ١٩١٥ نسفت الغواصات الألمانية عابرة المحيطات الإنجليزية لوزيتانيا، وكانت تقل ١٢٨ راكبًا أمريكيًا واحتجت الولايات المتحدة، إلا أن ألمانيا استمرت فى سياستها. وبعدها ظهر على الولايات المتحدة بوادر القلق، وألزمت ألمانيا بالوعد بالحد من نشاط غواصاتها فى ٤ مايو ١٩١٦. وفى ٣١ من يناير ١٩١٧ أبلغت الحكومة الألمانية الولايات المتحدة أن دول الوفاق المتحالفة أرغمت ألمانيا «بأساليبهم الوحشية» على أن تنقض وعدها[٢٧].

كان التحيز الأمريكى لصالح بريطانيا وضد ألمانيا خلال الحرب العالمية الأولى من أوله بالغًا، وكانت أسباب ذلك التحيز كثيرة، بعضها تعود إلى القرن التاسع عشر، الفترة التى كانت العلاقات الأمريكية البريطانية تصب فى قالب التسوية والتساهل. وفى حالة نشوب الحرب العالمية زاد الألمان قضيتهم ضررًا باستعمالهم للغواصات. وفى الوقت نفسه كانت ثروات الأمريكيين ومصالحهم مرتبطة بإحكام أكثر من أى وقت مضى مع بريطانيا برباط تجارة أيام الحرب التى تطورت وازدادت، وما لبثت هذه التجارة أن تضخمت بسرعة لدرجة أن أصبح الرخاء الأمريكى الداخلى فى الواقع يعتمد عليها. ومن ثم فإن السياسة الأمريكية تجاه أوروبا سنة ١٩١٤-١٩١٧، صداقة مع بريطانيا وعداء لألمانيا، إنما كانت نتيجة مباشرة للأوضاع الاقتصادية[٢٨].

لقد تأثرت التجارة الأمريكية إلى حد كبير بأحداث الحرب العالمية، بالرغم من أن الولايات المتحدة لم تكن بادئ الأمر طرفًا فى تلك الحرب. وأعلن الرئيس وودرو ويلسون Woodrow Wilson[٢٩] أن بلاده لن تتخلى عن حقها فى التجارة الخارجية مع العالم القديم، وكان إعلانه موجهًا لألمانيا، التى كانت قد أعلنت أنها ستغرق كل

سفينة تجارية تجوب المياه القريبة من الجزر البريطانية .فقد كان الرئيس الأمريكى يرى أن انتصار ألمانيا سوف يهدد الأمن الأمريكى بالخطر ، وتجاوبت ألمانيا مبدئيًا مع مطالب ويلسون بشأن حق الولايات المتحدة فى الاتجار بحرية طالما بقيت خارج إطار الحرب الأوروبية ، ونجح ويلسون فى انتخابات الرئاسة فى عام ١٩١٦ وهو العام الذى ضمن فيه السلام لبلاده . ولكن ألمانيا غيرت من موقفها وأعلنت أنها ستخوض حرب الغواصات من جديد وتضرب السفن التى تقترب من السواحل الأوروبية ، ونتج عن هذه السياسة الجديدة غرق خمس سفن أمريكية . مما دفع ويلسون داعية السلام إلى مطالبة الكونجرس بإعلان الحرب على ألمانيا(٣٠) .

وكانت الثمرة الوحيدة لحرب الغواصات الألمانية هو أن الولايات المتحدة الأمريكية أعلنت الحرب على ألمانيا يوم ٤ أبريل ١٩١٧ لتغير سير الحرب كلها ، وبدأت السفن التجارية تسير فى قوافل تحرسها سفن حربية ، مما جعلها فى مأمن إلى حد كبير من هجمات الأسطول الألمانى(٣١) .

لقد حدد ويلسون أهداف الولايات المتحدة من هذه الحرب وهى :

أولاً : إن الولايات المتحدة تسعى إلى تكوين تنظيم دولى يضمن الأمن ، ويستطيع أن يفرض السلام ويجعل الحرب أمرًا مستحيلاً .

ثانيًا : أن الولايات المتحدة ترغب فى الحصول على الأمن اللازم للحكومات الديمقراطية فى العالم ضد الأوتوقراطيات العسكرية مثل ألمانيا . وكان ويلسون يستهدف من ذلك بذر بذور التفرقة فى ألمانيا فأكد : «إن قتالنا ليس مع الشعب الألمانى ، بل مع حكومة مستبدة » ، ولذلك فمن الضرورى استئصال الإمبراطورية أو القيصر ومستشاريه العسكريين ، كما صار يشدد القول بأن شروط الصلح يجب ألا تشتمل على ضم شعوب ضد رغبتها ، أو دفع أموال تحمل الطابع التأديبى . وهكذا أكد ويلسون أن الحرب ليست موجهة ضد الشعب الألمانى ، ولكنها موجهة ضد حكومته الاستبدادية .

ثالثًا : إن الولايات المتحدة الأمريكية تتطلع إلى سلام عادل ، وذلك على أساس

النقاط الأربعة عشرة التى تضمنتها رسالة ويلسون إلى الكونجرس فيما بعد بتاريخ ٨ يناير عام ١٩١٨[٣٢] .

*** دخول الولايات المتحدة الحرب :**

وفى ١٢ أبريل عام ١٩١٧ ، وقف ويلسون فى الكونجرس وطلب إعلان حالة الحرب قائلاً : «إنه لأمر مخيف أن نقود هذا الشعب المسالم العظيم إلى الحرب ،إلى أفظع الحروب جميعًا وأحفلها بالدمار ، حتى إن الحضارة ذاتها تبدو مترنحة فى الميزان . بيد أن الحق أغلى وأثمن من السلام وسنقاتل من أجل الأمور التى اعتدنا أن نعتز بها . . . من أجل الديمقراطية ، من أجل حقوق وحريات الدول الصغيرة ، من أجل سيطرة عالمية شاملة للحق عن طريق اتفاق بين الشعوب الحرة يجلب السلام لجميع الأمم . . .»[٣٣] .

كما أوضح ويلسون الموقف قائلاً : «إنها حرب ضد كل الأمم ، فقد تم إغراق السفن الأمريكية ، وأضير الأمريكيون فى أرزاقهم وحياتهم ، بطرق نحن أعلم بها وتحثنا بقوة على اتخاذ الإجراءات المناسبة ،ولكن تم اختراق واغراق السفن والشعوب التابعة للدول المحايدة والدول الصديقة بنفس الطريقة .فلم يكن هناك تمييز . فالتحدى لكل البشرية . يجب أن تقرر كل أمة كيف تواجهه بنفسها؟ . فالاختيار بالنسبة لنا يجب أن يكون وفقًا للتشاور المعتدل وعدم التسرع فى اتخاذ القرار الذى يخدم سمعتنا وأهدافنا كدولة . يجب أن نضع مشاعرنا الثائرة جانبًا . فهدفنا لن يكون الانتقام أو تأكيد الإنتصار المادى للأمة ، ولكن فقط إثبات الحقوق ، حقوق الإنسان ، والتى نحن البطل الوحيد لها»[٣٤] .

وبالفعل وافق مجلس الشيوخ الأمريكى بـ ٨٧ صوتًا ضد ٦ أصوات فى ٥ أبريل عام ١٩١٧ على القرار المتعلق بالحرب . وأثناء مناقشة المجلس على قرار الحرب خطب المستر لودج Mr. Lodge قائلاً : «إننا لا نستطيع أن نرسل فى الحال جيشًا عظيمًا إلى فرنسا . ولكن من أعظم عوامل الابتهاج أن نرسل فى الحال عشرة آلاف جندى من جيشنا العامل إلى فرنسا فيرفع الراية الأمريكية فوق ساحات القتال إلى جانب جيوش الحلفاء» . وأضاف إلى ذلك أن فى وسع الولايات المتحدة فتح اعتمادات واسعة وتقديم أموال

ومهمات وذخائر بمقادير عظيمة جداً . كما ذكر أيضًا : «فلندخل الحرب ونتضم إلى جانب الذين يقاتلون لأجل الحرية والإنسانية والديمقراطية والمدنية ، فإرادة الشعوب تقف اليوم فى وجه الأتوقراطية العسكرية البروسية التى استهانت بمبادئ الإنسانية وطرحتها تحت الأقدام»(٣٥) .

لقد سعى ويلسون إلى تشجيع مواطنيه على اتخاذ جانب فى الصراع الأوروبى . وخشى كذلك من الآثار المحلية للانقسام الطبيعى وتعاطف الشعب المنحدر من أصول مختلفة تنتمى إلى الدول المشاركة فى الحرب . أما جمهور السينما فقد تظاهر عندما بدا مشهد الحرب واضحًا . ومن ثم فقد أعد ويلسون رسالة ليتم عرضها على الشاشة مسبقًا «إنه سيكون عملاً وطنياً فى مصلحة حياد الأمة والسلام للبشرية ،اذا ما امتنع الجمهور فى هذا المسرح عن عرض الصور المتصلة بالحرب وعن التعبير إذا كان موافقاً أو غير موافق»(٣٦) .

أعلنت الولايات المتحدة الحرب على ألمانيا فى ٦ أبريل عام ١٩١٧ ، أما النمسا فلم تعلن الولايات المتحدة الحرب عليها إلا فى ٧ ديسمبر ، كما أنها لم تعلن الحرب مطلقًا على الدولة العثمانية . ويعود سبب تأخر الولايات المتحدة فى إعلان الحرب على النمسا ، وعدم إعلانها الحرب على الدولة العثمانية إلى ضعف الموقف العسكرى لهاتين الدولتين ، وبالتالى تهاوى مقاومتهما ،ولم تبق فى الميدان من دول الوسط إلا دولة ألمانيا ، الدولة المؤثرة والقوية والمسيطرة وقتذاك(٣٧) .

ولم يندهش القائد الألمانى إريخ لودندورف Erich Ludendorff من انضمام الولايات المتحدة إلى جانب دول الوفاق فى هذه الحرب حيث قال : «كنت أترقب هذا الأمر حتى فى حالة عدم السير فى حرب غواصاتنا إلى النهاية القصوى ، لأن فوزنا فى القتال كان لابد له من الإفضاء إلى هذه النتيجة»(٣٨) .

وبعد أن أعلنت الولايات المتحدة الحرب على ألمانيا قامت كوبا فأعلنت الحرب على ألمانيا ولحقت بها دول أمريكا الوسطى باستثناء السلفادور ، ولكن دور دول أمريكا الوسطى ظل دورًا ضعيفًا لا يعد كونه إعلان حرب فقط دون أن تشترك فعليًا فى جبهات

القتال ضد ألمانيا . وكان ويلسون قد طلب من دول نصف الكرة الغربى إعلان الحرب على ألمانيا ، فتبعتها البرازيل فقط ، واكتفت خمس دول وهى الأرجنتين وأورجواى وبوليفيا وبيرو وأكوادور ، بقطع علاقاتها الدبلوماسية(٣٩) .

وقد افتتحت دول أمريكا اللاتينية عصر الحياد والذى عرف بالحياد الموصوف Benevolent Neutrality إذ قررت جماعة الدول الأمريكية ، بعد دخول الولايات المتحدة الحرب العالمية الأولى ، بذل المعونة لها فى حربها دون أن تقوم من جانبها بإعلان الحرب على أعدائها . أعلنت كوستاريكا فى ١٢ أبريل وضع موانيها ومياهها فى خدمة البحرية الأمريكية . وفى ٢٨ أبريل قررت جواتيمالا بعد أن قطعت علاقتها الدبلوماسية مع ألمانيا وضع مياهها الإقليمية وموانيها وسككها الحديدية للاستخدام فى الدفاع العام ، وكل العناصر اللازمة لنفس الغرض . كما أخطرت الحكومة البرازيلية فى ٤ يونيو عام ١٩١٧ حكومة الولايات المتحدة الموافقة على قانون الحياد فى الحرب . وعدلت أورجواى فى ١٨ يونيو عام ١٩١٧ لوائح الحياد الخاصة بها ، وأخذ رئيس جمهورية بيرو بالحياد الموصوف لصالح الولايات المتحدة فى ٢٨ يونيو من العام نفسه(٤٠) .

وأكد ذلك ما كتبه القائد الألمانى لودندورف : «وبعد إشهار الحرب علينا بمدة وجيزة من قبل الولايات المتحدة هب العالم بأسره ضدنا ماعدا بعض حكومات قليلة التزمت جانب الحياد كشيلى والأرجنتين على الرغم من شدة الضغط عليهما . وقد أعلنت دول التحالف الرباعى خلا بلغاريا أنها فى حالة حرب مع الولايات المتحدة ، ولبث سفير الولايات المتحدة مقيماً فى صوفيا . على الرغم من تشديدى فى هذا الصدد ظلت حكومتنا مصممة على رضاها عن خطة الحكومة البلغارية . فأدى هذا الإهمال إلى أوخم العواقب»(٤١) .

جدير بالذكر أنه كان لخطاب الرئيس ويلسون فى مجلس الأمة وقع عظيم فى البرازيل وقابلته الصحف البرازيلية بالاستحسان والإبتهاج . وعلقت جريدة «أوباى» Obey على الخطاب قائلة «إن بدء النهاية يقترب جداً والمحايدون لا يمكنهم أن يبقوا

محايدين فلابد من إقدامهم على العمل» . أما جريدة «رودى بريوزا» Rudy Brioza فذكرت «إنه لا يمكن قيام الحياد بين القانون والجريمة . والحق مفضل على السلم كما قال الرئيس ويلسون . . .إن جميع المحايدين هم اليوم فى حالة حرب مع ألمانيا ففى كل يوم ترتكب جريمة جديدة يمكن أن تدفع دولة جديدة إلى الحرب . وخطة الولايات المتحدة قد قوبلت بالابتهاج فى العالم كله وستهب أمم أخرى لمعاقبة ألمانيا . وقد كان دخول الولايات المتحدة الحرب نتيجة السياسة الألمانية المشئومة ، فالعالم كله ولا سيما العالم الأمريكى يقابل عمل الولايات المتحدة بالسرور والتصفيق»[٤٢] .

وقد اشتركت البرازيل من بين دول أمريكا اللاتينية بشكل فعلى فى الحرب ضد الألمان منذ أكتوبر عام ١٩١٧ ، ويفسر هذا بتعاطف البرازيل الفعلى مع الولايات المتحدة من جهة ، ولتعرض سفنها إلى أضرار حرب الغواصات التى شنتها ألمانيا على السفن التجارية التابعة لأعدائها والتابعة أيضًا للدول المحايدة والدول التى لم تشترك فى الحرب . وقدمت البرازيل معونات مادية ومعنوية لدول الوفاق واستطاعت حراسة معابر سفن دول الوفاق فى مناطق جنوب المحيط الأطلسى وقدمت لفرنسا بعض المعونات العسكرية التى تعبر عن صدق مشاعرها تجاه دول الوفاق . وعلى أية حال فإن جميع دول القارة الأمريكية التى أعلنت الحرب على ألمانيا أو قطعت الصلات الدبلوماسية معها باستثناء الولايات المتحدة وكندا لم تقدم لدول الوفاق مساعدات عسكرية أو مالية تستحق الذكر [٤٣] .

كما أعرب المسيو بوانكاريه Raymond Poincare - رئيس الجمهورية الفرنسية - عن امتنانه لإعلان الرئيس ويلسون قرار الحرب قائلاً : «إن الشعب الفرنسى قد هزته عاصفة الشعور الأخوى نحو الولايات المتحدة فى هذا الوقت الذى أخذت الجمهورية الأمريكية الكبرى الحريصة على غاياتها وتقاليدها تستعد فيه للدفاع بالسلاح عن قضية العدل والحرية . . . وسيظهر لكل عقل وفكر بعيد عن التحيز أن الحكم الإمبراطورى الألمانى الذى أراد الحرب واحترم نارها كان يضمر فى نفسه حلمًا كبيرًا ببسط سيادته على العالم . ولكن النتيجة أن الحكم الاستبدادى الألمانى لم ينجح إلا فى إثارة ذمة الإنسانية وضميرها ضده»[٤٤] .

ومع خريف سنة ١٩١٨ كان عدد القوات الأمريكية فى فرنسا ١,٧٥٠,٠٠٠ جندى وساعدت البحرية الأمريكية البحرية البريطانية فى اختراق حصار الغواصات الألمانية ، كما شاركت القوات البرية بدور حاسم وأعلنت الحكومة الأمريكية أن الحرب موجهة ضد الحكومة الألمانية الاستبدادية وليس ضد الشعب الألمانى(٤٥) .

جدير بالذكر أن مؤتمر الحلفاء البحرى الأخير المنعقد فى لندن فى ٢٥ أكتوبر ١٩١٧ كان قد أوصى باتخاذ خطوات للتأكيد على التعاون الصادق بين وزراء الحلفاء فى الدول المحايدة من أجل منع غواصات أو سفن العدو المشكوك فيها من السماح لها باستخدام المياه الإقليمية . وقد أصدرت السفارة البريطانية تعليماتها فى هذا الصدد إلى ممثلى الولايات المتحدة فى الدول المحايدة . وكانت الحكومات الفرنسية ، والإيطالية ، والروسية ، واليابانية ، تقترب من الشعور نفسه(٤٦) .

وقد صرح الرئيس ويلسون فى خطابه إلى الكونجرس فى ٤ ديسمبر عام ١٩١٧ قائلاً : «إن مهمتنا الحالية هى كسب فى الحرب ، ولن يمنعنا أى شىء عن التحول عن هذه الفكرة حتى يتم انجازها . فكل ما نملكه من قوة وموارد مختلفة سواء من الرجال ، والمال ، والمواد الخام سوف يتم تخصيصها ويستمر تخصيصها لهذا الهدف حتى يتحقق . وهؤلاء الذين يرغبون فى تحقيق السلام قبل أن يتحقق هذا الهدف ، أتعهد بأن أحمل نصيحتهم فى كل مكان . . .»(٤٧) .

كما ذكر أيضًا أن النصر لن يتحقق فى الحرب إلا إذا «قال الشعب الألمانى لنا من خلال ممثلين معتمدين بصورة صحيحة ، وبأنهم مستعدون للموافقة على التسوية القائمة على العدالة وتعويض الأخطاء التى قام بها حكامهم . فقد أخطأوا فى حق بلجيكا التى يجب اعادة اصلاحها .كما نشروا قواتهم فى الأراضى الأخرى كإمبراطورية النمسا والمجر ودول البلقان ، والدولة العثمانية وحتى آسيا . . . والتى يجب التنازل عنها جميعًا . .»(٤٨) .

لم تقم القوات الأمريكية بدور مهم فى الحرب حتى عام ١٩١٨ ، ولكن مجرد إعلان أمريكا الحرب على ألمانيا كان له ثلاث نتائج :

١- ارتفعت الروح المعنوية بين دول الوفاق واعتقدوا أنهم إذا استطاعوا الصمود عامًا آخر ، فإنهم سوف يتلقون الإمدادات الأمريكية القوية .

٢ - استفادت هذه الدول من الإمدادات المادية الأمريكية ، حيث إن قوتها الشرائية كانت آخذة فى الهبوط ، ولكن دخول الولايات المتحدة الحرب فتح باب الأمل للقروض الأمريكية أى أنهم بالأموال الأمريكية التى يقترضونها من الحكومة يستطيعون أن يدفعوا للمؤسسات الأمريكية التى يستوردون منها ما يشاءون .

٣ - إحكام الحصار على ألمانيا لأن أمريكا كانت تتزعم قبل دخولها الحرب فكرة حق الدول المحايدة للمتاجرة مع ألمانيا ، ولذلك كان الإنجليز يضطرون إلى إخلاء سبيل بعض السفن المحايدة الذاهبة إلى ألمانيا وبذلك استطاع الحلفاء تضييق الخناق على ألمانيا وتحطيمها فى نهاية عام ١٩١٨[٤٩] .

عبأت الحكومة الأمريكية قواتها على مرحلتين : الأولى من أبريل ١٩١٧ حتى ديسمبر ١٩١٧ ، وفيها اعتمدت الإدارة الأمريكية على الجهود التطوعية ، ثم خلال المرحلة الثانية التى تلت ديسمبر ١٩١٧ تحولت الجهود الأمريكية إلى السيطرة الكاملة على الحياة الاقتصادية فى البلاد ، فأممت السكك الحديدية ، وأنشأت مجلساً للصناعات الحربية ، وأقامت نظامًا صارمًا للتحكم فى الصناعة والمواد الغذائية والوقود ، ووضعت خطة عاجلة للتوسع فى بناء السفن التجارية ، واعتمدت إجراءات صارمة لمنع الإضرابات ، أما القوى المعارضة للحرب فسنت من أجلها قانوناً لمكافحة الجاسوسية ، وقامت لجنة الإعلام برئاسة الصحفى التقدمى جورج كريل George Creel بتعبئة الكتاب والمفكرين لتأييد الحرب ، وفى ربيع ١٩١٨ كان الاقتصاد والشعب الأمريكى قد انخرط بالكامل فى حرب شاملة[٥٠] .

والواقع أن المساعدة التى قدمتها الولايات المتحدة كانت كبيرة وفعالة فقد منحت أراضيها لدول الوفاق ، ومكنتهم من شراء كميات كبيرة من المواد الغذائية . وأسهم أسطولها إلى جانب الأسطول البريطانى فى التعرض لغواصات دول الوسط . وقد تزود الجنود الأمريكيون حتى عام ١٩١٨ فى الغالب تزويدًا كاملاً بالعتاد الإنجليزى والفرنسى

من بنادق ومدافع ثقيلة وطائرات مقاتلة ، وكان قدومهم يستغرق وقتًا طويلاً ، ولم يكن تدريبهم كاملاً دائمًا . ولكنهم كانوا يتميزون بالشباب الغض والثقة غير المحدودة . وبذلك كانوا للحلفاء أكثر من تعويض عن خسارة روسيا وتخلفها . فكانت معونتهم حاسمة بغير حدود فى ناحيتين هما : المال والرجال(٥١) .

كما أرسلت الولايات المتحدة أعدادًا كبيرة من جيشها من الشباب الأمريكى المدرب إلى أوروبا ليحاربوا إلى جانب صفوف البريطانيين والفرنسيين فى ميدان القتال فى فرنسا فى الربع الأخير من عام ١٩١٨ فى حدود مليون جندى تحملوا مسئولية الهجوم على قوات هندنبرج فى أوربا وتحطيم معنوياتها ، وقد أثر هذا الانكسار بالفعل على الجبهة الألمانية فى قلب أوربا وبخاصة فى مناطق القتال فى الجبهة الفرنسية التى تؤثر تمامًا فى عملية قلب الوضع القتالى لصالح دول الوفاق ، لأن فرنسا تعد خط الدفاع الأول عن ألمانيا . كما شاركت القوات الأمريكية فى القتال حتى وصل عددها إلى حدود ثلاثة ملايين جندى وقدمت أموالاً كثيرة إلى دول الوفاق قبل أن تدخل الحرب ، وبعد دخولها(٥٢) .

وقد تولى القيادة العليا الأمريكية فى فرنسا جون برشينج John Perishing منذ عام ١٩١٧ ، والذى كان يتمتع بثقة ويلسون غير المحدودة ، ولذا سانده ويلسون فى رأيه بضرورة أن يعمل الجيش الأمريكى وكأنه جيش قائم بذاته غير منصهر فى بقية الجيوش الحليفة وليس كإمدادات لسد الثغرات فى خطوط دول الوفاق . وبذلك حافظت الولايات المتحدة على مكانتها لا كحليف ولكن كقوة زميلة حيث أصر برشنج على الحفاظ على الهوية المنفصلة لقواته بعيدًا عن قوات بريطانيا وفرنسا . وشاركت القوات الأمريكية فى المعارك الأخيرة من الحرب وخصوصًا فى الدفاع عن باريس ، وبدا واضحًا أن التفوق العددى فى الرجال - بفضل المساهمة الأمريكية - جعل آمال الألمان فى الحصول على النصر بعيدة(٥٣) .

وقد أثبت الجندى الأمريكى كفاءةً عظيمة حتى إن القيادة الألمانية التى كانت قد أسقطت المساعدة الأمريكية من حساباتها أقرت بأن «الجندى الأمريكى يثبت

شجاعة وقوة وجلد ومهارة ولا ترهبه الخسائر فى الأرواح» . ولم يحن ١٨ يوليو حتى كان الهجوم الألمانى قد انحسر ودعا فوش - Foch القائد الأعلى لقوات الوفاق – الأمريكيين إلى القيام بهجوم مضاد . وقد فعلوا بنجاح رائع وكتب الجنرال برشينج قائلاً : «لقد تحول مسار الحرب تحولاً حاسمًا لمصلحة الحلفاء»(٥٤) .

كما ذكر برشينج أيضًا : «إن السرعة التى تقدمت بها فرقتنا اكتسحت العدو ، وقد بلغت الخسارة سبعة آلاف شخص ، ولكن الأمريكيين أزالوا الهزيمة تمامًا وأخذوا ستة عشر ألف أسير ، وفى الشهر التالى وقع العبء الأكبر على الجيش الأمريكى الذى كان يتألف من مليون جندى فى الهجوم العظيم على خط هندنبرج وتحطيمه وهو الخط الذى كان يعتز به الألمان مما أدى إلى تحطيم الروح المعنوية الألمانية»(٥٥) .

ورأى المؤرخ العسكرى جون كيجان John Keegan أن «الحرب العالمية الأولى كانت صراعًا مأساويًا وغير ضرورى . . . فالمذابح الجماعية التى اجتاحت ثلاث قارات فى الفترة من ٣ أغسطس عام ١٩١٤ إلى ١١ نوفمبر عام ١٩١٨ قد أودت بحياة عشرة ملايين نسمة ، ودمرت ملايين أكثر من ذلك ، وأدت إلى اندلاع الحرب العالمية الثانية بعد عشرين عامًا ، ودمرت ثقافة الخير والتفاؤل للقارة الأوروبية» . كما اعترف صراحة بالتأثير الحاسم للإمكانات الأمريكية على معنويات الألمان والحلفاء حيث قال : «كان الجيش الألمانى غير قادر على جعل خسائره أفضل ، والتصدى للعدو الجديد ؛ أما الجيش الأمريكى ، مع أربعة ملايين من القوات الجديدة ، كان على أهبة الاستعداد للعمل والتدريب»(٥٦) .

كما كتب المؤرخ ميشيل هوارد Michael Howard أن «اندلاع الحرب العالمية الأولى كان جريمة ، كما أن أثرها فى حياة الإنسان لم يكن له لزوم ، كما أنها إدانة مأساوية لعقول الرجال ، والجنرالات ، والسياسيين على حد سواء ، والذين فقدوا السيطرة على صكوك الدمار . كانت الحرب فى الواقع أدوات متعددة فهى حرب آلات ضد الرجال ، والطريقة التى اندلعت بها والأحقاد التى شملتها أوجدت طريقًا محفورًا بها على معالم القرن العشرين وما بعده»(٥٧) .

* نتائج الحرب :

لقد أطاحت الحرب بأربعة عروش : روسيا القيصرية ، وألمانيا ، والنمسا والمجر ، والدولة العثمانية وخلقت دولاً جديدة ، وخرجت الدول العظمى وخصوصًا بريطانيا وفرنسا وهى أشد هيمنة وسطوة على مسار السياسة العالمية . وأخيرًا فإن الحرب العالمية الأولى هى أول حرب معلنة تخوضها الولايات المتحدة الأمريكية على أرض القارة الأوروبية بقوات محاربة بلغ حجمها عند إعلان الهدنة مليونى جندى أمريكى ، متخلية بذلك عن سياسة العزلة عن مشكلات أوروبا(٥٨) .

جعلت الحرب العالمية الأولى من الولايات المتحدة أكبر قوة مالية فى العالم ، وسحقت ألمانيا - التى كانت أخطر منافسى أمريكا اقتصاديًا - وتراجعت كل من بريطانيا وفرنسا إلى وضع لا يمكن لأى دولة منهما فيه أن تمثل مقاومة فعالة للخطط الأمريكية فى أى مكان فى العالم . وفى أعقاب الحرب تنازلت بريطانيا للولايات المتحدة عن شىء كانت تحتفظ به لنفسها دون كل منافسيها خلال صراع قرنين من الزمان : إذ قبلت بريطانيا الولايات المتحدة باعتبارها شريكًا لها فى السيطرة على البحار ، واعترفت رسميًا بحق الولايات المتحدة فى الاحتفاظ بأسطول بحرى يتساوى مع أسطولها . وبذلك نجح كل من الرئيس ويلسون والرئيس وارين هاردينج Warren Harding فيما فشل فيه نابليون وويلهم الثانى ، وقاما بذلك دون حرب مع بريطانيا العظمى . كانت الدبلوماسية الأمريكية التى تدافع عن المصالح الأمريكية ، بينما تؤكد على القيم المشتركة بين أكبر أمتين ناطقتين بالإنجليزية ، قد أقنعت بريطانيا العظمى أن تقبل سلميًا ما لم يستطع أى منافس آخر انتزاعه بالقوة(٥٩) .

كما يحدثنا أحد المؤرخين الفرنسيين عن مكاسب الولايات المتحدة التى جنتها من وراء مشاركتها فى الحرب بقوله : «إنها هى التى خرجت منتصرة من الحرب ، والرابح الأول فيها . فلقد زاد إنتاج الفحم فيها ، وتضاعف إنتاج الصلب ، والإنتاج الزراعى ، حتى إن فائض الميزان التجارى بين عامى ١٩١٤ - ١٩١٨ يعادل الفائض عن السنوات ما بين عامى ١٧٨٧ و ١٩١٤»(٦٠) .

كان صناع السياسة الأمريكية يدركون جيدًا أن الحرب العظمى قد جلبت فى أعقابها تحولاً جذريًا فى القوة الأنجلو - أمريكية . فلم يكن لبريطانيا وفرنسا وجهة النظر نفسها بالنسبة للسلام التى لدى الأمريكيين ، والذى يعنى كما أسر الرئيس ويلسون إلى أحد المستشاريين الدبلوماسيين فى يونيو ١٩١٧ قائلاً : «عندما تنتهى الحرب يمكننا اجبارهم على طريقتنا فى التفكير لأنه فى ذلك الوقت سيكونون ماليًا تحت أيدينا» ومثل العديد من التكهنات الدبلوماسية لويلسون فإنه كان مبالغًا فى هذا الرأى جداً وفى قوة الوضع الأمريكى(٦١) .

وفيما يتعلق بالتدخل الأمريكى فى الحرب العالمية الأولى ، كان هذا يعتبر إخفاقًا بالمقارنة بالأراضى الأوروبية ، كان للولايات المتحدة دور مؤثر غير متناسب فى صياغة السلام .لقد اختفت الحكومات الملكية فى أوروبا نتيجة الحرب : فمنذ عام ١٩١٨ أصبحت أوربا قارة الجمهوريات ، أما العروش العظيمة ، والعائلات الملكية التى كانت تسخر من الولايات المتحدة ومن طموحاتها الديمقراطية ، فقد تلاشت من الوجود(٦٢) .

ويمكن أن نرجع النتائج التى انتهت إليها الحرب إلى ما يلى : -

١- أرهقت موارد ألمانيا الحربية والبشرية والمادية نتيجة لطول مدة الحرب والحصار البحرى الذى فرضته أساطيل الحلفاء على ألمانيا .

٢- انهيار الروح المعنوية للألمان وحلفائهم وفقدان أى أمل فى النصر نتيجة لما أصاب الموارد المتعددة من إرهاق بينما استطاع المنتصرون تجديد مواردهم البشرية والاقتصادية خصوصًا بعد دخول الولايات المتحدة الحرب إلى جانبهم .

٣- حركة العصيان والثورات وانهيار الجبهة الداخلية نتيجة الآراء الثورية الجديدة التى عاد بها الأسرى الألمان من الجبهة الروسية بالإضافة إلى المبادئ الاشتراكية التى كانت قد أخذت تنتشر فعلاً داخل البلاد المساندة لألمانيا(٦٣) .

لا شك أن دخول الولايات المتحدة الحرب إلى جانب الحلفاء قد أدى إلى ترجيح كفتهم فى ميادين القتال . كما كان عاملاً حاسمًا فى هزيمة الدول المركزية ، ومن الناحية العسكرية انقلب ميزان القوى إلى صالح الحلفاء لأن الولايات المتحدة ألقت

بمئات الآلاف من الجنود المزودين بأحدث الأسلحة إلى ميادين القتال[٦٤] .

وترجع هزيمة الألمان إلى عدة عوامل أهمها :-

- حاجتها إلى الجنود ، فإن تآزرت دول الوفاق على تلافى النقص ، وما كان لديهم من موارد كبيرة ، أوقع الألمان فى حيرة وارتباك .

- سيادة بريطانيا البحرية مما أدى إلى نقل المؤن من مكان إلى آخر ، فلم يقاس الحلفاء من نقص فى المؤن ، ما كان يقاسيه الألمان وأعوانهم .

- وكان لدخول الولايات المتحدة أثر كبير فى تفوق دول الوفاق ورجح كفتهم ، ولولا تدخلها لاستمرت الحرب بضعة سنين أخرى[٦٥] .

* مبادئ ويلسون الأربعة عشر The Fourteen Points :

وقد توصل ويلسون فى العام نفسه إلى المبادئ الأربعة عشر التى عرفت بنقاط ويلسون الأربعة عشر ، وهى ما تضمنته رسالته الموجهة إلى الكونجرس فى ٨ يناير عام ١٩١٨ والتى ذكر فيها أن الولايات المتحدة دخلت الحرب نتيجة لانتهاك الحقوق ورغبتها فى دعم السلام حيث قال : «إن ما نرجوه من هذه الحرب ليس شيئًا غريبًا عنا ، وهو جعل العالم مكانًا آمنًا وخصوصًا لكل الشعوب المحبة للسلام والتى أعجبت بتجربتنا بل وترغب فى أن تحيا حياتها الخاصة وتبنى مؤسساتها الخاصة التى تؤكد العدالة والتعامل العادل مع الشعوب الأخرى فى العالم ضد مخاطر القوة والعدوان الغاشم»[٦٦] .

وتنص المبادئ الأربعة عشر على الآتى :

١- وضع حد لكل أشكال الدبلوماسية السرية «أى نبذ المعاهدات السرية بين الدول» والتى يجب أن تتم دومًا بصراحة وبعلم الشعب .

٢ - ضمان حرية الملاحة فى البحار فى أوقات السلم والحرب على حد سواء .

٣- التخفيف من حدة القيود الاقتصادية على حرية التجارة بين دول العالم .

٤- خفض التسليح الدولى بقدر كبير .

٥ - حق البلاد المستعمرة فى اختيار حكومتها ، والعمل على تسوية المنافسات الاستعمارية بشكل يكفل رغبات السكان ومطالبهم «أى حق الدول فى تقرير مصيرها بحيث لا تصبح سلعًا تباع وتشترى على موائد السياسة» .

٦ - جلاء القوات الألمانية عن الأراضى الروسية ، والعمل على مساعدة روسيا من أجل تطوير شئونها العامة .

٧ - الجلاء عن الأراضى البلجيكية ، وإعطاء بلجيكا استقلالها وحريتها الكاملين .

٨ - الجلاء الكامل عن الأراضى الفرنسية ، والمحافظة على السيادة الفرنسية الكاملة على أراضيها ، وتسوية مسألة الإلزاس واللورين .

٩ - العمل على إعادة تخطيط الحدود الإيطالية النمساوية وفقًا لمبدأ التكامل القومى لكل منهما .

١٠ - إعطاء حق تقرير المصير للنمساويين والمجريين ، والعمل على إعطاء كل من الشعب النمساوى والشعب المجرى الحكم الذاتى .

١١ - جلاء القوات الأجنبية عن رومانيا والصرب والجبل الأسود وإعطاء صربيا منفذًا على البحر طبقًا لمعاهدات دولية ، واحترام قاعدة التكامل القومى عند تسوية المسألة البلغارية ، والعمل على تعديل حدود البلقان بما يتفق مع أوضاعها التاريخية من جهة ، وتوزيع الإقليميات من جهة ثانية .

١٢ - حق تقرير المصير لكل الشعوب التابعة للإمبراطورية العثمانية التركية من أجل استكمال استقلالها الذاتى ، واعتبار مضيق الدردنيل حراً أمام جميع السفن التجارية وفق القوانين الدولية .

١٣ - استقلال بولندا مع إعطائها منفذًا على بحر البلطيق طبقًا لمعاهدات وضمانات دولية .

١٤ - إقامة عصبة أمم لتأمين السلام العالمى واحترام أراضى الدول وحدودها وتكفل

لجميع الدول كبيرها وصغيرها الاستقلال السياسى[٦٧] .

ولقد بذل ويلسون جهودًا جبارة فى سبيل تطبيق هذه المبادئ فى معاهدات الصلح التى عقدت فى فرساى بباريس عام ١٩١٩ . وذهب بنفسه إلى هناك على أمل إقناع أوروبا بمشروع عصبة الأمم[٦٨] League of Nations. ولكن قويت المعارضة لمشروعات ويلسون أثناء غيابه فى أوروبا ، وقوى القول بأنه ليس الممثل الحقيقى للولايات المتحدة - حتى إنه سبق وصوله إلى أوروبا برقية من مدير جامعة كولومبيا وهو مرى بتلر Murray Butler يقول فيها بأن ليس ويلسون وحده الذى يمثل الولايات المتحدة . كما أعلن الرئيس الأمريكى السابق تيودور روزفلت Theodore Roosevelt هو وحزبه الجمهورى «ليعلم حلفاؤنا وأعداؤنا على السواء ومستر ويلسون نفسه أن مستر ويلسون ليس له الحق فى أن يتكلم باسم الشعب الأمريكى»[٦٩] .

ورغم ماتعرضت له معاهدة فرساى من ازدراء لمدة طويلة ، ومع ضعف هذه الأدلة بدون شك ، فإننا يجب أن نلاحظ أن مبادئ ويلسون قد نجت من كسوف نظام فرساى ، ولا زالت هذه المبادئ توجه السياسات الأوروبية إلى اليوم : تقرير المصير ،والحكم الديمقراطى ، والأمن الجماعى ، والقانون الدولى ، وعصبة الأمم . وربما لم يحصل ويلسون على كل ما يريده من فرساى ، كما أن مجلس الشيوخ لم يقر معاهدته أبدًا ، إلا أن رؤيته ودبلوماسيته على كل حال قد حددت طابع القرن العشرين . وربما تكون فرنسا وألمانيا وإيطاليا وبريطانيا قد سخرت من ويلسون ، إلا أن كل واحدة من هذه القوى تدير سياستها الأوروبية اليوم طبقًا للخطوط التى رسمها ويلسون . وماتم رفضه قبل ذلك بوصفه خيالاً ، يتم قبوله الآن باعتباره أمراً جوهريًا ، وهذا إنجاز كبير فى حد ذاته ،فليس هناك سياسى أوربى فى القرن العشرين كان له هذا الأثر المستمر النافع المنتشر[٧٠] .

وحتى على المدى القصير لم يقم أى سياسى سخر من ويلسون بعمل أفضل منه . ولم ينجز قادة فرنسا ، وبريطانيا ، وإيطاليا ، چورج كليمنصو George Clemenceau ، وديفيد لويد جورج David Lloyd George ، وفيتوريو أورلاندو

Vittorio Orlando- أى إنجاز كبير فى فرساى ، حيث لم يجن أى منهم شيئًا من القيم الحقيقية أو المستمرة بالسلام .كانت الولايات هى الرابح الحقيقى الوحيد من الحرب العالمية الأولى ، مثلما كانت فى القرن السابق الرابح الحقيقى فى صراعات نابليون(٧١) .

وفى يوم ٤ أكتوبر ١٩١٨ أرسل الأمير ماكس فون بادن Max Von Baden مستشار الرايخ الألمانى مذكرة للرئيس الأمريكى يدعوه للتوسط لعقد هدنة على أساس النقاط الأربعة عشر التى أذاعها ويلسون فى مجلس الشيوخ الأمريكى فى ١٨ يناير ١٩١٨, . . ورد ويلسون على ألمانيا طالبًا منها سحب قواتها فورًا من المناطق المحتلة وإيقاف حرب الغواصات ، كما لمح بأن دول الوفاق ليست على استعداد للتفاوض مع ألمانيا طالما القيصر على رأس الرايخ . وفى ١١ نوفمبر ١٩١٨ وقعت ألمانيا شروط الهدنة والتى نصت على إخلاء ألمانيا للمناطق المحتلة من فرنسا وبلجيكا ولوكسمبورج والإلزاس واللورين . وتسليم ألمانيا لكميات ضخمة من المواد الحربية ، واحتلال قوات الحلفاء للضفة اليسرى لنهر الراين وتسليم الغواصات الألمانية والإشراف على الأسطول الألمانى ونزع سلاحه . . . واضطرت ألمانيا بعد هزيمتها لقبول شروط الصلح(٧٢) .

وهكذا استردت بلجيكا استقلالها ، وأعيد إلى فرنسا الإلزاس واللورين ، وكسبت فرنسا ملكية مناجم الفحم فى السار ، وأصبحت الدولة العثمانية فى النهاية تركيا ، دولة جديدة قوية تحت رئاسة مصطفى كمال أتاتورك ، وعهد بالانتداب على سوريا ولبنان إلى إدارة فرنسية ، وعلى فلسطين وشرق الأردن والعراق إلى إدارة بريطانية ، وخرجت الولايات المتحدة من الحرب أعظم دولة دائنة فى العالم ،كانت البلاد الأوروبية مدينة لها بحوالى ألفى مليون جنيه استرلينى(٧٣) .

وطبقًا لمبادئ ويلسون أعلنت الحكومة الألمانية قبولها لوقف اطلاق النار وإعلان الهدنة فى ١١نوفمبر١٩١٨ . ولكن الحكومة الأمريكية فشلت فى أن تضع المبادئ التى وافقت عليها ألمانيا موضع التنفيذ . وأجهد ويلسون فى إقناع كافة الأطراف بما فيها الشعب الأمريكى ، وحين فشل أصيب بخيبة أمل كبيرة ، انعكست على صحته

العامة فأصيب بشلل لم يبرأ منه . وفى مارس ١٩٢٠ رفض مجلس الشيوخ التصويت النهائى على معاهدة فرساى وميثاق عصبة الأمم ، وعادت الولايات المتحدة إلى انتهاج سياسة العزلة من جديد بعد أن فشلت تجربتها فى فرض القيم المثالية فى تنظيم العلاقات الدولية [٧٤] .

وبنهاية عام ١٩١٨ كان ويلسون - على الأرجح وإلى حد بعيد - الرجل الأكثر شهرة والأكثر نفوذًا والأكثر احترامًا فى العالم . على الرغم من هذا فقد تبددت محادثات السلام ورفض مجلس الشيوخ الأمريكى التصديق على معاهدة عصبة الأمم ؛ وكان ويلسون أكثر من أى شخص آخر قد نشر السلام الدائم كهدف أساسى للنظام العالمى . فقد كان ويلسون مقتنعًا بأن السلام فى العالم لايمكن أن يصان فى المستقبل إلا من خلال تنظيم عصبة الأمم ، وبالتالى كان يجب تدمير أنظمة الحكم العسكرية الألمانية قبل التصويت عليها[٧٥] .

إن المبادئ المثالية التى نادى بها ويلسون لم تكن فى نظر الشعوب الأسيوية والإفريقية إلا مجرد شعارات زائفة قصد بها التأثير عليها خلال فترة الحرب لتستمر فى تقديم المزيد من المساعدة والعون لدول الوفاق فى محنتهم . وإن كان مبدأ حق تقرير المصير قد طبق على بعض الشعوب الأوروبية ، إلا أن أثره لم يمتد خارج تلك القارة بأى حال من الأحوال . ومن هنا جاءت المرارة التى شعرت بها الشعوب غير الأوربية إزاء تعصب أوروبا ضدها . ولم تعمل الولايات المتحدة كما لم يعمل الرئيس ويلسون على إزالة هذا الشعور[٧٦] .

أبرز الرئيس ويلسون نفسه كمتحدث رسمى باسم المثالية وطلب الكمال . وقد أسيئ بدرجة كبيرة فهم مبادئه الأربعة عشر من جانب من ناقشوها دون أن يقرأها .وإنها لبعيدة عن أن تكون بيانًا عامًا عن مبادئ خلقية مبهمة بل هى تتضمن قائمة بأهداف محددة تمامًا سبق أن أعلنت دول الوفاق أنهم سيتبعونها فى تسوية مابعد الحرب مثل الإلزاس واللورين إلى فرنسا ، وإعادة توحيد بولندا ، وجلاء القوات الألمانية عن روسيا وعن أراضى البلقان[٧٧] .

وعندما وضعت الحرب أوزارها وذهبت وفود من الدول العربية والهند إلى مؤتمر الصلح في باريس للمطالبة بحريتها واستقلالها طبقًا لمبدأ حق تقرير المصير ، نجد أن الدول المجتمعة لم تعرهم أى اهتمام ، ولم يستطع ويلسون إرضاءً لحلفائه أن يقف من هذه المطالب العادلة موقفًا حازمًا يتفق ومبادئه(٧٨) .

لقد مثل قيام العصبة ودخول ميثاقها حيز التنفيذ قفزة نوعية كبرى فى مجال التنظيم الدولى لأنها كانت المرة الأولى فى تاريخ البشرية التى يتم فيها إنشاء منظمة سياسية ذات طابع عالمى ومزودة بأجهزة دائمة . وقد ابتكرت العصبة نظامًا متكاملاً لتحقيق السلم ومحاولة الحيلولة دون اندلاع الحروب يقوم على ثلاث آليات هى : الأمن الجماعى ، وتسوية المنازعات بالطرق السلمية ، ونزع السلاح(٧٩) .

وهكذا بعد أن ذاق العالم ويلات الحرب العالمية الأولى بدأ الشعور بأهمية إنشاء منظمة دولية تسهر على تحقيق الأمن الجماعى وإعادة السلام وكان ذلك بالاتفاق على إنشاء عصبة الأمم فى ٢٨ أبريل ١٩١٩ ، من أجل تنمية التعاون الدولى لتحقيق السلام والأمن الدوليين عن طريق الامتناع عن اللجوء إلى الحرب ، وعدم جواز إعلان الحرب قبل عرض النزاع على طرق التسوية القضائية أو على مجلس العصبة .

ونجح ويلسون فى إدماج ميثاق العصبة فى صلب كل المعاهدات فأصبح جزءًا لا يتجزأ من تسوية السلام . وقد تحملت العصبة ضربة هائلة حين رفض مجلس الشيوخ الأمريكى التصديق على معاهدة الصلح ككل بما فيها عدم الاعتراف بعصبة الأمم ، متجاهلاً نداء الرئيس ويلسون بأن التصديق «سيتيح لنا فرصة لنكسب قيادة العالم» . وقامت عصبة الأمم دون اشتراك الدولة التى كان رئيسها صاحب فكرة إنشائها(٨٠) .

وجاء امتناع الولايات المتحدة عن الانضمام إلى عصبة الأمم ضربة كبيرة لنفوذ العصبة ومستقبلها . والمسئول عن قتل العصبة ويلسون نفسه إلى حد ما ، لأنه لم يتصرف التصرف المناسب لإنجاح المشروع ، ولعدم اعتداله ولعدم مرونته فى قبول بعض التعديلات التى أشير بها عليه ، وجانب من المسئولية يقع على مجلس الشيوخ الذى طالب بإدخال تعديلات كبيرة أفقدت مشروع العصبة قيمته ، وربما كان من أسباب فشل

ويلسون أنه لم يبين للشعب الأمريكى حقيقة الدوافع التى جعلت الولايات المتحدة تدخل الحرب ، وهى أن للولايات المتحدة مصالح حيوية فى منع ألمانيا من قهر أوروبا والسيطرة على الأطلنطى والاتحاد مع اليابان فى المحيط الهادى[٨١] .

وهكذا كان دخول الولايات المتحدة الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٧ ، هو العامل الفاصل فى الحرب ، على الرغم من أنها كانت تعلن سياسة الحياد منذ بداية الحرب فإنها قدمت العديد من المساعدات وأظهرت تعاطفها مع دول الوفاق منذ البداية . ولم تكتف بتزويدها بكميات كبيرة من المواد الغذائية والذخائر ، ولكن تم إمدادها أيضاً بالجنود المحاربين والموزودين بأحدث الأسلحة إلى ميادين القتال ، مما كان سبباً فى انتصارها فى الحرب .

* * *

الهوامش

(١) سمعان بطرس فرج الله ، «الحرب العالمية الأولى» ، في : موسوعة أحداث القرن العشرين ، تحرير : أحمد الرشيدي ، ج٤ ، النزعات المسلحة ، دار المستقبل العربي ،٢٠٠ ، ص ١٩ .

(٢) مونتجمري ، الحرب عبر التاريخ ، تعريب وتعليق : فتحي عبدالله النمر ، ج٦ ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، د .ت ، ص ٦٦٩ .

(٣) عبد الحميد البطريق ، التيارات السياسية المعاصرة ١٨٧٠-١٩٦٥ ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، د .ت ، ص ص ١٢٢- ١٢٤ .

(٤) عبد العزيز سليمان نوار محمود محمد جمال الدين ، التاريخ الأوروبي الحديث من عصر النهضة حتى الحرب العالمية الأولى ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، ص ص ٤٣٣-٤٣٦ .

(٥) شوقى عطا الله الجمل ، عبد الله عبد الرازق ابراهيم ، تاريخ أوروبا من النهضة حتى الحرب الباردة ، المكتب المصرى لتوزيع المطبوعات ، القاهرة ، ٢٠٠٠ ، ص ٢٢٩ ؛ عبد العزيز سليمان نوار ، محمود محمد جمال الدين ، مرجع سابق ، ص ٤٣٦ ، ٤٣٧ .

(٦) قامت روسيا بدور بارز في منطقة البلقان بهدف وضع نظام خاص للمضايق التركية يتيح لها الانفتاح على البحر المتوسط دون أن تتعرض شواطئها على البحر الأسود لتهديد أساطيل معادية ، لاسيما الأسطول البريطاني . وقد ترتب على هذه السياسة قيام صراع بين روسيا والدولة العثمانية من جانب ، وبين بريطانيا من جانب ثان ، وبينها وبين إمبراطورية النمسا والمجر من جانب ثالث . ولجأت روسيا في تحقيق هدفها إلى استخدام فكرة «الجامعة السلافية» التى نادت بوحدة الشعوب السلافية في البلقان بزعامة روسيا ومن خلال دعم توسع دولة صربيا .وكانت هذه السياسة تنطوي في الحقيقة على تهديد كيان الإمبراطورية النمساوية - المجرية التى كانت تضم عناصر سلافية تبلغ أكثر من نصف سكان الإمبراطورية . انظر : سمعان بطرس فرج الله ، مرجع سابق ، ص ٢٧ .

(٧) عمر عبد العزيز عمر ، تاريخ أوروبا الحديث والمعاصر ١٨١٥- ١٩١٩ ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ٢٠٠٠ ، ص ص ٢٤٥- ٢٤٧ ؛ عبدالعزيز سليمان نوار ، محمود محمد جمال الدين : مرجع سابق ، ص ص ٤٣٨-٤٤٣ .

(٨) نور الدين حاطوم ، تاريخ القرن التاسع عشر في أوروبا والعالم ، الجزء الثانى ، الطبعة الأولى ، دار الفكر ، دمشق ، ١٩٩٥ .ص ٣٥٧ ، ٣٦٣ .

(٩) محمد عبد الرحيم مصطفى ، كامل جرجس ، أوربا المعاصرة (من سنة ١٨٧٠ إلى سنة ١٩٣٦) ، المطبعة الأميرية ، القاهرة ، ١٩٥٣ ، ص ١١٢ .

(١٠) نفسه .

(١١) جمال عبد الملك «ابن خلدون» ، السياسة والإستراتيجية في الحربين العالميتين الأولى والثانية ، دار

الجيل ، بيروت ، ١٩٨٨ .ص ٥٣ .

(١٢) رمزي ميور ، النتائج السياسية للحرب العظمي ، ترجمة : محمد بدران ، لجنة التأليف والترجمة والنشر ، القاهرة ، ١٩٣٦ .ص ١١ ؛ جمال عبد الملك «ابن خلدون» : مرجع سابق ، ص ٥٣ .

(١٣) سمعان بطرس فرج الله ، مرجع سابق ، ص ٢٠ ، ٢١ .

(١٤) إن أعظم فائدة لدخول الدولة العثمانية الحرب هي إغلاق الدردنيل والبسفور أمام كل ملاحة متجهة نحو روسيا وإعاقة انجلترا وفرنسا في إمدادهما لروسيا بعتاد الحرب الموجه إليها من جهة ؛ كما جعل التهديد يخيم على برزخ السويس وقناته ، وبالتالى أجبر بريطانيا العظمى على التخلى عن عدد عظيم من الجنود في الشرق الأدنى وفي مصر من جهة أخرى . انظر ، بيير رونوفن ، تاريخ القرن العشرين ، تعريب : نور الدين حاطوم ، دار الفكر ، القاهرة ، ١٩٨٥ ، ص٥٢ .

(١٥) كان رأي السنيور جيوليتي - أكبر وزراء إيطاليا - منذ نشوب الحرب «أن إيطاليا تستطيع أن تنال من النمسا كل ما تتمناه ، وما تتمناه هو أن تضم إليها العنصر الطليانى الذي تحكمه النمسا دون أن تضام في هذه الحرب ودون أن تخوض غمراتها» . انظر ، الأهرام ، ٥ مايو ١٩١٥ .

(١٦) محمد قاسم ، حسين حسنى : تاريخ القرن التاسع عشرفي أوروبا منذ عهد الثورة الفرنسية حتى نهاية الحرب العظمى ، مطبعة دار الكتب المصرية ، القاهرة ،١٩٣١ .ص ص ٢٦١ ، ٢٦٢ .

(١٧) سمعان بطرس فرج الله ، مرجع سابق ، ص ص ٣٦ - ٣٩ .

(١٨) وقد رأى أ .د .موريل عضو البرلمان الإنجليزي الشهير «إن مجموعة التهم التى اتهمت بها ألمانيا أهالى بلجيكا الملكيين قبل إعلان الحرب أو بعدها- إذا افترضنا صحتها - لا تنقص قيد شعرة من قيمة المسئولية الهائلة التى تقع على ألمانيا فيما ارتكبته في بلجيكا من الفظائع ، لا بل إن ما أتته الجيوش الروسية من ضروب البربرية في بروسيا الشرقية وإفراطها فى معاملة الأهالى معاملة وحشية لا يقلل مطلقاً من مسئولية ألمانيا الأدبية» . انظر ، أ .د .موريل : حقيقة الحرب العالمية . إنشاءات واعترافات خطيرة ، تعريب : على أحمد شكري ، مطبعة أمين هندية بمصر ، القاهرة ، ١٩٢٨ . ص ص ٣٩ ، ٤٠ .

(١٩) سير . ف . موريس «ميجور جنرال» ، أربعون يوماً من عام ١٩١٤ . قطعة تاريخية من المأساة العالمية الكبري ، ترجمة : محمد عبد الفتاح ابراهيم ، مكتبة الخانجى ، القاهرة ، ١٩٣٠ . ص ١٧ .

(٢٠) وادي النيل ، ٤ مايو ١٩١٥ .

(٢١) الجريدة ، ١١ مايو ١٩١٥ .

(٢٢) أ .د . موريل ، مرجع سابق ، ص ص ٧٣ ، ١٢٣ .

(٢٣) محمد قاسم ، حسين حسنى ، مرجع سابق ، ص ص ٢٦٤ ، ٢٦٥ .

(٢٤) ادوارد هنرى بيوريج ، وودرو ويلسون وسياسة توازن القوى ، ترجمة : عبد القادر يوسف ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٦٤ . ص ص ٢٩ ، ٣٠ .

(٢٥) محمد أنيس ، السيد رجب حراز ، مدخل تاريخ الأمريكتين ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٦٤ .

ص ١٦٩ .

(٢٦) يوم ٧ مايو ١٩١٥ أغرقت الطوربيدات الألمانية سفينة الركاب إس إس لوسيتانيا قرب سواحل أيرلندا حيث كان هناك شك في أنها تحمل ذخيرة .كانت السفينة متجهة من نيويورك بالولايات المتحدة إلى ليفربول بإنجلترا . غرق ثلاثة أرباع الركاب منهم ١٢٨ مواطنًا أمريكيًا . أثر ذلك بشدة على الشعب الأمريكى فتحول ضد ألمانيا متخذًا صف الحلفاء . انظر ، سايمون أدامز ، مشاهدات علمية .الحرب العالمية الأولى ، ترجمة : محمد على النقراشي ، الطبعة الأولى ، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة ، ٢٠٠٧ ، ص ٥٤ .

(٢٧) أ .ج جرانت ، هارولد تمبرلي ، أوربا في القرنين التاسع عشر والعشرين ١٧٨٩- ١٩٥٠ ، ترجمة ، محمد على أبودرة ، لويس اسكندر ، مراجعة ، أحمد عزت عبد الكريم ، مؤسسة سجل العرب ، القاهرة ، ١٩٦٧ . ص ص ٢٣٦ ،٢٣٧ ؛ عمر عبد العزيز عمر : مرجع سابق ، ص ص ٢٦١ ، ٢٦٢ .

(٢٨) ادوارد هنري بيوريبج ، مرجع سابق ، ص ١٣٧ ، ١٣٨ .

(٢٩) وودرو ويلسون : « ١٨٥٦ - ١٩٢٤» . Woodrow Wilson

ولد ويلسون في ٢٨ ديسمبر عام ١٨٥٦ في ولاية فرجينيا ، ولكنه نشأ وتربي في جورجيا ونورث كارولينا وقضي معظم طفولته وشبابه في منطقة الجنوب ، وفي أواخر عام ١٨٧٠ انتقلت أسرته إلى كولومبيا وعين والده جوزيف ويلسون «أستاذًا في جامعة كولومبيا ، ومن ثم فقد تعلم ويلسون الكثير من الآداب والتاريخ والثقافة من خلال مكتبة والده الزاخرة بالعديد من الكتب . ودخل الكلية في عام ١٨٧٥ في نيوجرسي ثم التحق بجامعة برنستون لدراسة الرياضيات والعلوم الكلاسيكية ، كما عكف علي دراسة القانون وتدرب علي المحاماة ولكنه سرعان ما التحق بجامعة جونز للحصول علي درجة الدكتوراه ، وفي عام ١٨٩٠ عين أستاذًا لعلم السياسة والتشريع بجامعة برنستون والتي أصبح رئيساً لها في ٢٥ أكتوبر عام ١٩٠٢ . وكانت لويلسون مؤلفات كثيرة تدل على سعة اطلاعه وكثرة مباحثه الأدبية والتاريخية ومن أهم هذه المؤلفات : التفريق والتحالف ١٨٨٩ ، جورج واشنطن عام ١٨٩٦ .كما أصبح حاكماً لولاية نيوجرسي منذ عام ١٩١٠ ثم رشح لمنصب الرئاسة فى عام ١٩١٢ ، وكان الشعار الرئيسى لحملته الانتخابية «ويلسون يحفظنا بعيداً عن الحرب» وأخيراً تولى رئاسة الولايات المتحدة عام ١٩١٣ .كان ويلسون من أنصار المبادئ الخلقية في السياسة والشئون الدولية فقد جمع بين الرقة واللين والمجاملة التي ألفها الناس قديمًا ، وبين النضال والإخلاص الشديد من أجل مبدأه ، وبين العنف والعناد من أجل المحافظة عليه . وبالتالي كان ويلسون من أكثر القادة لباقة ومهارة منذ عهد لينكولن حيث كان قانعًا بتفوقه المعنوي الذي يستطيع من خلاله فرض أفكاره بقوة علي الدول الأخرى وخصوصًا منذ انتهاء الحرب . للمزيد انظر : باربرا سيليزديك فينيبرغ : وودرو ويلسون الرئيس ٢٨ للولايات المتحدة ، نيويورك ، ٢٠٠٦ ، ص ١١٠ ؛ كريم خليل ثابت : الدكتور ولسن رئيس جمهورية الولايات المتحدة الأمريكية ، الطبعة الأولى ، مكتبة العرب ، ١٩٢٠ ، ص ص٥ - ٧ ؛ آلان نيفنز ، هنرى ستيل كومجر ، موجز تاريخ الولايات المتحدة ، ترجمة ، محمد بدر الدين خليل ، دار

المعارف بمصر ، القاهرة ، د .ت ، ص ٣٦٤ .

(٣٠) جمال محمود حجر ، دراسات فى التاريخ الأمريكى ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ٢٠٠٣ . ص ص٧٦ ، ٧٧ .

(٣١) محمد كمال الدسوقى ، تاريخ ألمانيا ، دار المعارف بمصر بالقاهرة ، ١٩٦٩ ، ص ١١٦ .

(٣٢) محمد أنيس ، السيد رجب حراز ، مرجع سابق ، ص ١٧٠ .

(٣٣) آلان نيفنز ، هنرى ستيل كومجر ، مرجع سابق ، ص٣٧٢ .

(34) U.S.65th Congress, Ist session, Senate Doc.51,Wilsons speech for declaration of war against Germany, April 2,1917, in: Documents of American History ,ed. by. Commager.H.S, seventh (ed.), Division of Meredith publishing Company, New York, 1963, P.129.

(٣٥) موافقة مجلس الشيوخ الأمريكى على قرار الحرب ، واشنطن فى ٥ أبريل - لمراسل الأهرام الخصوصى ، تلغرافات خصوصية ، فى : الأهرام ، السبت ٧ أبريل ١٩١٧ .

(36) John A. Thompson, Woodrow Wilson .profiles in power, Pearson education limited, London, 2002, P.102.

(٣٧) عبد الفتاح حسن أبوعلية ، تاريخ الأمريكتين والتكوين السياسي للولايات المتحدة الأمريكية ، دار المريخ ، الرياض ، ١٩٨٧ ،ص ١٦٩ .

(٣٨) اريخ لودندورف ، من النصر إلى الهزيمة أو أسرارها عن الحرب الكبرى وضعها اريخ لودندورف رئيس المعسكر العام للجيوش الألمانية ، تعريب : أحمد سليم ، القاهرة ، د.ت ، ص ١٦ .

(٣٩) عبد الفتاح حسن أبوعلية ، مرجع سابق ، ص ١٦٩ .

(٤٠) عائشة راتب ، النظرية المعاصرة للحياد ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٦٨ . ص ٥٣ ؛ Hyde, International Law , Chiefly as interpreted and applied by the United States, Vol.III, 1951, P.2314.

(٤١) اريخ لودندورف ، مصدر سابق ، ص ١٦ .

(٤٢) وقع خطاب الرئيس ويلسون فى جمهورية البرازيل ، ريودى جانيرو فى ٥ إبريل - لمراسل الأهرام الخصوصى ، تلغرافات خصوصية ، في : الأهرام ، السنة الثانية والأربعون ، العدد ١٢٠٥٠ ، السبت ٧ أبريل ١٩١٧ .

(٤٣) عبد الفتاح حسن أبو علية ، مرجع سابق ، ص ١٦٩ .

(٤٤) رسالة جمهورية فرنسا إلى رئيس الولايات المتحدة ، باريس فى ٥ أبريل - لمراسل الأهرام الخصوصى ، تلغرافات خصوصية ، في : الأهرام ، السنة الثانية والأربعون ، العدد ١٢٠٥٠ ، السبت ٧ إبريل ١٩١٧ .

(٤٥) جمال محمود حجر ، مرجع سابق ، ص ٧٧ .

(46) The British embassy to the Department of State. Memorandum, Washington,

October 25,1917,in:U.S.Departmet of State, Papers relating to the Foreign Relation of the United States,1917,Supplement 2.,part.111, neutral duties, the world war U.S. Government printing office, 1917, P.1296.

(47) Wilson, Woodrow address of the president, annual, in: United Sates Department of State, Papers relating to the foreign relations of the United States with the address of the president to congress December 4,1917,Pp.IX.

(48) Ibid, Pp.IX.

(٤٩) عبد الحميد البطريق ، مرجع سابق ، ص ١٤٨ .

(٥٠) محمد قدري سعيد ، «الحروب الأمريكية» ، في :الإمبراطورية الأمريكية صفحات من الماضي والحاضر ، ج٢ ، الطبعة الأولى ، مكتبة الشروق ، القاهرة ،٢٠٠١ ، ص ٢٨ .

(٥١) أ.ج جرانت ، هارولد تمبرلي ، مرجع سابق ، ص ٢٣٨ .

(٥٢) عبد الفتاح حسن أبو علية ، مرجع سابق ، ص ص ١٧٠ ، ١٧١ ؛

Amanda M. Mancini,"Neutral in spirit? An Analysis of Woodrow Wilson's policies and the United States involvement in World War 1." in: International Social Science Review, vol.72, No.3l4, 1997, P.143.

(٥٣) عبد العزيز سليمان نوار ، محمود محمد جمال الدين ، تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية من القرن السادس عشر حتى القرن العشرين ، دار الفكر العربى ، القاهرة ، ١٩٩٩ . ص ص ١٦٦ ، ١٦٧ . ؛

Robert Self, Britain, America and the war Deb controversy the economic diplomacy of an UN special relationship, 1917- 1941, Rout ledge, London, 2006, P.4.

(٥٤) آلان نيفنز ، هنرى ستيل كومجر ، مرجع سابق ، ص ص ٣٧٤ ، ٣٧٥ .

(٥٥) نفسه ، ص ٣٧٥ .

(56) John Keegan," The war to end all wars. The First World War.", in: The American Scholar, No.68, No.3, summer 1999, Pp.137, 138.

(57) Michael Howard, "The First World War", in: The International History Review,vol.25,No.3,Sep.2003,p.705

(٥٨) عيسي محمود الحسن ، الحرب العالمية الأولى ، دار الأهلية للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ٢٠٠٩ ، ص ٨ .

(٥٩) والتر راسل ميد ، السياسة الخارجية الأمريكية وكيف غيرت العالم ، ترجمة ، نشوى ماهر ،الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية ، القاهرة ، ٢٠٠٥ . ص ص ٢٥ ، ٢٦ .

(٦٠) عبد العزيز سليمان نوار ، محمود محمد جمال الدين ، تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية ، ص١٦٣ .

(61) Robert Self,Op.Cit,P.12.

(٦٢) والتر راسل ميد ، مرجع سابق ، ص ص ٢٤ ، ٢٥ .

(٦٣) شوقى عطا الله الجمل ، عبد الله عبد الرازق إبراهيم ، مرجع سابق ، ص ٢٣٦ .

(٦٤) عمر عبد العزيز عمر ، مرجع سابق ، ص ٢٦٢ .

(٦٥) محمد عبد الرحيم مصطفي ، كامل جرجس ، مرجع سابق ، ص ٢٣٧ .

(66) Wilson's address to congress January 8, in 1918, Documents of American history, ed.by.Commager.H.S, Op.Cit, P.138.

(67) Congressional Record , 65th cong., 2nd sess., LVI, 680f.the fourteen points January 8, 1918. In: American historical documents, ed. by. Syrett Harold C., Banes & Noble, Inc., New York, 1960, Pp.444, 345.

(٦٨) كانت فكرة عصبة الأمم متملكة زمام اهتمام الرئيس الأمريكي ، ولقد كلف مساعده هاوس House بوضع ميثاق أو عهد لها . وويلسون هو مؤسس عصبة الأمم دون ريب . ولكن ليس صاحب الفكرة الأصلي ، ففي أمريكا نادى بها من رجال السياسة الكبار تيودور روزفلت حين قبل جائزة نوبل - نادى بإنشاء عصبة أمم تعمل للسلام . وفي أثناء الحرب نادى بها تافت وغيره . ولقد قويت في أمريكا فكرة إنشاء العصبة إبان الحرب ، فقامت جمعية تدعو إلى ضرورة إنشاء عصبة للأمم بعد انتهاء الحرب ، وكما انتشرت هذه الفكرة في أمريكا انتشرت في غيرها من البلاد الأوروبية . للمزيد انظر : حسين شريف : الولايات المتحدة من الاستقلال والعزلة إلى سيادة العالم ، ج١ ، ١٧٨٣-١٩٤٥ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ٢٠٠١ ، ص ص ٢٧٨ ، ٢٧٩ .

(٦٩) محمد محمود السروجى ، سياسة الولايات المتحدة الخارجية منذ الإستقلال إلى منتصف القرن العشرين ، مطبعة المصرى ، الإسكندرية ، ١٩٩٥ . ص ص ١٢٧ ، ١٣٣ .

(٧٠) والتر راسل ميد ، مرجع سابق ، ص ٢٥ .

(٧١) نفسه .

(٧٢) محمد كمال الدسوقي ، مرجع سابق ، ص ص ١١٨ ، ١١٩ .

(٧٣) دافيد تومسن ، تاريخ العالم من ١٩١٤-١٩٥٠ ، ترجمة : حسين كامل أبو الليف ، مراجعة : محمد مأمون نجا ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، ١٩٥٦ ، ص ص١٠٠-١١١ .

(٧٤) جمال محمود حجر ، مرجع سابق ، ص ٧٧ .

(75) John Mueller ,"Changing attitudes towards War: The impact of the First World War", in: British Journal of Political Science,Vol.21,No.1.,Jan., 1991, P.22; Bernadotte E. Schmitt, "The First World War, 1914-1918", in: Proceedings of the American Philosophical Society, Vol.103, NO.3, Jun.15, 1959, P.328.

(٧٦) محمد محمود السروجى ، مرجع سابق ، ص ص ١٢٥ ، ١٢٦ .

(٧٧) دافيد تومسن ، مرجع سابق ، ص ص ٨٤ ، ٨٥ .

(٧٨) نفسه ، ص ١٢٤ .

(٧٩) حسن نافعة الأمم المتحدة في نصف قرن . دراسة في تطور التنظيم الدولي منذ عام ١٩٤٥ ، عالم المعرفة ، الكويت ، أكتوبر ١٩٩٥ .ص ص ١٩ ، ٢٠ .

(٨٠) رأفت غنيمي الشيخ ، أمريكا والعالم في التاريخ الحديث والمعاصر ، الطبعة الأولى ، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية ، القاهرة ، ٢٠٠٦ ، ص ١١٠ ؛ دافيد تومسن ، مرجع سابق ، ص ١١٦ .

(٨١) حسين شريف ، مرجع سابق ، ص ص ٢٨٤ ، ٢٨٥ .

(٢)
إنجلترا ومصر بين إعلان الحرب وفرض الحماية

د . لطيفة محمد سالم
أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر
كلية الآداب ـ جامعة بنها

✽ إعلان الحرب وأثره على مصر(✽)

فى أواخر القرن التاسع عشر ظهرت ألمانيا كدولة موحدة أرادت أن تفرض مطالبها على دول أوروبا بأن يكون لها مثل ما لهم ، وبدأت تسعى لتحقيق ذلك ، وكان أول عمل تقوم به هو إثارة المسألة المراكشية ١٩٠٤/١٩٠٥ وذلك على أثر عقد الوفاق الودى بين إنجلترا وفرنسا عام ١٩٠٤ ولكنها فشلت ، وكان من نتائج ذلك انضمام روسيا إلى دول الوفاق الثنائى عام ١٩٠٧ . وعادت ألمانيا مرة أخرى وأثارت هذه المسألة عام ١٩١١ ، وقد عرفت باسم «أزمة أغادير» فرأت فرنسا أن تشترى سكوتها بمنحها القسم الداخلى من الكنغو الفرنسية .

وعلى الفور راحت ألمانيا تستعد لتقوية أسطولها الحربى لكى تستطيع الوقوف أمام إنجلترا ، وبزيادة عدد قواتها المسلحة ، ثم بالتقرب من الدولة العثمانية فى الوقت الذى كانت فيه الأخيرة آخذة فى الضعف والتدهور ، فمنذ إعلان الدستور العثمانى الذى كان بادرة تقسيم جديد للدولة ، حدثت عدة حوادث أثبتت ذلك ، ففى عامى ١٩٠٨ ، ١٩٠٩ قامت النمسا بضم ولايتى «البوسنة والهرسك» ، وكانت تديرهما بمقتضى معاهدة برلين عام ١٨٧٨ واحتلتهما عسكريًا ما يقرب من ثلاثين عامًا ، واستقلال كل من بلغاريا والجبل الأسود ، والحربين البلقانيتين الأولى والثانية ، وارتداد الراية العثمانية نحو الأستانة ، وأخيرًا غزو إيطاليا لطرابلس الغرب وبرقة وإجلاء العثمانيين عنها ، وعن بعض جزر الأرخبيل والبحر المتوسط .

لذا كان يبدو أنه لا سبيل إلى إبقاء الدولة العثمانية ، فسارعت ألمانيا إليها إذ رأت فيها خير حليف للوقوف أمام الدول الأوروبية وخصوصًا إنجلترا ، وكان الإمبراطور وليم William الثانى إمبراطور ألمانيا قد أظهر ميله الشديد للدولة العثمانية ، إذ كان من سياسته مد سكة حديد «برلين - بغداد - البصرة» ، وزار الأراضى المقدسة بفلسطين ، وظهر بمظهر الحامى للإسلام حتى لقد أطلق على نفسه اسم «الحاج وليم» .

(✽) لطيفة محمد سالم ، مصر فى الحرب العالمية الأولى ، ط ٢ ، دار الشروق ، القاهرة ٢٠٠٩ ، ص ص١ ، وما بعدها . . .

بدأت العلاقات بين الدولة العثمانية وألمانيا تتحول إلى مفاوضات خاصة من الناحيتين الاقتصادية والحربية ، وفى ٢٢ يوليو ١٩١٤ اقترح أنور باشا وزير الحربية فى الدولة العثمانية على السفير الألمانى عقد محالفة دفاع ضد روسيا ، وفعلاً عقدت هذه المحالفة فى ٢ أغسطس ١٩١٤ بين كل من الدولة العثمانية من جهة وألمانيا والنمسا من جهة أخرى ، وتضمنت هذه المعاهدة السرية تقديم المساعدات الحربية للدولة العثمانية من ألمانيا فى حالة نشوب حرب ، وأن تتولى ألمانيا الدفاع عنها إذا ما هددت بحرب ، وعلى أثر ذلك انضمت البعثة الحربية الألمانية تحت قيادة «فون ساندرز» Von Sandars للجيش العثمانى[1] .

وفى ١٠ أغسطس وصلت سفينتان ألمانيتان هاربتان من الأسطول الفرنسى ودخلتا خليج «جناق» ، وكان على الدولة العثمانية كبلد محايد عدم السماح لهما بالدخول ، واحتجت إنجلترا لدى الدولة وطالبت بإعادة السفينتين ، ولكنها لم تأبه فى الوقت الذى راحت تدلل على حُسن نيتها بأنها تريد فقط أن تحتفظ ببعض الخبراء الألمان للتدريب الحربى . وفى الخفاء بدأت تعمل على التعبئة العامة للجيش وإقامة الاستعدادات .

وأمام هذا الموقف هدّدت إنجلترا بتغيير الوضع السياسى فى مصر ، ففى ١٧ أغسطس أعلمت سفيرها بالأستانة بتبليغ الدولة «إن حكومة جلالة الملك لا تقصد تغيير الحالة الحاضرة بمصر إذا وقفت الدولة العثمانية على الحياد»[2] . وبناءً على ذلك رددت الدولة أقوالها فى مسألة الحياد هذه ، ولكن كان ذلك مجرد إيهام ، حيث إن الشواهد دلت على اشتراكها الفعلى فى الحرب .

وتغلغل النفوذ الألمانى داخل الدولة العثمانية حتى الصحافة اصطبغت بالألمانية ، إذ رأى الساسة أنه بانضمامهم لألمانيا سيتخلصون من الامتيازات ، وسيستردون ولاياتهم ، ويقفون أمام عدوتهم الكبرى روسيا ، وتعود مصر إليها ، بل وتدخل الهند والبلاد الإسلامية فى كنف الخلافة الإسلامية ، وتصبح الدولة العثمانية سيدة الشرق بعد انهزام إنجلترا وحلفائها .

ومضت الدولة فى سياستها هذه ، فتعرضت للسفن البريطانية وهى تحمل بضائع

من روسيا إلى البحر المتوسط ، تفتشها وتؤخر إبحارها فى مياه الدردنيل ، وراحت تعد حملة لغزو مصر .

وفى النصف الأول من سبتمبر ١٩١٤ كان الجيش العثمانى آخذًا فى التجمع على حدود مصر ، وجُمعت الجمال الكافية للحملة لاختراق سيناء والوصول لمصر ، وفى نفس الوقت قرر مجلس الوكلاء بأن تقوم الحكومة العثمانية بتبليغ الحكومة المصرية الإرادة السنية القاضية بإلغاء الامتيازات ، وتطلب منها التنفيذ فى مصر بصفتها ولاية عثمانية وقرر المجلس أيضًا إرسال احتجاج لإنجلترا على طرد قنصلى ألمانيا والنمسا من مصر بصفة غير قانونية ، وعلى أثر ذلك قدم مالِت Malet السفير الإنجليزى بالأستانة احتجاجا للباب العالى على جمع الجيوش العثمانية بالقرب من الحدود المصرية ، وحذره من عواقب هذه السياسة التى ترمى إلى مهاجمة مصر فجأة وإغلاق قناة السويس ، فأجابه الصدر الأعظم بأنه لا غرابة فى هذا الأمر ، فالاستعداد قائم بالفعل فى جميع أنحاء البلاد ، وأن للدولة العثمانية الحق فى ذلك ، لأن مصر أعلنت حالة الحرب على ألمانيا والنمسا وهما غير محاربتين للدولة العلية صاحبة السيادة على مصر ، وطرت قنصليهما من مصر بغير وجه حق[٢] .

واستمرت الدولة فى سياستها ودلت أعمالها على أنها أصبحت فى حالة حرب مع إنجلترا ، فقد تم إرسال فيلقى الموصل ودمشق للجنوب ، وذلك بقصد إعداد هجوم على مصر عبر قناة السويس عن طريق غزة والعقبة ، وتسليح فيلق كبير من العرب الرحالة لمساعدة هذه الحملة ، وجمعت النقالات ومهدت السبل حتى الحدود المصرية ، وأرسلت الألغام إلى العقبة وأُلقيت فى خليجها لحماية الجيش ضد أى هجوم بحرى . وفى ٢٦ سبتمبر أوقفت مدمرة إنجليزية خارج الدردنيل ، وأجبرتها على العودة ، وأعطى قائد الدردنيل الأوامر بإغلاق المضايق .

وتوتر الجو بين الدولة وإنجلترا ، وكانت الأولى تحس أن الثانية تعد لها عملاً عدائيًا فى مصر ، فهى تخشى أن تضمها إليها ، وراحت تذيع فى الدول الصديقة أن إنجلترا نقضت اتفاقية القسطنطينية لعام ١٨٨٨ ليس فقط باحتلالها قناة السويس ، وإنما أيضًا

بتسليحها للوقوف أمامها . وقد كان من الطبيعى أن يخلق موقف إنجلترا نوعًا من القلق والريبة للحكومة العثمانية بالنسبة للحالة فى مصر ومن تلك الإجراءات التى اتُخذت حتى إن مصر غدت وكأنها جزء من الإمبراطورية البريطانية ، فالأحداث تؤيد ذلك ، إذ أصبح كل شىء فى مصر يبدو فى صف إنجلترا .

وفى ١٢ أكتوبر ١٩١٤ كتب السفير الإنجليزى إلى حكومته يقول : «لقد أكدت للصدر الأعظم فى مناسبات عدة بأن حكومة جلالة الملك لن تغير الحالة فى مصر ، ومع ذلك فإن التصريح بأن مصر كدولة فى حالة حرب ، وطرد وكيلى ألمانيا والنمسا اللذين تسلما أوراق اعتمادهما من الباب العالى ، ووصول كتائب عسكرية من الهند . هذا كله خلق جوًا من القلق فى تركيا»[٤] ومضت الحكومة العثمانية تندد بأعمال إنجلترا فى مصر ، ففى أول نوفمبر ١٩١٤ أرسل السلطان منشورًا إلى الدول الكبرى «ليلفت نظرها إلى أن وجود الجنود الإنجليز فى مصر لا يسمح بممارسة حقوق سيادته»[٥] .

وبإعلان إنجلترا الحرب على الدولة العثمانية فى ٥ نوفمبر ، رأت ضرورة السيطرة التامة على مصر والقضاء على التبعية الاسمية لها ، خصوصًا وقد كانت تعلم جيدًا أن مصر هى الهدف المقصود . فعملت منذ اليوم الأول لنشوب الحرب معها على جعل مصر أشبه بمستعمرة إنجليزية «فمنذ الأول من أغسطس أخذت الحاميات الإنجليزية ترسل إلى الإسكندرية وضواحيها لحفر الخنادق وإقامة الاستحكامات»[٦] وقد أقيمت معظمها على السواحل المصرية ، ووقفت السفن الحربية البريطانية فى عرض البحر المتوسط على مسافات قريبة من تلك السواحل ، ونصبت المدافع فى حصن كوم الدكة والمكس وحصنت المدرعات ميناء الإسكندرية ووزعت الجنود الإنجليز لمراقبة حدود مصر وبالذات الحدود الشرقية[٧] .

ورغم ذلك ، فقد أعلنت مصر حيادها ، فعندما قامت الحرب وقبل إعلان إنجلترا الحرب على ألمانيا بيوم اجتمع مجلس النظار برئاسة حسين رشدى - رئيس النظار والقائمقام الخديوى الذى كان بالأستانة - فى ٣ أغسطس ١٩١٤ وأوصى بتعليمات يجب مراعاتها فى الموانئ المصرية بخصوص سفن المتحاربين فى أثناء تلك الحرب بين

إمبراطور ألمانيا وإمبراطور روسيا والحرب بين إمبراطورية النمسا والمجر ومملكة الصرب لضمان حياد قناة السويس ، وبذلك تقرر سريان قواعد الحياد بمصر[٨] .

ولم يكن غريبًا على مصر أن تسلك هذا المسلك وخصوصًا أن الدولة صاحبة السيادة الاسمية عليها لم تشترك فى الحرب هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فقد وقفت مصر قبل ذلك على الحياد فى الحرب الطرابلسية التركية وحرب البلقان فى وقت كان عليها الاشتراك فيهما بجانب الدولة صاحبة الحق الشرعى فى مصر .

ولم يرق ألمانيا حياد مصر ، فعقب إعلان ذلك الحياد ، توجه قنصل ألمانيا إلى حسين رشدى بسراى بولكلى بالإسكندرية ، وسأله عن معنى ذلك الحياد والحامية الإنجليزية موجودة على أرض مصر ، فلم يجبه فى الحال ، ووعده بالإجابة عقب معرفة الرد ، وعلى أثر ذلك اجتمع النظار وتناقشوا فى المسألة ، ولكنهم لم يتوصلوا إلى حل ، فرفعوا الأمر للوكالة البريطانية التى بدورها رفعته للندن[٩] . وكان هذا يعنى أن إعلان الحياد كان صوريًا ، حيث أشارت كل الشواهد إلى أن مصر غدت جزءًا من الإمبراطورية البريطانية .

وفى حقيقة الأمر فقد كان رشدى يرغب فى استمرار حياد مصر ، ويحلل إلجود Elgood سبب تراجعه عن ذلك بأنه كان يلتمس من يؤيده ، فلم يجد أحدًا لأن الخديوى كان إذ ذاك بالآستانة ، وأعضاء الجمعية التشريعية متفرقين فى الأقاليم[١٠] . والواقع أن رشدى منذ بادئ الأمر كان ضعيفًا أمام الإنجليز الذين كانوا يحيطون به من كل جانب وعلى رأسهم باينج Byng قائد جيش الاحتلال ، وشيتهام Cheetham نائب المعتمد البريطانى فى مصر ، لذا كان عليه أن يذعن لرغبات إنجلترا ، وأولها دخول مصر الحرب بجانبها .

وجندت إنجلترا بعض الصحف المصرية لتقوم بحملة ضد حياد مصر ، وبضرورة دخولها الحرب إلى جانبها ، ومارست ضغوطها ، وانتهى الأمر بخضوع رشدى واستسلامه ، فأمضى قرار الخامس من أغسطس[١١] ، الذى زج بمصر إلى الميدان الحربى ، وجعلها خاضعة للأوامر البريطانية ، وأقحمها فى تلك الحرب التى قدمت لها وضحت من أجلها ،

وخرجت مصر عن حيدتها ، وأصبحت رهن إشارة إنجلترا ، وبالتالى دخلت دائرة إمبراطوريتها .

ويتضح لنا من ديباجة القرار بأنه «أشير على الحكومة المصرية» وكان معنى هذا أنه أُملى على مصر ، ويؤيد ذلك لويد Lloyd بقوله : «إنه لا يمكن الادعاء بأن التصريح قد أوصت به موجة من الحماس التلقائى من جانب الحكومة المصرية للقضية الإنجليزية ، وعدا هذا فرئيس النظار كان بطبيعته ذا دهاء وحذر ، وكان يعمل فى تلك الآونة آخذًا على عاتقه المسئولية الجسيمة المترتبة على قيامه بالحكم بالنيابة عن الخديوى فى أحوال لم يسبق لها مثيل ، لدرجة أنه لا يكاد يكون محتملاً أن يصدر تصريحًا محددًا بمحض إرادته»[١٢] .

من هذا نرى أن رشدى قد أخرج مصر عن حيادها ، وكان فى استطاعته أن يخلق حالة تضطر إنجلترا لتقديم نوع من الحكم الذاتى على الأقل فهى فى موقف عصيب ، وكان قرار النظارة الرشدية هو الذى سيحدد الطريق الذى ستسلكه إنجلترا ويعلّق أحد شهود العيان بقوله : «لقد كانت لحظة محيرة لرشدى باشا رئيس النظار ، فالخديوى خارج البلاد ، وكان زملاؤه متفرقين وليس أمامه ملجأ للاستشارة ، ومصلحة مصر تقتضى الحياد ، ومصلحة بريطانيا تقضى بالاشتراك فى الحرب ، فانطوى رشدى أمام تهديد نائب المعتمد البريطانى إلى الثانية لا إلى الأولى ، وأنه لو كان على رأس النظارة رجل أشد صلابة لاستغل الفرصة للمساومة ، ولكنه لم يشترط شيئًا ولم يطلب تعويضًا وحاقت العاقبة بمصر من جراء هذا الإهمال ، وليس فى وسع رشدى أن يقول كلمة تخفف من وقع تسليمه ، فقد كان من الممكن له أن يساوم ، ولكنه لم يفعل ذلك الشىء الذى جعل مصر تعانى من ذلك»[١٣] ، وربما كان رشدى يظن أن عدم إصداره قرار الخامس من أغسطس والتمسك بحياد مصر قد يفضيان إلى ضم مصر إلى الممتلكات البريطانية ، إذ قال فى خطاب له فى ١٧ أغسطس ١٩١٤ إلى الخديو عباس «إنه غدا واثقًا عن طريق المستشارين العائدين من إنجلترا أنه لولا ذلك القرار لكان قد أعلن ضم مصر إلى الإمبراطورية نهائيًا»[١٤] .

هكذا صدر هذا القرار رغم عدم سلامته قانونيًا باعتبار أن مصر لم تكن إذ ذاك تملك توقيع أى اتفاق سياسى على هذه الدرجة من الخطورة بغير موافقة الباب العالى صاحب الحق الرسمى فيها ، فهو إذن يتعارض مع الفرمانات التى تنص على أن إجراءات الحرب يجب أن يصدر بها أمر من السلطان وحده ، وكانت الدولة العثمانية حتى ذلك الوقت على الحياد ، ومع ذلك فقد كانت مصر بمقتضى قرار مجلس النظار هذا قد «سحبت نفسها من سيادة الباب العالى»[١٥] .

ودخلت مصر الحرب مجانًا ، وقد حاول رشدى أن يبرر مسلكه هذا بتلك المحاولات التى أذيعت فى ذلك الوقت والتى جاءت بناءً على طلب بعض الشخصيات المصرية بشأن إعطاء مصر تعويضًا لموقفها من دول الوفاق . ويذكر بهى الدين بركات فى مذكراته بأنه جاء على لسان «نائب من نوابنا المعروفين- المكباتى بك - ومستشار من مستشارينا المشهورين بالذمة والضمير ويظهر أنها على أفواه الناس يقولون : «إن رشدى باشا ينتظر قدوم ونجت باشا سردار الجيش المصرى وهو الذى سيقوم بالأعمال فى مصر ليطلب منه مكافأة الأمة المصرية فى خطتها فى الحرب الحاضرة ، ولقد كاشف عمال الوكالة البريطانية بذلك ، وقد اختلفت ماهية تلك المكافأة ، فمن قائل إنها الجلاء عن مصر وعقد معاهدة هجومية دفاعية معها ، ومن قائل بل إنما تطلبه أكثر تواضعًا من ذلك وهو منحها المجلس النيابى المنشود»[١٦] .

ويؤيد لطفى السيد بأن رشدى قد فاتح ونجت Wingate بشأن هذا الأمر وبين له بأن «مصر مستعدة لمناصرة بريطانيا بشرط أن تعترف باستقلال مصر ، فارتاح ونجت لهذه الفكرة ووعده بأن يعرض الأمر على حكومته» وبدأت تلك المحاولات فى الاتساع ، فطلب لطفى السيد من جراهام Graham مستشار الداخلية إعلان استقلال مصر وتنصيب الخديوى ملكًا عليها ، وفى حديث جمع رشدى مع لطفى السيد ومحمد محمود ، أبان الأول ما دار بينه وبين ستورز Storrs السكرتير الشرقى للوكالة البريطانية بشأن ذلك الموضوع ، وبأن الأخير يؤيد فكرة الاستقلال ، وسيخابر أباه العضو فى البرلمان لإثارة هذه المسألة . وفى لقاء بين لطفى السيد وعدلى يكن وستورز طرحت المسألة المصرية ، ووضع فى بيت نجيب باشا صورة المعاهدة بين مصر وإنجلترا التى تضمنت اعترافها باستقلال

مصر ، واعتراف مصر بمصالح إنجلترا فى قناة السويس[١٧] . لكن كل ذلك كان للإيهام بأن الحكومة تعد شيئًا جديدًا ، ولم يخرج الأمر عن حيز الاجتماعات ، وانتشرت تلك الشائعات ، وأصبحت خير مخدر لأعصاب المصريين .

كانت الخطوة التالية بعد قرار الخامس من أغسطس تنفيذ ما جاء فيه ، ومن أهم بنوده قطع علاقات مصر مع أعداء إنجلترا ، وأخضع الرعايا الألمان والنمساويين إلى مراقبة شديدة ، وسيطر الإنجليز على المواصلات السلكية واللاسلكية ، فمنع شيتهام ممثل إنجلترا فى مصر إرسال برقيات الشفرة الصادرة من ممثلى دول الأعداء[١٨] .

وراحت إنجلترا تطبق إجراءاتها على السفن الألمانية والنمساوية ، ففى ٧ أغسطس أمرت سلطة ميناء الإسكندرية إنزال شحنة ثلاث سفن ألمانية : Paros, Achaira Hidar, ، ومضت البحرية البريطانية تنقب عن تلك السفن المعادية فى البحر المتوسط منذ أوائل أغسطس ، فقد حدث فى السادس عشر منه أن طرادا إنجليزيًا أخذ يستولى على السفن النمساوية وأحضرها إلى الإسكندرية ، إذ عدَّتها السلطة غنيمة ، أما عن بقية السفن التجارية الألمانية التى كانت بميناء الإسكندرية ، فأصبحت هى الأخرى من الغنائم ، ونزل إليها موظفو مصلحة الموانئ والفنارات ونزعوا منها الآلات التى تسيرها حتى لا تتحرك من مكانها[١٩] .

وفى بور سعيد منعت السفينة الألمانية Derfflinger من الرحيل وحجزت السفينة Andros ، وأرسلت ألمانيا تشكو من تصرفات الجيش الإنجليزى مع سفنها وبحارتها ، واحتجت أيضًا على القرار السابق بجملته وخصوصًا على المادة التى تعطى لإنجلترا حقًا لقواتها البحرية والحربية بممارسة الحرب فى مصر ، قد بينت ألمانيا أن بلدًا كمصر يطبق فيه نظام الامتيازات الأجنبية يتنافى معها تلك الحقوق التى أعطيت لإنجلترا بمقتضى ذلك القرار ، وأن هذا يحرج ألمانيا كقوة لها امتيازات فى مصر ، وأنه من المفروض أن يكون الأمر للحكومة المصرية إذ إنها الملزمة بالمحافظة على تلك الامتيازات[٢٠] .

ولم تهتم إنجلترا باعتراضات ألمانيا ، واتجهت إلى تعطيل الصحيفة الألمانية فى

مصر Aegyptische Nahrichten ، فقد كانت جهود جراهام القضاء على أى نفوذ يمكن له أن يؤثر على المصريين ويكون موجهًا ضد إنجلترا .

أما بالنسبة لدولة النمسا والمجر ، فقد احتجت أيضًا على قرار الحكومة المصرية الصادر فى ١٣ أغسطس الذى ينص على سريان جميع أحكام قرار الخامس من أغسطس وتطبيقه عليها ، وطلبت استفسارًا قانونيًا ، لذلك القرار وأوضحت أن الإمبراطورية العثمانية لم تعلن الحرب عليها فكيف إذن تكون مصر تلك الدولة التابعة قانونيًا لها أن تقطع علاقاتها وتصبح فى حالة حرب معها(٢١) .

جاءت بعد ذلك الخطوة التالية لخروج رجال الوكالة الألمانية من مصر ، ففى أوائل سبتمبر سنة ١٩١٤ قصد چنرال من ضباط أركان حرب جيش الاحتلال الإنجليزى ، وقابل ممثل أعمال وكالة ألمانيا السياسية فى دار الوكالة ، وأبلغه بضرورة خروج الوكالة وقناصلها من مصر فى ظرف ثلاثة أيام ، وقدم له بلاغًا بذلك ، فرفضه ، فكان رد الإنجليزى بأنه إذا حل الميعاد سيخرجهم بالقوة ، فأبلغ الألمانى نظارة الخارجية وطلب حمايته ، ولكن عدلى يكن قابله وقال له : «أصرح فيما يختص بالقرار الذى قرره قائد جيش الاحتلال بشأنك أن هذا العمل لم يصدر عن الحكومة المصرية بل هو نتيجة قرار قررته السلطات الإنجليزية ، وليس فى وسع الحكومة المصرية منع تنفيذه»(٢٢) .

وتحت تهديد مكسويل Maxwell قائد جيش الاحتلال الإنجليزى ، ترك البلاد قناصل كل من ألمانيا والنمسا والمجر ورحلوا لبلادهم بضغط منه ، ولم تستطع الحكومة المصرية ولا رئيسها أن تحمى ممثلى الدولتين . وتبعًا لذلك أقفلت أبواب القنصليات الألمانية والنمساوية فى القاهرة والإسكندرية وبور سعيد وسافر المعتمدان بعد أن وكلا معتمدى أمريكا وإيطاليا حماية رعايا دولتيهما فى مصر . ورأت إنجلترا ضرورة القضاء على أى حركة نشاط ألمانى فى مصر يتمثل فى الرعايا الألمان والنمساويين .

ومضى شهر أغسطس ولم تتخذ تدابير لتسجيل الألمان والنمساويين المقيمين فى مصر أو لمنع الاحتياطيين منهم فى الجيش من السفر ، وفى سبتمبر مُنع الاحتياطيون العزاب من السفر ثم المتزوجون . وفى أكتوبر صدر أمر بتسجيل الأسماء

بالنسبة للذين جاوزوا ثمان وأربعين سنة ، فقد كانت لهم رخصة بالإقامة فى البلاد وممارسة أعمالهم ، وتبعهم الاحتياطيون العزاب فقد أرسلوا إلى الإسكندرية ثم إلى مالطة ، وفحصت أوراق الذين كانت أعمارهم ما بين الثامنة عشرة والخامسة والأربعين ، ومن لم يستطع تقديم دليل على أنه معفى من الخدمة العسكرية ، أُرسل إلى مالطة ، فبلغ عدد الذين أبعدوا إليها ألفًا وستمائة وواحدًا وخمسين شخصًا حتى أواسط ديسمبر ١٩١٤ ، أما بقية الرعايا فخضعوا لمراقبة شديدة ، وقد صدر إعلان من مكسويل أمر باستدعاء الرعايا الألمان فى منطقة القناة لتقديمهم إلى الحكومة ، لعمل اللازم ، إما لترحيلهم أو للضغط عليهم[٢٣] .

هكذا راحت السلطة العسكرية فى مصر تنكل برعايا الدولتين ، وعلا صوتها بالاحتجاج على التصرفات الوحشية لعساكر الإنجليز تجاه رعاياها ، وعلى سبيل المثال فقد كان هانز جيجوت Hans Gigotte يملك عزبة بالقرب من السويس ، فأوقف عن مزاولة عمله بواسطة الجنود الإنجليز ، وسجن فى سجن السويس ، ثم نقل للقاهرة ووضع تحت المراقبة[٢٤] .

ومضى قائد الاحتلال فى مصر بناء على تلك السلطة المخولة له من لندن فى تنفيذ بقية إجراءاته ، إذ أصبح هو الآمر الناهى والمتصرف الوحيد فى الشئون المصرية جميعها ، فهو يقوم بكل عمل دون استشارة ، يصدر كل الأوامر وتنفذ دون أن يعلم حتى رئيس النظار القائمقام الخديوى الحاكم الشرعى للبلاد ، وحتى الجمعية التشريعية خاف الإنجليز من صدور أى صوت معارضة منها تجاه تصرفاتهم ، فرأوا إسكاتها ، إذ يعلمون أن أعضاءها لهم سابقة فى الاعتراض ، وكان قد انتهى الفصل التشريعى الأول والوحيد فى يونيو ١٩١٤ ، وتحدّد موعد انعقادها العادى فى ١٧ نوفمبر ، فرأت إنجلترا أن تعطلها نهائيا حتى نهاية الحرب ولكن للتمويه عملت على تأجيلها فى بادئ الأمر إلى أول يناير ١٩١٥[٢٥] .

هذا فى الوقت الذى أخضعت البلاد فيه طولاً وعرضًا ، وفرضت الرقابة على الصحف والبرقيات والرسائل ، وكممت الأفواه حتى لا يخرج أحد يعارضها . وفى

الوقت نفسه وصل لمصر أعداد هائلة من الجنود الهندية ، وأصبحت مصر معسكرًا لجيوش إنجلترا وحلفائها ، وبذلك تمكن الإنجليز من السيطرة عليها سيطرة تامة .

وأعقب ذلك صدور قانون التجمهر فى ١٨ أكتوبر ١٩١٤ واعتبار كل اجتماع من خمسة أشخاص على الأقل فى طريق أو محل عمومى ولو لم يكن له قصد جنائى ، يخول لرجال السلطة أن يأمروا المتجمهرين بالتفرق ، ومن لم يطع هذا الأمر يخضع للعقاب . والقصد من ذلك القانون هو منع ما يكدر أو ما يجعل الحالة خطرة ، وكان على رجال البوليس تنفيذ ذلك وتشتيت أى تجمهر ، ولكن لم تكن لديهم المقدرة على معرفة إذا كان هذا الاجتماع ليكدر السلام أو لشىء آخر ، فأخذوا يمنعون أى اجتماع ويؤرقون الناس فى حياتهم . وطُبق هذا القانون فقط على المصريين ولم يلزم به الأجانب ، ذلك لأن جمعية محكمة الاستئناف المختلطة كانت سلطتها مقصورة على المسائل المدنية والمخالفات . أما قانون التجمهر فمن قوانين الجنح ، لأن العقوبة المنصوص عليها فيه عند مخالفة أمر رجال البوليس أكثر من حبس ، وقد تبلغ ثلاث سنوات ، كما أن الغرامة تزيد على مائة جنيه ، وقد تصل إلى خمسين جنيهًا[٢٦] وارتفعت الأصوات بالشكوى من اختلاف معاملة المصريين عن الأجانب ، وأن يكون القانون الاستثنائى نافذًا على الجميع .

وراحت أيدى السلطة تبطش بالآمنين وتمنع أى اجتماع سواء أكان فى مقهى أو ناد أو فى طرقات ، ولكن رغم ذلك لم تستطع أن تمد يدها إلى تلك الاجتماعات السرية التى كانت تعقد ، والتى أخذت على عاتقها قيادة الحركة الوطنية أثناء الحرب .

وامتدت اليد إلى الصحافة ، ففرضت الرقابة الصارمة عليها ، وعطل بعضها ، وظهر البعض الآخر وبه أماكن المقالات بيضاء تعنى حذف الرقابة لها ، فقد كانت الرقابة تقوم بمراجعة كل ما يكتب عن الحرب ، وبالذات عن تحركات الجيش الألمانى قبل طبعها ، وتم ذلك فى أول نوفمبر قبل أن تعلن الأحكام العرفية على البلاد ، تلك الأحكام التى تحول السلطة العسكرية إلى يد حديدية .

* خطوات تغيير الوضع السياسى

بعد قرار الخامس من أغسطس رأت إنجلترا ضرورة عمل شىء آخر ، فلم يكفها إقحام مصر فى هذه الحرب بل لا بد من تغيير وضعها السياسى ، وذلك لتوقعها دخول الدولة العثمانية الحرب ، رغم تأكيد الأخيرة فى استمرار حيادها ، ولكنها كانت على يقين من دخولها ، لذا قررت تغيير الحالة السياسية فى مصر ، بعد أن رأت أن الفرصة قد حانت لإنهاء السيادة العثمانية وإحلال السيادة الإنجليزية على مصر قانونيًا ، ومن ثم أرسل جراى إلى شيتهام فى ٢٧ سبتمبر ١٩١٤ برقية يبلغه فيها بإنهاء السيادة العثمانية على مصر ووضعها تحت الحماية البريطانية إذا ثبت ما يشير إلى هجوم عثمانى على مصر ، وضرورة عزل الخديو عباس وتعيين الأمير حسين كامل مكانه ، وأنه فى إمكانه إعلان الأحكام العرفية على مصر ، أما بالنسبة للامتيازات الأجنبية والمحاكم المختلطة ، فبلغه بالنظر فيها فيما بعد[٢٧] .

من هذا نرى أن إنجلترا منذ بادئ الأمر فكرت فى عزل عباس ، وهذا فعلاً ما كانت تنويه حتى قبل الحرب ، فقد سافر كتشنر لبحث ذلك الموضوع وبمجىء الحرب أتيحت هذه الفرصة بل وأيضًا لتغيير الوضع السياسى فى مصر .

كان على إنجلترا فى ذلك الوقت وهى حليفة كل من روسيا وفرنسا أن تعلمهما بهذه الخطوة حتى لا تلقى لأية معارضة ، فاستدعى جراى كل من ممثلى الدولتين فى لندن وأبلغهما بذلك - أنه إذا دخلت الدولة العثمانية الحرب فستعلن الحماية البريطانية على مصر - وعندما رأى منهما عدم المعارضة ، أسرعت وزارة الخارجية البريطانية بتبليغ القرار رسميًا ببرقية مرسلة إلى كل من برتى Berty سفيرها بفرنسا وبوكانان Bucanan سفيرها فى روسيا ليبلغا الأمر رسميًا إلى كل من الحكومتين ، وبيّنت لهما أنه سيستمر العمل بنظام الامتيازات الأجنبية والمحاكم المختلطة ، وقد أرسلت صورًا من هذه المذكرة إلى كل من شيتهام بالقاهرة وماليت بالآستانة[٢٨] .

عندما وصلت هذه المذكرة إلى شيتهام وكان على دراية كافية ويعلم جيدًا شعور المصريين فى ذلك الوقت ، تخوف من إعلان الحماية على البلاد ، وعلى الفور كثرت

اجتماعاته بحسين رشدى الذى تخوف هو الآخر من هذا الأمر ، وأكد له أن ذلك الإجراء قد يفضى إلى قيام الثورة فى البلاد ونحّى نفسه عن مسئولية ذلك ، بل وهدد باستقالته ، لأنه كان يأمل نوال شىء لصالح مصر من إنجلترا بعد توقيعه على قرار الحرب . وعندما أحس شيتهام بهذا الموقف المعقد رأى أن يرسل لحكومته يطلب التريث فى إعلان الحماية والاكتفاء بإعلان الأحكام العرفية بعد أن اتفق مع قائد القوات البريطانية ، وأوضح أن ذلك سوف يهدئ الحالة ، وأشار ببقاء رشدى فى منصبه وبجانبه رجال الدين لأن الحصول على تأييدهم أمر له أهمية كبرى لما لهم من تأثير على الشعب ، خصوصًا بعد أن تعلن الحرب على الدولة العثمانية صاحبة الخلافة الإسلامية ، كذلك ذكر أنه يمكن اتخاذ الإجراءات تدريجيًا للوصول إلى إعلان الحماية ، وأخيرًا ألح فى ضرورة فرض الأحكام العرفية على البلاد(٢٩) .

جاءت بعد ذلك الخطوة المتوقع حدوثها وهى إعلان الأحكام العرفية ، فعلى أثر نشوب الحرب بين الدولة العثمانية وروسيا فى الأول من نوفمبر ، أصبح من المتوقع حدوثه أن تعلن الحرب بينها وبين إنجلترا ، لذا سارعت الأخيرة بإعلان الأحكام العرفية على مصر ، ومما يذكر أنه عندما أراد مكسويل إعلانها ، لقى معارضة من جانب حسين رشدى فى بادئ الأمر لدرجة أنه هدد بالاستقالة(٣٠) ، لكنه كعادته دائمًا يتمنع فى أول الأمر ثم ما يلبث أن يخضع لليد العليا المتحكمة فى كل شىء ، وفى ٢ نوفمبر صرّح مكسويل أنه أُمر من قبل الحكومة الإنجليزية أن يأخذ على عاتقه «مراقبة القطر المصرى لكى يضمن حمايته» . وبناءً على ذلك أصبحت مصر تحت الحكم العسكرى ، وهذا فى حد ذاته يدل على أن إنجلترا قد عقدت العزم لفرض سلطاتها على مصر والقضاء على سيادة الدولة العثمانية ، وفى الوقت نفسه أصدر مكسويل إعلانًا حذر فيه الأهالى من تكدير السلام العام ومساعدة أعداء إنجلترا ، ودعاهم إلى اتباع جميع الأوامر التى تصدرها السلطة العسكرية(٣١) ، وقد أبلغ شيتهام هذا المنشور إلى حسين رشدى ، فأدخل عليه التعديل بخصوص السلطة ، فيما يتعلق بالوسائل الحربية التى أصبحت منحصرة فى يد القائد العسكرى .

وفى ٧ نوفمبر أعلن مكسويل بأنه من يوم ٥ نوفمبر أصبحت بريطانيا العظمى

والدولة العثمانية فى حالة حرب وبيّن أن دولته تحارب لغرضين وهما : «الدفاع عن حقوق مصر وحريتها التى كسبها محمد على فى الأصل فى ميدان القتال ، واستمرار هذا القطر فى التمتع بالسلم والرخاء اللذين تحققت بهما مدة الاحتلال البريطانى . ولعلم بريطانيا بما للسلطان بصفته الدينية من الاحترام والاعتبار عند مسلمى القطر المصرى فقد أخذت على عاتقها جميع أعباء هذه الحرب بدون أن تطلب من الشعب المصرى أية مساعدة ، ولكنها مقابل ذلك تنتظر من الأهالى وتطلب إليهم الامتناع عن أى عمل من شأنه عرقلة حركاتها أو أداء أى مساعدة لأعدائها»[٣٢] . ومنذ ذلك الحين خول للقائد العام للجيوش البريطانية فى مصر السلطة والسيطرة ، وعلى الفور طبق قرار مجلس النظار الصادر فى الخامس من أغسطس على الدولة العثمانية ، واعتبرت مصر منذ ذلك الوقت فى حالة حرب معها .

وقد اتفق حسين رشدى مع شيتهام على أن يبقى فى منصبه عندما يتلقى منه مذكرة رسمية تنقل إليه نسخة من المنشور القصير الذى كتبه مكسويل يعلن فيه حالة الحرب مع الدولة العثمانية ، متكفلاً بالمسئولية التامة فى الدفاع عن البلاد ، كذلك طلب من الشعب بألا يساعد العدو وبأن يكون كل ناظر له سلطته فى الأمور الملكية الخاصة به[٣٣] .

هكذا أعلنت الأحكام العرفية ، ووضعت مصر تحت الحكم العسكرى الذى انزلها إلى مرتبة الإذلال ، وأصبحت تلك الأحكام وصمة فى جبينها ، تلك الأحكام التى صدرت بموافقة رئيس النظار ونظّاره ، فقد كان من الممكن أن يتشددوا فى الموقف ، ولكن كبقية الإجراءات التى اتخذتها إنجلترا منذ بداية الحرب خضعوا لها مستسلمين ، وبذلك أصبح الجيش البريطانى وسطوته فوق كل شيء فهو السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية فى البلاد ، حيث امتدت الأحكام العرفية على كل مظهر من مظاهر الحياة المصرية .

وفى ٦ نوفمبر بعث مكسويل بمذكرة إلى لندن يبلغها أنه اتخذ كل الإجراءات لمنع المصريين من تقديم أية مساعدة للعدو وخصوصًا الدولة العثمانية ، ثم أصدر بلاغًا

حذّر فيه من توزيع المنشورات التى تعادى إنجلترا وهدّد بالمحاكمة أمام مجلس عسكرى[٣٤] .

وانتهى الأمر بأن أصبحت مصر فى حالة حرب مع الدولة صاحبة السيادة عليها من الناحية القانونية De Jure . وبذلك نجد أن إنجلترا التى سبق أن استخدمت السيادة العثمانية للتخلص من الخديو إسماعيل وعزله ، تعمل على هدم هذه السيادة ، متعلّلة بأنها إنما تريد أن تغدقها على المصريين أنفسهم فى سبيل تطويرهم نحو الحكم الذاتى[٣٥] .

وكثرت الاجتماعات بين شيتهام وحسين رشدى بشأن الحالة السياسية فى مصر ، وكان من خطة الأول تنفيذ الأمور تدريجيًا ، فهو على يقين من أن لندن تنوى تغيير الحالة السياسية فى مصر ، لذا أجرى محاولات كثيرة لإقناع رئيس النظار بتقبل إعلان الحماية وقد أيقن أنه من الممكن أن يوافق على الحماية فى مقابل إعطاء مصر نوعًا من التعويض نظير انفصالها عن الدولة العثمانية[٣٦] .

وأخيرًا رأى حسين رشدى أن يعمل شيئًا -فى نظره- لصالح مصر بأن يحصل على بعض الامتيازات من إنجلترا ، فأعد مذكرة شفوية لشيتهام تحدد العلاقة بين الدولتين ، وقد سجّل سعد زغلول محتوياتها فيقول : «كان رشدى قد قدم قبيل هذا التاريخ ١٨ ديسمبر ١٩١٤ - مذكرة إلى شيتهام قال فيها : أما قرار الحكومة البريطانية بتعديل حالة مصر السياسية ، فإنه ينبغى وضع نظام سياسى إدارى لهذا القطر يوفق بين حماية مصالح إنجلترا السياسية ، وفوائد الأوروبيين المالية والتجارية ، ويكون من شأنه أن يحقق بقدر الإمكان آمال الأمة حتى ترضى عن الحالة الجديدة ، وإليك ما يمكن عمله : إعلان أن مصر دولة ملكية دستورية مستقلة بالقيود الآتية :

أولاً : أن يكون لإنجلترا حق حماية قناة السويس والمحافظة بوجه الإجمال على سلام القطر المصرى .

ثانيًا : أن يكون لإنجلترا حق المراقبة المالية ، مراقبة تؤدى إلى إلغاء صندوق الدين واستبداله بهيئة إنجليزية .

ثالثًا : ضرورة موافقة الحكومة الإنجليزية على القوانين المختصة بالأجانب .

رابعًا : ضرورة موافقتها على عقد أية معاهدة مع أى دولة أجنبية . وبأن يكون للحكومة المصرية حاكم وراثى بشارات الملك المعتادة كالعلم الوطنى والجيش الوطنى والسكة الوطنية وامتيازات الشرف الوطنية .

وتستلزم الطريقة الجديدة للدولة تعديل القانون النظامى المالى بجعل رأى الجمعية التشريعية قطعيًا فى بعض المسائل لاسيما المسائل الآتية :

أولاً : الحقوق والواجبات المترتبة على الصفة المصرية كحق الانتخاب والخدمة العسكرية .

ثانيًا : المحاكم الشرعية .

ثالثًا : الأوقاف .

رابعًا : المجالس الحسبية .

خامسًا : التعليم المدنى والدينى .

سادسًا : فرض الضرائب الجديدة ، وكل تعديل فى الضرائب الموجودة أو إلغائها .

سابعًا : إعطاء امتيازات تتعلق بأكثر من مديرية . «ويعقب على ذلك «عرض على رشدى باشا هذه المذكرة ورغبت أن تضاف إليها القوانين المدنية والجنائية الخاصة بالوطنيين فلم يعارض ، ولكنه أشار إلى تشدد الإنجليز ، ومن الغريب أن يعد الآن فى عرفه وفى عرف زملائه من لم يرض عن الحالة الجديدة من غير فائدة للجمعية أو بفائدة لا تذكر طائشًا متهورًا فى الرأى»(٣٧) .

كان هذا هو نص المذكرة التى أعدها حسين رشدى لشيتهام ، ومن يتمعن فيها يجد أنها مجحفة بحق مصر ، فهى فى حد ذاتها حماية قبل أن تصدر الحماية ، وإنجلترا فيها هى سيدة الموقف ، فمصالحها السياسية تفيض بها المذكرة وليست إنجلترا فحسب ، ولكن الأجانب أيضًا فهى تعضد مصلحتهم ، فكيف أمكن له أن يطالب بأن تكون مصر دولة مستقلة ملكية دستورية ، وإنجلترا واضعة يدها عليها بهذا الشكل ، لقد

أعطاها الحقوق الكثيرة : حق احتلال البلاد بحجة المحافظة على سلامتها كما فعل من قبل فى قرار الخامس من أغسطس حينما قال «نظرًا لأن وجود جيش الاحتلال فى القطر» وهذا اعتراف صريح من رئيس النظار باحتلال إنجلترا لمصر ، وقد كررها مرة ثانية فى المذكرة ، كذلك الحق فى السيطرة على قناة السويس . لم يكتف بالسيطرة السياسية ، أطلق يدها فى السيطرة المالية ، فجعل لها حق المراقبة المالية بعد إلغاء صندوق الدين ، والإشراف على قوانين الأجانب ، بل والسيطرة على العلاقات الخارجية .

إذن ماذا يبقى لمصر بعد ذلك؟ إنه مَّن عليها بأشياء بسيطة ، ليست لها أهمية إطلاقًا . وكان فى إمكانه وهو يعلم تمام العلم أن إنجلترا وقتئذ فى وضع يُمكنها أن تضحى بأى شىء يقرب مصر إلى استقلال السياسى نتيجة لظروف الحرب وتقدم ألمانيا فيها . ولكن كانت موافقة ضعيفة ، ورغم أنه هدد بالاستقالة فى أكثر من مرة ، فإنها اقتصرت على الناحية الشكلية فقط . ومع الضعف الظاهر فى المذكرة ، نراه ما لبث أن تراجع عنها وقبل أن تكون مصر تحت الحماية البريطانية دون قيد أو شرط .

من هذا نرى أن مسلكه خلا من الحنكة والإقدام ، وهذا فى حد ذاته شجع الإنجليز على سوق المصريين للحرب عنوة ، ولم يقنع كل من حسين رشدى وعدلى يكن بهذا بل جاوزاه إلى حد التطوع بالأحاديث والتصريحات التى هللوا فيها للسياسة الإنجليزية ، وبتلك الحماية التى احتضنوها واعتبروها أمنية من الأمانى الوطنية التى تتوق مصر إليها .

* بين الضم والحماية

على أثر دخول الدولة العثمانية الحرب ، رأت إنجلترا حتمية تغيير الوضع الراهن فى مصر ، وكان عليها أن تسلك أحد طرق أربعة لتغيير تلك الحالة ، فإما أن تضمها إليها ، وإما أن تدمجها فى إمبراطوريتها مع إعطائها حكمًا ذاتيًا ، وإما أن تستكمل السيطرة عليها بأن تحل محل الدولة العثمانية وذلك بإعلان الحماية عليها ، وإما أن تعطيها الاستقلال التام مع عقد معاهدة تصبح بها مصر دولة محالفة لإنجلترا .

وفى حقيقة الأمر فإن دخول الدولة العثمانية الحرب قد عجل باتخاذ أى من هذه الخطوات ، لكن ليس معنى ذلك أن إنجلترا لم تفكر فى تغيير الحالة إلا عندما دخلت الحرب مع الدولة العثمانية . ففى شهر سبتمبر سنة ١٩١٤ قررت وزارة الخارجية إنجلترا تغيير الحالة السياسية فى مصر بإعلان الحماية عليها بعد أن تأكدت من تحالف ألمانيا مع الدولة العثمانية ، ومن تلك الإجراءات الحربية التى تقوم بها الأخيرة هادفة قناة السويس الطريق الموصل للقوات الهندية إلى فرنسا هذا من ناحية ، ولأهميتها الاستراتيجية وحاجة إنجلترا للسيطرة عليها من ناحية أخرى .

وكان من دواعى قلق إنجلترا أيضًا أنه إذا انتصرت ألمانيا فستكون سيدة الشرق ، وبالتالى ستغير الوضع فى مصر بإرغام إنجلترا الجلاء عنها والسيطرة عليها . وأخيرًا عقدت إنجلترا عزمها على ضم مصر للإمبراطورية البريطانية ، فقد أرادت أن تشدد قبضتها عليها ، وأن تعزز مركزها فيها إبان فترة الحرب ، وذلك بجعل مركزها فيها قانونيًا .

فمنذ بداية الحرب واجهت إنجلترا مشكلتين : الأولى هى الوضع الدولى لمصر ، والثانية هى الاحتواء على طبقة رجال السراى ، تلك الطبقة العليا التى تنتمى للأتراك ، وتغلبت إنجلترا على المشكلة الثانية وأصبح رجال السراى والنظار موالين لها . أما بالنسبة للمشكلة الأولى فكانت لزامًا عليها أن تغير الوضع فى مصر وبأن تجعل صفتها شرعية فيها ، فهى تشعر أن مركزها- بالرغم من أنه كان قويًا فعلاً بفضل وجود جيش الاحتلال الذى عُزز بإضافة جيوش الإمبراطورية لمواجهة أعباء الحرب - ضعيفًا من الوجهة القانونية «فقد كان حاكم مصر هو الخديوى ، وكان مجلس النظار هو مستشاره ، ولم يكن للقنصل البريطانى موضع ما فى الدستور ، ولم يحتفظ له بسلطات ما فى أى معاهدة أو اتفاق أبرم بين طرفين ، ولم يكن الموظفون الإنجليز قانونيًا غير خدام للخديوى ، ومع ذلك كان ثم قيد واحد على سلطة الخديوى اعتراف به القانون وهو سلطة تركيا»(٣٨) .

وفى لندن كان أغلبية الوزارة ترى ضم مصر إلى الإمبراطورية حتى يمكن إنجلترا من حل مسألة الامتيازات الأجنبية بحزم وبسرعة ، لأنها أصبحت عقبة فى الأعمال

التشريعية والتنفيذية ، لهذا صرح جراى بضم مصر إلى بريطانيا . وكان مما يبرر خطوة الضم وجود إنجلترا فى حالة حرب مع الدولة العثمانية مما يترتب عليه أن تصبح مصر جزءاً من الإمبراطورية بحق الفتح .

كذلك اعتقدت إنجلترا أنه بعدم الضم ستنتصر الدعاية العثمانية فى مصر ؛ وستنشأ عن ذلك القلاقل والاضطرابات واختلال الأمن ، وسينضم المصريون إلى أعداء إنجلترا عن طريق الجهاد ، ومن هنا سيقاومون الحكم الأجنبى فى بلادهم ، لهذا رأت ضرورة تحديد مركزها فى مصر ، خصوصًا وهى تعلم أن أكثر المصريين من أتباع الحزب الوطنى ، وذلك الحزب نصير الدولة صاحبة الخلافة والحق الشرعى فى البلاد .

لكن جاءت الأخبار من مصر ترفض الضم وتفضل عليه إعلان الحماية ، بعد أن أيقن المسئولون أن الحالة العامة لا تسمح بتنفيذ فكرة الضم ، بينما كانوا يرون أن الحماية هى «النتيجة الطبيعية والمنطقية إلى حد لا يمكن مهاجمتها لسياسة كرومر التى كانت تهدف دائمًا إلى إبقاء الحكم فى أيدى المصريين ومن ورائهم الإنجليز ، وأنها التطور الذى لا ينطوى على أى تغيير فى السياسة الإنجليزية ، والذى يفهمه المصريون بدون صعوبة ، وفوق ذلك فإن من مزاياها أنها لا تجرح العزة الوطنية ، فقد كانوا يزهون أشد الزهو بوجود حاكم مستقل»[٣٩] .

والقانون الدولى يفسر الحماية بوجه عام بأنها علاقة بين دولتين ، إحداهما قوية والأخرى ضعيفة ، وتقوم الأولى بموجبها بحماية الثانية من أى غزو أو اعتداء يقع عليها ، فهى عقد بين اثنين تطلب إحداهما أن تكون تحت رعاية الأخرى ، وتقبل الأخرى تحمل أعباء هذه الحماية . إذن فمن الضرورى أن تطلب الدولة الصغرى أن تكون تحت حماية الكبرى .

وبعبارة أوضح ، فإن نظام الحماية يمتاز بتلك المرونة التى يحافظ فيها على الشكل الظاهرى لنظام الحكم فى مصر ، وإن كان فى حقيقته يجعل لإنجلترا السيادة التامة عليها ، خصوصًا بعد أن أنكرت جميع أسس الحماية وأغفلت نصوصها القانونية ، حيث مضت تتصرف بمفردها دون أى اعتبار للطرف الآخر فى ذلك العقد ذى

الطرفين الموجب والسالب .

وفى ١٠ سبتمبر نصح شيتهام وزير الخارجية الإنجليزية بإعلان الحماية على مصر بعد أن رأى أنه يجب أن تظهر إنجلترا بمظهر من لا يريد من وراء الحرب توسعًا إقليميًا ، وبخاصة فإن مركزها فى مصر كان مركز المستعمر بالفعل إن لم يكن بالقانون . وقد بيّن أحد المسئولين الإنجليز فى مجلس العموم البريطانى سبب تفضيل الحماية تفضل الحماية بقوله : «لقد فُضلت الحماية على الضم ، لأن الضم يجعل الشعب المصرى من رعايا التاج البريطانى ، أما الحماية فهم رعايا لحاكمهم»(٤٠) .

خشيت إنجلترا من ضم مصر أن يثور المسلمون ، فكيف يمكن أن يرفرف علم الإنجليز فوق أرض مصر ، فإن ذلك لن يرضى علماء الدين ولا الشعب المصرى . هذا بالإضافة إلى أن الضم يحتاج إلى أعداد كبيرة من الإنجليز تضاف للوظائف ، وإلى حامية أكبر تكون تحت الأمر لأن مصر لن تكون هادئة أبدًا لو أعلن ضمها وأصبحت تابعة مباشرة للتاج البريطانى لا للخلافة الإسلامية .

من أجل ذلك فضّل رجال الإنجليز فى مصر إعلان الحماية عليها ، بحيث تصبح مصر من اختصاص وزارة الخارجية ، ورأوا أن الحماية تعد خطوة فى سبيل الحكم الذاتى كتمهيد لتعاون المصريين مع إنجلترا .

وأخيرًا وفى ١١ سبتمبر ١٩١٤ قبل جراى إعلان الحماية البريطانية على مصر . وعلى أثر قبوله جرت المراسلات مع شيتهام حول إيجاد صيغة ملائمة يصدر بها منشور الحماية ، إذ كان رجال الوكالة البريطانية يخشون ظهور شعور دينى معاد لبريطانيا .

وتراجعت لندن عن رأيها على أثر نشوب الحرب مع الدولة العثمانية ، فقد رأت ضرورة ضم مصر نهائيًا إلى الإمبراطورية البريطانية ، ورفض فكرة الحماية ، واعتبار مصر كنيوزلندا وأستراليا يحكمها مباشرة حاكمًا عامًا بريطانيًا ، وبلغت مرحلة الإقتناع بالفكرة أنها أُعدت للتنفيذ ، وطُلب من كتشنر لما له من خبرة سابقة فى مصر ، بأن يتعاون فى ترشيح الحاكم الجديد من كبار رجال الإنجليز ليكون حاكمًا مباشرًا لمصر .

وفى ١٣ نوفمبر ١٩١٤ صدر قرار بضم مصر إلى ممتلكات التاج البريطانى وإلغاء

جنسيتها ، ومنح المصريين الرعوية البريطانية ، وأرجأت إنجلترا بحث مسألة الامتيازات الأجنبية والمحاكم المختلطة للمستقبل لطمأنة الدول الأجنبية وعلى قولها «لمراعاة شعور الفرنسيين بصفة خاصة» ، وبأن يعلن الضم فى ١٩ نوفمبر اليوم الذى تصل فيه القوات الهندية إلى مصر(٤١) .

ومضى جراى فى تنفيذ القرار ، فكانت أولى خطواته هى الموافقة الدولية حتى يصبح الوضع قانونيًا ، لذا أرسل إلى حكومتى فرنسا وروسيا بمذكرة تفصيلية عن الأسباب التى دفعت حكومته لاتخاذ هذا القرار ، وأعرب لفرنسا عن استعداد إنجلترا للتنازل عما لها فى مراكش مقابل تنازل فرنسا عما لها فى مصر .وعلى الفور جاء رد روسيا معلنًا موافقتها على قرار الضم ، وبينت أنها تعتبر مصر من الممتلكات البريطانية حتى من قبل أن تصبح روسيا وبريطانيا حليفتين ، وعرضت إنجلترا على روسيا مقابل ذلك تسوية مسألة القسطنطينية والبواغيز لصالحها(٤٢) .

وعلى أثر ذلك أُعدت المسودات فى الحال الأمر الملكى الذى سيصدره الملك جورج الخامس George V ، يعلن فيه للجميع بأن مصر أصبحت تحت التاج البريطانى .

وبعد أن انتهت الإجراءات اللازمة لضم مصر ، فوجئت لندن برفض فرنسا الموافقة على الضم ، إذ وصلت برقية من السفير البريطانى فى فرنسا تعنى هذا ، ومتضمنة بأن إنجلترا قد ضمت قبرص إليها ، فإذا تكرر ذلك مع مصر ، فإن هذا سيسبب صدمة للرأى العام ، وبين لجراى أن وزير الخارجية الفرنسى يكتفى بوضع بديل للخديو عباس ، وبأنه يفضل إعلان الحماية على مصر بدلاً من الضم حتى لا يقال بأن إنجلترا ستجنى فوائد من وراء الحرب ، وكى لا تظهر فرنسا أمام شعبها بأنها مخلب قط للنار التى تشعلها إنجلترا ، وأن هذا - ضم مصر- سيتخذه الألمان ذريعة ضد إنجلترا ، ويكفى جدًا ما قامت به من ضرب منطقة الشيخ سعيد والاستيلاء عليها ، وأنه إذا كانت إنجلترا ترى أن الضم ضرورة ، فإنه يقترح وجوب إصدار إعلان أو تبادل للمذكرات بين الحكومتين البريطانية والفرنسية حتى يدرك الشعب أنه كان هناك اتفاق بين الحكومتين ، وأعرب الوزير أيضًا عن عدم رغبته فى ضم مراكش ، وتأجيل هذه المسائل لما بعد الحرب ،

كذلك أبان السفير- سفير إنجلترا فى فرنسا- بأن سفير روسيا فى باريس يفرك يديه فرحًا لأنه عملية ضم مصر لممتلكات بريطانيا سيتيح الفرص لتسوية مسألة البحر الأسود[٤٣] .

وفى ١٩ نوفمبر أبلغت لندن سفيرها فى باريس بأن سلامة الموقف الداخلى فى مصر هو أهم هدف لها فى الوقت الحاضر ، وأبلغت أيضًا سفيرها فى بتروجراد بأنها لا ترغب فى إحداث تغيير كبير فى النظام القائم فى مصر تفادياً لحدوث اضطرابات داخلية ، وأنه من الخير تأجيل البحث فى جميع التعديلات الإقليمية حتى يتفق عليها بين دول الوفاق بعد أن تضع الحرب أوزارها . هذا فى الوقت الذى وفدت البرقيات من مصر ترفض فكرة الضم ، ففى ١٤ نوفمبر كتب شيتهام للخارجية البريطانية يعارض بشدة الفكرة ، وذكر أنه أخذ رأى المستشارين الإنجليز بمصر ، وبين أن ما يُحدثه قرار ضم مصر وإحلال حاكم بريطانى عام مكان الحكومة المصرية «تغير أكبر بكثير مما قدرناه ، وستتطلب الآثار التى ستترتب عليه أن تكون موضع اعتبار دقيق»[٤٤] .

هذا وقد سبق أن كرومر أصر ، وجورست أعلن ، وكتشنر صرح بأن احتلال مصر إجراء مؤقت ، فكيف يمكن التراجع ، ويُسجل ستورز قوله :" كيف تنتزع من دولة صغيرة آخر مظهر للكيان الفردى ، وبدا لنا أن قرار ضم مصر سيكون نهاية لصدق كلمتنا فلن يعود أحد يصدقنا . . . إن النظار المصريين قبلوا المسئولية الخطيرة فى مصر محمية ، ولو أن بريطانيا ضمت مصر إليها فسوف يستقيل جميع هؤلاء كرجل واحد ، وسيكون لهذا عواقب لا يمكن التنبؤ بها ، وقد بعث شيتهام ببرقية احتجاج إلى لندن وصاغ الاحتجاج كل من جراهام وبرونيات وشيتهام وأنا ، وكانت البرقية التماسا بتخفيف حكم الإعدام من ضم مصر للإمبراطورية إلى وضعها تحت الحماية ، وذلك بمجرد إلغاء السيادة التركية عليها ، وتثبيت الاحتلال البريطانى لمصر ، وإكسابه مظهرًا شرعيًا باعتباره قانونًا إلى جانب كونه أمرًا واقعًا ، والمحافظة على عرش أسرة محمد على سليمًا مع استمرار الوضع الذى كانت مصر تتمتع به قبل الاحتلال وبعده . . . وقد كنت من أعداء الضم وأنصار الحماية ، فلقد فات الوقت ولم يعد ممكنًا فى القرن العشرين أن نقضى على قومية الأجناس أو نحاول ابتلاعها وحتى لو كان ذلك ممكنًا عمليًا فى أى

مكان آخر ، فإنه ليس ممكنًا فى مصر ، إن طمى النيل الذى امتصه العبريون والفرس واليونانيون والرومان والأتراك امتصاصًا كاملاً بحيث محا كل أثر لهم ، هذا الطمى ليس بالبيئة المناسبة لأية تجربة جديدة"(٤٥) .

هكذا كان الخلاف . إما الحكم على مصر بالإعدام بضمها إلى الإمبراطورية أو الحكم عليها بالأشغال الشاقة المؤبدة بوضعها تحت الحماية . . . أما استقلال مصر أو الحكم عليها بالبراءة ، فلم يكن موضع تفكير إطلاقًا لا من الوكالة البريطانية فى مصر ، ولا من رجال لندن ، ولا ممن يهمهم الأمر من النظار المصريين وعلى رأسهم حسين رشدى .

وللمرة الثانية وقف رجال الوكالة البريطانية ضد فكرة الضم بعد مشاورات عدة ، وقدموا الحجج والبراهين على عدم صلاحيتها ، وبينوا أنه من المستحسن أن تصدر وسائل الرقابة المختلفة التى تتطلب الحرب من الحكومة المصرية عن أن تصدر باسم الحاكم الإنجليزى للإمبراطورية .

وكتب شيتهام لجراى فى ١٨ نوفمبر ١٩١٤ يقول : «وقد أضيف إلى هذه الاعتبارات المباشرة أن النظام الراهن للحكم عن طريق أهل البلاد ليس أعظم أشكال الحكم كفاية غير أنه يفهم هنا ، كما أنه يعوض العيوب الإدارية التى تنجم عن الضم ، فالضم يجب أن ينطوى على أن تكون بريطانيا العظمى مسئولة مباشرة وبدرجة أكثر عن وجود مستوى أعلى من الحكم ، والقيام بحماية أدق للمصالح الإنجليزية ، وقد يتم هذا فى النهاية إلا أنه لا يحدث ذلك إلا إذا أُبعد الموظفون المصريون على نطاق واسع . وعلى الرغم من أن الكفايات ستزيد زيادة كبيرة يكون لها اعتبارها ، فإنه سوف توجد طبقة لها أثر من المتذمرين»(٤٦) .

كذلك أوضح شيتهام أن وجود نظام الامتيازات الأجنبية فى مصر يزيد مركز إنجلترا فى مصر صلابة وتعقيدًا إذا انضمت للإمبراطورية فى الوقت الذى كان يُخشى من أثر القرار فى المناطق العربية التى بدأت فيها حركات التحرر والوقوف أمام دولة الخلافة ، وعملاء الإنجليز فيها يثيرون شعور الكراهية ضد الأتراك ، فإذا جاءت

بريطانيا وضمت مصر فسيتحول الشعور ضدها .

ونتيجة لذلك دعا جراى مجلس الوزراء وعرض عليه الموقف ، فقرر أن يلغى القرار الأول الصادر فى ١٣ نوفمبر والقاضى بضم مصر ، وأن تعلن الحماية البريطانية عليها ، وكان ذلك فى ١٩ نوفمبر ١٩١٤ غير أنها لم تعلن إلا فى ١٨ ديسمبر ، والسبب أن المفاوضات طالت بين حسين كامل المرشح لعرش مصر وبين السلطات البريطانية فى مصر حول قبوله العرش .

وكان بلندن حزب يؤيد الحماية ويفضلها على الضم يتزعمه كرومر إذ يقول : «لا نستطيع أن ننكر أن هناك بعض الخلل فى التوازن والأفضلية لو قورنت الحماية بالضم البسيط العادى . . . ولا شك عندى مطلقًا فى أن الحكومة البريطانية قد سلكت سبيل الحكمة والصواب فى مجاراتها للرأى العام وتفضيلها الحماية على بسط السيادة التامة»[(٤٧)] .

وأخيرًا فضّلت إنجلترا نظام الحماية على الضم ، وأُبلغ إلى الممثلين فى مصر ، ذلك لأنه كان يتفق مع سير الاحتلال لمرونته وتفاوت معناه ، فهو إذن يحمل معنى السيطرة ، ولا يختلف كثيرًا عن منطقة النفوذ السياسى ، وينتهى فى حالة الوسط دفاعًا عن البلاد المحمية ، كما أن تعرضه لشئون البلاد المحمية أمر قابل للشد والجذب . فالدول الحليفة لإنجلترا مثلاً والمشتركة معها فى الحرب تستطيع بذلك النظام أن تقبله لأنه يمكنها من القيام بكل شئون الحرب فى مصر بدون تقييد بالمستقبل ، وتستطيع مصر الرضوخ له كحكم القوة مع أمل فى المستقبل ، وبقبول شركاء إنجلترا للحماية ورضوخ مصر لهم ، تستطيع إنجلترا من هذا وذاك أن تقضى أغراضها فى مصر[(٤٨)] .

وراحت إنجلترا تدّعى وتؤيدها فى ذلك صحافتها بأنها أعلنت الحماية على مصر نتيجة لدخول الدولة العثمانية الحرب ، وانفصام العلاقة بينها وبين مصر ، وبأنها بذلك أعطتها الاستقلال تحت ظل الحماية . وهكذا تحولت الحماية المقنعة التى مارستها إنجلترا على مصر طوال فترة احتلالها لها إلى حماية سافرة ، وأُردف ذلك بعزل الخديو عباس حلمى الثانى وتنصيب الأمير حسين كامل سلطانًا على مصر .

الهوامش

(1) Hurewitz, Diplomacy in the Near and Middle East, Vol. II, PP.1-3-

(٢) Thr Near East, Nov. 20, 1914,p. 71. ؛ الكتاب البيض : الشعب ؛ ٢٥ نوفمبر ١٩١٤ .

(٣) محمد فريد ، مذكرات ، الكراسة الثالثة ، ص ص ٨٨-٩٠ .

(4) Fahmy, The Legal Principles Governing the International Status of Egypt,p. 162..

(5) Chafik, Status Juridique International de I,Egypte, p.46.

(٦) محمد بهي الدين بركات ، مذكرات ، ١٨ أغسطس ١٩١٤ ، ص ٥ .

(٧) الأهرام ، ٣ أغسطس ١٩١٤ .

Récueil des Documents Relatif à la Guerre, 4 Août 1914, p.4.

(٨) الأهالى ، ٧ أغسطس ١٩١٤ .

(9) Elgood, The Transit of Egypt,p. 208.

(10) Récueil des Documents Relatif à la Guerre, 5 Août 1914, pp.11-15.

(11) Lloyd, Egypt since, vol.I, pp. 187, 188.

(12) Elgood, Egypt and the Army, pp. 110

(١٣) عباس حلمى الثانى ، مذكرات ، المصرى ، ١٥ يولية ١٩٥١ .

(14) O,Rourke, A, The Juristic Staus of Egypt and Sudan,p.39.

(١٥) محمد بهي الدين بركات ، المصدر السابق ، ص ص ٩ ، ٨ .

(١٦) أحمد لطفى السيد ، قصة حياتى ، ص ص ١٦٢ - ١٦٦ .

(17) Ministère des Affaires Etrangeres, copies des lettres recues, 26 Août, 1914, No. 1983,p. 319. Autriche Hongrie.

(١٨) الأهرام ، ١٦ أغسطس ١٩١٤ .

(19) Ministère des Affaires Etrangeres, No. 1777, 1778, 1781,6,7,22 Août, 1914, Allemagne,pp. 315-317.

(20) Ibid, 20 Août, 1914, Autriche Hongrie, p.323.

(٢١) المحروسة ، ٦ سبتمبر ١٩١٤ .

(٢٢) مصلحة أقسام الحدود ، دفتر كوبيا ، عملية الضبط الإفرنجى ،جـ١٠ ، ١٩١٤ .

(23) P. 316, Ministère des Affaires Etrangers, copies des Iettres recues, Allemagne, No.1779,12 Aout 1914.

(24) Récueil des Documents Relatif a la guerre, Anneè 1914, pp. 118,119

(٢٥) الأفكار، ٢٢، ٢٥ أكتوبر ١٩١٤ .

(26) F.O. , Grey to Cheetham, No. 231, 27 Sept., 1914.

(27) Ibid, Grey to Berty, Bucanan, No. 771, 878, 15 Oct. 1914.

(28) Ibid, Cheetham to F.O. No. 237, Nov. 1st, 1914.

(29) Marlowe, Anglo-Egyptian Relations 1800-1953,p. 215, Elgood, Egypt and the Army,p. 111.

(30) Récueil des Documents Relatif a la guerre, p. 157, 6 Nov. 1914.

(31) Ibid, p. 158.

(32) Ibid, pp. 157-159.

(33) Ibid, p. 175.

(34) Wingate, Wingate of the Sudan,p. 212.

(35) F.O..Cheetham to Grey, No. 235, Nov. 1st, 1914.

(٣٦) سعد زغلول ، مذكرات ، كراسة ٥٣ ، غير مرقمة ، ص ص٢ ،٣ ، كراسة ٢٥ ، ١٠ مارس ١٩١٥ ، ص ص ١٣٢٠ ، ١٣٢١ ، ١٣٢٢ .

(37) Lloyd, op. cit., pp. 192, 193.

(38) Ibid, p. 194.

(39) House of Commons, vol. 114, April 8, 1919,p. 1824.

(40) F.O., Grey to Cheetham, No. 344, Nov. 13, 1914.

(41) Ibid, Buchanan to Grey, No. 611, Petrograd, Nov. 19, 1914.

(42) Ibid, Berty to Grey, No. 491, Bardaux, Nov. 19, 1914.

(43) Ibid, Cheetham to Grey, No. 344, Nov. 14, 1914.

(44) Storrs, Orientation, pp. 136, 137.

(45) Lloyd, op. cit., p. 197[a1].

(٤٦) الوطن ، ٢٦ فبراير ١٩١٥ .

(٤٧) عبد الرحمن الرافعي ، ثورة ١٩ ، جـ١ ، ص ٤٣ .

(٣)
أوضاع مصر السياسية بين إعلان الحماية ونهاية الحرب العالمية الأولى ١٩١٤- ١٩١٨

د . مصطفى الغريب

أستاذ مساعد ـ كلية الآداب

جامعة بنها

❁ إعلان الحماية وتولية حسين كامل العرش

فى ظل استمرار التوتر فى العلاقات بين المعتمد البريطانى كتشنرkitchener وخديوى مصر عباس حلمى الثانى فكر الأول فى خلع الخديوى عن العرش ، وقد حدث أثناء وجوده - كتشنر- فى لندن عام ١٩١٤ لقضاء إجازته أن قامت الحرب العالمية الأولى ، ولم يعد إلى مصر ، حيث تولى شئون وزارة الحربية فى بريطانيا .غير أن ذلك لم يكن يعنى أن فكرة خلع عباس توارت لديه ، فقد ظلت قائمة . ولم يمض وقت طويل حتى تقرر فى سبتمبر من العام نفسه وضع هذه الفكرة موضع التنفيذ ، وتغيير وضع مصر السياسى فيما يخص علاقتها بالدولة العثمانية ، وذلك بعد أن صار متوقعًا دخول الأخيرة الحرب ضد دول الوفاق ، فأرسل وزير الخارجية البريطانية جراى Grey إلى القائم وقتئذ بأعمال المعتمد البريطانى فى مصر شيتهام Cheetham يبلغه بإنهاء السيادة العثمانية على مصر ووضعها تحت الحماية البريطانية إذا ثبت ما يشير إلى هجوم الدولة العثمانية على مصر ، كما رأى ضرورة عزل عباس وتعيين الأمير حسين كامل مكانه(١) .

وفيما يتعلق بتفاصيل تولى حسين كامل العرش ، فإن بريطانيا بدأت عرضه عليه فى نهاية أكتوبر١٩١٤ ، والتقى به شيتهام من أجل ذلك ، وبعد مقابلتين بينهما أوضح الأمير له عدم استطاعته قبول العرض البريطانى دون منح مصر أو وعد بمنحها الاستقلال الذاتى(٢) . ويعود هذا الموقف إلى عدة أسباب ، منها مخاوفه من رد الفعل الشعبى لإلغاء سيادة دولة الخلافة الإسلامية وإعلان الحماية البريطانية ، فإن إعلانًا بالاستقلال الذاتى كان سيخفف من رد الفعل . أيضًا فقد حرص على تأمين موقفه فى حالة لو لم تنتصر بريطانيا فى الحرب . كذلك من الوارد أنه بدافع انتهاز ظرف التغيير والحصول على نوع من التعويض لمصر مقابل انفصالها عن الدولة العثمانية(٣) .

وهذا الموقف لحسين كامل جعل شيتهام يبرق إلى لندن فى أول نوفمبر مقترحًا إرجاء إعلان الحماية لحين أن تصبح الحاجة ماسة إليها ، والاكتفاء بإعلان الأحكام العرفية(٤) . وذُكر أنه كان أحد الأسباب التى جعلت بريطانيا تتراجع عن إعلان

الحماية - وكانت قد أعلنت الأحكام العرفية فى ٢ نوفمبر- وتقدم عليها فكرة الضم والتى صدر بها قرار فى ١٣ نوفمبر ، كان ضمن ما جاء به أن «أشد الخطوات فاعلية هى إعلان ضم مصر ، وبذلك يمكن التخلص من الصعوبات الخاصة بمسألة تولى الخديوى منصبه»[٥] . ويبدو أن ذلك القرار قد أحدث تحولاً ظاهرًا لدى حسين كامل فى ظل ما رآه من أن موقفه - بدلاً من أن يؤدى إلى كسب شىء - سيؤدى إلى خسارة كل شىء ، فأحس شيتهام بعد لقائه به عدة مرات أنه فى طريق قبوله الحماية . وكان هذا التحول أحد الأسباب التى تذرع بها شيتهام فى معارضته لقرار الضم ، وهى المعارضة التى كانت سببًا - بجانب عدم ترحيب فرنسا حليفة بريطانيا- فى تراجع بريطانيا عن قرار الضم واتخاذ قرار آخر فى ١٩ نوفمبر بإعلان الحماية[٦] .

وبدأت جولة أخرى من المباحثات بين دار المعتمد البريطانى وحسين كامل ، الذى ظل يماطل على أمل الحصول على أكبر قدر من المكاسب ، وكان مما طالب به تحول مصر إلى مملكة يحكمها ملك ، إلا أن ذلك كان مستحيلاً ، على أساس أنه لا يجوز أن يحمل حاكم تابع لملك بريطانيا نفس لقب المتبوع ، وهنا اقترح ستورز Storrs - السكرتير الشرقى بدار المعتمد البريطانى وقتئذ - لقب «سلطان» ، وقد لقى الاقتراح قبولاً بين الجانبين ، الحكومة البريطانية وحسين كامل ، وتم الاتفاق على أن تكون صفة التعظيم التى تسبق اللقب هى «صاحب العظمة» ، وذلك بعد أن رأى عدم إمكانية استخدام «صاحب الجلالة» لاقترانها بملك بريطانيا ، كما لم تقبل «صاحب السمو» على أساس أنها تقترن بجميع الأمراء ، وبالتالى لا تميز حسين كامل عنهم[٧] .

وكان مما اعترض عليه حسين كامل أن الوثيقة البريطانية التى سيتولى بها العرش لم تتضمن ذكر وراثة العرش فى أسرة محمد على ، كما أنه لم يكن هناك تأكيد على أن يكون لمصر عَلَم خاص ، كذلك لم يبلغ عما إذا كان المصريون سيتحولون إلى رعايا بريطانيين أم يحتفظون بهويتهم تحت الحماية البريطانية . ولما لم يكن لدى دار المعتمد البريطانى تعليمات بغير ذلك ، وفى الوقت نفسه وجدت استحالة حمل حسين كامل على القبول ، فقد أعدت برقية تفيد رفضه العرش ، بيد أن المسئولين بالدار رأوا - قبل إرسال البرقية - القيام بمحاولة أخيرة لعل الأمير يستجيب ، فوسط

ستورز كلاً من على شعراوى وأمبراوز سينادينو .Sinadino,A ، والأول كانت تربطه بالأمير صداقة منذ فترة طويلة ، والآخر وهو يونانى ، كان على صلة وثيقة بدار المعتمد البريطانى ، وذهب كل واحد منهما إلى الأمير على حدة ، وكانا قد كُلفا بأن يوضحا له أن تأخر صدور إعلان الحماية وراء القلق الموجود بالبلاد ، ويعربان له عن تمنياتهما بألا يكون مسئولاً عن هذا التأخير ، وألا يسفر ذلك عن ظن الإنجليز أن هذا مضر بمصالحهم ومن ثم يقومون بعمل لا تحمد عقباه(٨) .

وكان من نتيجة اللقاء أن طلب حسين كامل مقابلة ستورز ، وقد لبى الأخير على الفور ، بل إنه استأذن فى أن تكون المقابلة قبل الموعد المحدد ، وهو ما سمح به حسين كامل ، وجرى الحديث فى الموضوع ، وبدا من الأمير تمسكه بموقفه ، وهو ما ترك انطباعًا عنه لدى ستورز صرح له به ، وهو أنه لا يثق فى الحكومة البريطانية ، ولكى يغير حسين كامل تلك الصورة التى أُخذت عنه سأل ستورز عما يراه من الأفضل عمله ، فاقترح عليه أن يدع دار المعتمد البريطانى تقدم طلبًا قويًا لمسألة الوراثة ، بينما تُرجأ مسألة العلم والجنسية لحكمة المعتمد البريطانى الذى اقترب موعد وصوله إلى القاهرة . فرد عليه بأنه يقبل العرش إذا ضمن له ستورز أن موضوع الوراثة سيقر ، وأن يتخذ المعتمد البريطانى فى المسألتين الأخريين قرارًا لصالحه . غير أن ستورز لم يعجب بالرد ، وصرح للأمير بأنه لم يعد أمام المسئولين البريطانيين بالقاهرة سوى إرسال البرقية التى تتضمن رفضه ، وانتهى اللقاء على ذلك(٩) .

وعلى الرغم مما يعكسه اللقاء من حرص حسين كامل على تحقيق مطالبه وعدم تسليمه بسهولة ، فإنه لم يستمر على هذا الموقف ، إذ قام فى اليوم التالى بالاتصال بستورس وإبلاغه بقبول المقترحات التى تقدم بها فى اللقاء الأخير بينهما ، وقام بزيارة شيتهام الذى أبدى سروره ، وسرعان ما أبرق إلى لندن بالموقف الجديد للأمير(١٠) .

وهذا الموقف جاء بعد لقاء الأمير بالنظار صباح اليوم التالى لمقابلته لستورز وإبلاغه لهم بتفاصيل ما دار بينه وبين السكرتير الشرقى(١١) ، ومن ثم فإن تسرعه فى تغيير موقفه بعد ساعات معدودة يعود على ما يبدو إلى ما يكون قد طُرح فى اللقاء بين

حسين كامل والنظار من آراء اقتنع الأمير بصحتها ، وهى تدور حول نفاد صبر بريطانيا بعد طول مباحثاتها مع حسين كامل ، وبالتالى عدم استبعاد توجهها بإسناد العرش إلى غيره حتى ولو كان من خارج الأسرة العلوية ، وهو ما كان يحرص حسين كامل على عدم حدوثه بأى شكل من الأشكال .

ولم يعد أمام بريطانيا مشكلة لتنفيذ قرار الحماية ، فتم إعلانها فى ١٨ ديسمبر ١٩١٤ ، ومن ثم زوال سيادة الدولة العثمانية ، وفى اليوم التالى أعلن خلع عباس حلمى الثانى وتولية حسين كامل سلطانًا على مصر(١٢) . وأرسل شيتهام تبليغًا إليه من الحكومة البريطانية فيه إهدار لحقوق مصر ، والقضاء على سيادتها ، حيث ألغيت وزارة الخارجية ، فضلاً عن احتوائه على كثير من المغالطات(*) . وقد اعتبر البعض هذا التبليغ بمثابة دستور أولى لنظام الحماية(١٣) ، وقال عنه البعض الآخر إنه «البرنامج والخطة كما وضعتهما الحكومة البريطانية لسلطان مصر»(١٤) .

وعقب جلوس حسين كامل على العرش وجه إلى حسين رشدى - كان قائمًا مقام الخديو عباس قبل خلعه ورئيسًا لمجلس النظار- خطابًا يدعوه فيه إلى تشكيل الوزارة(**) الجديدة ، وقد أوضح السلطان أنه جاء على نفسه ، حيث كان فى حاجة إلى الراحة بعد عناء طويل فى خدمة البلاد ، وقبل عبء العرش بسبب المركز الدقيق الذى صارت إليه مصر ، كما رأى من الواجب عليه المحافظة على الحكم فى سلالة محمد على ، وأشار إلى ما سوف تعنى به الحكومة من شئون البلاد ويكون فى مقدمة اهتماماتها ، وهو ما يتمثل فى التعليم وإجادته ، ونشر العدل وتنظيم القضاء ، وتوطيد الأمن وترقية الشئون الاقتصادية ، والعمل على زيادة إشراك المحكومين فى الحكم من خلال المجالس شبه النيابية ، وأعرب عن ثقته فى تأييد بريطانيا له من أجل تحقيق ذلك(١٥) .

وهذا الخطاب بعد استقرائه نخرج منه بملاحظتين : أولاهما أن مصلحة مصر لم تكن فى الواقع وراء قبول حسين كامل للعرش ، فالوصول إلى الحكم كان هدفًا له . والملاحظة الأخرى أن إشارته إلى الشئون التى سوف توليها حكومته اهتمامها كان القصد منه فى

المقام الأول امتصاص غضب الرأى العام والذى حاول حسين كامل دفعه إلى تصديقه بإعرابه عن ثقته فى تأييد بريطانيا له من أجل تحقيق خطته ، إذ كان من المعروف أن السلطة البريطانية هى التى بيدها تصاريف الأمور .

وسرعان ما بدئ فى اتخاذ الإجراءات اللازمة للاحتفال بتنصيب السلطان ، فوجهت الدعوة إلى العلماء والأمراء والمحافظين والمديرين والأعيان وأعضاء الجمعية التشريعية وكبار الضباط وأصحاب الصحف وكبار رجال القضاء والنيابات وكبار التجار ، وغير هؤلاء من ذوى الحيثيات ، للمشاركة فى الاحتفال الذى بدأت وقائعه بسراى عابدين يوم ٢٠ ديسمبر[١٦] ، كما تقرر تعطيل الوزارات والمصالح الحكومية فى ذلك اليوم[١٧] .

واتخذت الترتيبات لتأمين سير الموكب السلطانى إلى قصر عابدين ، فاصطف الجنود التابعون للجيش البريطانى على جوانب الشوارع التى تقرر سير الموكب بها ، بينما وقف رجال البوليس المصرى خلف تلك الجنود لحفظ النظام[١٨] ، وفى منتصف الساعة العاشرة صباحًا خرج حسين كامل من قصر نجله كمال الدين حسين الكائن بجوار كوبرى قصر النيل فى عربة سلطانية فخمة ، وجلس إلى يساره رئيس الوزراء حسين رشدى ، وسارت العربة فى الطريق المحدد لها فى موكب مهيب إلى عابدين[١٩] .

وبعد قليل من وصول السلطان إلى قصره حضر شيتهام ومعه موظفو دار المندوب السامى البريطانى ، ثم جاء چون مكسويل Maxwell قائد القوات البريطانية فى مصر ، فكانوا أول من تقدم بالتهنئة للسلطان[٢٠] ، وبعد انصرافهم بدأت مقابلات الشخصيات الكبيرة والوفود المنتظرة ، وقد لوحظ من كلمات السلطان حرصه على التقرب من أفراد الأمة وبث التهدئة فى النفوس ، ففى لقائه بأعضاء الجمعية التشريعية أشار إلى أن كل هدفه هو «أن أقف بقية حياتى على خدمة الأمة وسعادتها ، ولكنى أوصيكم بانتهاج منهج الحكمة والاعتدال فى أقوالكم وأعمالكم»[٢١] ، كما طالب العمد والأعيان فى مقابلته لبعضهم بالعمل بما لهم من نفوذ على إزالة الخصومات بين العائلات ، وحث

العمد على تحرى الشفافية فى تعيين الخفراء أو شيوخهم ، وجعل المصلحة العامة للبلاد هى الأساس فى ذلك ، «إننا فى أعمالنا العمومية نشتغل أمناء فقط ووكلاء وشرط الوكيل أن يكون أمينًا»[٢٢] ، ووعد بزيارة المديريات للبحث بنفسه عما فيه مصلحة الأهالى[٢٣] . وفى كلمته إلى أصحاب الصحف العربية أشاد بدور الصحافة فى تنوير العقول وقدرة كُتابها بما لهم من تأثير على القراء أن يعتدلوا فى كتابتهم وأن ينصحوا من يقرءونها بذلك أيضًا[٢٤] ، وحينما التقى به أعضاء مجلس إدارة الجمعية الخيرية للروم الكاثوليك كان ما ذكره لهم «إنى أخصص وقتى وجوارحى لسعادة شعبى سكان هذه البلاد بقطع النظر عن عقائدهم»[٢٥] ، كما قال للأنبا مكسيموس صدناوى مدير بطريركية الأقباط الكاثوليك ولأعضاء المجلس الملى لهذه الطائفة عند لقائهم به «يجب إزالة الفاصل بين الطوائف حتى تتكون منها أمة واحدة مصرية تسعى إلى المصلحة العامة دون سواها وتنبذ كل ما من شأنه التفريق»[٢٦] . وواضح أن تلك الكلمات للسلطان مع فئات مختلفة من سكان البلاد كان من شأنها - إن لم تعمل على التقريب بين السلطان والرأى العام- العمل على كسر حدة الغضب والسخط لدى الكثير من الأهالى .

وقد صاحب تغيير وضع مصر السياسى وتولى حسين كامل للسلطة إحداث العديد من التغييرات ، ففضلاً عن اسم العلاقة الجديد بين بريطانيا ومصر- الحماية - فقد تحولت دار المعتمد البريطانى لتصبح دار المندوب السامى ، وأضيف إلى صلاحيتها القديمة الإشراف على العلاقات الخارجية ، فصار ذلك المندوب هو القائم بمهام وزير الخارجية[٢٧] ، وكان أول مندوب هو هنرى مكماهون الذى وصل إلى مصر فى ٩ يناير١٩١٥ ، وسرعان ما قام بإطلاق أيدى المستشارين الإنجليز فى البلاد ، فأصبحوا هم الحكام الحقيقيون ، ولم يخف على أحد الأهمية الكبيرة التى حظى بها منصب المستشار المالى فى ظل النظام الجديد ، فكان هو رئيس الوزراء الفعلى ، بينما اقتصر دور رئيس الوزراء الرسمى على بصم القرارات[٢٨] .

ويأتى ضمن التغييرات المذكورة استبدال الراية العثمانية (العلم) ذات الهلال والنجمة التى تتوسطه إلى الراية المصرية ذات الثلاثة أهلة التى يتوسط كل منها نجمة[٢٩] ، واستمرت على لونها الأحمر . كذلك فى أول اجتماع لمجلس الوزراء والذى انعقد

برئاسة حسين كامل فى ٢١ ديسمبر تقرر إلغاء وظيفة قاضى مصر التركى الذى كان يعين من قبل السلطان العثمانى[٣٠] ، لتقطع بذلك آخر رابطة كانت ما زالت تربط مصر بالدولة العثمانية ، وقيل إن السبب فى هذا هو عدم اعتراف القاضى الذى كان يشغل المنصب بالتغيير الذى طرأ على وضع مصر السياسى[٣١] . أيضًا أجرى تغييرًا بالديوان الخديوى ، فأصبح يعرف بالديوان السلطانى ، وأُبعد عنه كل من كانت له علاقة شخصية بالخديوى السابق ، وعين حسين كامل فى مناصبهم البعض من خلصائه[٣٢] ، وطال التغيير كذلك خطبة الجمعة ، فأصبح يدعى فيها لحسين كامل بدلاً من السلطان العثمانى ، مع إبقاء الدعاء لخليفة المسلمين دون تحديد لاسمه[٣٣] .

وقد تمت فيما بعد عدة تغييرات أخرى تمثلت فى صدور قانون جديد للألقاب والرتب والنياشين فى أبريل١٩١٥ بدلا من النظام الذى كان سائدًا من قبل ومصطبغًا بالصبغة العثمانية[٣٤] ، كما تقرر فى أكتوبر من العام التالى سك العملة باسم حسين كامل[٣٥] ، وقد صار بذلك أول حاكم مصرى فى العصر الحديث تُسك العملة باسمه بعد أن كانت تُضرب من قبل باسم السلطان العثمانى[٣٦] .

ويلاحظ من تلك التغييرات ، سواء كانت فى أعقاب تولى حسين كامل العرش مباشرة أو بعد ذلك بفترة ، أن الهدف منها - باستثناء التغيير الخاص بالديوان السلطانى- كان محو كل ما يشير من قريب أو بعيد إلى وجود أى نوع من الصلة أو العلاقة بين مصر والدولة العثمانية ، وكان حسين كامل فى كل ذلك ينفذ ما تمليه عليه السلطة البريطانية . لكن فى الوقت ذاته لا يستبعد أنه نفسه كانت لديه الميول نحو ذلك ، فكل من سبقوه من الحكام منذ محمد على كانت لهم التجارب فى هذا الاتجاه بشكل أو بآخر .

وفى إطار تدعيم النظام الجديد من جانب السلطة تم اتخاذ العديد من الإجراءات ، كان من أبرزها استمرار تعطيل انعقاد الجمعية التشريعية ، التى كان قد انتهى فصلها التشريعى الأول (والوحيد) فى يونيو ١٩١٤ ، وقد رأت سلطة الاحتلال بعد أن شبت الحرب تعطيلها تفاديًا لصدور أية قرارات يكون من شأنها الاحتجاج على التصرفات

البريطانية ، فصدر أمر عال فى ١٨أكتوبر ١٩١٤ بتأجيل ابتداء دور الانعقاد الثانى الذى كان محدداً له أول نوفمبر ١٩١٤ إلى أول يناير ١٩١٥ ، وفى ٢٩ ديسمبر ١٩١٤ صدر مرسوم بالتأجيل إلى ١٥فبراير ١٩١٥ ، ثم صدر مرسوم آخر فى٩ فبراير بالتأجيل إلى ١٥ أبريل من العام نفسه ، ثم مرسوم ثالث فى ١١إبريل بالتأجيل إلى أول نوفمبر ، وجاء المرسوم الأخير فى ٢٧ أكتوبر ليؤجل الانعقاد إلى أجل غير مسمى ، وظلت البلاد محرومة من أية هيئة نيابية أو شبه نيابية إلى أن صدر دستور ١٩٢٣[٣٧] ، والذى تشكل على أساسه أول برلمان عام ١٩٢٤ . ومن المثير للدهشة أن الجمعية التشريعية لم يصدر عنها أى احتجاج ، فظلت صامتة ، بل إن وكيلها المنتخب سعد زغلول كان فى مقدمة المحتفين بهنرى مكماهون ، حيث استقبله على محطة العاصمة حين مجيئه إلى مصر لتولى مهام منصبه ، وقال عنه على مسمع مستقبليه : «إن دلائل الخير بادية على وجهه»[٣٨] .

أيضًا يأتى ضمن وسائل السلطة لتدعيم نظام الحماية قيامها بالتعظيم من شأن الوزراء واختصاصهم بكثير من المزايا كى يزدادوا تعلقًا بمناصبهم ، فصاروا يلقبون بأصحاب «المعالى» بعد أن كانوا أصحاب «سعادة» ، وأصبح رئيس الوزراء يلقب بصاحب "دولة" بعد أن كان صاحب «عطوفة» ، وعمد السلطان حسين إلى السخاء فى منح رتب الباشوية والبكوية لكثير من الأعيان والوجهاء والموظفين ، وهو ما أسهم فى كسر حدة السخط ، وأخذ كثيرون من أمثال هؤلاء يتطلعون إلى التحلى بهذه الرتب من طريق الإخلاص للسلطان وللنظام القائم[٣٩] .

* موقف المصريين إزاء الوضع الجديد

لقد ساء المصريين ما حدث من تنصيب سلطان البلاد بخطاب وجهه إليه القائم بعمل المعتمد البريطانى فى مصر ، فهم يعلمون أن ارتقاء العرش يكون بناء على فرمان سلطانى من قبل خليفة المسلمين[٤٠] وليس من جانب سلطة مسيحية ، ومن هنا كان سخطهم على حسين كامل دون عمل أى اعتبار لما يحظى به من احترام لديهم ، حيث كان يعد من أقرب الأمراء إليهم[٤١] ، وعدوه مغتصبًا لحقوق عباس حلمى الذى تعاطفوا

معه[٤٢] . هذا ولم يتقبلوا كذلك بسهولة مسألة تشكيل الوزارة بدون وزير للخارجية ، فلأول مرة فى تاريخ النظام الوزارى المصرى يحدث ذلك منذ نشأته ، الأمر الذى كان فيه إهدارٌ واضحًا لرمز من رموز الاستقلال الوطنى[٤٣] .

وقد وجد منذ اللحظة الأولى لقبول حسين كامل العرش من أراد التخلص منه باغتياله ، واتخذ الخطوات العملية فى هذا الشأن أحد أتباع الحزب الوطنى ؛ وهو طالب الطب محمد شكرى الكرداوى ، الذى كان يدرس بالأستانة وكان قد رجع إلى بلدته المنصورة صيف عام ١٩١٤ لقضاء إجازته ، لكن وقوع الحرب حال بينه وبين العودة ، فسافر إلى القاهرة قبيل تتويج السلطان رسميًا مصممًا على اغتياله بالرصاص يوم تتويجه ، وكان قد سبق أن درب نفسه على ذلك ، لكنه لم يتمكن من تنفيذ ما أراد ، حيث علم بعض أقاربه بما ينوى القيام به ، فحضروا إليه ، وهددوه بإخطار البوليس إذا لم يعد معهم فى الحال ، فاضطر أمام ذلك إلى الرضوخ والعودة إلى بلده مؤجلا تنفيذ عمليته إلى فرصة أخرى[٤٤] .

ومما زاد من السخط على حسين كامل تلك المظاهرة العسكرية البريطانية التى صحبت الإعلان الرسمى لتوليه العرش ، فقابل المصريون الموكب السلطانى بالوجوم ، وكان الحزن واضحًا على الوجوه ، فلم يُسمع هتاف أو تصفيق[٤٥] ، وعندما مر السلطان فى ميدان عابدين فى طريقه إلى قصره بالمنصة التى يقف عليها العمد والأعيان صفقوا له تصفيقًا ضعيفًا ، وكان كل منهم ينظر حوله ليرى ما يفعله الآخرون[٤٦] . ويقول إبراهيم الهلباوى الذى كان ضمن المدعوين فى ذلك اليوم "ولا أذكر أن عينًا دمعت وقلبًا انجرح بين هذه الجموع أكثر منى ومن صديقى أحمد لطفى السيد بك . جاءنا الأمير عند دخوله فحييناه بدموع لم نستطع إخفاءها ؛ لأنه خيل إلينا فى ذلك الوقت أننا نشيع جنازة البقية الباقية من استقلال مصر وأن إنجلترا قد أبدلت هذه الجنازة بمهزلة من المهازل استخفافًا بعقولنا واحتقارًا لكرامتنا . . . وما انسكب من دمع صديقى لطفى بك من العبرات فى ذلك الموقف أفقدنا شطرًا عظيمًا من صداقة السلطان ؛ لأنه عدها منا سوء مجاملة أو قلة وفاء"[٤٧] .

وقد وجدت بعض الاستثناءات التى تغاير الموقف العام للمصريين ، من ذلك – على سبيل المثال – ما يشير إليه ستورز من أن الفلاحين والخفراء فى المنوفية ذكروا لزميله چون يانج «إنهم مسرورون لتولية السلطان حسين ؛ لأنه رجل طيب يفهمنا ويفهم البلاد»[٤٨] . أيضًا موقف أعضاء الجمعية التشريعية فى لقائهم بالسلطان يوم الاحتفال رسميًا بتوليه السلطة ، إذ ألقى أحمد مظلوم رئيس الجمعية كلمة نيابة عنهم أعرب فيها عن سعادتهم بتولى السلطان العرش ، وتمنياتهم له بطول العمر حتى يتمكن من تحقيق ما يصبو إليه لمصر من رقى وتقدم فى المجالين المادى والأدبى[٤٩] . وقد احتفلت الطائفة الإسرائيلية بإقامة شعائر الدعاء للسلطان ابتهاجًا بتوليه العرش ، كما أرسل مكسيموس صدناوى تلغرافًا إلى كبير الأمناء يشير فيه إلى الاحتفال الذى أقيم فى الكنيسة الكبرى وكنيستى الفجالة والزيتون بإقامة الصلاة شكرًا على تبوء حسين كامل العرش[٥٠] .

وهذه الاستثناءات لها أسبابها ، فبالنسبة للفلاحين والخفراء الذين أشار إليهم ستورز لم تكن السياسة عندهم تحظى بنفس القدر من الاهتمام الذى تحظى به لدى فئة المثقفين على سبيل المثال ، ومن ثم فإنهم حينما نظروا إلى حسين كامل كان ذلك من زاوية اهتمامهم الأول ، وهو الزراعة وشئونها ، وجهود حسين كامل فى هذا المجال كان يشهد لها . أما رئيس الجمعية التشريعية وأعضاؤها فإن موقفهم فرضته عليهم فى الغالب مراكزهم الرسمية التى يشغلونها . وفيما يخص بعض الطوائف الدينية ، فإن ما صدر عنها كان من منطلق البروتوكول الواجب فى هذه الظروف .

وبصفة عامة ، فإن مظاهر الرفض لحسين كامل قد توالت ، ففى يوم الاحتفال نفسه بتتويجه ظهر طلاب مدرسة الحقوق وهم يرتدون رابطات عنق سوداء ، وذهبت معظم طالبات مدرسة البنات الثانوية متشحات بالسواد[٥١] . كذلك قبضت السلطة العسكرية فى العاصمة على كاتب بالمحكمة المختلطة لتفوهه بألفاظ التهديد للسلطان ، وبتفتيشه وجد معه مسدس ، وكان قد سبق أن ارتدى ملابس الحداد يوم إعلان الحماية[٥٢] . وفى مساجد القاهرة كان دعاء الإمام لخليفة المسلمين يتكرر ثلاث مرات على التوالى ، وفى كل مرة كان المصلون يرددون الدعاء بصوت عال يشترك فيه الجميع ، وعندما دعى

لسلطان مصر الجديد جاء رد المصلين ضعيفًا وغير مسموع ، وكثير منهم كانوا لا يُؤَمِّنون على الدعاء[٥٣] . ويذكر أن أول جمعة صلاها السلطان كانت فى مسجد السيدة زينب ، مع أنه كان مقررًا أداء الصلاة فى مسجد الحسين ، وفى اللحظة الأخيرة عُلم بوجود مؤامرة ضده ، فغير وجهته ، بينما ظل رجال البوليس فى طريق مسجد الحسين من أجل التمويه[٥٤] . وفى سراى عابدين قام حريق بغرفة الاستقبال الكبرى نفذه أحد الفراشين القدامى بقصد إحراق القصر كله ، كما ألصقت منشورات تهديدية للسلطان بداخله[٥٥] . وأمام كل ذلك رأت السلطة البريطانية تشديد الإجراءات الأمنية حول السلطان خشية نجاح أى مؤامرة فى التخلص منه ، فأوقفت أمام غرفة نومه حراسًا من الإنجليز بالمسدسات ، كما أمرت بطرد جميع الطباخين من القصر خوفًا من أن يدس له واحد منهم السم فى الطعام ، وأحكمت الرقابة عليه ولازمته الحراسة فى كل مكان[٥٦] .

ولما كان حسين كامل يعلم بحقيقة موقف المصريين تجاهه منذ اللحظة الأولى لتوليه السلطة ، فقد أخذ فى العمل على تهدئة مشاعرهم ، واعتمد فى ذلك على وسائل مختلفة ، كان منها الصحف التى أصبحت شبيهة بالرسمية حينئذ ، فأوردت صحيفة «الجريدة» - لسان حال حزب الأمة - فى إحدى مقالاتها بعض أقواله فى خطاب تكليفه لحسين رشدى بتشكيل الحكومة ، كالتى أشار فيها إلى قبوله الحكم من منطلق إيثاره مصلحة مصر على راحته الشخصية ، وبرنامج الحكومة فى المرحلة المقبلة ، ودللّت بتلك الأقوال على سمو أخلاق السلطان وحرصه على النهوض بالبلاد[٥٧] . كما ذهبت صحيفة «المقطم» - ذات التوجه الإنجليزى - إلى أنه قد خدم بقبوله العرش الأسرة العلوية والأمة المصرية ، وأنه لو كان رفضه لقامت بريطانيا بضم مصر إليها ، وصارت بذلك مستعمرة إنجليزية «لا وزراء فيها ولا حكام ولا شأن لأهلها ولا مقام»[٥٨] . وواضح هنا مدى مبالغة الصحيفة ، إذ لم يكن الأمر بالنسبة لبريطانيا بهذه السهولة ، وإلا كانت قد قامت بعملية الضم منذ طُرحت فكرتها لأول مرة .

ومن أجل جذب الناس إليه راح حسين كامل يمنح رتب الباشاوية والبكوية لكثير من الأعيان والوجهاء والموظفين[٥٩] ، كما اهتم بمقابلة الأفراد على اختلاف طبقاتهم ودعوة كثير منهم إلى موائده ، وبهذا الصدد يشير سعد زغلول إلى أن السلطان

كان كثير الكلام مع من يلتقى بهم ، ولم تخرج أحاديثه عن امتداحه لشخصه «بما يجريه من الصدقات ويسديه من الخيرات على اللاجئين إليه من ذوى الحاجات والاستشفاع لدى السلطة الإنكليزية لمن تقسو فى معاملته بحبس أونفى»[٦٠] . ويستطرد أن السلطان كان «يكثر لمحدثيه من الأيمان تأييدًا وتأكيدًا لما يبديه من الأقوال ، وكثيرًا ما يحلف على مصحف صغير يخرجه من جيبه ويضعه على عينيه»[٦١] . وقد أدى تكرار ذلك من حسين كامل مع أغلب المترددين عليه إلى الاستخفاف بشأنه والاستهزاء بما يبدو منه[٦٢] . وهذا التصرف يعكس إلى أى مدى كان السلطان مهتزًا ، ومن ثم فقدانه للثقة بنفسه .

وكان من أبرز مظاهر الاستخفاف بالسلطان والرفض له فى الوقت نفسه ما أقدم عليه أحمد عبد اللطيف المحامى - من رجال الحزب الوطنى- حينما دعاه السلطان إليه ضمن وفد من المحامين ، فقد ذهب إلى السراى قبل الموعد المحدد ، وأوضح لكبير الأمناء عدم استطاعته تلبية الدعوة «لأنه لا يعترف بسلطنة البرنس حسين ولا ينبغى له أن يعرفه كسلطان! كما لا ينبغى أن يعرف الحماية الإنكليزية ، ولا أن يتردد عليها!»[٦٣] . وقد ضايق هذا التصرف السلطان وأعرب لسعد زغلول عن استيائه منه ، وأوضح له أنه كان بإمكانه أن يطلب من قائد جيش الاحتلال نفى عبد اللطيف إلى مالطه ، لكنه لم يفعل ذلك[٦٤] .

وواصل حسين كامل سياسة التقرب من الناس ، ولما كان المثقفون من أكثر الفئات كراهية له ، فقد اقترح عليه شيتهام زيارة المدارس والمعاهد العليا ، فيمكنه من خلال ذلك البدء فى إذابة الجليد بينه وبين الشباب[٦٥] . وسرعان ما سار السلطان فى هذا الاتجاه ، وبدأ بالجامع الأزهر ، ثم ثَنَّى بمدرسة القضاء الشرعى ، والتى خاطب طلابها بأحسن الكلمات ، فكان مما ذكره «كان بودى أن أزوركم ، لا بل أن أتشرف بزيارتكم منذ تأسست هذه المدرسة ، أقول أن أتشرف بزيارتكم ولا حرج على فى ذلك ، لأنكم أنتم علماء المستقبل ورجال الوطن الأكفاء الذين يؤمل منهم خدمته وترقيته»[٦٦] ، وأعرب للطلاب عن سعادته وفخره بهم ، وأمر بتخصيص جائزتين ماليتين سنويًا من خزينته الخاصة ، ستون جنيهًا لأول الناجحين من الطلاب فى الامتحان النهائى ، وأربعون

جنيهًا للثانى(٦٧) .

وكانت من بين المدارس الأخرى التى خصها السلطان بزيارته مدرسة الحقوق ، وذلك فى يوم ١٨ فبراير ١٩١٥ ، وعلى الرغم من علمه بما اتفق عليه بعض طلاب المدرسة من عدم الحضور فى ذلك اليوم احتجاجًا على الأوضاع القائمة(٦٨) فإنه قام بزيارته فى موعدها ، وحرص فى كلمته التى ألقاها على طلاب أحد الفصول أن يبين - دون الإشارة صراحة - سوء صنع زملائهم الذين لم يحضروا ، فقال «سيروا فى طريق النور الذى استنارت به أذهانكم ، وتفرغوا لدروسكم ، وإياكم والتطرف أو الاشتغال بما لا ينفعكم ولا يعنيكم ، فأنتم لا تزالون شبانًا يعوزكم الاختبار ، وهذا الوطن هو وطنى ووطنكم ، وقد وقفت حياتى على خدمته ، وأنا أقدر منكم على إسعاده ، فدعونى أعمل لخيره»(٦٩) . وفى نهاية الزيارة التقى السلطان سائر المدرسين وشكرهم على ما يبذلونه من جهد فى ترقية المدرسة وفى مقدمتهم ناظرها المستر إموس Amos الذى وصف إدارته لها بالحكمة وأصالة الرأى ، وأعرب عن رجائه فى زيارتهم مرارًا ، خصوصًا أن المدرسة تقع بالقرب من قصره(٧٠) .

ويبدو من هذه الكلمات أن تغيب بعض الطلاب عن لقاء السلطان لم يكن بالأمر الذى شغله بدرجة كبيرة ، غير أن الواقع كان على العكس من ذلك ، إذ بمجرد رجوعه إلى قصره اتصل بمكماهون Mc Mahon المندوب السامى البريطانى - وهو اللقب الذى أصبح يحمله ممثل بريطانيا فى مصر بعد الحماية - وأبلغه ما حدث ، وطلب منه نفى جميع الطلبة الذين رفضوا لقاءه إلى مالطه ، وتدخل حسين رشدى رئيس الوزراء وعدلى يكن وزير المعارف العمومية ، واقترحا الاكتفاء برفت الطلاب وحرمانهم من الامتحانات ، بل ومن دخول أى مدرسة عالية فى البلاد ، والبحث عما إذا كان زعماؤهم هم سبب هذا التصرف ومعاقبتهم بالحبس ، واقتنع السلطان أخيرًا بهذا الرأى(٧١) .

وقد أوضح سعد زغلول إلى أى مدى كان السلطان متأثرًا بهذا التصرف من الطلاب ومستاءً من الأحوال عمومًا ، فيذكر أنه فى أحد لقاءاته به قال : «إنه - السلطان - يئس من صلاحهم ، وإنهم تجاوزوا كل حد فى الوقاحة وقلة الأدب ، وإن قلبه أصبح كسيرًا من

الأمة وشدة جهالتها وسوء أخلاقها ، وإنه عزم ألا يهتم بأمرها ، وأن يتركها وشأنها تعبث الحوادث بها»[٧٢] . وبلغ بحسين كامل الأمر أن صرح لسعد بعدم وجوب انعقاد الجمعية التشريعية(*) ، ولا أن يكون لها رأى قطعى فى بعض الأمور التى كان قد سبق أن طُرح أن يكون لها فيها ذلك الرأى ، كأمور الأوقاف والمحاكم الشرعية والمجالس الحسبية[٧٣] .

وسرعان ما عقد مجلس إدارة المدرسة برئاسة يحيى إبراهيم رئيس محكمة الاستئناف الأهلية ، وبحضور أحمد طلعت النائب العمومى ، وأحمد ذو الفقار المستشار فى المحكمة المذكورة ، والمسيو جازللى Gazelli مستشار قلم قضايا الحكومة ، والمستر إموس ناظر المدرسة ، للتحقيق فى المسألة[٧٤] ، وأثناء التحقيق حاول الطلاب تبرير موقفهم ، فأبانوا أنهم اضطروا للغياب للمشاركة فى تشييع جنازة أحد زملائهم ، وهو ما ثبت عدم صحته ، حيث تبين أن عنوان الشخص المتوفى الذى ذكروه إنما هو عنوان محل جروبى[٧٥] ، وبعد انتهاء التحقيق رفع المجلس تقريره إلى وزارة الحقانية ، مقترحًا رفت ٥٤ طالبًا ، وحرمان ٣١ من امتحان نهاية العام ، مع إيقاف تنفيذ الحكم الأخير بالنسبة لطلاب السنة الأولى وعددهم ١٨ طالبًا ، وقد أصدرت الوزارة قرارها بالتصديق على الاقتراح[٧٦] .

لقد كان للقرار آثاره السيئة على الطلاب والأهالى معًا ، وأخذ الأخيرون فى بذل المساعى للعفو عن الطلاب ، وكان لسعد زغلول محاولاته فى هذا الشأن[٧٧] . وأمام تلك المساعى ، وفى الوقت نفسه توجس الحكومة خيفة من ردود الأفعال ، جاء صدور العفو السلطانى عن هؤلاء الطلاب ، باستثناء سبعة عشر منهم رؤى استمرار الحكم عليهم ، حيث قيل إنهم هم الذين تزعموا الحركة وقاموا بتحريض زملائهم[٧٨] .

ويعلق سعد زغلول على أمر العفو بأن ظاهره «شفقة ، ولكن فى الحقيقة قسوة ، لأن حرمان سبعة عشر فتى من أنبه التلاميذ وأكفأهم خسارة كبيرة ، وقد يترتب عليه فساد عظيم ، إلا إذا تدارك ذلك بالعفو عنهم أيضًا»[٧٩] . أما صحيفة "المقطم" ، فقد كان لها رأى مختلف ، حيث ذهبت إلى أن بقاء الحكم على السبعة عشر طالبًا من الحكمة فى السياسة ، على أساس أن يكونوا عبرة لغيرهم ، وأعربت عن تمنياتها لبقية الطلاب

الاستفادة من هذا الموقف حتى لا يقعوا فى الخطأ ذاته[٨٠] . وتلك هى الصحيفة المقربة من الاحتلال ، وإحدى الوسائل المهمة التى اعتُمد عليها فى مساندة السلطان والترويج له .

وقد وصل الأمر بالسبعة عشر طالبًا هؤلاء أن قُبض عليهم فيما بعد ، وظلوا رهن الاعتقال لفترة صدر بعدها فى نوفمبر١٩١٥ أمر سلطانى بالإفراج عنهم ، وقبل تنفيذه قام رئيس الوزراء باستدعائهم إلى مكتبه الذى كان قد حضر إليه أولياء أمورهم ، وهناك أوضح حسين رشدى للطلاب فظاعة العمل الذى قاموا به ، ورغم ذلك لم تقدمهم الحكومة للمحاكمة أمام مجلس عسكرى ، وذلك لاعتقادها بأن ما قاموا به دُفعوا إليه فى ظل صغر سنهم وعدم خبرتهم ، ومن هذا المنطلق وأمام توسل أولياء أمورهم جاء الأمر السلطانى بالإفراج عنهم بشرط ذهاب كل واحد منهم إلى بلده والإقامة فيه[٨١] . ولم يمض وقت طويل حتى تقرر عودة هؤلاء الطلاب – ما عدا اثنين – إلى دروسهم بمدرسة الحقوق[٨٢] ، والتى كان قد تقرر نقلها إلى الجيزة بناء على أمر السلطان حتى لا يرى وجه طلابها بعد ذلك ، وتم التنفيذ اعتبارًا من العام الدراسى١٩١٥/١٩١٦[٨٣] .

وعلى الرغم من تأثر السلطان فى أعقاب حادث الحقوق من موقف الطلاب وإعرابه لسعد زغلول عن استيائه منهم ومن الأمة بصفة عامة ، فإنه أمام الرأى العام لم يظهر على هذه الصورة ، وإنما واصل سياسته فى التقرب من المصريين ، فزار مدرسة الزراعة العليا بعد أيام قلائل من زيارته لمدرسة الحقوق ، وتحدث إلى طلاب الفرقة الرابعة بأسلوب اتسم بالود ، فقد أبلغهم عن استعداده لأن يعين فى وظائف عنده بالأوقاف العمومية والخصوصية والدائرة الخاصة من يبقى منهم دون تعيين بالحكومة ، وفى النهاية تقدم بشكره للقائمين على التدريس والإدارة بالمدرسة ، وقد صحبه ببعض كلمات الثناء على الطلاب أنفسهم[٨٤] . وفى مارس من العام نفسه زار مدرسة الطب ، وخلال لقائه بطلاب الفرقة الرابعة ذكر : «إننى وقفت نفسى على خدمة هذه البلاد ، وسأعمل كل ما أستطيعه لإسعادها ، وأكون قدوتكم فى كل ما يعود عليها بالخير والهناء»[٨٥] . لكنه كان قد سبق ذلك بمطالبته بأن يترك الطلاب السياسة لأهلها ويتفرغوا لدروسهم حتى ينبغوا فى مهنتهم[٨٦] .

ومن جانبها أخذت صحيفة «المقطم» على لسان أحد الكتاب والذى نعتته بـ«الأديب الفاضل الكاتب البدوى» على مدار عدة حلقات فى تعديد جهود السلطان من أجل خدمة الأمة والارتقاء بها فى مختلف الشئون ، وقد ركزت على زياراته لمعاهد التعليم وتشجيعه للمتفوقين بتخصيص جوائز مالية لهم ، وما ينم ذلك عنه من رغبته فى الرقى بالنهضة الأدبية ، وكذا عطفه على الفقراء والمحتاجين ، ومساعداته لمنكوبى الحرائق ، وأشارت إلى عفوه عن طلاب مدرسة الحقوق ، وشبهت سلوكه فى كثير من هذه الأمور بمنهج الخلفاء الراشدين ، وذهبت فى ثنايا ذلك إلى أن السلطان مادام هو كذلك فإن التفاف الأمة حوله من الأمور الواجبة التى تحتمها الوطنية الصادقة(٨٧) .

غير أن كل هذا لم يخدع غالبية المصريين ولم يغير من الأفكار التى رسخت بأذهانهم عن السلطان ، وقد حدث بعد ذلك ما نم عن تغلغل الكراهية له فى القلوب ، وما كانت السلطات قد أخذت حذرها من وقوعه منذ أن تولى حسين كامل السلطة ، إذ تعرض لمحاولة اغتيال فى٨ أبريل١٩١٥ ، فبينما كان موكبه يمر بشارع عابدين فى الساعة الثالثة و الثلث بعد ظهر ذلك اليوم ، إذ بشاب يحمل باقة من الورد الأحمر ويتقدم نحو العربة السلطانية ، وكان بداخل تلك الباقة مسدسًا ، وقد شك فيه سعيد ذو الفقار كبير الأمناء الذى كان يجلس بجانب السلطان ، فنبه ضابط الحرس لمنعه من الاقتراب ، ولم يكد ينهى عبارته حتى شهر الشاب مسدسه وأطلق رصاصة تجاه حسين كامل ، غير أنها أخطأته ، حيث كان مسندًا ظهره إلى الوراء ، وأصابت كبوت العربة ، وقبل أن يتمكن الشاب من إطلاق الرصاصة الثانية استطاع ضابط الحرس أن يسدد ضربة بالسيف إلى أعلاه ، فشق طربوشه وأصيبت رأسه إصابة خفيفة ، وصاح السلطان للإمساك به ، مطالبًا فى الوقت نفسه بعدم قتله ، حيث أراد أن يتعرف على شركائه الذين هدفهم الانتقام منه ، وسرعان ما قبض على الشاب ، بينما استكمل السلطان طريقه لقضاء أغراضه التى كان قد خرج من أجلها(٨٨) .

وفى أعقاب الحادث تقاطر الناس إلى سراى عابدين ، ولم يكن حسين كامل قد عاد إليه بعد ، وقد سجل بعضهم اسمه فى سجل التشريفات وغادر قبل مجىء السلطان ، بينما مكث البعض الآخر للقاء(٨٩) . وأفسحت صحيفة «المقطم» صفحاتها

لبيان العديد من المظاهر التى توالت بعد ذلك معبرة عن الفرحة بنجاة السلطان ، كإقامة الاحتفالات فى أنحاء شتى من البلاد ، وأداء صلوات الشكر فى المساجد والكنائس ، والتهانى الكثيرة المقدمة بواسطة الوفود التى جاءت من مختلف المحافظات والمديريات أو عن طريق التلغرافات التى بُعث بها إلى كبير الأمناء ، والعديد من القصائد الشعرية والتى ورد ضمن إحداها :

قد شاء ربك ذو الإحسان والكرم ... حفظ الحسين جزيل الفضل والنعم

وجاء فى أخرى :

تبت يدا الجانى الأثيم وشلتا ... وأذيق كأس الهون والخسران

هذا فضلاً عن تبرعات أسماء عديدة - معظمها من العاملين بالديوان السلطانى - بالأموال للجمعية الخيرية الإسلامية(٩٠) . وقد قام أعضاء مجلس إدارة تلك الجمعية هم الآخرون بالاكتتاب بمبلغ من المال وتخصيصه لتربية أبناء الفقراء وإسعاف المحتاجين ، وتوجهوا إلى عابدين لتقديم التهنئة للسلطان فى ١١إبريل١٩١٥(٩١) . وكان قد سبقهم بالزيارة فى اليوم ذاته أعضاء الجمعية التشريعية - ولم تكن الجمعية حينئذ فى حال انعقاد - وقد ألقى رئيسها أحمد مظلوم بين يدى السلطان كلمة باسم الأعضاء تضمنت تهنئتهم على سلامته مع إبداء الاستياء مما حدث ، وأعقبها سعد زغلول وكيل الجمعية المنتخب بالدعاء للسلطان قائلاً : «ليعش مولانا السلطان» ، وهو ما ردده الأعضاء وكرروه ثلاثًا(٩٢) .

وهذه المظاهر جميعها توحى بأن الشعب قد غمرته الفرحة لنجاة السلطان ، وذلك يكون صحيحًا بالفعل إذا كانت تلك المظاهر قد جاءت بشكل طبيعى ، أى صدرت عمن صدرت عنهم من تلقاء أنفسهم ، وهو ما لم يحدث فى الواقع بالنسبة لكثيرين ، فيشير سعد زغلول فى مذكراته إلى أن الحكومة أوعزت للحكام ومديرى الأقاليم بأن يدعوا الناس للحضور إلى تقديم التهانى للسلطان على نجاته(٩٣) ، كما تكلم معه حسين رشدى طالبًا قيامه بالاتصال بأحمد مظلوم من أجل استدعاء أعضاء الجمعية التشريعية للغاية ذاتها(٩٤) . ويذكر زغلول أنه هو الذى كتب الكلمة التى ألقاها مظلوم

أمام السلطان ، وكان مظلوم قد تسلمها منه ليلة اللقاء[٩٥] . ومن المفارقات الغريبة أنه فى اليوم نفسه الذى التقى فيه أعضاء الجمعية بالسلطان لتقديم التهنئة التى جاءوا من أجلها خصيصًا من أنحاء مختلفة من البلاد ، صدر المرسوم السلطانى بتأجيل انعقاد الجمعية إلى أول نوفمبر١٩١٥ بعد أن كان هذا الانعقاد حسبما كان مقررًا من قبل على بُعد أيام قليلة(١٥ أبريل) ، فعاد الأعضاء إلى بلادهم ثانية وهم بلا شك تتملكهم الحسرة .

وكان لرئيس الحزب الوطنى محمد فريد - والذى كان خارج مصر - موقفه الواضح من الحادث والذى أعرب فيه عن سروره لوقوعه ، فهو يقول : «سررت جدًا من هذا الحادث الذى أثبت للعالم أن الأمة غير راضية عن الحماية الإنكليزية ، ومستعدة لمجازاة كل من يقبلها ، ولكن ساءنى عدم إصابة المرمى لأن هذا الشاب سيعدم طبعًا بدون أن يكون أتم مأموريته»[٩٦] ، وقد عدَّ فريد ما حدث «درس للخونة من المصريين»[٩٧] . والمقصود هنا السلطان وغيره ممن خضعوا للإرادة البريطانية .

أما عن وقع الحادث على السلطان ، فقد كان سيئًا للغاية ، فالرصاصة كما قيل لو لم تنحرف سنتيمترًا واحدًا لقتلته[٩٨] . وقد عبر عن امتعاضه لزائريه الذين التقى بهم بعد عودته إلى قصره مساء يوم الحادث ، وكان سعد زغلول فى مقدمتهم ، فقال حسين كامل ما معناه حسبما ذكر زغلول : «حفت الجنة بالمكاره ، ولا يسلم المكان الرفيع من أذى يلحقه ، ولابد من مقابلة عظام الحوادث بالتجلد والصبر ، وكلما علت منزلة المرء كثر حاسدوه ، والمؤمن مصاب ، وإنى من يوم جلوسى على هذه الأريكة ما أتيت شرًا ، وما فعلت إلا خيرًا»[٩٩] . وفى لقائه بأعضاء الجمعية التشريعية لم يخرج فى حديثه عن ذلك المعنى ، حيث ذكر : «إننى وقفت حياتى على خدمة أمتى وبلادى ... إننى أصل الليل بالنهار ولا أضن بساعة من ساعاتى فى الجد والدأب على ما يعلى من شأن الأمة ويرفع منار الوطن»[١٠٠] .

وفيما يخص الشاب الذى أقدم على ارتكاب الحادث ، فهو يدعى محمد خليل ، ويعمل تاجرًا للخرداوات بالمنصورة ، وكان من المتشيعين للحزب الوطنى ، كما كانت

تربطه صلة قرابة بشكرى الكرداوى الذى سبق له أن عقد النية على إطلاق الرصاص على السلطان يوم تتويجه لكن حال بينه وبين التنفيذ بعض أقاربه فعاد إلى بلده حتى تتاح له فرصة أخرى ، وهناك علم منه محمد خليل بما ينويه تجاه السلطان ، فأيده فى ذلك ، بل وعرض نفسه للقيام بالمهمة ، وبدأ فعلاً فى التدريب على إطلاق الرصاص من مسدسات أحضرها له الكرداوى ، وبعد أن خبر الأمر سافر هو والكرداوى إلى القاهرة ، كل منهما من طريق مختلف ، وأقام الأخير بمنزل ابن عم له ، بينما نزل محمد خليل فى فندق بشارع كلوت بك ، وبدأ فى الاستعداد لتنفيذ مهمته ، وبعد أن حدث ما حدث وأُلقى القبض عليه سيق إلى قسم عابدين ، وكان يهتف بسقوط الاحتلال ، وكذا السلطان الذى نعته بالخيانة(١٠١) . وأُجرى تفتيش الجانى من قبل مأمور القسم والضابط النوبتجى ، وتم استجوابه عما وجد بحوزته من خراطيش ، والمصدر الذى حصل منه على مسدسه ، وغير ذلك من أمور أخرى تتعلق بالموضوع ، ثم أُتبع ذلك بتفتيش غرفته بالفندق الذى كان يقيم به ، وهو ما أسفر عن العثور على حقيبة له ضمت ضمن ما احتوته أوراقًا تحض على العمل على إسقاط الحكومة القائمة والطعن فى الإنجليز والدعوة إلى الثورة عليهم(١٠٢) .

وفى ذات الوقت أخذت صحيفة «المقطم» فى وصمه بأنه من أصحاب السوابق والأخلاق الفاسدة ، حيث كان يكثر من شرب الخمر والتردد على بيوت الفجور ، فضلاً عن تعامله بالربا ، كما ساقت أكثر من نموذج للأعمال التى اشتغل بها فى حياته والتى تبين منها فشله فيها جميعًا(١٠٣) . وهذا يتعارض مع الهدف الذى أقدم محمد خليل من أجله على فعل ما قام به ، وهو ما يتبين فيما صدر عنه من أقوال أثناء التحقيقات التى تواصلت معه وقبيل تنفيذ حكم الإعدام عليه كما سيرد فيما بعد .

وبناء على طلب السلطة البريطانية قدم محمد خليل للمحاكمة أمام محكمة عسكرية بريطانية تم عقدها فى دار محكمة الاستئناف بباب الخلق ، برغم أن المكان الطبيعى كان المحاكم المدنية المصرية(١٠٤) ، وقد لجأت السلطة المذكورة إلى ذلك – حسبما ذهب سعد زغلول – لتحقيق غرضين أساسيين ، هما السرعة فى الحكم ، والحكم بالإعدام الذى لا تحكم به المحاكم الاعتيادية فى مثل هذه الجريمة ، ويضاف إليهما

غرض ثالث يتمثل فى البعد عن ضجة المحاماة وعلانية الجلسات[١٠٥] .

ومَثُل محمد خليل أمام المحكمة العسكرية ، وقد نفى أنه مجرم أو آسف على ما فعل ، بل أعلن أنه آسف على عدم إصابة الرصاصة للسلطان ، وحينما سُئل عن سبب رغبته فى قتل حسين كامل أرجع ذلك إلى خيانته لمصر بقبوله العرش من الإنجليز وموافقته على الحماية ، وأشار إلى أنه لو حدث وأطلق سراحه لعاد إلى ارتكاب الجريمة نفسها[١٠٦] .

وكان رئيس الوزراء قد ذهب إلى محمد خليل فى محبسه وحاول إغراءه باستصدار عفو عنه وتعيينه وزيرًا كى يعترف على شركاء له ، غير أن محمد خليل أبلغه بأنه يفضل الموت وهو وطنى على أن يعيش وهو وزير خائن . وقام چورچ فلبيدس مأمور ضبط محافظة مصر بمحاولة مماثلة استخدم فيها كل وسائل الإغراء والتعذيب ، لكن دون جدوى[١٠٧] .

وأخيرًا صدر الحكم على محمد خليل بإعدامه شنقًا ، وقد ظل رابط الجأش لآخر لحظة ، فحينما سأله مأمور السجن يوم تنفيذ الحكم عن طلباته ، أجاب بأنه يطلب رأس السلطان ، وعندما وقف على منصة الإعدام هتف قائلاً : يسقط السلطان وتحيا مصر[١٠٨] .

ولم يغير السلطان - رغم تأثره بالحادث - من سياسته التى انتهجها من قبل تجاه المصريين فى إطار سعيه للتقرب منهم ، فبعد أيام قليلة أصدر أوامره لديوان أوقافه بدفع ٥٠٠ جنيه مساعدة للعمال العاطلين فى الإسكندرية ، وكانت الأموال التى لدى الجمعية الخاصة بإعانتهم قد نفدت حينئذ ، كما أمر بمنح جمعية المواساة الإسلامية مبلغ ١٥٠ جنيهًا مساعدة لها فى أعمالها الخيرية ، وفى الوقت ذاته تبرع بمساعدات مالية أخرى للجمعية الخيرية الأرثوذكسية وجمعية التوفيق القبطية[١٠٩] .

وفى زيارته للمدرسة التوفيقية فى تلك الأثناء حرص السلطان على التأكيد على عدم تأثير الحادث الذى تعرض له على اهتماماته بشئون الأمة المصرية «إننى رجل مؤمن بالله أعتقد بالقضاء والقدر ، وقد وقفت حياتى على خدمة أمتى وبلادى ، وما من شىء فى العالم يثنينى عن هذه الخدمة أو يقف فى سبيلى ويحول دون الغاية التى أسعى

إليها بكل جوارحى ، وهى ترقية التربية والتعليم والاهتمام بأمر الاقتصاد العام والنهوض بالوطن والأمة إلى ذروة السعادة والرخاء»(١١٠) .

بيد أن كل ذلك لم يكسب السلطان ثقة الناس ، وفى الوقت ذاته ، وعلى العكس مما كان يُتصور من جانب السلطة ، لم يردعهم إعدام محمد خليل ، بل إن كلمات خليل الأخيرة كانت كفيلة بدفع غيره من الوطنيين لمحاولة تحقيق ما لم يوفق فيه ، وبالفعل لم يكد يمر على محاولته سوى ثلاثة أشهر حتى وقعت محاولة أخرى ، كان مكانها هذه المرة الإسكندرية ، فقبل ظهر يوم ٩ يوليو ١٩١٥ ، وبينما كان السلطان سائرًا بموكبه من قصر رأس التين إلى مسجد سيدى عبد الرحمن بن هرمز لأداء صلاة الجمعة ألقيت عليه قنبلة من نافذة أحد المنازل المطلة على شارع رأس التين ، لكنها لم تصبه ، حيث سقطت على ظهر أحد جوادى المركبة السلطانية ، ثم تدحرجت على الأرض ولم تنفجر(١١١) .

وكعادتها اهتمت صحيفة «المقطم» بنشر الأخبار التى تُظهر تأثر أفراد الأمة بالحادث وفرحتهم بنجاة السلطان ، فأشارت إلى ازدحام سراى رأس التين بوفود المهنئين من المحافظات والمديريات ، واجتماع مجلس إدارة جمعية المواساة الإسلامية بالإسكندرية فى جلسة فوق العادة وتقريره توزيع الصدقات على الفقراء والمساكين شكرًا لله على نجاة السلطان ، وإقامة الصلوات فى المساجد والكنائس ، وكذا الزينات والأفراح فى أماكن شتى من البلاد(١١٢) ، كما استكتبت البعض ممن ساروا على نهجها فى تأييد حسين كامل ، فتوالت مقالاتهم التى حاولوا من خلالها تجميل صورته بالتذكير ببعض إنجازاته وهو أمير ، كدوره فى إنشاء مدرسة دمنهور الصناعية ، وأخذه بناصر الجمعية الزراعية المعروفة بخدماتها التى قدمتها للمزارعين خلال فترة رئاسته لها ، وكذلك بالتنويه باهتماماته بدور العلم المختلفة منذ توليه الحكم ، ورعايته للعلماء والأدباء ، والقول بأن قبوله للعرش لم يكن لتحقيق مجد شخصى ، فهو يتوافر لديه من قبل ذلك ، وإنما لخدمة مصر ورفع شأنها ولحفظ ميراث أجداده فى ذلك العرش(١١٣) .

أما عن رد فعل الحادث لدى حسين كامل نفسه ، فإنه بعد إلقاء القنبلة على عربته

لم يبد - حسبما أشار البعض - أدنى اكتراث بالأمر ، وكان رابط الجأش ، وقد أمر السائق باستئناف سيره[١١٤] . هذا بينما أشار البعض الأخر إلى أنه لم يعلم أصلاً بالحادث إلا بعد فترة كان فيها قد أدى الصلاة وعاد إلى قصره وتناول غداءه[١١٥] .

ويشير سعد زغلول الذى سافر إلى الإسكندرية عقب الحادث لتقديم التهنئة للسلطان على سلامته إلى تأثر الأخير تأثرًا كبيرًا لما تعرض له ، فيقول : «رأيته متأثرًا جدًا ، وكان يختنق أحيانًا بالبكاء ، وكنت ألاطفه وأسهل وقع الحادث عليه ، ويؤلمه تصور أن الشعب لا يحبه ويستخف به ، رغم ما يسديه من المعروف ، وما يبذله من الجهد فى سبيل إسعاد الوطن وتقدمه ... ثم وصانى أن نفهم الناس حقيقة ما انطوى عليه من مكارم الأخلاق ، ومن علو الشعور ، وانصرفت متأسفًا على حالته»[١١٦] .

وبعد أيام قليلة بدأ السلطان يتماسك ويستعيد بعضًا من توازنه ، وأدلى بحديث إلى صحيفة «المقطم» عرض فى جانب منه بشىء من التفصيل لموقفه من الحادث ، فأشار إلى اهتمامه بمعرفة ما إذا كان الدافع وراء الجريمة سياسيًا أم غير ذلك؟ ، مبينًا أنه لو كان الأول لكان دليلاً على وجود مرض يلزم استئصاله حتى لا يضر بمجموع الأمة .وقد وضح مما ورد بعد ذلك فى حديث السلطان أنه كان متيقنًا من أن الدافع سياسى ، فقد ذكر : «يؤلمنى جداً أن أرى أولئك القوم يحكمون فى الأمور بأهوائهم لا بعقولهم ، ما ضرهم لو فكروا قليلاً فى السبب الذى دعانى لقبول السلطنة ، لو كانوا من السياسة على شىء لشكرونى على هذا القبول ... أنا قبلت هذا المركز فى هذه الظروف الحرجة وما كنت بالراغب فيه ولا الساعى لأجله ، ولكن سياسة البلاد اقتضت ذلك»[١١٧] .

وكان أتباع الحزب الوطنى فى مقدمة من قصدهم السلطان بـ «أولئك القوم» ، وقد بلغ حنقه عليهم حينئذ مبلغه ، وهو ما وضح فى حديث لسعد زغلول معه حاول فيه الأول أن يخفف مما بدا من جانب السلطان من غضب على الأمة ، مبينًا أنه لا ذنب عليها ، فذكر أن «الأمة لا ذنب عليها فيما يبدو من السخط منها ؛ لأن عظمتكم كنتم تعلمون منها هذا الشعور ، ولذلك أردتم إرضاءه بالحصول على شىء من مساعيها قبل توليكم ،

وسعيتم لذلك جهدكم مدة أربعين يومًا! وما كدت آتى على آخر هذه الجملة حتى أخذته الحدة وقاطعنى قائلاً : إنه لا يمكننى بحال من الأحوال أن أعبر عن أفكار وآراء الحزب الوطنى ، ولا أنضم إلى مطالبه! فهذه فئة باغية»[١١٨] .

وهذا الغضب الواضح لدى السلطان يرجع إلى أسباب عدة منها محاولة الاعتداء عليه للمرة الثانية ، مما يؤكد الإصرار على التخلص من حياته ، ولياذ الجانى بالفرار هذه المرة ، يضاف إلى ذلك الانفجار الهائل للقنبلة بعد نسف البوليس لها[١١٩] ، وهو ما عكس المشهد البشع الذى كان سيقع والمصير الذى سوف ينتظره إذا كانت القنبلة قد انفجرت وقت أن ألقى بها الجانى .

وفى ضوء ذلك جاء انتشار رجال البوليس فى شتى أنحاء البلاد للبحث عن الجانى ، وقد وضعت مكافأة كبيرة قدرها ٥٠٠ جنيه لمن يقبض أو يرشد عليه[١٢٠] ، وصاحب ذلك حركة اعتقالات واسعة لم ينج منها بعض كبار رجال الدولة . وبهذا الصدد يقول سعد زغلول : «ويظهر لى أن كل واحد ظن أنه إن لم يقبض عليه فعلاً ، فلا يبعد أن يقبض عليه بعد ذلك! وهكذا اضطربت القلوب ، وانكسرت النفوس أيما اضطراب وأيما انكسار»[١٢١] ، وبلغ الحال بالسلطان حينئذ أن أصبح يشتبه فى كل المصريين بعد أن شعر بأنه محاط بالخطر من كل جانب ، وأن قوات الحماية البريطانية صارت غير قادرة على حمايته[١٢٢] .

وبعد جهود حثيثة من البحث والتحقيق وجه الاتهام بتدبير الحادث إلى تسعة من الشبان ، واستُقر فى النهاية على إدانة اثنين منهم ، وهما محمد نجيب الهلباوى رامى القنبلة ، ومحمد شمس الدين الذى استأجر المنزل الذى ألقيت منه القنبلة ، وحوكم الاثنان أمام مجلس عسكرى بريطانى ، وقد صدر الحكم بإعدامهما شنقًا[١٢٣] ، لكن تم تعديله بعد ذلك من جانب القائد العام للجيوش البريطانية فى مصر إلى الأشغال الشاقة المؤبدة بناء على رغبة أبداها حسين كامل فى تخفيفه ، وقد أشار فى كتابه بهذا الشأن إلى رئيس الوزراء - الذى نقل الرغبة السلطانية إلى القائد العام المذكور- إلى أن الحكم لو كان صادرًا عن محكمة مصرية لاستخدم حقه فى العفو عن الجانيين[١٢٤] .

وهذا الكلام فى ضوء موقف السلطان بعد الحادث نرى أنه مبالغ فيه ، ولم يكن ليتحقق على أرض الواقع لو كانت المحاكمة قد جرت بالفعل أمام محكمة مصرية ، أما وذلك لم يحدث ، فلا مانع إذاً من أن يقول السلطان ما قال ، بل إنه من المفيد له صدور ذلك عنه ، على اعتبار إمكانية إسهامه فى التخفيف من موجات السخط التى كانت قد أخذت تتلاحق تجاهه ، وهى الموجات التى نرى أنها كانت وراء ما صدر عن السلطان من رغبة فى تخفيف حكم الإعدام .

وبعد مرور أقل من شهرين على حادث الاعتداء الأخير على السلطان ، وفى ٤ سبتمبر ١٩١٥ ، تعرض إبراهيم فتحى وزير الأوقاف أثناء وجوده بمحطة مصر استعداداً للسفر إلى الصعيد عصر ذلك اليوم - تعرض لمحاولة اغتيال على يد أحد الموظفين بوزارة المالية ، ويدعى صالح عبد اللطيف ، وعقب الإمساك بالجانى إثر وقوع الحادث وأثناء التحقيقات الأولية التى أجريت معه وصف السلطان بالخيانة أكثر من مرة ، وأشار إلى أن القتل سيكون مصيره مع حسين رشدى وبقية الوزراء الذين يحكمون مصر فى ظل الحماية البريطانية(١٢٥) . وقد دفع ذلك برئيس الوزراء لأن يستدعى ما سبق أن قيل من جانب السلطان من مبررات لقبوله العرش فى أعقاب ذلك القبول ، ويدلى به من جديد فى تصريح للصحافة ، حيث أشار إلى أن الدافع لدى السلطان كان وطنيًا محضًا ، وهو ما حمل الوزارة على العمل معه ، وألمح إلى أنه لو كان قد حدث وفقدت البلاد حسين كامل ، فإن مسألة ضم مصر إلى بريطانيا كانت ستفتح مرة أخرى ، خصوصًا أنه لا يزال لها أنصار أقوياء فى بريطانيا(١٢٦) .

وعلى أية حال ، فإن حسين كامل فى خضم تلك الأحداث وما صاحبها من إرهاب حقيقى للأهالى لم يظهر من جانبه ما يشير إلى حدوث أية تغييرات فى علاقاته بالمصريين ، بل واصل سياسته فى التقرب منهم ، وهو ما تعددت مظاهره وتنوعت وسائله ، فهو يصدر أوامره إلى ناظر خاصته بتوزيع الصدقات على الفقراء والمحتاجين فى أماكن مختلفة لمناسبة المولد النبوى الشريف(١٢٧) ، ويقوم بزيارة المؤسسات الدينية ذات الاهتمام الشعبى الكبير ، كالجامع الأزهر ، والذى تبرع لطلاب العلم به بألف جنيه(١٢٨) ، والمسجد الأحمدى والمعهد العلمى الدينى بطنطا ، اللذين

حظيا كذلك بمنح مالية وعينية(١٢٩) ، وجعل زيارته لطنطا فاتحة لزيارة غيرها من مدن الأقاليم ، فزار بعدها شبين الكوم بالمنوفية ، والمنصورة بالدقهلية ، وقد اهتم خلال تلك الزيارات بزيارة بعض المدارس والمستشفيات وإقامة المآدب الكبيرة لإطعام الفقراء الذين بلغ عددهم بالآلاف ، وفى الوقت ذاته قام بتكريم عدد من عمد البلاد وأعيانها بإعطائهم المكافآت والهدايا وتقليدهم النياشين ، وحرص فى لقاءاته على التأكيد على أن حياته يوقفها لخير الأمة(١٣٠) . وكان للإسكندرية نصيبها هى الأخرى من هذا الاهتمام ، فزار بعض دور العلم بها فى صيف عام١٩١٦ ، كما شمل فقراءها بعنايته ، فكانت أوامره تصدر فى المناسبات الدينية بإطعامهم على نفقته الخاصة(١٣١) .

هكذا كان موقف المصريين وردود أفعالهم إزاء الأوضاع الجديدة بعد تولى حسين كامل السلطة وفقًا لإرادة بريطانيا وعلى غير رغبة من الشعب ، وقد لوحظ اتسامها- باستثناء القليل منها- بالسلبية ، والسلبية هنا ليس المقصود بها المعنى المتعارف عليه للكلمة ؛ وهو عدم الإيجابية ، إذ كان هناك بالفعل موقف رافض لحسين كامل من جانب المصريين ، وإنما المقصود بها عدم الثورية ، وكان للمصريين فى واقع الأمر عذرهم فى ذلك ، حيث كانت الأحكام العرفية مبسوطة على البلاد ، كما أن الاعتقال والنفى كانا أخف العقوبات لأقل الشبهات . بيد أنه من الضرورى القول بأن موقف الرفض السلبى الذى كان عليه المصريون بوجه عام لم يكن أقل تأثيرًا على نفس حسين كامل من محاولتى الاغتيال اللتين تعرض لهما ، وهذا ما يتضح جليًا من أحاديث السلطان إلى سعد زغلول فى لقاءاتهما ، لكن أمام الرأى العام حرص السلطان على إخفاء ذلك ، والظهور بمظهر المحب لشعبه والمهتم بالنهوض به ، وهو ما لم ينخدع به المصريون .

ومن الأهمية بمكان الإشارة إلى أن ردود الأفعال التى صدرت عن المصريين تجاه حسين كامل لم تكن جميعها مرتبطة بقبوله العرش بما يخالف رغبتهم ، وإنما جاء بعضها نتيجة للظروف التى عاشتها البلاد فى عهده ، فقد عانى المصريون أشد المعاناة فى ظل اشتداد الرقابة على النشر ، وتعطيل اجتماعات الجمعية التشريعية ، والاستغناء عن أعداد كبيرة من الموظفين مع تزايد الاعتماد على الموظفين الإنجليز فى جميع وزارات الحكومة ومصالحها ، وتسخير العمال لخدمة قوات الإمبراطورية البريطانية ، والاستيلاء

على الحبوب لإطعامها ، فى الوقت الذى عامل فيه أفرادها المصريين أسوأ المعاملة ، وهو ما أدى فى النهاية إلى جانب أمور أخرى عديدة إلى قيام المصريين بثورتهم عام ١٩١٩ .

*** علاقة حسين كامل بالسلطة البريطانية**

بعد أن قبل حسين كامل تولى العرش من جانب بريطانيا فى ظل الحماية تعددت المظاهر التى بدا معها ارتباط الجنبين بعلاقات متميزة ، فها هو ملك بريطانيا يهدى إليه نيشان الحمام الأعظم لمناسبة ارتقائه العرش(١٣٢) ، ويرسل تلغرافًا يؤكد فيه دعمه وتأييده للمحافظة على كيان مصر ، ويعرب عن يقينه بإمكانية حسين كامل ، بمعاونة وزارته وحماية بريطانيا ، التغلب على كل المؤثرات التى يراد بها العبث بـ «استقلال مصر وبثروة أهاليها وحريتهم وسعادتهم»(١٣٣) . كما بعث إليه كتشنر هو الآخر مهنئًا(١٣٤) . وعلى الفور توجه السلطان بالشكر إلى كل منهما ، معتبرًا أن من حسن حظه الاعتماد على بريطانيا فى أدائه لمهامه من أجل النهوض بمصر(١٣٥) .

وفى يوم الاحتفال بتتويجه رسميًا ، وبعد دقائق معدودة من وصوله إلى سراى عابدين ، جاء إلى حسين كامل من أجل تقديم التهنئة له شيتهام ومعه موظفو دار المندوب السامى البريطانى ، وقد لحق بهم مكسويل(١٣٦) . وردًا على ذلك قام السلطان فى مساء اليوم نفسه بزيارة الدار ، وقد استقبله عند مدخلها رونالد ستورز ، بينما كان شيتهام واقفًا أعلى درجاتها ، فصعد إليه السلطان(١٣٧) .

وفى الخرطوم ، فى يوم الاحتفال نفسه بتتويج السلطان بالقاهرة ، احتفل بالمناسبة ذاتها ريجنالد ونجت wingate حاكم عام السودان وسردار الجيش المصرى ، فى حضور كبار الضباط والموظفين ومشايخ السودان وعلمائه وأعيانه ، وقد عطلت المصالح وأطلقت المدافع واستعرضت الجنود ، وكان قد سبق لونجت أن بعث إلى السلطان بتهنئة باسم الجيش والموظفين وسكان السودان ، وهى التهنئة التى سرعان ما رد عليها حسين كامل شاكرًا(١٣٨) .

ولم يكن غريبًا فى ظل هذا الاهتمام من جانب بريطانيا بشخص السلطان

بمناسبة ارتقائه العرش أن يحرص هو الآخر على إطرائها ، فأشار فى حديث له مع مندوب صحيفة «التايمز» The Times البريطانية بالقاهرة إلى اعتقاده فى قيام بريطانيا بمؤازرته للنهوض بالبلاد ، وأثنى عليها لما قامت به من الأعمال المهمة فى مصر ، مسجلاً قوله : «لا نستطيع أن نفى بريطانيا العظمى حقها من الشكر على ما فعلته لمصر»(١٣٩) ، وأشار إلى أن مصر إذا كانت لم تتقدم فى أحوالها المدنية وشئونها التعليمية ، فإن ذلك يرجع إلى حالة البلاد الشاذة لا إلى الإنجليز ، وهى الحالة التى تمثلت - حسبما ذهب - فى أن المصريين كانت أمامهم ثلاثة أبواب مفتوحة ، هى باب السراى ، وباب دار المعتمد البريطانى ، وباب الحكومة المصرية ، فى الوقت الذى كانت تنقصهم الخبرة السياسية والعلم ، فضلوا وساروا فى طريق مناقضة لمصالحهم(١٤٠) . وواضح هنا مدى مبالغة حسين كامل فى إطرائه لبريطانيا إلى الحد الذى جعله يقول بما لا يتفق مع الواقع خصوصًا فيما يتعلق بما قدمته بريطانيا لمصر من خدمات .

ويأتى مكماهون لتولى منصب المندوب السامى(١٤١) ، فيزور السلطان بسراى عابدين ، وفى اليوم ذاته يقوم حسين كامل بزيارته فى دار الحماية(١٤٢) ، وبعد أيام قليلة يدعوه إلى مأدبة عشاء أعدها له(١٤٣) ، ومن جانبه قام المندوب السامى بعمل مأدبة مماثلة بدار الحماية ، وبعد وصوله إلى هناك تلبية للدعوة دخل السلطان من المدخل الأمامى الكبير الذى فتح له خصيصًا ، بينما دخل سائر المدعوين من مدخل غرفة الطعام(١٤٤) .

غير أن كل هذا لم يكن ليعبر سوى عن الجانب الشكلى للعلاقة ، حيث كان الجوهر مختلفًا تمامًا ، فمنذ البداية رفضت السلطات البريطانية على مختلف مستوياتها دخول الوزارة أى عناصر عُرفت بمناوئتها للوجود الاحتلالى ، فقد اقترح كل من السلطان حسين وحسين رشدى إدخال سعد زغلول فى التشكيل الوزارى الجديد على أساس أن مجموع مواقفه كوزير سابق أو وكيل منتخب للجمعية التشريعية توفر رداء شعبيًا مناسبًا تتقدم به أول وزارة فى ظل الحماية إلى الشعب المصرى ، لكن كان رد لندن أنه «لا يجب أن يدخل سعد زغلول الوزارة على وجه التأكيد»(١٤٥) . هذا ومن جانبه سرعان ما وضع مكماهون لنفسه سياسة فى عمله مع حسين كامل تختلف تمامًا عن الشكليات

سالفة الإشارة ، والتى كان لابد منها فى بداية قدومه إلى مصر ، فصدرت فى ضوء تلك السياسة الأوامر للسلطان بألا يبت فى أى أمر من الأمور إلا بعد موافقة دار الحماية ، ومن أجل ذلك أنشأ خطًا تليفونيًا مباشر بين مكتبه بقصر عابدين ومكتب المندوب السامى ، ولكثرة مشغوليات الأخير حول الخط إلى ستورس ، وهو ما أزعج السلطان وطلب على إثره أن يحول الخط لديه كذلك إلى سكرتيره الخاص[١٤٦] .

وسار المندوب السامى على سياسته هذه فى تعاملاته الأخرى مع السلطان ، ومن أبرز الأمثلة على ذلك حينما أهدى ملك بريطانيا نيشانًا رفيع الشأن إلى حسين كامل وانتظر الأخير أن يذهب إليه مكماهون - كما هو متبع فى مثل هذه الأمور - ويسلمه له فى قصره ، إذا به يصرح بأنه لا يذهب إلى سراى عابدين ، وعلى السلطان أن يأتى إلى دار الحماية لتسلم النيشان فى حفل رسمى ، وهو ما كبر على السلطان ، وانتهى الأمر بعد الأحاديث التى جرت بين الجانبين فى هذا الشأن بأن عُدل عن الحفل الرسمى إلى حفل بسيط ، وقد أشار سعد زغلول إلى ما جرى فيه ، فذكر أن حسين كامل بعد أن وصل إلى دار الحماية «دخل من باب خاص ، وأُدخل فى غرفة خاصة على غير شعور المدعوين ، وهناك سلم إليه السير مكماهون ذلك النيشان»[١٤٧] . ويعقب سعد بأنه «تنبه بحفظ هذا الأمر مكتومًا عن الجرائد وعن سائر الناس»[١٤٨] . ويبدو أن ذلك كان بناء على رغبة السلطان حفاظًا على ماء وجهه .

أيضًا حدث أن نشرت إحدى الصحف الإيطالية حديثًا لحسين كامل كان قد أدلى به إلى مندوب لها ، فاستاء مكماهون من هذا ، وأرسل إلى السلطان يعنفه ، وقيل إنه منعه من الاجتماع بعد ذلك بالصحفيين والتحدث إليهم فى الشئون العامة[١٤٩] . وهذا يبين إلى أى مدى بلغت الاستهانة بالسلطان من جانب المندوب السامى الذى رأى على ما يبدو أن ما يفعله أمر عادى طالما أن بريطانيا هى التى جاءت به إلى الحكم ، ومن ثم فهو مدين لها بمنصبه .

وفى ضوء هذه التصرفات من جانب مكماهون تجاه حسين كامل لا يعد غريبًا ما ذكره سعد زغلول من أن المندوب السامى لم يُنِبْ عنه أحدًا لاستقبال السلطان بمحطة

مصر عند عودته من الإسكندرية(١٥٠) بعد انقضاء صيف عام١٩١٥ .

والسؤال الذى يطرح نفسه : ألم يحاول السلطان وضع حد لتلك التصرفات؟

إن حسين كامل كان يدرك أن السلطة الحقيقية ليست بيده ، وإنما بيد الإنجليز ، ومن هنا رأى إيثار السلامة بشكل عام حتى لا يلقى مصير سلفه الخديو عباس حلمى ، ومضى فى إبداء المواقف التى أظهر بها تأييده لهم ، لعله يستطيع بذلك كسب رضاهم ، ومن ثم إحداث بعض التغيير فى طريقة تعاملهم معه . وفى ضوء ذلك جاءت دعوته القائد العام للجيوش البريطانية فى شرق المتوسط إلى مأدبة بسراى عابدين تكريمًا له ، وهى المأدبة التى حضرها مكماهون ومكسويل ونحو مائة ضابط من كبار الضباط البريطانيين ومستشارو وزارات الإنجليز والوزراء وعدد من الشخصيات الأخرى(١٥١) . وكذلك إعرابه عن سروره باهتمام مجلس بلدى الإسكندرية بإقامة تذكار للورد كتشنر الذى كان قد غرق مع باخرته الحربية فى بحر الشمال فى يونيو ١٩١٦ - وإن كان له وجهة نظر أخرى فى أن يكون هذا التذكار عبارة عن مستشفى للنساء بدلاً من التمثال الذى اقترحه المجلس البلدى - وثناؤه على كتشنر وإشادته بجهوده(١٥٢) . وأيضاً إقامته مأدبة لرونالد جراهام Graham مستشار الداخلية لمناسبة اعتزاله منصبه وسفره إلى لندن لتولى منصب آخر(١٥٣) ، وتشجيعه اللجنة التى كانت قد شكلت حينئذ لعمل حفل توديع لهذا المستشار(١٥٤) . وفى ذات الإطار يأتى ما قام به السلطان بصدد رغبة الإنجليز فى تشجيع الحج عام ١٩١٦ لمساعدة شريف مكة «حسب اتفاق الحسين مكماهون» ، إذ بذل جهوداً كبيرة مع الحكومة لحث الناس على الحج ، حتى إنه حينما اعتذر الشيخ الظواهرى ، شيخ الجامع الأحمدى ، عن عدم سفره ضمن الحجيج بعد أن كان قد وعد بالسفر باء بغضب السلطان منه(١٥٥) .

ولكن فى الوقت نفسه فإن السلطان فى خضم ذلك كانت له أحيانًا اعتراضاته التى أبداها على السياسة الإنجليزية ، فيشير حسين رشدى إلى أنه كتب استقالته مرات عديدة من رئاسة الوزراء ، لخلافات بينه وبين الإنجليز ، فكان حسين كامل يتضامن معه ، ويدعو إليه المندوب السامى ويقول له : «إذا ألجأت رشدى إلى الاستقالة فإننى

أتنازل عن العرش»(١٥٦) . وفى مناسبة أخرى طلب السلطان من مكماهون أن يخفف الإنجليز من قبضتهم على البلاد ، وأن تلزم السلطة العسكرية جانب الاعتدال(١٥٧) .

وقد حدث أن تفاقمت الأمور بين حسين كامل ومكماهون ، إلى درجة جعلت الأول يلمح فى حديث له مع مراسل شركة «الأسوشياتدبرس» الأمريكية إلى زهده فى الحكم ، حيث قال : «لما دعيت إلى تبوء عرش مصر أبيت قبول الدعوة ؛ لأن الحالة كانت كثيرة الإشكال والتعقيد ، ولأنى لم تكن لى مطامع ، ولكنى رأيت بعد التفكير الدقيق وإنعام النظر أنى قد أستطيع خدمة مصر بقبول ما عرض على . . . ولولا ثقتى بالحكومة البريطانية واعتقادى بأن الحقوق التى تعطى لنا فى مسألة الحكم الذاتى تزداد زيادة تدريجية لما رضيت بأخذ هذه المهمة على عاتقى ، إذ لا فائدة شخصية لى منها ، وقد كنت سعيدًا قرير العين وأنا أمير أهتم بالشئون الزراعية والأعمال الخيرية ولا يثقل عاتقى عبء الحكم»(١٥٨) . ويذكر سعد زغلول عن لقاء جمع فى تلك الأثناء بين السلطان والمندوب السامى فى سراى عابدين «قابل أمس مكماهون عظمة السلطان فى عابدين ، ولبث معه خمسًا وثلاثين دقيقة ، ويؤكد من رأى هذه المقابلة أن السلطان كان فاترًا ، ولم يحتفل بنائب الملك كالعادة ، بل اتخذ من مرضه وسيلة للتأخر فى لقائه ووداعه»(١٥٩) .

وكان طبيعيًا أن يحدث رد الفعل هذا من السلطان ، وهو فى الواقع أقل رد فعل لما كان يعامل به من جانب الإنجليز ، وعلى الأخص مكماهون الذى لم يكتف بالمعاملة السيئة فقط ، وإنما سلب من السلطان مظاهر السلطة جميعها ، بحيث صار مركز الأخير لا أهمية له «لأن صاحبه ليس له إلا الألقاب والمرتبات ، ولا تأثير له فى تدبير الأمور ، ولا كلمة فى تنظيم الشئون ، ولا يقدر على نفع أو ضر»(١٦٠) . ولم يقف الأمر من جانب المندوب السامى عند هذا الحد ، فقد شارك السلطان أبهة الملك «وصارت تنقلاته معدودة فى الرسميات ، وصار الاحتفال بها من الواجبات ، فلا يتحرك ركابه بسفر أو عودة حتى تزين له المحطات ، وترفع فوقها الرايات ، وتبسط البسط المحمرة ، وتصف الأشجار المخضرة ، وتدعى الأعيان والعمد وذوو الوجاهة والرتب ، وتقف العساكر مصفوفة صفًا صفًا ، والناس مرتبة صفًا صفًا ، وتطلق المدافع إيذانًا بالرحيل أو القدوم»(١٦١) .

وفى تلك الأثناء قررت الحكومة البريطانية رحيل مكماهون عن مصر وتعيين ريجنالد ونجت بدلاً منه ، وقد رأى البعض - استناداً إلى ما كان ملحوظًا من توتر فى العلاقة بين السلطان ومكماهون والربط بين ذلك وتعيين ونجت الذى كانت تربطه بالسلطان علاقات ودية منذ فترة طويلة - أن القرار البريطانى كان نزولاً على إرادة حسين كامل[١٦٢] . وهذا الرأى يختلف مع ما ذهب إليه سعد زغلول ، فهو لم يرجح أن تغيير مكماهون جاء نتيجة لشكوى السلطان منه «لأن عظمته لم يَشْكُ - فيما أعلم - من العميد المذكور ، ولا تقابل شكواه - على فرض حصولها - بالإجابة السريعة . . . ولكن الظاهر هو ما أشار إليه المقطم من كون مكماهون كان يشغل هذا المنصب مؤقتًا بالنيابة عن كتشنر ، فلما ذهب هذا ذهبت نيابة ذاك!»[١٦٣] . ويمكن القول بأن الخلاف بين السلطان ومكماهون كان سببًا فى استقدام الحكومة البريطانية للأخير ، لكن الهدف لم يكن هو الحرص من جانبها على صداقة حسين كامل ، وإنما مصلحتها هى ، حيث خشيت من حدوث تقارب بين حسين كامل والأمة ضد بريطانيا فى الوقت الذى كانت فيه ظروف الحرب ليست فى صالحها ، وكان للانتصارات الألمانية أصداؤها ، فرأت وجود شخصية فى مصر تستطيع السيطرة على زمام الأمور ، وقد وقع اختيارها على ونجت ، حيث سبق له العمل فى مصر على غرار كرومر وجورست وكتشنر ، وهو الأمر الذى لم يتوافر لمكماهون قبل أن يشغل منصبه[١٦٤] .

وعلى الرغم من الشكل غير الودى الذى أخذته العلاقة بين حسين كامل ومكماهون ، فإن الأول حافظ على قواعد المجاملة مع الثانى لمناسبة مغادرته البلاد ، إذ قام بتقليده الوشاح الأكبر من نيشان «محمد على» ، وأهدى إلى قرينته هى الأخرى نيشان "الكمال" المفتخر من الطبقة الأولى[١٦٥] ، كما قام بزيارة دار الحماية ، وأعد بعدها لهما مأدبة عشاء بسراى عابدين[١٦٦] ، وعند المغادرة أوفد كبير أمنائه لتوديعهما[١٦٧] .

أما عن علاقة السلطان بالمندوب السامى الجديد ، فقد اتسمت بالود منذ اللحظة الأولى ، فحينما أعلن عن تعيينه سُر السلطان بهذا النبأ ، وكان وقتئذ بأسوان فى رحلة نيلية ، وأرسل إلى ونجت يدعوه لمقابلته من أجل التفاهم بشأن علاقتهما المستقبلة[١٦٨] ، وعلى إثر وصول ونجت إلى القاهرة تلقى رسالة من حسين كامل يرحب فيها الأخير

بمقدمه ، ويشير إلى ما ينتظره منه من مؤازرة له ولحكومته فيما يخدم مصلحة مصر ، ويقول : «إننى أصافحكم بيد الوداد ، وهى يد ستبقى على الدوام فى يدكم لخير مصر»(١٦٩) . وقد رد ونجت على السلطان برسالة مماثلة شكره فيها ، وأكد على أنه مما سيساعده على القيام بمهامه فى مصر ما سبق أن وعده به حسين كامل من تأييد(١٧٠) .

واستمرت العلاقات الودية بين الجانبين ، وتعددت المظاهر الدالة على ذلك ، فقد تبادل الطرفان الزيارة(١٧١) ، وكان أول نشاط سعى إليه ونجت هو نقل سيسلCecil المستشار المالى المؤيد لسياسة مكماهون ، وقد استند فى برقيته إلى الخارجية البريطانية بصدد ذلك إلى أن علاقات سيسل مع السلطان والوزراء ليست على ما يرام ، وبالفعل تم تنحية سيسل وأحل مكانه برونيات . Brunyate (١٧٢) وحينما تأثر حسين كامل من مرضه حرص ونجت على الاطمئنان على صحته باستمرار ، وبعد تعافى السلطان بعض الشيء توجه بالزيارة له لشكره على اهتمامه بالسؤال عنه(١٧٣) . وفى هذا الإطار من التقارب جاء تبرع السلطان بألف جنيه لبناء الكنيسة البريطانية فى القاهرة ، وكان قد سبق أن تنازلت الحكومة عن الأرض التى سيقام عليها البناء بناء على توجيهات منه ، وهو ما كان له وقع طيب لدى الجالية البريطانية فى مصر ، عبر عنه ونجت فى رسالة بعث بها إلى حسين كامل(١٧٤) .

وهناك تساؤل : هل هناك أية فائدة عادت على مصر من مجيء ونجت والعلاقات الودية التى قامت بينه وبين حسين كامل؟

لقد امتلك ونجت زمام الأمور فى مصر ، فكان له الأمر والنهى فى شئون الحكومة بصفة عامة دون معارض أو رقيب ، وأخذ يزور الوزارات والمصالح زيارة الحاكم بأمره فى البلاد(١٧٥) . وكان اختلافه مع سابقه فيما تعلق بالعلاقة مع السلطان هو أنه تعامل معه شكليًا بطريقة أشعرته إلى حد ما بأهميته ، وهو ما كان يهم حسين كامل ، إلى جانب الرغبة فى تحقيق بعض المكاسب الشخصية ما أمكنه ذلك ، أما مصلحة مصر فلم تكن تعنيه كثيرًا ، يؤكد ذلك ما أورده سعد زغلول بمذكراته عن مشروع للاتفاق كان قد تم

إعداده فى عهده لتحديد العلاقات بين مصر وبريطانيا ، إذ تضمن ذلك المشروع «أن حكومة مصر تكون حكومة ملكية مقيدة تحت رئاسة سلطان وراثى ، ووزراء ينتخبهم هو ، ويكون من حقه أن يعطى حق الحكم الذاتى بالتدريج ، وأن لا يكون له وكلاء فى الخارج ، ولكنه يقبل وكلاء الدول الأجنبية ، وأن يكون للدولة الحامية الحق فى أن تحتل أى نقطة من الديار المصرية ، على مصاريف من طرف الحكومة المصرية ، لا تزيد على مبلغ معين ، وأن يكون منها سردار الجيش ، والمستشار المالى ، الذى يكون له حق الحضور فى مجلس الوزراء ، ولا يصرف شىء من شأنه تنقيص مال الحكومة إلا بإذنه ، ومستشارون فى كل وزارة يكون من حقهم الشورى لا التنفيذ ، ولا تعين الحكومة للوظائف الفنية إلا من الإنكليز ، ولا تنفذ أى قانون لم تصدق عليه الجمعية التشريعية»(١٧٦) . فالمشروع كما يتضح فيه اعتراف باستمرار الحماية وإعطاء الحق لبريطانيا فى احتلال أية بقعة من مصر ، وإطلاق يد المستشار المالى فى الميزانية العامة ، وقصر الوظائف الفنية على الإنجليز ، بل وأن يكون سردار الجيش المصرى منهم ، ولم يحتو من الإيجابيات فى مقابل ذلك سوى إعطاء السلطان حق التدرج للحكم الذاتى ، وجعل رأى الجمعية التشريعية تنفيذيًا ، وهو ما جعل سعد زغلول يقول عنه أنه «غير موافق وأساسه باطل»(١٧٧) .

وفى ضوء تلك العلاقة بين السلطان والبريطانيين والتى استفادت منها بريطانيا فى المقام الأول وبشكل كبير جاء أسفها على رحيل حسين كامل ، وهو ما عبر عنه العديد من مسئوليها فى برقياتهم التى بعثوا بها ، وفى مقدمتهم ملك بريطانيا الذى أمر بأن يرتدى المندوب السامى فى مصر وموظفو دار الحماية ملابس الحداد مدة أسبوع اعتبارًا من يوم وفاة السلطان(١٧٨) .

*** مسألة وراثة العرش**

يعود اهتمام حسين كامل بتلك المسألة إلى ما قبل توليه السلطة ، فقد أثارها فى المفاوضات التى جرت بينه وبين دار المعتمد البريطانى لحمله على قبول العرش ، ووُعد بأن تقدم الدار بشأنها طلبًا قويًا للحكومة البريطانية ، وفى اليوم نفسه الذى قبل فيه

العرش أشارت هذه الحكومة فى تبليغها إليه على لسان شيتهام إلى ما ارتأته من أن تكون حكومة مصر تحت الحماية بيد أمير من أمراء العائلة الخديوية طبقًا لـ «نظام وراثى يقرر فيما بعد»[١٧٩] ، وأخذ السلطان منذ الأشهر الأولى لوجوده فى السلطة يعمل على تحقيق مراده من تلك المسألة ، فعرض فى أوائل أبريل١٩١٥ على نجله كمال الدين أن يكون ولى عهده[١٨٠] ، لكن الابن أبدى عدم الرغبة ، متعللاً بكونه غير كفء لهذه الوظيفة ، وحاول السلطان إثناءه عن موقفه ، كما فعل رئيس الوزراء هو الآخر ، فلم يتمكنا من النجاح ، ومن ثم كانت حيرتهما التى شاركهما فيها الآخرون أيضًا[١٨١] .

وفى لقاء جمع بين السلطان والمندوب السامى البريطانى مكماهون أواخر مايو١٩١٥ - أى بعد نجاة السلطان من محاولة الاغتيال الأولى التى تعرض لها فى أبريل١٩١٥ - أبدى حسين كامل رغبته فى إقرار المسألة ، وطرح بهذه المناسبة أن يكون الوريث أحد ثلاثة أمراء : ابنه كمال الدين ، فإن لم يكن فأخوه أحمد فؤاد ، وأخيرًا ابن عمه يوسف كمال ، وقد أسر لمكماهون أنه كان يتمنى لو أن الوريث كان ابنه غير أنه عازف عن ذلك ، وفى حالة إصراره على موقفه فإنه ينصح باختيار أحمد فؤاد . غير أن مكماهون لم يتخذ أى إجراء سوى أن طالب حكومته بإرجاء الموضوع برمته بسبب ظروف الحرب المحتدمة وقتئذ ، والتى لم تكن مناسبة لطرح هذا الموضوع ذات الحساسية الخاصة[١٨٢] .

وفى أغسطس١٩١٧ عادت مسألة وراثة العرش لتفرض نفسها بقوة ، سواء على المسئولين فى مصر أو على سلطات الحماية البريطانية ، حيث إن صحة السلطان كانت قد أخذت فى التدهور[١٨٣] على نحو كان ينذر بموته ، ففى لقاء بين حسين رشدى والمندوب السامى البريطانى ونجت أعرب الأول عن قلقه بشأن موضوع الوريث ، وطالب بالتوصل إلى قرار ، لأن السلطان فى الغالب سوف يفاتحه فى شأنه ، وهو يرغب أن يكون على دراية بالموقف البريطانى إذا ما حدث ذلك[١٨٤] .

ومن جانبه قام ونجت بالكتابة إلى حكومته ، لأخذ رأيها فى المشروع الذى كان قد وضع بأمر السلطان ، وقد تضمن أسماء المرشحين الثلاثة المذكورين آنفاً ، وبالترتيب

نفسه الذى جاءوا عليه ، ثم اسم عمر طوسون ، فإن لم يكن تكون السلطة للأرشد من ذرية عباس حلمى الثانى[١٨٥] .

وفى تلك الأثناء لم تتوقف المحاولات الرامية إلى إقناع كمال الدين بالتحول عن موقفه ، وكان فى مقدمة القائمين بها بجانب السلطان رئيس الوزراء الذى حاول فى حديثه الأخير مع الأمير بهذا الشأن فى٢٣ سبتمبر١٩١٧ حمله على قبول العرش بطرق شتى ، فأوضح له أن رفضه يعنى تملصه من خدمة مصر فى الوقت العصيب الذى تمر به ، وأنه بهذا يرتكب فى حقها جرمًا عامًا ، وأشار إلى أنه تتوفر فيه مزية لا توجد وقتئذ لدى أى أمير آخر ؛ وهى القوة الأدبية التى يمثلها بميل المصريين والحكومة البريطانية إليه ، وبين أن ميل الأخيرة يعود إلى علمها بما للأمير من مكانة ومحبة فى نفوس المصريين وليس لأى شىء آخر ، وذهب إلى أن هذا الوضع من شأنه تمكينه من الحصول من بريطانيا لأجل مصر على الكثير فيما يتعلق بالمفاوضة فى نظام البلاد ، وذلك أكثر من أى أمير آخر فى الوقت الراهن . وحاول رشدى فى الوقت ذاته الضرب على وتر آخر لدى الأمير ؛ وهو الإحساس بالأبوة المفترض أن يكون لديه ، فذكر له أنه برفضه للعرش يبرهن على تجرده التام من البر البنوى ، ويفعل فعل الابن العاق . ومن أجل استمالته أكثر أشار رشدى إلى أن روح حسين كامل ستفرح وهو فى قبره لو كان نجله فى الحكم ، وإذا علم وهو على قيد الحياة بقبوله للعرش ، فإن ذلك يكون له أكبر الأثر فى تحسن صحته[١٨٦] .

لكن كل ذلك لم يأت بنتيجة إيجابية لدى الأمير ، الذى حاول أثناء الحديث إيقاف رئيس الوزراء عن الاستمرار فى كلامه بقوله : «لا فائدة من متابعة الكلام ، إنى أرفض كل الرفض» . ولما استمر رشدى رغم ذلك عبر كمال الدين عن غضبه قائلاً : «لا أقول يا سيدى أرجو أن تذكروا أن أمامكم أميرًا ، بل أقول أرجو أن تذكروا أن أمامكم رجلاً» ، ثم جاء بآخر ما عنده حينما قال لرشدى : «هب أنى مجنون» ، وذلك ردًا على ما ذكره رشدى من أنه كى لا يشعر بالكراهية للأمير والنفور منه يجد نفسه مضطرًا لأن يعتقد بأن الأمير يعمل إلى حد ما بلا روية ولا تبصر[١٨٧] . وواضح هنا أن الطريق صار مسدودًا أمام أى محاولات أخرى مع كمال الدين .

ورغم ذلك لم يفقد حسين كامل الأمل ، وجاءت محاولته الأخيرة فى ٨ أكتوبر ١٩١٧ ، وهو اليوم السابق لوفاته ، فاستدعى نجله إلى سراى عابدين ، وقال له : «إننى سأموت وأتوسل إليك أن تقبل العرش»[١٨٨] ، فما كان من الأمير إلا أن بكى ، وذكر لوالده أنه سيكتب رده ويرسله إليه ، ثم غادر . وفى المساء تسلم السلطان مظروفًا مغلقًا بعث به كمال الدين ، فوجد به تنازلاً منه عن العرش ، وكان مما ذكره أنه مقتنع بأنه يخدم بلاده فى حالته التى هو فيها أكثر مما يمكن أن يخدمها فى حالة أخرى[١٨٩] . وتوفى حسين كامل دون أن يحقق ما تمناه وسعى حثيثًا من أجله ، وقد خلفه على العرش أخوه أحمد فؤاد وفقًا للإرادة البريطانية .

* فؤاد فى الحكم

ارتقى أحمد فؤاد عرش البلاد يوم ٩ أكتوبر١٩١٧ ، وأرسل إليه ريجنلد ونجت فى اليوم ذاته تبليغًا من الحكومة البريطانية ، التى اعتبرت نفسها وفقًا له مصدرًا لولاية العرش ، إذ ذُكر أن : «حكومة صاحب الجلالة البريطانية تعرض على عظمتكم تبوء هذا العرش السامى»[١٩٠] ، وقد اعترف فؤاد من جانبه فى خطاب تكليفه لحسين رشدى بتشكيل الحكومة الجديدة بأن توليته للعرش تمت بالاتفاق مع الدولة الحامية[١٩١] .

وفى ضوء ذلك سارت السلطة البريطانية فى تعاملاتها مع السلطان الجديد ، الأمر الذى بدا جليًا فى العديد من المواقف التى حاول فيها فؤاد أن يتصرف كسلطان للبلاد ، فبعد اعتلائه العرش أراد كعادة حكام الأسرة العلوية تأدية صلاة الجمعة فى مسجد محمد على الجد الأكبر بالقلعة ، فمنعته السلطة العسكرية من ذلك بحجة أن المنطقة عسكرية ممنوع الدخول إليها حتى من قِبَل السلطان ذاته[١٩٢] . كذلك لما رغب فى استبدال أمين يحيى بسعيد ذو الفقار كبير الأمناء ، كان رأى دار المندوب السامى أن الوظيفة المذكورة وظيفة سياسية تحتاج إلى خبرة كبيرة لا تتوفر فى من يرشحه السلطان[١٩٣] . هذا ولم يكن مسموحًا له إجراء أى اتصالات بالممثلين الأجانب حتى ولو كان لمجرد الدعوة إلى حفل يقام[١٩٤] .

ومما لا شك فيه أن ذلك كان له انعكاساته السلبية على السلطان ، حيث كان

التشدد فى التعامل معه واضحًا ، حتى فى أبسط الحقوق التى كانت له بحكم منصبه ، وهو ما جعله على ما يبدو يتمسك بموقفه من التعديل الوزارى الذى طلبه حسين رشدى فى ٩ ديسمبر ١٩١٧ من دار المندوب السامى بإيعاز من فؤاد نفسه ، والذى تعود بداية إثارته إلى المفاوضات التى جرت لتولية فؤاد العرش خلفًا لأخيه حسين كامل ، إذ أبدى ضمن ما طالب به رغبته فى إحداث تغيير فى الوزارة الجديدة التى تقرر أن تشكل مع توليه لسلطاته الدستورية ، وهو التغيير الذى دار حول إبعاد إبراهيم فتحى وزير الأوقاف الذى وصفه فؤاد بأنه «غير أخلاقى» ، ولكن تقرر تأجيل المسألة إلى ما بعد تولية السلطان الجديد العرش ، وذلك وفقًا لما رآه المندوب السامى . وفى التاريخ المذكور تم تجديد طلب التعديل ، وكان هذه المرة عن طريق رئيس الوزراء ، وقد تضمن استبعاد كل من إبراهيم فتحى وزير الأوقاف وأحمد حلمى وزير الزراعة ، وكان واضحًا أن طلب إبعاد الوزير الأخير قد استهدف من ورائه أن يبدو الأمر وكأنه مطالبة بتغيير وزارى جزئى وليس مقصودًا به إبراهيم فتحى بالذات ، واقتُرح ضمن الطلب اسم كل من سعد زغلول وعبد العزيز فهمى ليحلا محل الوزيرين المذكورين . أما عن موقف السلطات البريطانية فقد رفضت دخول كل من سعد زغلول وعبد العزيز فهمى الوزارة ، بينما ترددت فى الاستجابة لطلب إبعاد الوزيرين الآخرين اللذين تمسك السلطان من جانبه بضرورة إبعادهما ، وخاصة وزير الأوقاف ، وبعد مناقشات طويلة أُمكن التوصل إلى حل وسط بأن يقوم أحد الوزراء بإقناع إبراهيم فتحى باستحالة استمرار الموقف القائم ، ومن ثم فإن عليه تقديم استقالته ، وفى البداية رفض الوزير ، لكنه سرعان ما استجاب بناء على نصيحة المندوب السامى ، فتقدم بالاستقالة فى ١٩ ديسمبر١٩١٧(١٩٥) .

وهذا الموقف الذى قد يُعد انتصارًا لفؤاد لم يكن فى الواقع سوى استثناء فيما اتسمت به طبيعة العلاقة بينه وبين السلطة البريطانية ، إذ ظلت تلك السلطة ضاغطة ومتحكمة لتنفيذ رغائبها ، ولم يعارض السلطان ، بل أبدى قدرًا كبيرًا من التعاون والتفاهم معها ، ولعل أبرز ما يدل على ذلك ما قرره مجلس الوزراء برئاسة فؤاد فى ٩مارس١٩١٨ من تحمل الخزانة المصرية مبلغ قدره ثلاثة ملايين جنيه كان مقيدًا فى حساب العهد على الحكومة البريطانية لصالح الحكومة المصرية ، حيث كانت الأخيرة

قد أنفقت منذ نشوب الحرب وحتى نهاية عام١٩١٧ ما يربو على ٢,٥٠٠,٠٠٠جنيه لحساب بريطانيا ولأغراضها العسكرية ، ثم رُصد بعد ذلك للأغراض ذاتها ٥٠٠,٠٠٠ جنيه أخرى ، وكان مبرر مجلس الوزراء فى قراره أنف الإشارة : «اعترافًا بجميل بريطانيا العظمى التى حمت البلاد من خطر الغارات» ، كما قرر المجلس أيضًا أن تدرج وزارة المالية نصف مليون جنيه آخر ، لتبلغ بذلك قيمة المنحة التى قدمت لبريطانيا ثلاثة ملايين جنيه ونصف(١٩٦) .

وهناك من ذهب إلى أن مرافق البلاد وإصلاح أحوالها الصحية والاجتماعية كان أولى بإنفاق هذه الأموال بدلاً من بذلها إعانة لحرب كان من أهم أهدافها تثبيت الحماية على مصر(١٩٧) . وهذا بلا شك صحيح ، لكن فؤاد على ما يبدو اعتقد حينئذ ، وقد صار هناك أمل فى انتصار دول الوفاق منذ دخول الولايات المتحدة الحرب إلى جانبهم وإذاعة ولسن لمبادئه الشهيرة فيما بعد ، والتى كان من بينها عدم جواز حكم الشعوب إلا بمحض إرادتها ، وهى المبادئ التى اعتبرها الناس عهدًا صريحًا بين المتحالفين ومنهم بريطانيا التى صرح رئيس وزرائها علنًا باقتناعه بتلك المبادئ وبأن بلاده تلتزم بها بعد الحرب- اعتقد فؤاد أن ما تبذله مصر من مساعدات له أهميته فى تحقيق النصر ومن ثم انتهاء الحرب ورفع الحماية التى فرضت على البلاد كإجراء حربى مؤقت كما كانت تدعى بريطانيا ، وعليه جاء تعاونه بالشكل المشار إليه .

وفيما له صلة ، فإن فؤاد فى تلك الآونة لم يكن بعيدًا عن الحركة الوطنية التى أخذ أقطابها يوالون اجتماعاتهم قبيل نهاية الحرب استعداداً للمطالبة بحقوق مصر ، فكان على علم تام بتلك الاجتماعات ، بل إنه سعى من جانبه إلى محاولة لإيجاد حل للمسألة المصرية ، فاجتمع بونجت وتكلم معه فى رغبته بجعل مصر ملكية دستورية لها مجلس وطنى ، لكنه لم يُجب على ذلك ، وهنا رأى ضرورة تشجيع الحركة الوطنية للمطالبة بحقوق مصر ، وقيل إنه قد عقد العزم على أن يتوجه شخصيًا بعد الحرب إلى لندن يصحبه عدد من وزرائه ، على رأسهم حسين رشدى وعدلى يكن ، للتعبير عن مطالب البلاد بتوسيع نطاق استقلالها(١٩٨) .

وفى تلك الأثناء جاء إعلان الهدنة فى ١١نوفمبر ١٩١٨ لتنتهى بذلك الحرب العالمية الأولى بانتصار بريطانيا وحلفائها ، واعتقد المصريون أن بإمكانهم الحصول حينئذ على حقوقهم ،لكن أنى لهم ذلك فى ظل ما كانت تضمره بريطانيا لهم من تثبيت الحماية واستمرار بسط سيطرتها ، فكان اشتعال الحركة الوطنية وتوهجها الذى بلغ ذروته بشبوب الثورة المصرية عام ١٩١٩لتتوالى أحداثها على مدار السنوات التالية .

خاتمة

تلك هى الحالة السياسية التى كانت عليها مصر فى فترة الحرب العالمية الأولى ، وعلى وجه التحديد بين فرض الحماية البريطانية عليها فى ١٨ديسمبر ١٩١٤ وإعلان الهدنة وانتهاء الحرب فى ١١ نوفمبر ١٩١٨ ، واتضح جليًا كيف ضاعت سيادة البلاد بوضعها تحت الحماية ، وخلع بريطانيا لحاكمها الشرعى عباس حلمى الثانى ، والمجيىء بعمه حسين كامل ليحل محله ، والذى رُفض شعبيًا إلى حد محاولة التخلص من حياته أكثر من مرة ، ولم تسمح له السلطة البريطانية من جانبها بممارسة سلطاته كسلطان للبلاد ، فكان مجرد شكل فقط ، بينما الحاكم الحقيقى هو المندوب السامى البريطانى ، وهو ما انسحب بشكل كبير على فترة حكم فؤاد الذى كانت له بعض المحاولات لإثبات وجوده ، لكن السلطة البريطانية أبت عليه ذلك . وقد عانى الشعب فى ظل كل هذا أشد المعاناة جراء إجراءات تلك السلطة الجائرة فى كل المجالات ، حتى كانت نهاية الحرب ، فبدأ المصريون مرحلة جديدة من كفاحهم لنيل ما استلبته منهم بريطانيا من حقوق .

الهوامش

(١) لطيفة محمد سالم ، مصر فى الحرب العالمية الأولى ، دار الشروق ، القاهرة ، ٢٠٠٩ ، ص ص ١٥ ، ١٦ ، ٣٣ .
(٢) المرجع نفسه ،ص ٥١ .
(٣) ٥٠ عاماً على ثورة ١٩١٩ ، مركز الوثائق والبحوث التاريخية لمصر المعاصرة بمؤسسة الأهرام ، القاهرة ، ١٩٦٩ ، ص ص ٤٩ ، ٥٠ ؛ يونان لبيب رزق ، قضية الحماية البريطانية على مصر ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ٢٨ ، إبريل ١٩٧٢ ، ص ١٠٢ .
(٤) ٥٠ عامًا على ثورة ١٩١٩ ، ص ٥٣ .
(٥) يونان لبيب ، قضية الحماية البريطانية على مصر ، ص ١٠٢ .
(٦) المرجع نفسه ، ص ص ١٠٤ ،١٠٣ .
(٧) ستورز ، رونالد ، توجهات بريطانية – شرقية ، تعريب رءوف عباس ، المجلس الأعلى للثقافة ، القاهرة ، ٢٠٠٤ ، ص ص ١٧٨ ،١٧٩ .
(٨) المصدر نفسه ، ص ١٨٠ .
(٩) المصدر نفسه ، ص ص ١٨٠ ،١٨١ .
(١٠) المصدر نفسه ، ص ص ١٨١ ،١٨٢ .
(١١) المصدر نفسه ، ص ١٨١ .
(12) The Royal Institute of International Affairs,Great Britain and Egypt 1914-1936, Information Department Papers No.19, London, 1936, p.6.
(*) راجع نص التبليغ في ، عبد الرحمن الرافعى ، ثورة ١٩١٩ ، تاريخ مصر القومي من سنة ١٩١٤ إلى سنة ١٩٢١ ، ط ٤ ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٧ ، ص ص ٣٢ – ٣٥ .
(١٣) محمد شفيق غربال ، تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية ،ج١ ، بحث في العلاقات المصرية البريطانية من الاحتلال إلى عقد معاهدة التحالف ١٨٨٢ – ١٩٣٦ ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، ١٩٥٢ ، ص ٤٠ .
(١٤) سليم ، محمد كامل ، ثورة ١٩١٩ كما عشتها وعرفتها ، مؤسسة أخبار اليوم ، القاهرة ، ١٩٧٥ ، ص ٣٦ .
(**) تحول مسمى النظارة منذ ذلك الوقت إلى الوزارة .
(١٥) عبد الرحمن الرافعى ، المرجع المذكور ، ص ص ٤٠ ،٤١ .
(١٦) المقطم ، ١٩١٤/١٢/١٩ ، ص ٥ .
(١٧) المؤيد ، ١٩١٤/١٢/١٩ ، ص ٣ .

(١٨) المصدر نفسه ، ١٩١٤/١٢/٢١ ، ص ٢ ؛ قبعين ، سليم ، اللآلىء السنية في التهاني السلطانية ، ١٩١٥ ، ص ٢٩ ؛ محمد سيد كيلاني ، السلطان حسين كامل (فترة مظلمة في تاريخ مصر) ١٩١٤ - ١٩١٧ ، دار العرب للبستانى ، القاهرة ، ١٩٦٣ ،ص ٧٢ .

(١٩) الجريدة ، ٢٠ ديسمبر١٩١٤ ، ص ٢ .

(٢٠) شفيق ، أحمد ، حوليات مصر السياسية ، تمهيد ج١ ، القاهرة ، ١٩٢٦ ، ص ٧٢ .

(٢١) قبعين ، المصدر المذكور ، ص ص ٣٤ ،٣٥ .

(٢٢) المصدر نفسه ، ص ص ٣٥ ،٣٦ .

(٢٣) المصدر نفسه ، ص ٣٨ .

(٢٤) المصدر نفسه ، ص ص ٣٨ ،٣٩ .

(٢٥) المصدر نفسه ، ص ٥٠ .

(٢٦) المصدر نفسه ، ص ٥٦ .

(٢٧) يونان لبيب ، مكانة مصر عبر العصور الحديثة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ٢٠٠٧ ، ص٩٨ .

(٢٨) لطيفة سالم ، المرجع المذكور ، ص ص ٦١ ، ٦٢ .

(٢٩) يونان لبيب ، الأهرام ديوان الحياة المعاصرة ، الكتاب الثامن ، مركز تاريخ الأهرام ، القاهرة ، ٢٠٠٣ ، ص ١٥٠ .

(٣٠) شفيق ، حوليات مصر السياسية ، تمهيد ج١ ، ص ٧٤ .

(٣١) عبد الخالق لاشين ، سعد زغلول وثورة ١٩١٩ ، ط٢ ، دار الكتب والوثائق القومية ، القاهرة ، ٢٠٠٩ ، ص ٣٣ . كان قد سبق لإنجلترا أن قضت على ثلاث روابط أخرى استمر وجودها بعد الاحتلال البريطاني عام ١٨٨٢ ، وهى القوميسير العثماني الذي تم ترحيله من البلاد بعد قيام الحرب ، والجزية التي كانت تدفعها المالية المصرية للخزينة العثمانية والتي توقفت الأستانة عن دفعها بعد أن ضمنت مصر أحد الديون العثمانية في مقابل هذه الجزية ، والفرمان السلطاني الذي كان يصدر بتسمية الحاكم الجديد من الأسرة العلوية لدى انتقال الحكم إلى أحد أبناء تلك الأسرة . يونان لبيب ، الأهرام ديوان الحياة المعاصرة ، الكتاب الثامن ، ص ١٥١ .

(٣٢) المرجع نفسه ؛ لطيفة محمد سالم ، المرجع المذكور ، ص ٥٨ .

(٣٣) المؤيد ، ٢٤ ديسمبر١٩١٤ ، ص ٢ .

(٣٤) عبد العظيم رمضان ، صراع الطبقات فى مصر ١٨٣٧ - ١٩٥٢ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٩٧ ، ص ٨٦ .

(٣٥) المقطم ، ٢٠ أكتوبر ١٩١٦ ، ص٥ .

(٣٦) يونان لبيب ، الأهرام ديوان الحياة المعاصرة ، الكتاب الثامن ، ص ١٤٨ .

(٣٧) صبحي ، محمد خليل ، تاريخ الحياة النيابية في مصر ، ج٥ ، مطبعة دار الكتب المصرية ، القاهرة ،

١٩٣٩ ، ص ص ٤٤٨-٤٥٢ ؛ عبد الرحمن الرافعي ، المرجع المذكور ، ص ٤٩ .
(٣٨) المرجع نفسه ، ص ص ٣٩ ، ٤٠ .
(٣٩) المرجع نفسه ، ص ٤٣ .
(٤٠) أحمد شفيق ، حوليات مصر السياسية ، تمهيد ج١ ، ص ٧١ .
(٤١) علوبة ، محمد علي ، ذكريات اجتماعية وسياسية ، تحقيق أحمد نجيب أحمد وآخرين ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٨٨ ، ص ٧٠ .
(٤٢) لطيفة محمد سالم ، المرجع المذكور ، ص ص ٣٨٥ ،٣٨٦ .
(٤٣) يونان لبيب ، مكانة مصر عبر العصور الحديثة ، ص ١٠٤ .
(٤٤) حمادة محمود إسماعيل ، قراءة فى مذكرات محمد شكري الكرداوى ، بحث منشور بمجلة مصر الحديثة ، العدد الثاني ، دار الكتب والوثائق القومية ، القاهرة ، ٢٠٠٣ ، ص ص ٨٩ - ٩١ .
(٤٥) محمد سيد كيلانى ، المرجع المذكور ، ص ص ٧٢ ،٧٣ .
(٤٦) ستورز ، المصدر المذكور ، ص ١٨٢ .
(٤٧) إبراهيم الهلباوي ، مذكرات ، تحقيق عصام ضياء الدين ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٩٥ ، ص ص ١٩٨ ،١٩٩ .
(٤٨) ستورز ، المصدر المذكور ، ص ١٨٢ .
(٤٩) المؤيد ، ٢١ ديسمبر ١٩١٤ ، ص ٢ .
(٥٠) المقطم ، ٦ يناير ١٩١٥ ، ص ٦ .
(٥١) ستورز ، المصدر المذكور ، ص ١٨٢ .
(٥٢) محمد سيد كيلانى ، المرجع المذكور ، ص ص ٧٥ ،٧٦ .
(٥٣) لطيفة محمد سالم ، المرجع المذكور ، ص ٣٨٤ .
(٥٤) أحمد شفيق ، مذكراتى فى نصف قرن ، ج٤ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٩٩ ، ص ٢٨ .
(٥٥) المصدر نفسه ، ص ٣٠ .
(٥٦) لطيفة محمد سالم ، المرجع المذكور ، ص ص ٣٨٦ ،٣٨٧ .
(٥٧) الجريدة ، ٢٠ ديسمبر ١٩١٤ ، ص ١ .
(٥٨) المقطم ، ٢٣ ،٣٠ ديسمبر ١٩١٤ ، ص ص ١ ،٢ .
(٥٩) عبد الرحمن الرافعى ، المرجع المذكور ، ص ٤٣ .
(٦٠) زغلول ، سعد ، مذكرات ، ج٥ ، تحقيق عبد العظيم رمضان ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٩٢ ، ص ٧٦ .
(٦١) المصدر نفسه .
(٦٢) المصدر نفسه .

(٦٣) المصدر نفسه ، ص ٦٩ .

(٦٤) المصدر نفسه . أشار سعد زغلول فى موقع آخر من المذكرات إلى ما يتضح منه أن السلطة العسكرية قد أُبلغت بالفعل عن تصرف أحمد عبد اللطيف وأرادت نفيه إلى مالطة ،لكنها عدلت عن ذلك أمام احتجاج حسين رشدى رئيس الوزراء وتهديده بالاستقالة ، حيث كانت تربطه بعبد اللطيف صداقة قوية ، وكان نفيه بالتالى يسقط نفوذ رشدى فى أعين المصريين . المصدر نفسه ، ص ص ٨٣ ،٨٦ .

(٦٥) لطيفة محمد سالم ، المرجع المذكور ، ص ٣٨٨ .

(٦٦) المقطم ، ٨ ، ١١ فبراير ١٩١٥ ، ص ص٤ ، ٥ .

(٦٧) المصدر نفسه ، ١١ ، ١٢ فبراير ١٩١٥ ، ص٥ .

(٦٨) عصام ضياء الدين ، الحزب الوطني والنضال السرى١٩٠٧-١٩١٥ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٨٧ ، ص٢٨٤ .

(٦٩) المقطم ، ١٩ فبراير ١٩١٥ ، ص٥ ؛ قبعين ، المصدر المذكور ، ص٨٩ .

(٧٠) المقطم ، ١٩ فبراير ١٩١٥ ، ص٥ .

(٧١) لطيفة محمد سالم ، المرجع المذكور ، ص٣٨٩ .

(٧٢) زغلول ، مذكرات ، ج٥ ، ص٦٩ .

(*) الجمعية التشريعية لم يقدر لها أن تنعقد خلال فترة وجودها سوى دور واحد (١٢يناير- ١٧ يونيو ١٩١٤) ، حيث رأت سلطة الاحتلال البريطاني بعد قيام الحرب تعطيلها تفاديًا لصدور أية قرارات يكون من شأنها الاحتجاج على التصرفات البريطانية ، ومن ثم صدر أمر عال في ١٨ أكتوبر ١٩١٤ بتأجيل ابتداء دور الانعقاد الثاني الذي كان محدداً له أول نوفمبر١٩١٤ إلى أول يناير١٩١٥ ، وفى ٢٩ ديسمبر١٩١٤ صدر مرسوم بالتأجيل إلى١٥ فبراير١٩١٥ ، ثم صدر مرسوم آخر في ٩ فبراير بالتأجيل إلى١٥ أبريل من نفس العام ، ثم مرسوم ثالث فى ١١ أبريل بالتأجيل إلى أول نوفمبر ، وجاء المرسوم الأخير في ٢٧ أكتوبر ليؤجل الانعقاد إلى أجل غير مسمى . صبحي ، محمد خليل ، تاريخ الحياة النيابية في مصر ، ج٥ ، مطبعة دار الكتب المصرية ، القاهرة ، ١٩٣٩ ، ص ص٤٤٨- ٤٥٢ ؛ عبد الرحمن الرافعى ، المرجع المذكور ، ص٤٩ ؛ Richmond, J.C., Egypt 1798- 1952, London, 1977, p. 167.

(٧٣) زغلول ، مذكرات ، ج٥ ، ص٧٠ .

(٧٤) المقطم ، ٢٦ فبراير ١٩١٥ ، ص٥ .

(٧٥) لطيفة محمد سالم ، المرجع المذكور ، ص٣٨٩ .

(٧٦) المقطم ، ٢٦ فبراير ١٩١٥ ، ص٥ . كان ضمن الـ٥٤ طالبًا الذين تقرر رفتهم أحمد مرسى بدر الذي أصبح فيما بعد وزيرًا للمعارف ثم العدل ، ومحمد صبري أبوعلم الذي صار هو الآخر وزيرًا للعدل ، ويوسف أحمد الجندي الذي تزعم في فترة لاحقة المعارضة في مجلس الشيوخ ، وكان عضواً في الجهاز السري لثورة ١٩١٩ ، وعبد العظيم محمد الهادي الذي أصبح نائبًا في البرلمان ، وحسن يس

الذي لعب دورًا مهمًا في الثورة وطالب بخلع السلطان فؤاد ، والباقي محامون مشهورون . وكان من بين الـ١٨ طالبًا الذين تقرر وقف تنفيذ حكم الحرمان من امتحان نهاية العام بالنسبة لهم محمد عبد الله عنان الكاتب والمؤرخ المعروف فيما بعد ، ومحمد محمود الذي أصبح رئيسًا لمحكمة الاستئناف ، وسليمان نجيب الممثل المشهور . لطيفة محمد سالم ، المرجع المذكور ، ص ص٣٨٩ ، ٣٩٠ .

(٧٧) زغلول ، مذكرات ، ج٥ ، ص ص٧٤ ، ٧٥ .

(٧٨) لطيفة محمد سالم ، المرجع المذكور ، ص٣٩١ .

(٧٩) زغلول ، مذكرات ، ج٥ ، ص٧٩ .

(٨٠) المقطم ، ١٠ مارس ١٩١٥ ، ص٥ .

(٨١) المصدر نفسه ، ٩ نوفمبر ١٩١٥ ، ص٤ .

(٨٢) زغلول ، مذكرات ، ج٥ ، ص٢٨٢ .

(٨٣) لطيفة محمد سالم ، المرجع المذكور ، ص٣٩٢ .

(٨٤) المقطم ، ٢٤ فبراير ١٩١٥ ، ص ص٤ ، ٥ .

(٨٥) المصدر نفسه ، ١٠ مارس ١٩١٥ ، ص٥ .

(٨٦) المصدر نفسه .

(٨٧) المقطم ، ٢ ، ٩ ، ١٣ ، ١٧ مارس ١٩١٥ ، ص٢ .

(٨٨) المصدر نفسه ، ٩ ، ١٠ أبريل ١٩١٥ ، ص ص٤ ، ٥ ؛ لطيفة محمد سالم ، المرجع المذكور ، ص ص ٣٩٦ ، ٣٩٧ .

(٨٩) زغلول ، مذكرات ، ج٥ ، ص٩٧ .

(٩٠) المقطم ، ١٠ أبريل ١٩١٥ ، ص ص ٥ ،٤ ؛ ١٢ أبريل ١٩١٥ ، ص ص٢-٤ ؛ ١٤ أبريل ١٩١٥ ، ص ص٥ ، ٢ ؛ ٢٠ أبريل ١٩١٥ ، ص٦ ؛ ٢٢ أبريل ١٩١٥ ، ص٣ .

(٩١) زغلول ، مذكرات ، ج٥ ، ص ص٩٨ ، ٩٩ .

(٩٢) المقطم ، ٢٢ أبريل١٩١٥ ، ص٤ .

(٩٣) زغلول ، مذكرات ، ج٥ ، ص٩٧ .

(٩٤) المصدر نفسه ، ص ص٩٧ ، ٩٨ .

(٩٥) المصدر نفسه ، ص٩٨ .

(٩٦) فريد ، محمد ، أوراق محمد فريد ، المجلد الأول ، مذكراتي بعد الهجرة (١٩٠٤- ١٩١٩) ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٧٨ ، ص٢١٥ .

(٩٧) المصدر نفسه .

(٩٨) لطيفة محمد سالم ، المرجع المذكور ، ص٣٩٧ .

(٩٩) زغلول ، مذكرات ، ج٥ ، ص٩٧ .

(١٠٠) المقطم ، ١٢ أبريل ١٩١٥ ، ص ص٤ ، ٥ .

(١٠١) لطيفة محمد سالم ، المرجع المذكور ، ص ص٣٩٥-٣٩٩ .
(١٠٢) المقطم ، ١٠ أبريل ١٩١٥ ، ص٥ ؛ لطيفة محمد سالم ، المرجع المذكور ، ص٣٩٨ .
(١٠٣) المقطم ، ١٠ ، ١٢ أبريل ١٩١٥ ، ص٥ .
(١٠٤) لطيفة محمد سالم ، المرجع المذكور ، ص ص٣٩٩ ، ٤٠٠ .
(١٠٥) زغلول ، مذكرات ، ج٥ ، ص ص١٠٠ ، ١٠١ .
(١٠٦) لطيفة محمد سالم ، المرجع المذكور ، ص٤٠١ .
(١٠٧) المرجع نفسه .
(١٠٨) المرجع نفسه . يذكر سعد زغلول أن حسين كامل أراد العفو عن محمد خليل ، لكن السلطة العسكرية عارضت . زغلول ، مذكرات ، ج٥ ، ص١١٣ .
(١٠٩) المقطم ، ١٣ ، ١٤ أبريل١٩١٥ ، ص٤ .
(١١٠) المصدر نفسه ، ١٦ أبريل ١٩١٥ ، ص٥ .
(١١١) عبد الرحمن الرافعي ، ثورة ١٩١٩ ، ص٤٨ .
(١١٢) المقطم ، ١٩١٥/٧/١٣ ، ص ص٢-٤ ؛ ١٦ ، ١٧ يوليو ١٩١٥ ، ص٣ .
(١١٣) المصدر نفسه ، ١٧ ، ١٩١٥/٧/٢٢ ، ص٥ ؛ ٢٣ ، ٢٤ يوليو ١٩١٥ ، ص ص١ ، ٢ .
(١١٤) المصدر نفسه ، ١٠ يوليو ١٩١٥ ، ص٥ .
(١١٥) زغلول ، مذكرات ، ج٥ ، ص١٧٠ .
(١١٦) المصدر نفسه ، ص ص١٧١ ، ١٧٢ .
(١١٧) المقطم ، ٢٠ يوليو ١٩١٥ ، ص١ .
(١١٨) زغلول ، مذكرات ، ج٥ ، ص١٨٢ .
(١١٩) المقطم ، ١٢ يوليو ١٩١٥ ، ص٥ .
(١٢٠) المصدر نفسه ، ١٤ يوليو ١٩١٥ ، ص٤ .
(١٢١) زغلول ، مذكرات ، ج٥ ، ص١٨٣ .
(١٢٢) لطيفة محمد سالم ، المرجع المذكور ، ص٤٠٧ .
(١٢٣) المرجع نفسه ، ص ص٤٠٧ ، ٤٠٩ ، ٤٠١١ ؛ عبد الرحمن الرافعي ، المرجع المذكور ، ص ٤٨ .
(١٢٤) وادي النيل ، ٤ يونيو ١٩١٦ ، ص٤ .
(١٢٥) لطيفة محمد سالم ، المرجع المذكور ، ص ص٤١٤- ٤١٦ .
(١٢٦) شفيق ، حوليات مصر السياسية ، تمهيد ج١ ، ص ص ٨٨ ،٨٩ .
(١٢٧) المقطم ، ١٨ يناير ١٩١٦ ، ص٥ .
(١٢٨) مصر ، ١٤ أبريل ١٩١٦ ، ص٢ .
(١٢٩) وادي النيل ، ٦ مايو ١٩١٦ ، ص ص٣ ، ٤ .
(١٣٠) مصر ، ٢٠ ، ٢٢ مايو ١٩١٦ ، ص٢ ؛ وادي النيل ، ٢٠ يونيو ١٩١٦ ، ص ص٣ ، ٤ .

(١٣١) مصر ، ٢٥ مايو ١٩١٦ ، ص٢ ؛ وادي النيل ، ٧ ، ١١ يونيو ١٩١٦ ، ص ص٣ ، ٤ .

(١٣٢) المؤيد ، ١٩ ديسمبر ١٩١٤ ، ص٣ .

(133) Zayid, M.Y., Egypt,s Struggle for Independence, Beirut, 1965, p.74.

(١٣٤) الجريدة ، ٢٠ ديسمبر ١٩١٤ ، ص٣ .

(١٣٥) المؤيد ، ٢١ ديسمبر ١٩١٤ ، ص٣ .

(١٣٦) شفيق ، حوليات مصر السياسية ، تمهيد ج١ ، ص٧٢ .

(١٣٧) الجريدة ، ٢١ ديسمبر ١٩١٤ ، ص٢ .

(١٣٨) المؤيد ، ٢٢ ديسمبر ١٩١٤ ، ص٢ ؛ المقطم ، ٢٢ ديسمبر ١٩١٤ ، ص٥ .

(١٣٩) قبعين ، المصدر المذكور ، ص٤٦ .

(١٤٠) المصدر نفسه ، ص ص٤٦ ، ٤٧ .

(141) Marlowe, J., Anglo- Egyptian Relation 1800- 1953, London, 1954, p.219

(١٤٢) المقطم ، ١٢ يناير ١٩١٥ ، ص٥ .

(١٤٣) المصدر نفسه ، ١٨ يناير ١٩١٥ ، ص٥ .

(١٤٤) المصدر نفسه ، ٢٩ يناير ١٩١٥ ، ص٥ .

(١٤٥) يونان لبيب ، مكانة مصر عبر العصور الحديثة ، ص ١٩٢ .

(١٤٦) لطيفة محمد سالم ، المرجع المذكور ، ص٦٣ .

(١٤٧) زغلول ، مذكرات ، ج٥ ، ص٨٧ .

(١٤٨) المصدر نفسه .

(١٤٩) المصدر نفسه ، ص٨٤ .

(١٥٠) المصدر نفسه ، ص٢٦٧ .

(١٥١) المقطم ، ١٩ يناير ١٩١٦ ، ص٤ .

(١٥٢) المصدر نفسه ، ٥ يوليو ١٩١٦ ، ص٥ . يذكر سعد زغلول أنه قد وصله من مصدر ثقة أن السلطان فرح بموت كتشنر . وقد لاحظ هو بنفسه حينما التقى السلطان بالإسكندرية في تلك الأثناء عدم تأثر الأخير لما حدث وعدم رضائه كذلك عن الداعين إلى إحياء ذكرى كتشنر . زغلول ، مذكرات ، ج٥ ، ص ص٢٩١ ، ٢٩٣ .

(١٥٣) المقطم ، ٢٥ ، ٢٨ سبتمبر ١٩١٦ ، ص٥ .

(١٥٤) زغلول ، مذكرات ، ج٦ ، تحقيق عبد العظيم رمضان ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٩٣ ، ص ص٤١ ، ٤٤ ، ٤٥ . يرجع سعد زغلول ذلك الاهتمام برونالد جراهام إلى «توهم قوم أنه سيكون في لوندره ، حيث يضر وينفع ، كالسلطان وحاشيته! وتوهُّم آخرين أنه سيعود بعد قليل مندوبًا ساميًا! وحسبان الكل أن مثل هذا الاحتفال يرضى الإنكليز عنهم ، ويعطفهم عليهم!» . المصدر نفسه ، ص٥١ . وهذا يؤكد ما أشرنا إليه فى المتن بخصوص هدف حسين كامل من سياسته التي

أظهر بها تأييده للإنجليز رغم عدم معاملتهم له بشكل لائق .

(١٥٥) ماجدة محمد حمود ، دار المندوب السامي في مصر (١٩١٤- ١٩٢٤) ، ج١ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٩٩ ، ص ص ٣١٧ ، ٣١٨ .

(١٥٦) الأهرام ، ١٨ مارس ١٩٢٧ ، ص١ .

(١٥٧) محمد سيد كيلاني ، المرجع المذكور ، ص٩٤ .

(١٥٨) المقطم ، ١٣ أكتوبر ١٩١٦ ، ص٥ .

(١٥٩) زغلول ، مذكرات ، ج٦ ، ص ص١١٥ ، ١١٦ .

(١٥٠) المصدر نفسه ، ص٦٥ .

(١٦١) المصدر نفسه .

(١٦٢) شفيق ، حوليات مصر السياسية ، تمهيد ج١ ، ص١٠١ .

(١٦٣) زغلول ، مذكرات ، ج٦ ، ص١١٧ .

(١٦٤) عبد الرحمن الرافعى ، المرجع المذكور ، ص٥٧ ؛ لطيفة محمد سالم ، المرجع المذكور ، ص ٦٦ .

(١٦٥) المقطم ، ٥ ديسمبر ١٩١٦ ، ص٤ .

(١٦٦) المصدر نفسه ، ٦ ديسمبر١٩١٦ ، ص٤ .

(١٦٧) المصدر نفسه ، ٢٥ ديسمبر ١٩١٦ ، ص٥ .

(١٦٨) لطيفة محمد سالم ، المرجع المذكور ، ص٦٦ .

(١٦٩) المقطم ، ١ يناير ١٩١٧ ، ص٦ .

(١٧٠) ماجدة محمد حمود ، المرجع المذكور ، ص٣٢٥ .

(١٧١) المقطم ، ١٩١٧/١/١٩ ، ص٥ .

(١٧٢) لطيفة سالم ، المرجع المذكور ، ص ٦٧ .

(١٧٣) المصدر نفسه ، ٢٠ فبراير ١٩١٧ ، ص٥ .

(١٧٤) المصدر نفسه ، ٢٩ يونيو ١٩١٧ ، ص٤ .

(١٧٥) عبد الرحمن الرافعى ، المرجع المذكور ، ص٥٨ .

(١٧٦) زغلول ، مذكرات ، ج٦ ، ص ص٢١٦ ، ٢١٧ .

(١٧٧) المصدر نفسه ، ٢١٨ .

(١٧٨) المقطم ، ١٠ أكتوبر ١٩١٧ ، ص٤ ؛ ١١ أكتوبر ١٩١٧ ، ص١ ؛ ١٦ أكتوبر ١٩١٧ ، ص٤ .

(١٧٩) عبد الرحمن الرافعى ، المرجع المذكور ، ص٣٣ .

(١٨٠) لطيفة محمد سالم ، المرجع المذكور(رسالة الماچستير) ، ص١٢٨ .

(١٨١) زغلول ، مذكرات ، ج٥ ، ص ص١٠٥ ، ١٠٦ ، ١١٠ ، ١١١ .

(١٨٢) يونان لبيب ، فؤاد الأول ، المعلوم والمجهول ، ط٢ ، دار الشروق ، القاهرة ، ٢٠٠٦ ، ص ص ٢٨ ، ٢٩ ؛ Lloyd, L., Egypt Since Cromer, Vol.I, London, 1933, p.258.

(١٨٣)يونان لبيب ، فؤاد الأول ، ص ٢٩ ؛ Marlowe, J., Op. C it., p.225.

(١٨٤) يونان لبيب ، فؤاد الأول ، ص ٢٩ .

(١٨٥) زغلول ، مذكرات ، ج٦ ، ص٢٥٦ .

(١٨٦) الأهرام ، ٢٤ مارس ١٩٢٧ ، ص١ .

(١٨٧) المصدر نفسه .

(١٨٨) لطيفة محمد سالم ، المرجع المذكور(رسالة الماچستير) ، ص١٢٦ .

(١٨٩) المرجع نفسه . ثمة شيئان يتوجب تسجيلهما : الأول وهو أن خطاب التنازل الذي بعث به كمال الدين لوالده لم يكن للأمير سوى فضل التوقيع عليه . وقصة ذلك أنه قبل وفاة حسين كامل بأقل من ثلاثة أسابيع كان رأى الحكومة البريطانية قد استقر على أن يكون الأمير أحمد فؤاد هو الوريث ، غير أنها اشترطت أن يعلن أولا كمال الدين عن موقفه برفض العرش ، وذلك حتى لا يوضع في موقف يبدو معه وكانه قد سُلب حقه ، ومن ثم طلبت من ممثلها في مصر أن يحصل على تنازل صريح من كمال الدين ، وهو الأمر الذي تم بالتعاون بين ونجت وحسين رشدي دون صعوبة ، حيث حُرر خطاب التنازل ثم طُلب من كمال الدين التوقيع فلم يتأخر . يونان لبيب ، فؤاد الأول ، ص٣٠ . ويذكر زغلول أن برونيات Brunyat مستشار وزارة الحقانية هو الذي حرر الخطاب . زغلول ، مذكرات ، ج٦ ، ص ص٢٨٤ ، ٢٨٩ . أما الشيء الآخر فيتمثل في أن عزوف كمال الدين عن تولية السلطنة لم يكن في الواقع وطنية منه كما اعتُقد وقتئذ في ضوء بعض الكلمات التي وردت على لسانه في خطاب التنازل ، فكلمات الخطاب كما تبين لم تكن كلماته في الأصل ، فضلاً عن هذا فإنه قد ذكر لسعد زغلول في أعقاب التنازل أنه «لا وطن له ولا يعرف إلا أنه مسلم» . زغلول ، مذكرات ، ج٦ ، ص,٢٨٩ وبعد وفاته عام١٩٣٢ ظهرت عدة خطابات كشفت عن سر رفضه للعرش ، وهى خطابات غرامية كان قد أرسلها أعوام١٩١٥ ، ١٩١٦ ، ١٩١٧ إلى سيدة فرنسية تدعى «فيال دى مونتابيه» قيل إنها زوجته وله ابن منها ، فكان من أقواله التي سجلها لهذه السيدة «أنا دست على العرش من أجلك» ، «من أجلك طلقت العرش ، ومن أجلك أنا مستعد لأن أتخلى عن لقبي وعن ثروتي» ، «إن عرشي هو قلبك ، ولا أستطيع أن أجمع بين عرشين في وقت واحد . . . فضلت أن أدوس على العرش ولا أدوس على قلبي ، فضلت أن أبقى أميرًا معك على أن أبقى ملكًا بدونك» . والذى أظهر هذه الخطابات هو محامي السيدة المذكورة ، وذلك لمناسبة الدعوى التى رفعها أمام المحكمة المختلطة بالإسكندرية للمطالبة بنصيبها فى ثروة الأمير . لطيفة محمد سالم ، المرجع المذكور(رسالة الماچستير) ، ص ص ١٢٨ ، ١٢٩ . وجدير بالذكر أن المحكمة رفضت الدعوى . صلاح عيسى ، البرنسيسة والأفندى ، دار الشروق ، القاهرة ، ٢٠٠٩ ، ص ٧٣ .

(١٩٠) عبد الرحمن الرافعي ، المرجع المذكور ، ص ص ٦٠ ، ٦١ .

(١٩١) المرجع نفسه ، ص ٦٢ .

(١٩٢) لطيفة سالم ، المرجع المذكور ، ص ٨١ .

(١٩٣) ماجدة محمد حمود ، المرجع المذكور ، ص ٣٣٦ .

(١٩٤) المرجع نفسه ، ص ٣٣٨ .

(١٩٥) يونان لبيب ، فؤاد الأول ، ص ص ٣٦- ٣٨ .

(١٩٦) عبد الرحمن الرافعي ، ثورة ١٩١٩ ، ص ٦٤ .

(١٩٧) المرجع نفسه ، ص ٦٥ .

(١٩٨) لطيفة سالم ، المرجع المذكور ، ص ١٠٠ ؛ يونان لبيب ، فؤاد الأول ، ص ٤١ .

(٤)
الواقع الاجتماعي زمن الحرب

د .آمنة حجازي عبده
باحث بمركز تاريخ مصر المعاصر

كان الواقع الاجتماعي لمصر زمن الحرب العالمية الأولى (١٩١٤-١٩١٨) ، ينم عن بؤس شديد ؛ في ظل سيطرة محكمة من قوات الاحتلال البريطاني ،صاحبها سيطرة وتغلغل للنفوذ الأجنبي في كافة مناحي الأنشطة ، سواء التجارية أو الزراعية أو الصناعية .

فمن المعلوم أن مصر اندمجت في كتلة المتحاربين - وحسبما ورد في العديد من التقارير[١] - أنها كانت من أهم ميادين القتال ، حيث حشدت فوق أراضيها الجيوش الجرارة وعمتها الحرب بكل مظاهرها ، ومن ثم خضعت البلاد المصرية لجميع أحكام وتقلبات تلك الحرب إلى حد أصبح مصيرها مقررًا بما ستصير إليه الأمور عند وضع قواعد الصلح كما هو معروف .

وعلى الرغم من أن مصر لم تكن دولة مشاركة بشكل إيجابي في أعمال القتال ، ولكن من الناحية العملية فإن آثار تلك الحرب لفحت المجتمع المصري بلفحات استمر يعاني منها لفترات طويلة بعد انتهائها .

فبإلقاء نظرة سريعة على التقسيم الطبقي في النصف الأول من القرن العشرين نجد طبقة البورجوازية المصرية المتمثلة في ملاك الأراضي الذين شكلوا في مجموعهم رغم قلة عددهم أصحاب المصالح الاقتصادية المشتركة ، ومن ثم احتلوا مكانة متميزة جعلتهم في أعلى قمة المجتمع المصري آنذاك ، ومن هنا انصبت اهتماماتهم حول تطوير أنفسهم وتحقيق أكبر قدر من المكاسب المتميزة لهم ، وبالتالي ازدادت الفجوة بينهم وبين فقراء الفلاحين بشكل لافت للنظر[٢] ، وإلى جانبهم وقف العديد من المتمصرين ذوي الأصول الأجنبية المقيمين بشكل دائم في مصر يسيطرون هم الآخرون على المصالح الاقتصادية داخل القطر المصري جنبًا إلى جنب مع الشركات الأوروبية المهيمنة هي الأخرى[٣] ، إلى جانب الطبقة البورجوازية المتوسطة المكونة من الموظفين والمهنيين ، ويأتي في نهاية السلم الطبقي طبقة البورجوازية الصغيرة[٤] .

وبعد هذه النظرة نكاد نجزم أن سنوات الحرب العالمية الأولى مزقت الاقتصاد المصري ، وبات واضحًا خلال الربع الأول من القرن العشرين - على وجه التحديد - أنه بالقدر الكبير الذي استفاد منه غير المصريين من توافدهم على الديار المصرية إبان الحرب كان هو

نفس القدر الذي أضر بالمصريين ، فزاحمهم في قوت يومهم الشوام واليهود والأرمن من رعايا الدولة العثمانية ، ناهيك عن الجنسيات الأجنبية العديدة التي كفل لها نظام الامتيازات الأجنبية والمحاكم المختلطة تلبية كافة طموحاتهم ومصالحهم على حساب أبناء البلاد ، فكثر هنا وهناك اليونانيون والإيطاليون والبريطانيون والفرنسيون والألمان والنمساويون والأسبان وغيرهم(٥) ، ويدخل في حكمهم من قطن في القطر المصري من أهالي البلاد التابعة لدولهم أو التجأ تحت حمايتها كالجزائريين والتونسيين التابعين لفرنسا ، والهنود التابعين لإنجلترا ، ويدخل في حكمهم أيضًا المصري إذا كان في خدمة إحدى الجهات القنصلية ما دامت وظيفته معتمدة من الحكومة المصرية(٦) . كل يجري وراء الاستحواذ على المناصب المهمة داخل الدولة المصرية جنبًا إلى جنب مع السعي وراء المزيد من الكسب والربح .

وقد شهد وفود تلك الأعداد من الأوروبيين عدة طفرات لعل كان أولها مع عصر محمد علي الذي استعان بهم في تنفيذ العديد من مشروعاته مع بناء الدولة الحديثة ؛ وكان ثانيها مع عصر إسماعيل بكل ما أتاحه كل منهما من فرص لزيادة أعدادهم ، وثالثها كان الاحتلال البريطاني ولعل أخطر مرحلة وأهمها التي شهدت فيها البلاد هجرة الأجانب إليها كان مع سني الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤ ، واستمر التدفق يأخذ أشكالاً وألواناً مختلفة غُلفت بهالة من الامتيازات الأجنبية(٧) الممنوحة لهم والتي كانت عقبة كؤود في سبيل استقرار الأمن داخل البلاد ، فقد وقفت السلطات المصرية عاجزة أمام صنوف شتى من المجرمين والمهربين الأجانب كما سبق ومر بنا .

ومع إعلان الأحكام العرفية أنشئ نظام للرقابة على دخول البلاد يقضي بوجوب الحصول على تأشيرات من السلطة المختصة على جوازات السفر واستمر هذا النظام حتى بعد انتهاء الحرب ؛ فأنشئت إدارة لمراقبة الجوازات بوزارة الداخلية تابعة لإدارة الأمن العام وأنشئت لها فروع بالمدن الكبرى ، وعلاوة على ذلك تم إنشاء قوة خاصة لمراقبة الموانئ للتحقق من عدم دخول الأشخاص غير المرغوب في وجودهم(٨) .

على أية حال مثلت سنة ١٩١٤ الذروة في زيادة رأس المال الأجنبي المستثمر في

مصر ، حتى إنه بلغ ٩١٪ من مجموع الأموال التي تستغل في الشركات المساهمة ، خصوصًا مع إقدام الحكومات السابقة على هذا التاريخ في تنفيذ عدة برامج إصلاحية مهمة أثرت بلا شك في زيادة قدوم هذه الأموال كنتيجة لازمة لما طرأ على الدولة المصرية من بعض مظاهر الحضارة الغربية[٩] .

كان اليهود من أوائل الذين استفادوا من الامتيازات فلعبوا دورًا مهمًا في المجال الاقتصادي ، زاحمهم في ذلك الألمان ، رغم أن الجالية الألمانية تعد من أصغر الجاليات الأجنبية في مصر ، إلا أن نشاطها الاقتصادي غلب عليه صفتي «الشمول والتنوع» ، وكانت تلك الصفة تنطبق على الجالية البريطانية[١٠] ، إلى جانب الفرنسيين الذين كانوا رجال اقتصاد وبنوك وتجارة ، كما كان لهم نصيب واضح في الهيئات والمؤسسات الحكومية ، وكانت غرفة التجارة الفرنسية من أوائل المؤسسات الأجنبية التجارية التي أنشئت في مصر ، فكان إنشاء فرعها في القاهرة عام ١٩١٢[١١] .

أما الجالية اليونانية فمثلت مجموعات عديدة ومتنوعة تعمل في البنوك ، وفي مجال التجارة ، والتوظف في الهيئات الحكومية المختلفة ، كما احتكروا العديد من المهن كالمحاماة والطب والهندسة . . . إلخ ، إلى جانب امتلاكهم للعديد من الشركات ،كما كانوا مرابين من الدرجة الأولى[١٢] .

زد على ذلك الأرمن خصوصًا التجار والصيارفة الذين أتاحت لهم الظروف التي مرت بها مصر والدولة العثمانية من الوصول إلى مكانة متميزة في الاقتصاد المصري منذ النصف الأول من القرن التاسع عشر ، إلى جانب تقلدهم العديد من الوظائف الحكومية التي هيأت لهم ممارسة أنشطتهم المالية والتجارية بشكل كبير[١٣] .

وأمام كل هذا كان من الطبيعي أن يصاب المصري بخيبة أمل من جراء تزاحم كل هؤلاء له في سوق العمل من جهة ، وفي شغل الوظائف المهمة من جهة أخرى ، حتى المثقفين حرموا من شغل المراكز اللائقة بهم .

ولعل في بعض الخطابات التي كانت ترفع إلى السلطان حسين كامل أثناء الحرب العالمية الأولى تكون قد قدمت نموذجًا عن سوء الأوضاع الاقتصادية بين أبناء القطر

المصري ، وكان هؤلاء بشكواهم إلى الأعتاب العلية يتمنون أن ينصفهم السلطان باستجابة دعواتهم من أشكال الظلم الواقع عليهم[١٤] .

فمع سعير الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤ هبطت أسعار القطن[١٥] في الوقت الذي كان الاقتصاد المصري موجهًا فيه نحو إنتاج وتصدير محصول واحد حيث مثل ٩٣٪ من الصادرات في الفترة السابقة عن إعلان الحرب[١٦] ، وحتى بعد اندلاعها حددت الصورة بشكل أكبر وأصبحت مصر تعتمد في اقتصادها على تصدير منتج واحد «القطن الخام» - على وجه التحديد - إلى مصانع لانكشير Lancaschire إلى جانب تصنيع ضئيل جدًا من المحصول داخل القطر المصري يكاد يكون معدومًا[١٧] .

ومن ناحيتها كانت الحكومة المصرية تشدد في تحصيل الأموال الأميرية المقررة على الأراضي الزراعية والعوائد على العقارات ، فجاء قرارها بقبول المصوغات والحلى الذهبية وفاء لما عليهم من الأموال ، بل عينت عددًا من المختصين في المديريات لهذه المهمة ، تفاديًا من وقوع المولين لاستغلال الجشعين[١٨] .

ومن ثم كانت السياسات الزراعية التي وضعت لخدمة المصالح البريطانية - في المقام الأول - عرقلت جميع المكاسب التي استطاع كبار ملاك الأراضي من المصريين الحصول عليها في أوقات بعينها مثل تلك الأرباح المكتسبة من ارتفاع أسعار القطن المصري . وبالمقابل كان السواد الأعظم من الفلاحين المصريين قد عانوا الأمرين من جراء تسلط السلطات البريطانية ، والذي ترجم إلى مصادرة حيواناتهم ومحاصيلهم الزراعية لصالح بريطانيا العظمى وجيوش الحلفاء في الشرق الأوسط وأوروبا[١٩] .

وقد زاد الطين بلة أن الموظفين المصريين بمساعدة مأمورين ومديرين وحكمدارين وغيرهم من عمد ومشايخ القرى كانوا الأداة المنفذة للسلطة العسكرية البريطانية خلال سنوات الحرب[٢٠] .

وقد رسم لنا سلامة موسى في مذكراته[٢١] كيف كان يساق الرجال مربوطين بالحبال الغليظة من أوساطهم صفًا حتى يصلوا إلى المركز ويحبسون في غرف المتهمين ثم يرحلون إلى فلسطين حيث ميادين القتال كأنهم يباعون في سوق الرقيق (في مشهد يهين النفس

ويفتت القلب) على حد قوله كل ذلك سدًا لاحتياج الجيوش المقاتلة من التزود بالمؤن والاستعانة بالأيدي العاملة .

ترتب على كل ذلك وقوع البلاد للمرة الثالثة[٢٢] تحت رحمة أزمة مالية جديدة استمرت حتى انتهاء الحرب عام ١٩١٨ ، وما خلفته من أثر سيئ للغاية على الحالة الاقتصادية للبلاد حيث ارتفعت أسعار القطن إلى مستوى كبير جدًا إلى جانب هبوط سعر النقد وما نتج عن ذلك من شدة الغلاء ، وما تتبع ذلك من هبوط شديد في أسعار الحاصلات ، فكانت النتيجة الحتمية لكل ذلك هو حدوث خلل واضطراب في الميزان الاقتصادي [٢٣] .

تكمن أهمية كل ما سبق عند الانتقال إلى المردود العملي لما خلفته الحرب على واقع المجتمع المصري ؛ حيث نجده ملموسًا في الزيادة الرقمية لنسب الإجرام ، والتي كان جزء مهم منها نتيجة حتمية لغلاء المعيشة واختلال التوازن الاقتصادي الناشئ في الأساس لارتفاع ثم هبوط سعر القطن ، فكلما استحكمت الضائقة المالية عادت الزيادة في جرائم بعينها إلى الارتفاع[٢٤] .

ونكاد نجزم أن الأزمات الاقتصادية الحرجة التي مرت على المجتمع المصري بجميع فئاته وطبقاته هي أحد الأسباب المباشرة لارتكاب العديد من الجرائم ، فنجد عمليات السرقات والاختلاسات من الشركات والحكومة ظاهرة تزداد كلما تفشت الأزمة المالية ، وما صاحب تلك العمليات من حوادث قتل بغير قصد أو إحداث عاهة ... إلخ[٢٥] .

وعلى الرغم من سعي الحكومة إلى إصدار عدة قرارات وقوانين اعتبرت ذات صفة استثنائية[٢٦] في ظل من العقوبات الجنائية بهدف ترتيب وتنظيم أثمان الأصناف بوضع تعريفة للحد الأقصى لأسعار الحاجات الأولية ، فكان إنشاء لجنة لكل محافظة ومديرية لتحديد الأسعار ، فإن تلك المحاولات اتضح ضررها أكثر من نفعها حيث أدت إلى تحديد كمية ما يعرض في الأسواق العامة من الأصناف المسعرة بل إلى تشجيع بيعها خلسة بأثمان تتجاوز التسعيرة ، وزد على ذلك أن اللجان المحلية التي أنشئت لتكون مهمتها مراقبة تنفيذ التسعيرة لن تكن عند حسن الظن بها[٢٧] ،حيث عمدت تلك اللجان في أحيان

كثيرة إلى عدم إدخال كل المواد في التسعيرة ، فأخرجت – على سبيل المثال – الدقيق والخبز والفحم وغيره من الأساسيات مما ساعد على عدم التحكم في السوق[٢٨] . وهكذا يمكننا القول إن مصر عرفت لأول مرة جرائم التموين التي تعتبر من أهم الجرائم الاقتصادية أنذاك مع بداية الحرب العالمية الأولى عندما عمد بعض التجار إلى تخزين السلع بهدف رفع أسعارها[٢٩] .

ومن ثم رأت اللجنة المشكلة لوضع تقرير عن الموقف الاقتصادي بمصر أن توصي بأن الالتجاء إلى اتخاذ وسائل استثنائية أمر لا يسوغ الرجوع إليه إلا عند الضرورة القصوى عندما يتعثر الوصول إلى طرق أخرى عملية تفي بالغرض المطلوب[٣٠] . على أية حال كانت خريطة الوضع الاقتصادي سواء أثناء الحرب أو بعدها غير مستقرة رغم قول البعض إن مصر ازدادت ثراء خلال تلك فترة الحرب[٣١] ، ولعل ذلك ما دفع الحكومة المصرية مع سنوات الحرب عندما استحكمت الأزمة إلى تشكيل لجنة التجارة والصناعة أو ما عرف بالغرفة التجارية الصناعية المصرية The Chamber Of Industry And Commerce Egyptian عام ١٩١٦ برئاسة محمد عبد الخالق مدكور[٣٢] بهدف إعادة رسم خريطة الاقتصاد المصري لتلائم السنوات المقبلة .

وكان محمد طلعت حرب عضوًا في تلك اللجنة لما عرف عنه من أنه رائد سياسة تمصير الاقتصاد المصري حيث آمن منذ وقت مبكر بأنه يجب أن يقوم كبار ملاك الأراضي والتجار بتمويل التصنيع ، وقد تبلورت تلك الأفكار لدى لجنة التجارة والصناعة والتي قدمت تقريرها في عام ١٩١٨[٣٣] ، وكانت توصيات تلك اللجنة تتمحور حول الحاجة إلى التصنيع السريع بمساعدة الحكومة ومساندتها إلى جانب تعديل نظام التعريفة الجمركية لتشجيع التجارة الوطنية حتى يتسنى إيجاد أسواق جديدة لتصريف الحاصلات المصرية[٣٤] ، وتقوية العوامل التي تحل العمل التجاري الحقيقي محل المضاربة .

كانت نتائج تلك اللجنة إيجابية على قطاعات كبيرة من التجار والملاك ، وقد أرجع البعض ذلك إلى أن الصورة كانت ماثلة أمام أعين الكثير منهم خصوصًا أصحاب الأراضي عندما دخلوا في عمليات المضاربة في بورصة القطن وانتهى مصير العديد منهم إلى

الإفلاس [٣٥] .

ومن الأمور التي لعبت فيها هذه اللجنة دورًا فعالاً كان مع «أزمة الخبز» فقد رفعت تقريرًا إلى رئيس لجنة مراقبة التموين لفتت النظر فيه إلى استمرار ارتفاع أسعار الخبز رغم الانخفاض الذي حدث في أسعار القمح ، وذلك بمجرد أن عقد الكثيرون العزم على تسعيره ، انخفض إلى أكثر من جنيه في الإردب ، ومن ثم طالبت بخفض سعر الخبز بنسبة انخفاض سعر القمح ، وتطرقت إلى نقطة في غاية الخطورة عندما أشارت إلى ضرورة الاهتمام بمراقبة الخبز عن طريق إخضاعه للتحليل ومعرفة ما فيه من مواد غريبة يحتمل أن تكون ممزوجة به ، بهدف المحافظة على صحة سكان القطر المصري حيث أشارت في النهاية بعبارة موجزة هي (حفظًا لصحة الجمهور ورأفة بالفقير) [٣٦] .

والجدير بالذكر أن الأوضاع المشار إليها آنفًا لم تكن حال جميع أصحاب الأعمال والتجار داخل الدولة المصرية ، فإن تلك الفئات التي عانت خلفت فئة مغايرة تمامًا وهو ما أطلق عليه «أغنياء الحرب» الذين خدموا الجيش البريطاني بتوفير الاحتياجات الأساسية من غلال ومحاصيل لمؤنة الجيوش المحاربة ، إلى جانب تجار تلك المحاصيل أصلا الذين استفادوا لارتفاع مستوى الأثمان ، وهكذا حقق أصحاب المصانع والتجار أرباحًا كبيرة وصلت إلى حد الثروة الهائلة ، ولكن ما حققه هؤلاء القلة من الاستغلاليين - إن جاز توصيفهم بذلك - تعارض مع ما عاناه السواد الأعظم من الشعب الفقير ، فكان نقص البضائع والارتفاع الجنوني في أسعار السلع ؛ والأرباح التي حصل عليها ملاك الأراضي ، من جراء زراعة أراضيهم بمحصول القطن المربح كل ذلك مع وجود القوات الأجنبية على الأراضي المصرية عوامل أدت إلى إنهاك سكان مصر [٣٧] .

وفي الواقع فإن هؤلاء التجار وأصحاب الأعمال الذين انتفعوا من الظروف السيئة التي مر بها القطر المصري ؛ هم تجار المدن الكبيرة والساحلية - على وجه الخصوص - والذي كان بينهم وبين جيوش الحلفاء تعاون مثمر ؛ حيث القواعد الحربية والمعسكرات البريطانية ، أما أهالي وتجار الوجهين البحري والقبلي فقد عانوا الأمرين .

وهكذا كان الحال لفئات العمال المصريين ، فمع التغيرات التي صاحبت ارتفاع

وانخفاض الأسعار حدث تغير في الأجور وفي حجم العمالة بل أيضًا في الفرص المتاحة للعمل، علاوة على ما تحدثه الأزمات المالية وما يصاحبها من موجات من الغلاء خاصة داخل الطبقة العاملة [٣٨] .

أما عن موظفي الحكومة فقد ساءت حالتهم بشكل كبير، رغم أن الحكومة شعرت بثقل الأوضاع التي صاحبت سنوات الحرب عليهم، ومن ثم ذهبت إلى منحهم «علاوات غلاء معيشة»، إلا أن ذلك لم يخفف من معاناتهم، ولم تتحسن معيشتهم، بل وقع كثير منهم في دوامة الديون لسد احتياجاتهم الضرورية [٣٩] .

ولعل خطورة ذلك الخلل والاضطراب أنه وُلد الكثير من الجرائم المادية كالاعتداء على المال (نشل -سرقة - تزوير ... إلخ) إلى جانب زعزعة حالة الأمن العام داخل المجتمع. إضافة لهذا ما صاحب في الأغلب الأعم الحروب من ظهور أنواع جديدة من الجرائم كالاتجار بالسلاح والتفنن في طرق النصب والاحتيال، الاتجار في السوق السوداء، مخالفة التسعيرة، الاتجار في المواد المخدرة، وزد على ذلك زيادة الجرائم المتعلقة بالفساد الأخلاقي كجرائم الآداب العامة، انتشار الحانات والملاهي وبيوت الدعارة وما يترتب على ذلك من مشاجرات واشتباكات تؤدي إلى القتل أو إحداث إصابات... إلخ، وكل ذلك كنتيجة حتمية لجملة تغيرات اقتصادية واجتماعية جديدة أصابت المجتمع المصري حيث طفت على السطح موجة هائلة من الانحلال الأخلاقي زعزعت قيود التحفظ وأدت إلى التحرر من المبادئ والفضائل - لدى البعض - فاختلطت معاني الخير بالشر، والمحرم والمباح، فحدثت موجة شديدة من التحررأدت إلى اتساع حد الإباحية داخل المجتمع - وقتئذ - اتساعًا كبيرًا[٤٠] .

لنا أن نقول إنه كما أصابت الحرب العالمية الأولى الاقتصاد المصري في مقتل، فقد مزقت أيضًا أوضاع المجتمع، ومن ثم نلمس عدة تغييرات اجتماعية أثرت بشكل أو بآخر في خلق عدة مشكلات حتمية، ولا غرو في أن وجود أزمة اقتصادية مستفحلة كانت السبب وراء زيادة الإحساس بخلق أوضاع اجتماعية في غاية السوء عانى منها أبناء المجتمع المصري جميعهم.

كانت هجرة الفلاحين لبنادرهم ومديرياتهم إلى العاصمة والمدن الكبيرة أول تلك التغيرات التي مست صميم الحياة داخل المجتمع ، وكانت أكثر ظهورًا حسب ما أوردته المصادر المصرية[٤١] في الفترة ما بين أعوام ١٩١٧ و ١٩٢٧ على وجه التحديد ، وما تبع ذلك بطبيعة الحال من زيادة نسبة سكان المدن الرئيسية داخل البلاد ، ومن هنا تكمن خطورة المشكلة حيث خلقت هذه الهجرة عدة مشكلات ، مثل انتشار حدة البطالة إلى جانب إحداث العديد من الأزمات داخل تلك المدن ، وفوق ذلك فإن المدينة كانت دومًا مأوى للمجرمين فمع ازدحامها واتساعها كان المجال أوسع للفرار والاختباء عن أعين حفظة الأمن داخل البلاد[٤٢] .

ومع انخفاض مستوى المعيشة كانت المدينة منطقة جذب لتلك الفئات الكادحة من العمال والفلاحين الذين سعوا لتحسين مستوى أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية ، ولكن في أحيان عديدة وجدنا تلك الأيدي العاملة الساعية للبحث عن رزقها سرعان ما تنقلب إلى النقيض إذا فشلت في مسعاها وتعرضت للبطالة والفقر ، ومن هنا احترف البعض منهم الإجرام لسد رمق الحياة له ولأسرته التي يعولها .

ومن ثم نجد أنفسنا أمام نزوح الطبقة الأولى إلى المدينة سعيًا وراء حياة الرفاهية والترف التي ينعم بها أهل المدينة[٤٣] ، فمع دخول المدنية الحديثة للمدينة المصرية أصبحت عامل جذب لهؤلاء ومن هنا بدأت تغيرات ما تصيب المجتمع وتغير من أنماط سلوكه ، فبدأت المحاكاة مع التقليد الأعمى في أحيان كثيرة ، فكان ارتياد الملاهي وأماكن اللهو والمجون ، وما يتبعه من شرب المسكرات وإدمان المخدرات ولعب القمار وممارسة الفسق . . . إلخ من الجوانب السلبية للمدنية الحديثة ، ومن ثم ظهرت العديد من الجرائم التي كان مبعثها ذلك الوافد الجديد إليها[٤٤] .

إلا أننا لا نلقي اللوم على الفلاح البسيط وحده لأن هجرته من قريته في حد ذاتها مؤشر خطير على مدى تأخر الريف وانحطاط مستوى معيشة فلاحيه[٤٥] ، فلم يجد أمامه ثمة مخرج سوى البحث عن قوت يومه باتباع كل الطرق الممكنة حتى يتخلص من بعض معاناته اليومية .

بات واضحًا أن المجتمع المصري مر بعدة تغيرات اقتصادية خطيرة طرأت عليه من جراء تلك الحرب ، وأدت إلى عدم استقرار الوضع الاقتصادي للبلاد على كافة الأصعدة ، فكانت الأزمة خانقة واضحة بشكل جلي على جميع فئاته وطبقاته ، فنجد عددا من كبار الملاك الزراعيين هجروا ضياعهم وأقاموا في المدن حتى نعموا بما فيها من مظاهر المدنية الحديثة ، علاوة على تسلل عدد ليس بالقليل من صغار الفلاحين إلى المدن أيضًا للعمل في الخدمات المنزلية والحرف البسيطة . . وغير ذلك .

وساعد سوء الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المشار إليها على انتشار الفاقة أو إن شئت فقل «الفقر» فكانت الأولى إحدى دوافع الإنسان للهجرة في أحيان عديدة ، وعندما يفشل المهاجر في مسعاه يتجه إلى الأخيرة بخطوات وئيدة ، يمكن أن تأخذ أشكالاً تبدأ بالتشرد والتسول وتصب في مستنقع الجريمة .

يمكننا القول أيضًا إن «الفقر» كان نتيجة حتمية لعيوب وعلل اقتصادية واجتماعية كثيرة أصابت المجتمع المصري وخلقت هذا الشبح المخيف ، فإن الأوضاع الاقتصادية المتردية المشار إليها آنفا قد أدت إلى خلق مشكلة اجتماعية لافتة للنظر سببها ذلك التفاوت الهائل داخل النظام الطبقي للمجتمع المصري والذي انعكس على الفرد المتوسط في أشكال الفاقة والحرمان الشديد[٤٦] .

وعلى الجانب الآخر خلقت الظروف الاقتصادية السيئة أثناء الحرب عدة مشكلات اجتماعية خطيرة كانت البطالة [٤٧] التي شهدتها مصر جزءاً من منظومة عامة أصابت العالم على أثر تلك الحرب ، ومن ثم كانت رد فعل طبيعي للتغيرات التي حدثت في السوق الدولي [٤٨] .

واعتبرت «البطالة» من أخطر وأعقد المشكلات التي أصابت المجتمعات كافة ، فعلى مستوى الطبقات العاملة أدت إلى التجاء العامل إلى الاعتصاب والإضراب مهما كلفه ذلك حتى استطاع أن يخرج من حالة الخوف والرهبة من شبح البطالة[٤٩] .

إذن أصبح «العاطلون» هم الوعاء الحاوي لمدمني المواد المخدرة و للنشالين وللقوادين وللمتشردين والمتسولين ، وهؤلاء جميعهم مثلوا عالم الجريمة المتكاملة داخل المجتمع ،

وأصبحوا دليلاً قاطعًا على فساده ، ونُظر إليهم على أنهم ثمرة سوء التربية وأثر من آثار فساد أبناء المجتمع وانزلاقهم نحو ظلام لا حدود له ، وقد مثلت تجارة المخدرات ، إجرام الأحداث ، البغاء ، أبعادًا اجتماعية خطيرة للجريمة داخل المجتمع المصري .

فلنا أن نقول إن المجتمع المصري أصيب بآفة اجتماعية جد خطيرة أضافت بعدًا محوريًا أثر على الواقع الاجتماعي في النصف الأول من القرن العشرين على وجه العموم ، حيث أسهمت الحرب في غزو مصر بالمزيد من المواد المخدرة البيضاء التي جرّت على مصر المزيد من الرزايا والبلايا [٥٠] .

كما أتاحت هذه الفترة الفرصة لزيادة نشاط تجارة «الرقيق الأبيض» حيث أصبحت مصر وقتئذ بؤرة عالمية لتجمع البغايا من كل الأجناس ، حيث نشطت نوعية جديدة من التجار كان قوامها خطف الفتيات وبيعهن كالسلع داخل القطر المصري ؛ وكان سعر الواحدة يتراوح ما بين خمسين ومائة جنيه [٥١] .

كان البغاء منتشرًا بشكل ما قبل سني الحرب ، ولكن في حدود ضيقة بين المصريين ؛ وحدود واسعة بين الأجانب ومع بدايات القرن وبشكل حيث كان هذا الموضوع هو الشغل الشاغل حيث عُني بدراسة مشكلة البغاء بهدف توضيح خطورته .

وفي أوائل سني الحرب شكت قيادة الجيش البريطاني من الحرية المطلقة للبغايا الأجانب مما أدى إلى تعرض أفراد من الجيش لعدوى الأمراض السرية ؛ وفي ١٥ أكتوبر ١٩١٥ قررت قيادة الجيش البريطاني إنشاء مستشفى للمومسات الأجانب المريضات أنفقت عليه الحكومة المصرية وقدم له الجيش البريطاني ما استطاع من المساعدة [٥٢] .

لا ريب أن نظام الامتيازات الأجنبية المعمول به في مصر منذ عام ١٨٧٦ ؛ كان عاملا مساعدًا على زيادة جرائم الأجانب داخل القطر المصري فقد مثلت قيدًا شديد المراس عند التعامل مع العديد من أنواع الجرائم التي ارتكبها هؤلاء الشرذمة من حثالة المجتمعات الغربية الذين كانت تلفظهم بلادهم بين حين وآخر ، ومن ثم حالت بين قيام رجال البوليس بمهام عملهم في القبض على العديد من المجرمين العتاة من أبناء الجاليات الأجنبية المختلفة ؛ ووقفت تلك الامتيازات أيضًا حجر عثرة أمام تنفيذ القوانين المصرية فكان

محاسبتهم وعقابهم يتم وفق قوانين البلاد التي أتوا منها وداخل المحاكم القنصلية(٥٣) .

وقد أشار رسل باشا في مذكراته إلى أن نظام الامتيازات الأجنبية ظهر أكثر ما ظهر في المحاولات الفاشلة التي قام بها رجال البوليس في التعامل مع بيوت الدعارة غير المرخصة والتي كان يديرها أجانب وصلت إلى درجة التحدي لرجال المباحث دون أدنى خوف ، وكان هؤلاء الأجانب يغيرون جنسية أصحاب بيوت الدعارة بصفة مستمرة ؛ ومن هنا لم يستطع رجال البوليس الدخول دون موافقة وحضور القنصل الأجنبي أو بحضور من ينوب عنه(٥٤) .

ومن هنا هيأ نظام الامتيازات الفرصة أمام وفود أعداد كبيرة من المومسات الأوروبيات حيث أتاحت تلك الميزات علاوة على عدم الخضوع للقانون المصري والوقوف أمام المحاكم القنصلية التي يتبعها حيث زاد على ذلك أن تلك الأحكام التي تصدر ضدهن كانت في الغالب الأعم غير رادعة ومن ثم لم تؤثر على استمرارية نشاطهم ؛ وفوق ذلك لم تكن قيود الكشف الطبي الصارمة ضد المومسات المصريات بنفس درجة الحدة على المومسات الأوروبيات فكن يستطعن تفادي تلك الإجراءات بوسائل عديدة تقف أمامها السلطات المصرية مكتوفة الأيدي(٥٥) ؛ رغم أن العاهرات الأوروبيات كن أكثر خطرًا على الصحة العامة من المصريات اللاتي كن ملتزمات بالمتابعة والكشف الطبي(٥٦) .

ولا شك أن الامتيازات الأجنبية التي حظي بها هؤلاء كانت سببا في ازدياد معدل الجرائم داخل القطر المصري حيث وفرت للعديد من المجرمين الأوروبيين الحجة التي استندوا عليها ، وقد ظهر ذلك جليا في عرقلة العديد من مهام رجال البوليس المصري .

وفي الختام كانت مرارة الحرب العالمية الأولى تذوقتها ألسنة معظم المصريين ، حيث أفرزت تلك المرارة أمراضًا اجتماعية في غاية الخطورة لمسنا بعضها -كما سبق الإشارة - على أبناء المجتمع ؛ فكان واقعهم الذي عاشوه آنذاك يدمى قلوب أولي الألباب .

الهوامش

(١) أرشيف دار الوثائق ، محافظ عابدين ، محفظة ٣٠٥ .

(2) Beinin joel, And Zachary lokman ,Workers On Nile Nationalism ,Communism , Islam , And The Egyptian Working class 1882-1954,London 1988. P.9, and Botman , Selma , Egypt From Independence To Revolution , 1919-1952 Syracuse University Press ,1991,p.20.

(3) Hopwood , Derek , Politics And Society 1945-1990, St.Antony ,S Colle ,Oxford , London, 1991. p.17.

(٤) ماريوس كامل ديب ، السياسة الحزبية في مصر ؛ الوفد وخصومه ١٩١٩ - ١٩٣٩ ، ط١ ، دار البيادر للطباعة والنشر١٩٨٧ ، ص ٢٠ .

(٥) لطيفة محمد سالم ، مصر في الحرب العالمية الأولى ، طبعة دار الشروق الأولى ، القاهرة ، ٢٠٠٩ ، ص ١٨٩ .

(٦) محمد عثمان ، المرجع السابق ، ص ٢٣ .

(٧) الامتيازات الأجنبية منحتها الدولة العثمانية لتأمين رعايا الدول الأجنبية على أرواحهم وأموالهم عند نزولهم إلى البلاد المصرية للتجارة ، وأصدرت بذلك فرمان وسمي هذا النظام «الامتيازات الأجنبية» وكان من أهم قواعد ذلك النظام أن الأجنبي إذا ما ارتكب جرما لا يحاكم إلا أمام المحكمة الخاصة به ، ولا يطبق عليه سوى شريعة بلاده ، لمزيد من التفاصيل راجع محمد البابلي ، المرجع السابق ، ص ٧٨ .

(٨) والتي منحتها الدولة العثمانية لتأمين رعايا الدول الأجنبية على أرواحهم وأموالهم عند نزولهم إلى البلاد المصرية للتجارة ، وأصدرت بذلك فرمانًا وسمي هذا النظام «الامتيازات الأجنبية» وكان من أهم قواعد ذلك النظام أن الأجنبي إذا ما ارتكب جرما لا يحاكم إلا أمام المحكمة الخاصة به ، ولا يطبق عليه سوى شريعة بلاده ، لمزيد من التفاصيل ، راجع محمد البابلي ، المرجع السابق ، ص ٧٨ .

(٩) نبيل عبد الحميد ، النشاط الاقتصادي للأجانب في المجتمع المصري من ١٩٢٢ إلى ١٩٥٢ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٨٢ ، ص ص ٢٥ ، ٢٦ .

(١٠) لمزيد من التفاصيل حول تدفق رءوس الأموال الأجنبية والامتيازات التي نعم بها الأجانب في مصر ، راجع ، سعيدة محمد حسني ، اليهود في مصر (١٨٨٢-١٩٤٨) ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، إيمان شوقي الهيتي ، الجالية الألمانية في مصر ١٨٦٣-١٩٠٤ ، سلسلة مصر النهضة (٩٨) ، مركز تاريخ مصر المعاصر ، دار الكتب والوثائق القومية ، ٢٠١٤ ؛ ناهد السيد علي زيان ، الجالية

البريطانية في مصر (١٨٠٥-١٨٨٢) ، سلسلة مصر النهضة (٨٣) ، مركز تاريخ مصر المعاصر ، دار الكتب والوثائق القومية ، ٢٠١١ ؛ سهير محمد أحمد ، الجالية الإيطالية فى مصر ١٨٠٥ - ١٩٣٧ ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية الدراسات الإنسانية ، جامعة الأزهر ، ٢٠١٥ .

(١١) نوريس محمد سيف الدين ، الجالية الفرنسية في مصر (١٨٨٢-١٩٥٦) ، سلسلة مصر النهضة (٨٦) ، مركز تاريخ مصر المعاصر ، دار الكتب والوثائق القومية ، ٢٠١٢ ، ص ص ٧٣ ،٧٥ .

(١٢) لمزيد من التفاصيل حول نشاط الجالية اليونانية والامتيازات التي نعموا بها في مصر ، وقتئذ راجع عائشة عبد الحي علي ، اليونانيون في مصر ١٨٨٢ -١٩٥٦ ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية البنات جامعة عين شمس ، ٢٠٠٣ ؛ سيد عشماوي ، اليونانيون في مصر (١٨٠٥-١٩٥٦) ، دراسة تاريخية في الدور الاقتصادي والسياسي ، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية ، القاهرة ، ١٩٩٧ ؛ نازك زكي إبراهيم ، الجالية اليونانية في مصر في النصف الأول من القرن العشرين ، بحث منشور بمجلة مصر الحديثة ، العدد الصادرة عن مركز تاريخ مصر المعاصر ، الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية ، ٢٠١٤ .

(١٣) محمد رفعت الإمام ، الأرمن في مصر القرن التاسع عشر ، دار نوبار للطباعة ، القاهرة ، ١٩٩٥ ، ص٧٩ .

(١٤) أرشيف دار الوثائق القومية ، مجلس رئاسة الوزراء ، محافظ عابدين ، محفظة ٥٣٦ ، (التماسات - أحوال اجتماعية) شكوى بتاريخ ٢٧ يولية ١٩١٥ ؛ خطاب بتاريخ ١٤ أغسطس ١٩١٥ .

(١٥) لمزيد من التفاصيل حول تأثير القطن على اقتصاديات البلاد أثناء الحرب العالمية الأولى ١٩١٤ - ١٩١٨ راجع لطيفة محمد سالم ، المرجع السابق ،ص ص ١٢٤ - ١٤٢ ، كذا ،عبد الرحمن الرافعي ، ثورة ١٩١٩ ، تاريخ مصر القومي من سنة ١٩١٤ ، ط ٤ ، ١٩٨٧ ، ص ص ٩٠ - ٩٥ .

(16) Beinin,J. Lockman,Z.,OP.CIT.,P.9-

(17) Wahba , Mourad Magdi , The Role Of The State In Egyptian Economy , 1945 - 1981 , First Edition , 1994 .P.26

(١٨) علي شلبي ، أزمة الكساد العالمي الكبير وانعكاسها على الريف المصري (١٩٢٩-١٩٣٤) ، سلسلة الوجه الآخر(١١) ، دار الشروق ، ط١ ، ٢٠٠٦ ، ص٢٥ .

(19) Beinin ,J. Lockman,Z.,OP.CIT.,P.,84.-

(٢٠) (١) لمزيد من التفاصيل حول تسلط السلطة العسكرية البريطانية خلال الحرب العالمية الأولى راجع ، عبد الرحمن الرافعى ، ثورة ١٩١٩ تاريخ مصر القومي ، ص ٩٧ ؛ محمد علي علوبة ، ذكريات اجتماعية وسياسية ، تحقيق أحمد نجيب وآخرين ، إشراف وتقديم ، عاصم الدسوقي ، مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٨ ، ص ص ٧٠ ،٨١ .

(٢١) تربية سلامة موسى ، د. ت ، ص ١١٢ .

(٢٢) كانت الأزمة الأولى عام ١٩٠٧ ، والثانية ١٩١١ ، لمزيد من التفاصيل راجع مائة عام من الاقتصاد

المصري ١٩٠٠ - ٢٠٠٠ ، إصدار الأهرام الاقتصادي ، عدد تذكاري رقم ١٦٣١، في ١٠ أبريل ٢٠٠٠ ، ص٥٠ .

(٢٣) محمد البابلي ، الإجرام في مصر ، أسبابه وطرق علاجه ، مطبعة دار الكتب المصرية ، القاهرة ، ١٩٤١ ، ص ص ٢٣١ ،٢٣٢ .

(٢٤) أمنة حجازي ، الجريمة في مصر (١٩١٩-١٩٣٩) ، سلسلة مصر النهضة (٩٩) ، مركز تاريخ مصر المعاصر ، دار الكتب والوثائق القومية ، ٢٠١٤ ، ص ٥٤ .

(٢٥) أمنة حجازي ، المرجع السابق ، ٨٩ .

(٢٦) راجع القانون رقم ٦ لسنة ١٩١٤ .

(٢٧) محافظ عابدين ، محفظة ٢٩٤ ، تقرير المستشار المالي السير بول هارفي ، ص٣ .

(٢٨) لطيفة محمد سالم ، المرجع السابق ، ص ١٧٣ .

(٢٩) أمنة حجازي ، المرجع السابق ، ص ٤٢ .

(٣٠) محافظ عابدين ، المصدر السابق ، تقرير تحت عنوان «الموقف الاقتصادي بمصر من واقع الحاصلات الزراعية» أعده جعفر والي ، فيكتور هراري ، محمد طلعت حرب ، وسيد خشبة ، بتاريخ ١٢ يونيو١٩٢٠ ، ص ٣ .

(31) Developmentalism And Beyono, Society And Poltics Egypt ,Turhey Edited Ayse Oncu ,Caglarkeyder , Saad Edin Ibrahim ,The American University In Cairo Press ,1994. P.7

(٣٢) لمزيد من التفاصيل حول عدد الجلسات التي عقدت وما دار فيها من نقاش وأهم الأعمال والمقترحات راجع لطيفة محمد سالم ، المرجع السابق ، ص ص ١٢٨ ، ١٢٩ .

(33) Aworld Bank Comparative Estudy ,The Political Economy Of Poverity Equity And Growth Egypt And Turkey , Published For The World Bank , Oxford University Press ,1991.P.66 .

(٣٤) حمادة محمود إسماعيل ، الدعم الشعبي لبنك مصر ١٩٢٠ -١٩٢٢ ، بحث منشور في حولية كلية الآداب جامعة المنصورة ، العدد الرابع والعشرون ، الجزء الأول ، يناير ١٩٩٩ ، ص ٢٣٦ .

(35) Wahba , M.,M.,Op . Cit . , p . 26

(٣٦) المرآة ، السنة الثانية ، في ١ مايو ١٩١٨ ، ص ٦٨ .

(٣٧) عفاف لطفي السيد ، المرجع السابق ، ص ٣٠٩ ؛ Botman, Selma, Op .Cit ., p .82

(٣٨) أمين عز العرب ، تاريخ الطبقة العاملة المصرية في الثلاثينيات ١٩٢٩ - ١٩٣٩ ، مطبعة الشعب ، القاهرة ١٩٧١ ، ص ص ١٥- ١٧ .

(٣٩) عبيرحسن عبد الباقي ، طبقة الأفندية في مصر في النصف الأول من القرن العشرين ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، ٢٠٠٥ ، ص ص ٩٠ ، ١٠٣ .

(٤٠) أمنة حجازي ، المرجع السابق ، ص ص ٢٨- ٢٩ .

(٤١) أحمد محمد كمال ، الإحصاء الصحي في مصر ، ط١ ، مطبعة صادق المنيا ، ١٩٢٧ .

(٤٢) أحمد محمد خليفة ، أصول علم الإجرام الاجتماعي ، يناير ١٩٥٤ ، ص ص ١٠٦ ، ١٠٧ .

(٤٣) أحمد محمد كمال ، المرجع السابق ، ص ٣٨ .

(٤٤) أمنة حجازي ، المرجع السابق ، ص ١٢٦ .

(٤٥) نفسه ، ص ٤٨ .

(٤٦) نفسه ، ص ١٣٠ .

(٤٧) يقتصر معنى الاصطلاح على كل من كان قادرًا على العمل ثم عجز عن الحصول عليه بسبب عارض من عوارض التعطل التي تنطوي عليها سوق الأعمال من عرض وطلب وتباين في مدى النشاط والكساد ، راجع في ذلك حسين حمدي ، مشكلة البطالة - بحث علمي- ودراسة مقارنة ، إصدار جماعة الكتاب ١٩٤٤ ، ص ١٥ .

(48) Beinin,J. Lockman,Z.,OP.Cit. , p .123

(٤٩) للتعرف على مدى انتشار البطالة بين العمال ، راجع دراسة أمين عز العرب ، المرجع السابق ، ص ص ١٤٨ - ١٥٠ .

(٥٠) مكتب المخابرات العام للمواد المخدرة ، التقرير السنوي عن سنة ١٩٣٩ ، المطبعة الأميرية ، ببولاق ١٩٤٠ ، من مقدمة رسل باشا .

(٥١) عماد هلال ، البغايا في مصر « دراسة تاريخية اجتماعية من ١٨٣٤ - ١٩٤٩» ، ط١ ، العربي للنشر والتوزيع ٢٠٠١ ، ص ص ٧٢ ، ٧٣ .

(٥٢) محافظ عابدين ، محفظة ٢٩٥ ، تقرير عن« استئجار البلدية منزل هيباتي منياراكي» .

(٥٣) أمنة حجازي ، المرجع السابق ، ص ٢٠١ .

(54) Russell Pash Sir Thoma,Op.Cit.,p., P.178.-

(٥٥) عبد الوهاب بكر ، مجتمع القاهرة السري ١٩٠٠ - ١٩٥١ ، العربي للنشر والتوزيع ، ٢٠٠١ ، ص ٦٣ .

(٥٦) بورتقاليس ، البغاء أو خطر العهارة في القطر المصري ، ترجمة داود بركات ، مصر ١٩٠٧ ، ص ٢١ .

(٥)

الحرب العالمية الأولى وقوافل الحج

١٩١٤ - ١٩١٨

د . محمود عبد الله

مدرس التاريخ الحديث والمعاصر

كلية الآداب ـ جامعة عين شمس

اندلعت الحرب العالمية الأولى في أغسطس ١٩١٤ ، وانقسمت القوى الكبرى في العالم إلى فريقين متناحرين : دول الوفاق ودول الوسط ، وراحت كل قوة من القوى المتعددة في العالم تبحث عن الفريق الأقرب والأنسب لمصالحها كي تنضم إليه . ومن جانبها حسمت الدولة العثمانية المترنحة ، بعد تردد ، موقفها وقررت أن تلقي بنفسها في آتون هذه الحرب إلى جانب دول الوسط لأسباب عديدة ، جاء في مقدمتها النفوذ الألماني المتعاظم داخل عاصمة الأتراك في المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية .

وكان لقرار دخول الدولة العثمانية الحرب عواقب وخيمة على منطقة الحجاز ، حيث فرضت بريطانيا وحلفاؤها حصارًا اقتصاديًا خانقًا على كافة الموانئ الواقعة على البحر الأحمر ، وبالتالي تضرر الحجاز كثيرًا[1] ، نتيجة فقره وجدبه ولاعتماده طول العام على الإعانات التي يأتي بها حجاج بيت الله الحرام ، الذين يأتون من كل فج من فجاج العالم الإسلامي ، وما تحمله سفنهم من مواد غذائية وأموال الأوقاف التي ترسلها حكوماتهم لسكان الحجاز .

وقد كان للحرب تأثير بالغ السوء على شعيرة الحج إذ أمسك الحجاج عن الذهاب إلى الحجاز ، وهذا ما سوف نعتني به في هذه الدراسة ، أي أننا سوف نسلط الضوء على أثر الحرب على قوافل الحج منذ عام ١٩١٤ حتى عام ١٩١٨ ، علمًا بأن هذه الفترة قد شهدت خمسة مواسم . وإلى جانب هذه الإشكالية ، كانت هناك إشكالية لا تقل عنها أهمية ، وهي كيف حاولت بريطانيا استغلال هذه الشعيرة لاكتساب عطف الرأي العام الإسلامي إلى صفها ضد الدولة العثمانية دولة الخلافة؟ . وبذلك تدور الدراسة حول مسألتين محوريتين : الأولى أثر الحرب على قوافل الحجاج ، والثانية كيف حاولت بريطانيا ، بكل ما أوتيت من هيمنة ، أن تجني من الوضع بدلاً من أن تكون الطرف المتضرر الخاسر؟ .

وقبل أن نشرع في الحديث عن موضوع دراستنا لا بد أن نشير إلى أن الحرب قد ألقت بظلالها القاتمة على العالم شرقه وغربه ، وكانت نتائجها المأساوية لا حدود لها . وقد حرصت بريطانيا على أن لا تدخل الدولة العثمانية الحرب ، وتمويهًا أكد المسئولون العثمانيون مرارًا وتكرارًا على موقفهم الحيادي ، وإن كانت تصرفاتهم تشي بغير ذلك ، وانتهى بهم المطاف بأن أعلنوا انحيازهم لدول الوسط رغبة في استرداد ما سلب من أراض لصالح دول الوفاق .

وكان أشد ما تخشاه بريطانيا وحلفاؤها من انضمام العثمانيين للوسط أن يعلن السلطان العثماني ضدهم الجهاد فيثور ملايين المسلمين في الأراضي التي يسيطر عليها البريطانيون والفرنسيون والروس، في الهند ومصر وشمال إفريقيا والقوقاز، فيحدث ما لا يحمد عقباه[٢] . ولذلك سعت بريطانيا جاهدةً كي تتجنب الانعكاسات المحتملة لهذا الإعلان على تطور الوضع في جبهات القتال حتى اهتدت في نهاية المطاف إلى إبطال مفعوله بالتنسيق مع الشريف حسين بن على من خلال مباحثات سرية بدأت في ١٤ يوليو ١٩١٥ ، عرفت بمراسلات حسين مكماهون[٣] ، وكانت أهم نتائجها إعلان الشريف حسين الحرب على السلطان فيما عرف تاريخيًا بالثورة العربية الكبرى، بعد أن جاء تأثير إعلان الجهاد ضد دول الوفاق هزيلاً باهتًا[٤] .

ومن جانب آخر أولت بريطانيا المشاعر الدينية لدى المسلمين، في كافة أنحاء العالم الإسلامي، اهتمامًا خاصًا . وأهم ما عنيت به الإعلان مرارًا وتكرارًا عن حماية المقدسات في الحجاز وعدم التعرض لها بسوء[٥] ، والاهتمام بموسم الحج كوسيلة من وسائل الدعاية لها ولحفائها في المناطق التي تعج بالمسلمين في كافة أرجاء العالم الإسلامي؛ ولكن قبل أن نتطرق لهذا الموضوع لا بد أن نسلط الضوء على أثر إعلان الحرب على قوافل الحجاج خلال عامي ١٩١٤ و ١٩١٥ ، لا سيما أن اهتمام بريطانيا بفريضة الحج قد جاء في إطار تسويق ثورة الشريف حسين في العالمين العربي والإسلامي عام ١٩١٦ ، والسعي حثيثًا على نجاحها .

وبادئ ذي بدء حري بنا أن نوضح أن مكة كان يصلها في موسم الحج قوافل أربع : الأولى من بلاد المغرب، ليبيا وتونس والجزائر والمغرب، مرورًا بمصر، وهي قافلة برية ، والثانية من مصر، وهذه القافلة تحمل معها كسوة الكعبة ، والثالثة من الشام وتضم الحجّاج القادمين من سوريا الكبرى وما حولها وتركيا والأناضول، أما القافلة الرابعة فهي قافلة الهند، وهذه كانت تضم حجاج الهند ودول جنوب شرق آسيا . وإلى جانب هذه القوافل كانت ثمة قوافل أقل شأنًا من السودان وشرق إفريقيا والعراق واليمن وبلاد فارس إلى جانب قوافل حجاج شبة الجزيرة العربية .

* الحج عام ١٩١٤

مضى الاستعداد للرحلة الدينية ، وبخصوص المحمل المصري[٦] والحجاج المرافقين له فقد تم الاحتفال بالمحمل كما هو معتاد في شوارع القاهرة ، ولم ينقص من مراسمه شيئًا . وعين عبد الله فائق بك أميرًا للحج . وأبحرت السفينة التي أقلته من السويس إلى جدة في الخامس عشر من أكتوبر ١٩١٤ ، ولكن عندما وصل المحمل والحجاج المصريون ، الذين قدر عددهم بـ ٤١٥ حاجًا ، إلى جدة والتقى أحمد فائق باشا بمندوب الشريف حسين نصحه الأخير بأن يسلم الكسوة الشريفة والعطايا والصدقات التي زودته بها وزارة المالية المصرية لتوزيعها على فقراء الحرمين وأن يعود ومن معه من حيث أتوا ، وقد كان[٧] .

وإلى جانب قافلة الحج المصرية جاءت قوافل أخرى إلى الحجاز عام ١٩١٤ وكانت قوافل الحجاج القادمين من جاوة وملايو أهم هذه القوافل قاطبة ، حيث جاء من تلك الأصقاع ما يربو عن ٣٥١٣٥ حاجًا ، وصل الفوج الأول منهم إلى جدة في الخامس من أبريل ١٩١٤ . ومن الجدير بالذكر أن ننوه على أن حجيج جاوة كانوا هم الأكثر عددًا من حجاج أي منطقة أخرى . بالإضافة إلى أن هذا العدد كان استثنائيًا في هذا العام وغير متوقع ولم يأت مثله طول فترة الحرب . ويرجع السبب في ضخامته ، رغم ظروف الحرب ، إلى أن حجاج تلك البلاد قد اعتادوا القدوم إلى مكة مبكرًا ، أي قبل بداية موسم الحج بستة أشهر طبقًا لما أوردته التقارير البريطانية عن الحج . وهم بذلك قد حصلوا على تذاكر سفرهم قبل بدء الحرب ، ومن ثم كان أغلبهم إما في طريقهم إلى الحجاز أو كانوا قد وصلوا بالفعل عندما اندلعت نيران الحرب[٨] .

كما وفدت قوافل من الهند وأفغانستان قدرت بحوالي ١١٦٧٠ حاجًا ، ووفد من بخارى وروسيا ما قُدر بحوالي ١٥٦٩ حاجًا . تلك كانت أهم القوافل التي وصلت من خارج شبه الجزيرة العربية .

وإلى جانب القوافل السابقة وصلت مجموعات أخرى صغيرة في الحجم إما من داخل شبه الجزيرة العربية والمحيط القريب لها أو من خارجها ، فعلى سبيل المثال جاء حجاج من داخل الحجاز واليمن قدر عددهم بـ ١٢٩٨ حاجًا ، ومن حضرموت ومسقط

٤٧٨ حاجًا ، ومن بلاد فارس ٤٤٩ حاجًا ، ومن سوريا ٣٥ حاجًا ، وحوالي ٣٩٨ حاجًا من عرب العراق ، ومن السودانيين والأفارقة ٢١٩٦ حاجًا ، في حين لم تتجاوز أعداد التونسيين والجزائريين عن ١٣ حاجًا ، ومن طرابلس ٣٩٢ حاجًا ، ومن المغرب ٨٦٨ حاجًا ، ومن الأناضول ١٥٨١ حاجًا ، ومن الصين ٨٠ حاجًا ، وأخيرا وصل عدد من الحجاج من مناطق متفرقة من العالم الإسلامي قدروا بـ ٢٨٧ حاجًا ، وهكذا يكون جملة من أدى فريضة الحج في ذلك العام حوالي ٥٦٨٥٥ حاجًا [٩] .

والمدقق في أعداد حجاج عام ١٩١٤ يجد انهيارًا بيّنا وتراجعًا واضحًا في الأعداد مقارنة بعام ١٩١٠ ، الذي قدر عدد الحجاج فيه بـ ٢٠٠٠٠٠ حاج وفقًا لتقارير القنصلية البريطانية في جدة[١٠] .

كما يتضح أيضًا مما سبق أن ثمة مناطق ذات أهمية في العالمين : العربي والإسلامي لم تشارك إلا بنسبة زهيدة في موسم ١٩١٤ منها على سبيل المثال سوريا والعراق إلى جانب بعض الدول الأخرى كالسودان ناهيك عن نجد ، منطقة نفوذ الأمير عبد العزيز آل سعود ، واليمن ، ويعزى ذلك أن هذه الدول كانت قريبة من أرض المعارك أو مجالاً لها ؛ فعلى سبيل المثال كان العراق ميدانًا لحرب شرسة بين القوات البريطانية ، التي خرجت من الهند عام ١٩١٤ ، وبين القوات التركية التي كانت تخوض معركة من أجل البقاء في بلاد الرافدين ، وبالتالي لم يغامر الكثير من سكان العراق بالتوجه إلى الحجاز والحرب سجالاً على أراضيهم خصوصًا في مناطق الجنوب ذات الأغلبية السنية ؛ أما سوريا فكانت مقرا لقيادة الجيش الرابع العثماني ، الذي كان يتولى قيادته جمال باشا ، وزير البحرية ، وكان يتأهب لشن الحملة المتعارف عليها تاريخيًا بحملة السويس لإخراج الإنجليز من مصر ، ولذا لم يكن ثمة مجال لإعداد الاحتفالات المعهودة بالمحمل السوري أو خروج حجاج من الأساس ، وهذا يفسر لنا ضآلة عدد الحجاج السوريين ؛ أما العلاقات المتوترة بين شريف مكة وحاكم نجد[١١] وإمام اليمن فقد كانت سببًا في الحيلولة دون وصول حجاج من تلك المناطق بالقدر المناسب وهذا سوف يتضح لنا لاحقًا عندما تحدث انفراجة في العلاقات ، ويسمح شريف مكة بوصول حجاج من هاتين المنطقتين بشكل طبيعي ، دونما وجل ؛ أما عن حجاج منطقة الأناضول وآسيا الصغرى ، فقد كان ثمة خوف عام في تركيا فقد كان الأتراك

يتوقعون أن تنضم الدولة العثمانية إلى ألمانيا في أي لحظة ، حيث كان الشعور العام مؤيدا لألمانيا ، ولم يكن الحجاج مخطئين في تقديرهم ، فقد قام الأتراك بمهاجمة الأسطول الروسي في البحر الأسود ، وبعض الموانئ الأخرى هناك التي كان الحجاج ينطلقون منها للوصول إلى الحجاز .

وعلى كل حال ، فقد أدى الحجاج ، الذين تمكنوا من الوصول ، مناسكهم ، وأثناء ما كانوا على هذه الحال تواترت إليهم أنباء مفزعة عن الحرب واتساع نطاقها فتملكهم الخوف وروعهم فزع عظيم ، وبعد وقوفهم بعرفات وتأدية نسك الحج هرع كل حاج إلى جدة كي يلتحق بأول سفينة تقلع إلى بلاده(١٢) ، على الرغم من أنهم قد اعتادوا في السنين السابقة أن يمكثوا أسبوعًا على الأقل في مكة قبل أن يتوجهوا إلى جدة(١٣) .

ولم تكن مصيبة الحرب هي المصيبة الوحيدة التي أُبتليَ بها الحجاج ، فما كادوا يصلوا مكة حتى واجهتهم مشكلة كبيرة في الحصول على الجمال التي كانت تنقلهم من مكة إلى جدة ، لكن الشريف حسين بذل جهدًا كبيرًا من أجل توفير الجمال التي تنقل الحجيج .

ولم تكن مشكلة نقل الحجاج من مكة إلى جدة مستعصية مقارنةً بما حدث في جدة ، نتيجة التكدس الشديد للحجاج الذين كانوا حريصين على العودة لبلدانهم بأسرع ما يمكن ؛ ولم تكن هناك سفنًا كافية لنقل كل هؤلاء الفزعين في وقت واحد(١٤) .

استغلت شركات البواخر تكدس الحجاج في موانئ الحجاز وبالغت في قيمة تذاكر السفر حتى وصلت تذكرة المسافر من جدة إلى بومباي ١٠٠ روبية ، خفضت إلى ٧٥ روبية بعد تدخل شريف مكة وحاكم ميناء جدة(١٥) . ونتيجة لهذه الظروف حقق أصحاب السفن أرباحًا مذهلة(١٦) .

ومن سوء حظ الحجاج الهنود أن السفن التي كانت تنقلهم إلى الهند كانت قليلة جدًا ، ولذلك لم يتمكن سوى ٣٠٠٠ حاج من العودة إلى بلادهم ، أما المتبقون فقد ظلوا في جدة بقلوب واجفة ملؤها الحزن والحسرة والكآبة . وظنوا أنه قد أحيط بهم ولن يغادروا البلاد إلا بعد توقف الحرب(١٧) .

وكرد فعل للظروف المذكورة أصدرت حكومة الهند بيانًا في ١٥ ديسمبر ١٩١٤ للتخفيف من روع العالقين في جدة ، كان مفاده أن حكومة الهند سوف تولى عودة الحجاج المحبوسين إلى وطنهم عنايتها . ولكن عودة هؤلاء كانت تعترضه مشكلات عدة منها احتمالية مصادرة الأتراك للسفن البريطانية التي تحاول أن ترسو في جدة ، وزاد الأمر صعوبة إعراض أصحاب السفن عن القيام بهذه المهمة إلا بعد أن تتكفل حكومة الهند بتعزيزهم ماليًا لأن السفن كانت ستذهب فارغة نتيجة للحصار التي كانت تفرضه بريطانيا على موانئ البحر الأحمر الخاضعة لتركيا ، ولذلك لم يقبل أصحاب السفن بالذهاب إلى مكة إلا بعد أن تعهدت وزارة الحرب البريطانية بتوفير دوريات حراسة من الأسطول البريطاني لحماية سفن نقل الحجاج من آية غارات محتملة بين جدة وبومباي(١٨) .

ونتيجة لهذه الإجراءات وبتعاون أصحاب السفن مع الحكومة تم نقل حوالي ستة آلاف وثمانمائة حاج إلى بومباي . كما أرسلت سفن أخرى من الأسطول البريطاني لحماية بقية الحجاج المتواجدين في جدة أو بالقرب منها . وبعد فترة قصيرة تمكنت السلطات البريطانية في الهند من نقل العالقين من الحجاج الهنود في الحجاز ، وكان ذلك في إطار الدعاية التي حرصت بريطانيا على أن تبثها في الهند تؤكد من خلالها حرصها الشديد على أرواح رعاياها كي يعودوا إلى أهلهم آمنين(١٩) .

أما عن حجاج جاوة والملايو الذين جاءوا من جزر الهند الشرقية الهولندية فقد عانوا معاناة شديدة وتقطعت بهم السبل ، وظلوا على هذا الوضع لفترة طويلة لكثرتهم ، ولم تتمكن السفن الهولندية من إعادة هؤلاء العالقين إلا في عام ١٩١٥ ، ونتيجة لفقر هؤلاء الحجاج ونفاد أموالهم اضطرت الحكومة هناك إلى نقلهم على نفقاتها(٢٠) .

ولكن على الرغم من هذه الجهود ظل هناك حجاج آخرون في جدة ومكة لم يتمكنوا من العودة إلى ديارهم : منهم من مات من الجوع والفقر ، ومنهم من انضم إلى القوات التركية التي كانت لا تزال متواجدة في مكة وجدة ، وقام عدد منهم بالدعاية للدولة العثمانية ضد البريطانيين . وعن هؤلاء تذكر القبلة «عاد من جدة إلى القطر المصري ٧٦ حاجا من الذين سافروا قبل إعلان الحرب ولم يتيسر لهم الرجوع إلى مصر ومن بينهم٢٧ حاجا من بخارى وثلاثة مغاربة و٤٦ مصريا»(٢١) .

ولم تتوقف الصعوبات التي واجهت الحجاج العالقين في الحجاز على ترحيلهم فقط ، بل عانوا من ندرة المواد الغذائية وبلغت هذه الأزمة مبلغًا صعبًا ، فقد ورد في أحد التقارير التي أرسلت إلى الهند أن جدة ليست بها حبة قمح واحدة ، وفي مكة أوشك أن تباع حبة القمح الواحدة بروبية ، وأن الجميع ينتظرهم شبح مجاعة سوداء . وزاد من جلل الموقف أن الهند كانت مصدرًا من المصادر الرئيسية للحجاز في حصوله على مواده الغذائية ، ولهذا كانت المعاناة مضاعفة بعد توقف حركة السفن التجارية[٢٢] .

وفي سياق الحرب الدعائية التي انتهجتها بريطانيا وأتقنتها ، لم تتوان في اقتناص مثل هذه المعاناة معلنةً أن حكومة جلالة الملكة والحلفاء سوف يتعهدون بحماية الأماكن المقدسة الإسلامية ، كما أنها ، أي الحكومة البريطانية ، قد أذنت لنائب الملك في الهند بأن يسمح لسفن المواد الغذائية أن تسلك سبيلها إلى الحجاز ، دون أن تعترضها سفن الأسطول البريطاني التي تفرض الحصار على موانئ البحر الأحمر ، من أجل مواجهة شبح المجاعة الذي بات يهدد سكان هذا القُطر . وحتى لا يحظى تصرفها باستحسان مسلمي الهند فقط أعلن أن إحسانها هذا لا يقتصر على الحجاج المسلمين الهنود فقط بل من أجل الجميع ، وأن هذا برهان عملي على أن حكومة بريطانيا صديق حميم وحقيقي للمسلمين والعقيدة الإسلامية[٢٣] .

يتضح مما سبق أن بريطانيا كانت حريصة على استغلال مشاعر المسلمين سواء أكانوا في الهند أو خارجها ، وذلك من خلال التأكيد على حرصها على المحافظة على مقدسات المسلمين وعدم مساسها بسوء ، ومن ناحية أخرى راحت تغازل الرأي العام الإسلامي في الهند بتقديم كل التسهيلات في وقت عصيب مثل ظروف الحرب ، فقامت بتوفير السفن التي تعود بالحجاج من الحجاز ، كما سمحت للسفن بنقل المواد الغذائية للحجاج بعد أن اشتد عليهم الجوع من جراء الحصار الذي فرضته على سواحل البحر الأحمر ، وادعت أن حرصها على راحة المسلمين لا يقتصر على مسلمي الهند فقط بل تأمل أن يشمل جميع المسلمين في شتى أرجاء العالم الإسلامي حتى يعلم المسلمون أن بريطانيا صديق حميم لهم ، وترجع تلك السياسة إلى أن بريطانيا كانت حتى تلك اللحظة تسعى إلى تحييد العالم الإسلامي في هذه الحرب ، استعدادًا لكسبهم إلى صفها كما حدث بعد ذلك .

وبالفعل قامت حكومة الهند بإرسال كميات كبيرة من المواد الغذائية إلى الحجاز بعد أن انتهت من مشكلة نقل الحجاج العالقين ، حتى إن إجمالي الشحنات التي وصلت ميناني بومباي وكلكتا خلال الفترة من ١٥ مايو ١٩١٥ إلى ١٥ مايو ١٩١٦ قدرت بحوالي ٢٠٠,٠٠٠ جوال ما بين سكر وأرز وقمح ، شحن من بومباي ١١٩٩٣٥ جوالاً وشحن من ميناء كلكتا ٣٢٧٠١ جوال ، ونتيجة لمشكلة قلة السفن تأخر حوالي ٤٧٣٦٤ جوالاً البعض الوقت[٢٤] .

ومن الجدير بالذكر أن هناك من انطلت عليه هذه الدعاية الزائفة ، أو لم ينخدع ولكنه كان يتودد ويتزلف ، فعلى سبيل المثال ـ قام وفد من كبار التجار في بومباي من الجالية الإسلامية برئاسة التاجرين المشهورين : محمد على وزينال على ، بتقديم الشكر للورد Willingden في ٢١ يناير ١٩١٥ وعبّروا له عن عرفانهم بالجميل بما يلي : «نحن السكان العرب ، الأتراك على قدم المساواة مع غير الأتراك ، نتقدم بالشكر لله على ما أنعم علينا به من عطف تعطّف علينا به نائب الملك في الهند وقت الحرب ، وعلى تلك السياسة الخيرية التي تبنتها حكومة جلالة الملكة في معاملة الرعايا العرب التابعين للحكومة العثمانية المقيمين في بومباي ، وعلى التصريح الودود الذي أذاعه نائب الملك الذي بادر فيه بتصدير المواد الغذائية إلى الحجاز ، موطن الحج لجميع المسلمين من شتى بقاع الأرض ، ولم يقتصر ذلك على المسلمين من الهنود . وبالأصالة عن أنفسنا وجميع المسلمين المقيمين في بومباي نتقدم بالشكر الوفير والعرفان بالجميل على تلك السياسة»[٢٥] .

على أية حال لم يتوقف حظ الحجاج العاثر عند المعضلات السابقة ولكن أضيفت لهم معضلات أخرى ، فالآثار السلبية للحرب ، في الحجاز ، لم تقتصر على ارتفاع أسعار السلع والبضائع فقط بل تعدتها إلى انهيار في قيمة العملة الأجنبية ؛ فعلى سبيل المثال انهارت قيمة العملة الورقية الهندية بمعدل ٢٠٪ من قيمتها ، كما تأثرت العملة الروسية وبعض العملات الأخرى حتى وصلت لما يقرب من نصف قيمتها . ولذلك نجد أن جميع الحجاج قد أصيبوا بخسائر فادحة ، وقد تواكب مع هذا الانهيار في قيمة العملة أن قامت الحكومة التركية بمضاعفة قيمة ضرائبها ، فعلى سبيل المثال رفعت قيمة رسم تأشيرة الدخول من ٢٠ إلى ٤٠ بيستر ، ليس هذا فحسب بل فرضت على الذين وصلوا إلى جدة

بدون جوازات سفر من بومباي ٨٠ بيستر[٢٦] .

* الحج عام ١٩١٥

وفي سنة ١٩١٥ توقف الحج تمامًا ولم تفد إلى مكة الوفود التي كانت تفد في كل عام ، وفي هذا الشأن كتبت إحدى الصحف الفرنسية : «إن دول الحلفاء لم تر إباحة السفر إلى الحجاز لرعاياهم المسلمين لاضطراب الحالة في بلاد العرب ، ولسوء المعاملة التي عامل بها الأتراك الحجاج المسلمين الجزائريين عام ١٩١٤ ، أولئك الحجاج الذين وثقوا في وعود الحكومة التركية»[٢٧] .

وما حدث بالنسبة للمحمل المصري في عام ١٩١٤ حدث في عام ١٩١٥ حيث قام أحمد بك فائق بتسليم الكسوة الشريفة والعطايا والحبوب إلى شريف مكة وعاد مرة آخر . ولم يدخل حاج مصري واحد في هذا العام إلى الحجاز ، بل صدرت فتوى من قبل علماء الأزهر مفادها أن الظروف الدولية المحيطة توجب عدم المجازفة بالذهاب إلى مكة في هذا العام .

* موسم ١٩١٦

أما موسم عام ١٩١٦ فقد تم تسييسه بامتياز ، وحاولت كل من بريطانيا وفرنسا وشريف مكة من جانب والدولة العثمانية من جانب آخر أن تستغل موسم الحج كي تحقق مغنمًا سياسيًا وعسكريًا وتأييدًا معنويًا من وراء إنجاح الموسم من خلال إرسال الحجاج إلى الحجاز تحت رعايتها وحمايتها وعودة شعيرة الحج بعد التوقف الذي أصابها في عام ١٩١٥ ، وكان لكل طرف هدف ومأرب ، فالبريطانيون حريصون على أن يظهروا أمام العالم الإسلامي بمظهر الحامي لشعائر المسلمين ومقدساتهم ، إلى جانب حرصها على تحسين صورة الشريف حسين وإزالة صفة الخيانة التي وُصم بها من جراء دعمه للحلفاء ضد الدولة العثمانية دولة الخلافة ، وأنه صنيعة الاستعمار وإحدى أدواته ، فسعت بريطانيا سعيًا حثيثًا لتوفير كافة التسهيلات التي تظهر الشريف بأنه قد فتح الطريق أمام الحجاج من جديد ، وأن الحج قد شهد تغيرًا ملموسًا ، بفضله ، مقارنة بالسنتين المنصرمتين ، كما أن البريطانيين كانوا يخشون أن يفشل الشريف في إتمام موسم عام ١٩١٦ فتسوء صورته أمام الحجاج الذين كانوا بمثابة

سفراء لبلادهم في هذا التجمع السنوي الكبير ؛ كما كان في بقاء قوات تركية في جنوب المدينة ، حتى ذلك الوقت ، في حالة لا بأس بها[٢٨] . وإمكانية حصولها على إمدادات من دمشق من خلال خط سكة حديد الحجاز ، وحرص تلك الحامية على استرداد مكة من أيدي الشريف سببًا مباشرًا ورئيسيًا في التزام بريطانيا بإنجاح الشريف في إتمام موسم الحج على أكمل وجه [٢٩] .

وعلى الجانب الآخر كانت بريطانيا تخشى من نتائج وخيمة حال فشل موسم الحج المتوقع ، فتذكر الوثائق البريطانية : «إن موسم حج فاشل لن يؤثر على هيبة الشريف فقط ولكن سوف يؤثر أيضًا على حياة الرعايا البريطانيين ، وسوف يؤذينا ويضرنا في ممتلكاتنا الإسلامية» .

أما الأتراك فلم يغب عنهم هذا التدبير فسعوا سعيًا حثيثًا على ألاّ يتركوا الساحة لبريطانيا والشريف ويقفوا مكتوفي الأيدي ، فشرعوا بالترويج لعزمهم على فتح طريق الحج أمام الحجاج ، وتأهبوا لأن يظهروا بمظهر المسيطر على زمام الأمور في الحجاز .

بدأ المسئولون البريطانيون نشاطهم بالاتفاق مع الشريف حسين للقضاء على كافة المشكلات التي كانت تؤرق الحجاج في السنوات الماضية ، وبث الطمأنينة في قلوبهم . وكان في مقدمة المشكلات تأمين الطريق بين جدة ومكة ، وتوفير الطعام بسعر مناسب وكذلك الرعاية الطبية ، والقضاء على كافة عمليات الابتزاز التي كان يتعرض لها الحجاج ، والأعباء المالية التي كانت تقع على عاتقهم . وقد اعتبر «ويلسون» تأمين الطريق مسألة حيوية لا تقبل التقصير أو الخطأ ، ولهذا بذل الشريف جهودًا كبيرة في هذا الجانب ، كما استحث «ويلسون» الشريف على أن يعد إعلانًا خاصًا بمسألة تأمين الطريق ، وأن يتضمن الإعلان إشارة لاستحالة توجه الحجاج إلى المدينة ، تلك المسألة التي كان يغفل عنها الكثير من الحجاج الهنود[٣٠] ، وقد كان . وسوف نتحدث عن دور الشريف في تأمين الطريق بشيء من التفصيل لاحقًا .

كما أعد الشريف إعلانًا آخر تعهد فيه بتوفير كافة الوسائل التي تضمن راحة الحجاج وأمنهم وحماية متعلقاتهم من كل شيء ، وتقليل المستحقات التي كانت تفرض عليهم في

الحجر الصحي لأجل الصحة العامة ، وتخفيض جميع الضرائب الأخرى التي كانت تفرض على الحجاج فيما مضى . ووعد بوضع تعريفة موحدة لكل أسعار السلع منذ اللحظة الأولى لنزول الحجاج مدينة جدة حتى وقت مغادرتها ، وألزم نفسه بتشكيل لجنة جديرة بالثقة تعتني بهذه المهمة بأمر ، وتوعد من يخالف التعريفة والقوانين التي وضعها بأشد العقاب . كما تعهد بترجمة كافة أسعار السلع إلى أكثر من لغة حتى يضمن راحة الجميع . وأخيرًا تعهد في هذا الإعلان بتوفير جميع الضروريات من غذاء ومياه حلوة صحية وخلافه ، وأن تباع لهم بأسعار مناسبة ومنتظمة . وأن يبذل قصارى جهده من أجل راحة الحجاج»(٣١) . وقد قام الشريف حسين بكل هذه الإجراءات بتوجيه من المسئولين البريطانيين الذين كانوا يقيمون في جدة . ثم قام بإرسال الإعلان إلي السلطات البريطانية في الهند والقاهرة .

ومن جانبه أعد نائب الملك في الهند البيان التالي : «في ضوء الرغبة الواضحة بأن نولى أهمية أكبر لإعادة فتح طريق الحج نعلن أن جميع العقبات التي تعترض طريق الحجاج إلى مكة سوف تُزال ، من الآن ، وبما أن هناك نقصًا واضحًا في سفن النقل سوف نبذل كل ما في وسعنا من أجل توفير السفن التي تنقل الحجاج من بومباي إلى مكة من خلال شركة «تيرنر موريسون» أو أية شركة أخرى ، وعلى الحجاج أن يستعدوا بأقصى قدر ممكن للتوجه إلى بومباي دون تأخير»(٣٢) . وعلى الرغم من كل هذه الاستعدادات من جانب الحكومة البريطانية لم يفد إلى مكة من الحجاج الهنود سوى ٢٠٨٠ حاجًا ، وهذا رقم ضئيل جدًا مقارنة بالحجاج الذين كانوا يفدون من تلك النواحي(٣٣) .

ومهما يكن من أمر ، فقد قام السير هنرى مكماهون ، المندوب السامي البريطاني في مصر ، بناء على إعلان الشريف بالتنسيق مع الحكومة المصرية التي شرعت في بدء إجراءاتها بدعوة المصريين إلى الحج من خلال الصحف ، فلبى عدد كبير من أدنى طبقات المصريين ، وقد دعهم إلى الحج دعا ما كان من عناية الحكومة ببعث حجاج يحجون ، وحملها الأغنياء على مساعدة الفقراء على الحج بالمال(٣٤) كما التزمت الحكومة بحمل من يحج بأجرة قليلة تاركة ما كانت تتقاضاه من تأمين مالي(٣٥) ، وجعلت مصاريف الحج إبان هذه الحرب كما كانت قبل الحرب على الرغم من ارتفاع أجور البواخر إلى الضعف عن فترة

ما قبل الحرب تسهيلاً عليهم[٣٦] . وبالغ القائمون على الأمر في احتفالات المحمل المصري المعتادة في القاهرة ، حتى بلغ الأمر أن حضر السلطان نفسه وجميع وزرائه هذه الاحتفالات ، كما حضر أيضًا السير أرشيبالد مري ، قائد القوات البريطانية[٣٧] ومعه عدد كبير من القوات الهندية قد اصطفت في شوارع القاهرة لحضور مراسم الاحتفال[٣٨] .

وقد وقع الاختيار على حوالي تسعة عشر عالماً من كبار العلماء لمصاحبة المحمل[٣٩] . وكان الهدف من إلحاق هذه الكوكبة من العلماء بركب الحجاج زيادة جلال المحمل ووقاره ، وتشجيع الحجاج وترغيبهم وتطمينهم وبث الثقة في قلوبهم[٤٠] . ولذا تكفلت الحكومة المصرية بنفقاتهم جميعًا[٤١] ، وترأس الوفد الشيخ محمد الخضري وكيل مدرسة القضاء الشرعي .

وقد وقع الاختيار على أحمد فطين باشا ليكون أميرًا للحج . وبلغ عدد الحجاج ٤٦٥ حاجًا إلى جانب حامية من الجنود بلغ عددها حوالي ٥٠٠ جندي ليكون العدد الإجمالي ٩٦٥ فردًا توشحوا جميعًا لباس الإحرام ووصلوا إلى السويس في ٢٤ سبتمبر ، ومن هناك توجه المحمل والحامية المصاحبة له على متن السفينة البريطانية هاردنج . كما صاحبتها السفينة أوريالوس من أجل تأمين المحمل ، وكان ربان السفينة أوريالوس الأدميرال ومس قائد أسطول البحر الأحمر[٤٢] . وعندما ألقت السفينة هاردنج مراسيها أطلقت مدافع التحية ٢١ طلقة إيذانًا بوصول المحمل المصري فقابلتها المدافع العربية من مدينة جدة بالمثل ، واشتركت في تحيتها البارجة فوكس ورفعت كل البوارج والبواخر الراسية في ميناء جدة أعلامها احتفالاً بالمحمل وقد كان ذلك في ٢٨ سبتمبر[٤٣] .

أما الحجاج فقد أقلتهم السفينتان النجيلة والمنصورة ، وهما من أقدم سفن شركة البواخر الخديوية[٤٤] . وعندما وصل الحجاج جدة اتخذت كافة الإجراءات من أجل تسكينهم ، كما اتخذت الإجراءات نفسها مع الحامية المرافقة للحجاج المصريين .

قامت الحامية العسكرية المرافقة للمحمل بإنزال الكسوة في يوم ٢٨ سبتمبر ، وأخذتها في موكب عبر المدينة ، ولقد أشادت الحشود الضخمة التي شاهدت الموكب بعظمته وفخامته ، وقد تم دعوة الأدميرال ومس ، قائد السفينة البريطانية أوريالوس ، لأن

يكون على رأس الموكب ولكنه اعتذر(٤٥) . وكان استقبالاً مهيبًا شهد به القاصي والداني .

قدمت تلك التسهيلات في وقت كانت بريطانيا في أمس الحاجة لكل سفينة من أجل الأغراض العسكرية والتجارية ؛ ولكن كان الهدف البريطاني يستحق كل هذا العناء وتلك التضحية ، ولقد آتت تلك السياسة ثمارها سريعًا حتى قبل بدء موسم الحج عندما عبر الحجاج المصريون عن عرفانهم بالجميل لكل من سمو سلطان مصر والحكومة البريطانية لتسهيلهما أداء فريضة الحج على الرغم من رحى الحرب الدائرة(٤٦) . وعلى مشارف جدة ألقى الشيخ الخضري خطبة أرجع فضل توجه المحمل المصري والحجاج إلى الحجاز لسلطان مصر الذي سهل طريق الحج ، وجعل في مقدمتهم هذه الكوكبة من العلماء لترشدهم إلى واجباتهم في الحج ، ثم توجه إلى الله بالدعاء بأن يحفظ لمصر سلطانها ، وأن يؤيده ، وأن يسدد خطاه ، والحجاج يؤمنون من ورائه ، وختم قائلاً : «فليعش مولانا سلطان مصر»(٤٧) .

وعلى أية حال ، عندما وصل المحمل وحط رفاقه رحالهم في جدة استقبلوا استقبالاً طيبًا من قبل الشريف محسن بن منصور ، ممثل الشريف في جدة ، وتم تبادل الزيارات الرسمية بين الفريقين(٤٨) .

غادر المحمل مدينة جدة إلى مكة يوم الخميس الموافق ٣٠ سبتمبر . ولقد قام الشريف والبريطانيون بكل الترتيبات المرضية للمحمل والترويج له حتى وصل بأمان إلى مكة في ٢ أكتوبر(٤٩) .

ذكرنا أن جهود بريطانيا السابقة كانت بغرض الترويج للشريف حسين وحركته التي تصب في خدمة بريطانيا في ميادين القتال في شبه الجزيرة وبلاد الشام ، ولذلك لم يقتصر دعمها على الجوانب المالية والعسكرية فقط بل كان هناك دعم إعلامي أيضًا ، فقد سلكت بريطانيا كل مسلك لتظهر الشريف بأنه المنقذ من جور الأتراك ، وأن استقلاله سوف يقضي على كافة المشكلات التي تعوق حركة الحجاج . فقد كتب مراسل إحدى الصحف البريطانية من كلكتا : «إن نهضة الحجازيين ستحقق آمال الكثيرين من المسلمين بزوال العقبات التي كانت تعترض طريق الحج في الأعوام الماضية ، فيتمكن الحجاج الهنود من أداء فريضتهم المقدسة الحج حالما تتيسر البواخر اللازمة لنقلهم»(٥٠) .

وفي بيان الحكومة البريطانية الذي صدر عن دار المندوب السامي البريطاني في القاهرة (دار الحماية) تعهدت بريطانيا بالحفاظ على سياسيتها الثابتة في الابتعاد عن أي تدخل في الشئون الدينية وبذل جهدها لبقاء الأماكن المقدسة أمينة من كل غازٍ خارجي، وأن بقاء الأماكن المقدسة في أيدي حكومة إسلامية مستقلة مسألة لا تقبل النقاش، وأن هذه التعهدات لا تقتصر على بريطانيا فقط بل يشمل فرنسا وإيطاليا وروسيا[٥١] .

ثم قامت بريطانيا بتشويه صورة الأتراك لدى الهنود المسلمين، مدعية أن الأتراك لا يرقبون في الحجاج الهنود إلاً ولا ذمة، وينزلون بهم جميع أصناف الحيف والظلم لغير علة سوى أنهم من الرعايا الهنود، وأنهم شجعوا العربان على سرقة أموال الحجاج الهنود وسلب أمتعتهم وأساءوا إلى الهنود بكل الطرق الممكنة، وقد أدت تلك الأعمال إلى عزوف الحجاج الهنود عن تأدية فريضة الحج . كل ذلك لأن الأتراك لم يرعوا حرمة الأماكن المقدسة[٥٢] .

كما كتب أحد الزعماء المسلمين الهنود في كلكتا : أن العرب دائمًا ما كانوا يحسنون معاملة الحجاج ويرعون حرمة الأماكن المقدسة ويذودون عنها ولا يأتون منكرًا يحرمه الإسلام، ومتى تم طرد الأتراك من هذه البلاد كان فاتحة خير وفاتحة عصر جديد في تاريخ الحج، إذ يستطيع المسلمون يومئذ أن يؤدوا هذه الفريضة باطمئنان لا سيما أن انجلترا تؤيد كل أمر يساعد على بسط أجواء السلام على تلك الأصقاع المقدسة كما هو مشهور عنها من احترام التقاليد الدينية في كل آن ومكان .

وفي موضع آخر كتب الخان بهادور ولجي، رئيس تجار مدراس، وهو من كبار الزعماء المسلمين : إن الطائفة الإسلامية في الهند قاطبة قد تلقت خبر نهضة شريف مكة بالمسرة والحبور لثقتها بأن العقبات والمظالم التي كان يلقيها الأتراك في سبيل الحجاج الهنود ستزول كلها، وبعدها يستطيع المسلم أن يؤدي فريضة الحج بطمأنينة وسلام، ولا يخشى على ماله من قطاع الطرق أو على نفسه من جور الأتراك[٥٣] .

يتضح لنا أن الغرض من ذلك كله الترويج لثورة الشريف حسين لدى الهنود لكن ثورة الشريف قوبلت بسخط عارم من الهنود المسلمين، ومرجع هذا السخط أن الهنود كانوا

ينظرون إلى السلطان ودولته باعتباره المخلص الذي يخلص الهنود من براثن البريطانيين الذين يجثمون فوق صدورهم منذ سنين .

لم يقتصر النشاط الدعائي على بريطانيا فقط بل شمل أيضًا فرنسا ، التي قامت إلى جانب حليفتها بعمليات عسكرية في البحر الأحمر ، ولهذا تم التنسيق بينهما على أن ترسل فرنسا بعثة من حجاج شمال إفريقيا إلى الحجاز من أجل الحصول على رضا الرأي العام الإسلامي . وقد بلغ عدد حجاج شمال إفريقيا ٦٤٠ حاجًا (الثلث من الجزائر والثلث من تونس والثلث من المغرب) ، والجميع كانوا من الموالين للسلطات الفرنسية في شمال إفريقيا ، ولهذا يمكننا أن نصف هذا الوفد بأنه وفد سياسي أقرب منه للوفد الديني ، وكان على رأس وفد الحجاج السيد قدور بن غبريط(٥٤) .

وقد انضم إلي الوفد السابق وفد عسكري في الإسكندرية في زي مدني ، وكان رئيس الوفد يتلقى التعليمات من الممثل الفرنسي في القاهرة ، وهدف الفرنسيون من الوفد العسكري أن يلتقي الشريف ويسأله عن الدعم الذي يتوقعه من فرنسا؟ حتى تكون فرنسا على قدم المساواة ، بقدر الإمكان ، مع بريطانيا . وقد ترأس البعثة العسكرية الكولونيل بريموند ، الذي كان يتقن العربية قراءة وكتابة ، ولديه إلمام جيد بالشئون الإسلامية . وفي ٢٠ سبتمبر وصل الطراد الفرنسي الذي يحمل البعثتين الفرنسيتين إلى جدة ، وتم استقباله والترحيب به بـ ١٩ طلقة مدفع(٥٥) .

وقد أوردت جريدة القبلة في ١٩ ذي القعدة أن قافلة حجاج الأقطار المغربية وصلت إلى جدة ، وتكونت من أفاضل الإخوان المشهورين بالعلم والتقوى ، وقد مثلوا بين يدي الشريف حسين فأكرم مثولهم ، ثم أثنت القبلة على الحكومة الفرنسية التي لم تبخل على قاصدي بيت الله الحرام فقدمت كل التسهيلات لهؤلاء الحجاج على الرغم من الظروف الحرجة للحرب(٥٦) .

وقد هنأ رئيس الوفد ، الذي تألف من مندوبين من الجنسيات الثلاث ، الشريف حسين على استرداد ملك آبائه وأجداده من الأتراك(٥٧) ، وحملوا معهم التحف والهدايا باسم الحكومة الفرنسية . وقد تحملت الحكومة الفرنسية هذه النفقات التي قدرت بحوالي

٣٥٠,٠٠٠٠ فرنك(٥٨) .

وبعد أن أتم الحجاج الفرنسيون حجهم ردوا فضل تأدية الفريضة إلى الحكومة الفرنسية ، فهذا أبو زيد محمد الزين رئيس الحجاج الجزائريين يقول : «نشكر نحن معاشر حجاج المغرب دولة فرنسا العظيمة التي كانت السبب في تسهيل قيامنا بفريضة الحج ، وإنها لم تكتف بذلك بل أرادت في هذه السنة أن يؤدي هؤلاء المئات من حجاج المغرب فريضتهم على نفقتها فقامت لنا بكل لوازم ذلك ذهابًا وإيابًا» . ثم قام الرجل بشكر الشريف حسين على الرعاية الخاصة التي حظي بها وفد حجاج شمال إفريقيا : «لذلك نشكر جلالة سيدنا الشريف على ما لقيناه في مملكته المحروسة من العناية والإكرام ونثني على حكومتنا لما سهلته علينا من أسباب الحج وما أنفقته في هذا السبيل ونرجو الله أن يجزيهما خير الجزاء»(٥٩) .

أما الشريف حسين فقد برز دوره في تذليل كل العقبات والمشكلات التي كان الحجاج يعانون منها في السنوات الماضية مثل مشكلة الأمن ومشكلة توفير المياه الصالحة للشرب ، ومشكلة توفير دواب الحمل وابتزاز الجمالين والحمالين للحجاج . . إلخ ، كل هذا الجهد في إطار الدعاية لدولته الجديدة أمام وفود العالم الإسلامي . وسنقوم بتوضيح دوره بالتفصيل :

كانت الحكومة العثمانية تحرص على استقرار الأوضاع في الحجاز لا سيما أثناء موسم الحج ، ولذلك كانت تسعى حثيثًا للحفاظ على ولاء الشريف والقبائل كي لا تتمرد وتعتدي على الحجاج القادمين من شتى بقاع العالم الإسلامي . وعندما كان يريد أحد أن يهز هيبة الشريف كان يعتدي على قوافل الحجاج حتى يبدي للحكومة العثمانية أن شريف مكة لا يستطيع أن يوفر الأمن(٦٠) . ومن ناحية أخرى كانت أخبار اختلال الأمن تنتشر مع عودة الحجاج إلى بلادهم .

للأسباب السابقة كانت مسألة نشر الأمن وتأمين الطرق من بين المسائل الجوهرية التي حرص الشريف على إقرارها في موسم عام ١٩١٦ ، والحيلولة دون اعتداء العربان عليهم حتى يشعر الحجاج بالفرق ، من أجل ذلك حشد كل طاقته لبث وبعث الطمأنينة

في قلوب الحجاج ، فأقام محطات للحراسة والتفتيش في كل مكان ، وقامت كتائب خاصة من قواته باحتلال بعض النقاط التي عرف عنها أنها خطيرة ، وكان يحظر التنقل على من يشكون فيه ليلة سفر الحجاج [٦١] .

ويصف لنا رشيد رضا أمن الطريق أثناء انتقاله من جدة إلى مكة على لسان أحد حارسيه الذين خصصا لخفارته من قبل الشريف فذكر : الطريق في هذا الموسم آمن ومطمئن ، ويوجد على طوله مخافر متقاربة يمكن إيصال أنباء الاعتداء من بعضها إلى بعض بسهولة ؛ ويعلق رشيد فيقول : وحقًا ما قال فإنا كنا بعد مفارقة جدة نرى تلك المخافر على جانبي الطريق ، وكثير منها في الروابي والهضاب ، وهي كثيرة متقاربة . وقد رأينا في طريقنا قبل بلدة بحرة وبعدها كثيراً من القوافل قاصدة جدة إما من مكة وإما من الطائف ، وهي تحمل الفاكهة كالرمان والعنب والسفرجل ، ورأينا أيضًا كثيرًا من الأفراد والجماعات يقصدون جدة[٦٢] .

كما أشادت بعض الوثائق بدور الشريف في نشر الحراسة على طول الطرق فذكرت إنه كان ثمة متغير جديد وهو ما طرأ على سلوك البدو ، الذين كانوا يقيمون بالقرب من طريق جدة بأعداد كبيرة ، الذي أصبح ودوديًا بشكل واضح[٦٣] . وجملة القول إن العناية بحفظ الأمن في هذا الموسم كانت كبيرة ، وإنني لم أسمع من أحد الحجاج شكوى اعتداء على نفس ولا مال ، والفضل الأول في هذا الأمن ، الذي لم يسمع بمثله منذ قرون ، لشخص الشريف حسين بن على ، من جانبه أشار السيد الزواوي ، مفتي الشافعية بمكة المكرمة ، إلى دور الشريف في حفظ الأمن فذكر : منذ سنين لم ير أقدر من هذا الأمير على حفظ الأمن في الحجاز كله[٦٤] .

وقد علقت الأهرام على مسألة استتباب الأمن في عام ١٩١٦ فذكرت : أما عن العناية التي بذلها الشريف من أجل الحجاج فهي فوق الوصف ، ففي طريقهم أمن شامل وعام ، وخلال مدة الحج من أولها إلى آخرها لم يضع عقال بعير ، ولم يتشاجر شخصان ، ولم يرتفع صوت حمال أو جمال أو مطوف ، وقد كان الجندي العربي في كل مكان يقوم فيه بالحراسة في منتهى اليقظة والاستعداد[٦٥] .

كما كانت مسألة توفير المواصلات من المسائل التي عني بها القائمون والراغبون في إنجاح موسم عام ١٩١٦ . والمواصلات كانت قسمين : مواصلات خارجية ونقصد بها المواصلات التي تأتي بالحجاج من بلادهم ، من خارج شبه الجزيرة العربية ، ووقع عبء تسهيلها وتذليلها وتأمينها على عاتق بريطانيا ، إذ قامت بفتح الطريق البحري المحاصر بسفنها أمام سفن الحجاج ، وسمحت بفتح ميناء جدة حتى يتدفق الحجاج بسهولة ويسر دون أية قيود من الأسطول البريطاني ، وقد كانت هذه المعضلة من أشد المعضلات(٦٦) . أما المواصلات داخلية ، أي داخل الحجاز ، فقد وقع عبء توفيرها وتأمينها على كاهل الشريف حسين . أي تأمينها من البدو كما مر بنا .

وفي الواقع كان البدو يستفيدون من موسم الحج ماديًا من خلال نقل الحجاج وأمتعتهم ، بين جدة ومكة وبين مكة والمدينة ، على جمالهم ودوابهم . وكان من يعمل هذا العمل يحقق عوائد مجزية ، خصوصًا في الأعوام التي كانت تشهد إقبالاً كبيرًا من الحجاج . وكان أصحاب دواب الحمل يستغلون تلك الفترة لتحقيق الكسب سواء أكان بشكل مشروع أم غير مشروع ، وقد زخرت الوثائق البريطانية عن الحج بالعديد والعديد من الأعباء التي كان الحجاج يتكبدونها من جراء استغلال أصحاب الجمال والجمالين لهم . فعلى سبيل المثال ورد في تقرير الحج لعام ١٩١١ : أن الحجاج تعرضوا لكل أنواع المضايقات في طريقهم من ينبع إلى المدينة ، وقد كان الحاج مضطرًا لأن يدفع في كل خطوة يخطوها حتى إنه كان يدفع في الماء الذي يشربه . وكانت أجرة الجمل من ينبع إلى المدينة تتكلف حوالي ١٦ ريالاً مجيديًا(٦٧) ، وكان الجمّال الذي يتولى قيادة الجمل يحصل على مبلغ يتراوح ما بين ثلاثة إلى ستة دولارات ، أما المتبقي سواء أكان عشرة أم ثلاثة عشر مجيديًا فقد كان يذهب لأصحاب الجمال . ولما كان الجمّال لا يحصل على الأجر الذي يكفيه فقد كان يفرض على الحجاج ريالاً مجيديًا ضريبة في وضح النهار ، وبذلك يتضح لنا مقدار الابتزاز الذي كان يتعرض له الحجاج في أسفارهم بالحجاز(٦٨) . ولهذا كان على الشريف حسين أن يزيل كل هذه العقبات .

كما بذل الشريف حسين جهدًا كبيرًا في توفير دواب الحمل التي كانت تنقل الحجاج وأمتعتهم من مكان إلى آخر ، وقد كانت تواجه الحجاج مشكلات معضلة بسببها

خاصة بعد تأدية الفريضة والتوجه إلى بلادهم ، ونستشهد هنا أيضًا برشيد رضا الذي ذكر : ومن الأهمية بمكان أن نذكر أن الشريف حسين بذل جهدًا كبيرًا في توفير دواب الحمل وخصوصًا الجمال ، وقد كانت الجمال قليلة جدًا في هذا العام لكثرة ما مات منها قبل الثورة لقلة العلف ، ولو كان الحجاج كثر كالعادة لما وُجد من الجمال ما يكفي ، وقد وصلت أجرة الجمل الواحد إلى عرفات ذهابًا وإيابًا إلى عشرين ريالاً مجيديًا ، ولولا أن سيدنا الأمير حفظه الله قد أمر عسكره بجلب الجمال من الأعراب ولو بالقوة لتعذر على بعض الحجاج أن يجدوها إلا بأجرة فاحشة(٦٩) .

كما يذكر في موضع آخر عند توجهه من جدة إلى مكة أنه قد استأجر حمارًا بمائة قرش عثماني ولم يكد يظفر به لولا مساعدة أصدقائه الحجازيين ، وأرجع ذلك إلى أن الحجاج المغاربة والمصريين الذين سبقوه لمكة قد استأجروا جميع دواب البلد أو أكثرها(٧٠) .

ومن المشكلات التي كان يعاني منها الحجاج أشد المعاناة مشكلة المنازل التي كانوا يستأجرونها ليقيموا بها فترة الحج ، فقد كان يتم طردهم من المنازل أحيانًا قبل انقضاء مدة العقد ، ولذلك كان هناك إشراف صارم من قبل الشريف على أسعار المنازل . كما لم يسمح لأحد أن ينام في المساجد كما كان موجودًا سابقًا(٧١) . ومن الصعاب أيضًا التي كانت تواجه الحجاج قلة الحمالين الذين ينقلون الحجاج إلى خارج مكة ، فكثيرًا ما كان الحجاج يدفعون مقدمًا ثم لا يجدون من دفعوا لهم وتضيع عليهم أموالهم ، فيضطرون إلى تأجير حمالين آخرين كي ينقلوهم إلى جدة ، ولكن لم يحدث شيء من هذا عام ١٩١٦(٧٢) .

كما كانت هناك مشكلة ضخمة واجهت أشراف مكة تمثلت في التخلص من الأضاحي التي يقوم بذبحها الحجاج والرائحة التي كانت تخرج منها بعد أن تترك في الشمس لأيام فتتسبب في انتشار الأمراض ، والأوبئة فتحدث الكوارث ، لذلك أصدر الشريف قرارات بضرورة التخلص من الأضاحي بعد ذبحها مباشرة حتى لا تترك فترة طويلة فتفسد وتتسبب في انتشار الأمراض وقد كان هناك طبيب مسئول عن الوضع الطبي في مكان الذبح . وقد ساعدت قلة عدد الحجاج وقلة أضاحيهم في التخلص من الأضاحي بسهولة ، فالذي لم يؤكل ولم يجفف تم دفنه بسرعة ، ولذا لم تنشأ مشكلة كما في

السنوات الماضية . وقد بيعت حيوانات الأضاحي بأسعار معقولة ومناسبة للغاية[٧٣] .

ذكرنا سالفًا أن البريطانيين عندما درسوا مشاكل الحج في السنوات السابقة ركزوا على مسألة الأطعمة وأسعارها ، ولذلك لفتوا انتباه الشريف إلى هذه النقطة ، ومن جانبهم فتحوا الطريق أمام السفن التي كانت تحمل المواد الغذائية ورفعوا الحصار عن الحجاز ونتيجة لذلك انخفضت أسعار المواد الغذائية بشكل ملحوظ ، فعلى سبيل المثال انخفضت أسعار القمح بمعدل ٢٥ ٪ والأرز بمعدل ٦٠ ٪ وانخفضت أسعار السكر بمعدل ٢٠ ٪ . ومن جانبه أظهر الشريف كرمًا بالغًا أثناء الموسم فقد سعى بنفسه للتخفيف عن الفقراء وتوفير احتياجاتهم ، فكان يوزع يوميا ٧,٠٠٠ رغيف من الخبز و١٠ جنيهات إسترليني على الفقراء والمساكين[٧٤] .

كان الشريف حسين يشرف على غسيل الكعبة في كل عام قبل موسم الحج ، وقد كان لهذا العمل طقوس معتادة وعدد من الحضور كذلك[٧٥] ، وقد استغل الشريف هذا الحدث ليبرهن من خلاله عن حسن استقباله للممثلين البريطانيين والفرنسيين على السواء ، وتم تسييسه بشكل غير مسبوق . فقد اصطحب الشريف معه بعض الشخصيات الموالية للبريطانيين من الهنود كي يشهدوا التنظيف السنوي لبيت الله ، كما اصطحب أيضًا قدور غبريط ، وبعد أن أتم الشريف الاحتفال واجتمع المسلمون للصلاة قرب منه الشيخ غبريط ، وصاح بصوت عال : من فردون إلى الكعبة ، ولقد كان لندائه هذا أثر عميق في وجدان الآلاف من الحاضرين ، وكان ذلك إشارة إلى صمود الفرنسيين في فيردون أمام الألمان[٧٦] .

وقد ورد أن ثمة دعاية مناهضة أثيرت ضد الفرنسيين وأطماعهم التوسعية في سوريا ، وقد ذُكر أن هذه الدعاية جاءت على لسان صاحب المنار ، الذي انتقد الحلفاء في حضرة الشريف حسين في الخطبة التي ألقاها في منى في حضرة الشريف الذي قاطعه وطلب منه التوقف[٧٧] . ولكن بعد الاطلاع على الخطبة لم يتبين لنا ما ورد عن مهاجمة رشيد رضا للفرنسيين بل العكس ذكر : أن الحلفاء لا يحاربون الحجاز ولكن وجود الجيوش الاتحادية فيه هو ما ألجأهم إلى ضرب الحصار البحري على ثغوره . وراح يذكر فضل الشريف الذي قام

بالنهضة العربية ، فذكر : أيها الحجازيون إن من يكفر لهذا الرجل المصلح هذه النعمة فهو أكفر الناس للنعم ، وإن هذا العمل أعظم خدمة للإسلام في هذا الزمن . وذكر أن الشريف قد أمن على كل ما جاء فيها[٧٨] .

وإمعانا في التأمين للموسم ، ضد أية دعاية ضد الشريف أو حلفائه ، كان الشريف وشرطته يراقبون تصرفات الحجاج بمنتهى الدقة ، وقد رصدوا أربعة من الحجاج الهنود وهم : مصطفى غلام رسول وعبد النبي الكشميري وصالح بابو ومقبول أحمد يقومون بالدعاية ضد الشريف حسين والبريطانيين ، ويدعون إلى تأييد موقف تركيا والسلطان في الحرب ، فما كان من البريطانيين إلا أن أمروا بطرد الأربعة وترحيلهم إلى الهند[٧٩] .

ومهما يكن من أمر فقد بذل الشريف حسين جهودًا مضنية من أجل أن يخرج هذا الموسم نظيفًا وناجحًا ، نظيفًا خاليًا من أية أمراض أو أوبئة ، ناجحًا خاليًا من أية مشكلات ، وقد تحقق له ذلك إلى حد بعيد ، ولذلك لم يضن عليه البريطانيون بالشكر ففي خطاب من مكماهون إلى الشريف ذكر الأول : «نهنئ الشريف بكل التهاني القلبية المخلصة على الترتيبات الكبيرة التي قامت بها حكومتك سواء في جدة أو على الطريق من جدة إلى مكة أو في مكة نفسها وداخل الأماكن المقدسة من أجل راحة وأمن الحجاج بشكل عام والمصريين والهنود منهم بشكل خاص ، فقد علمت من الحجاج المصريين الذين عادوا بأمان بمقدار العناية التي بذلتها لصالحهم ، وقد أشادوا بالاحتياطات التي قمت بها من أجل الصحة العامة ، وكفاءة رجال الحراسة والأمن ، واعتدال أسعار النقل والإقامة ، ومن الأهمية بمكان أن نذكر أن تلك الجهود سوف تترك برهانًا ساطعًا ، عند جميع البلدان التي وفد منها حجاج ، عن نبل الشريف واستقرار حكمه»[٨٠] . وهذا ما كانت بريطانيا تريده من موسم عام ١٩١٦ .

ومن الوفود التي وصلت إلى الحجاز لتأدية فريضة الحج في عام ١٩١٦ وفد من سكان السودان المعروفين في ذلك الوقت بـ (سودان التكرور) ، وقد وصف لنا رشيد رضا مشهدًا لمجموعة منهم أثناء انتقالهم من جدة إلى مكة ، فقال : «كان سكان التكرور ، رجالاً ونساءً وأطفالاً ، يسافرون من جدة إلى مكة مشاة يحمل الرجال حرابهم والنساء أطفالهن على

ظهورهن وما لديهن من المتاع والزاد على رؤوسهن ، وكان ينامون على جوانب الطرق ، فهم ينامون إذا تعبوا ، فإذا استيقظوا في أي ساعة من ليل أو نهار مشوا لا يخافون اللصوص ولا قطاع الطرق ، وقد قيل لنا أنه لا يتعرض لهم أحد بسوء ، لأنه لا يكاد يوجد معهم شيء له قيمة ينتفع به اللصوص من الأعراب ، فأكثرهم عراة لا يملكون من اللباس ما يزيد على ستر العورة ، ولباس جميع رجالهم ونسائهم الأبيض . وهم يدافعون عن أنفسهم دفاع الأبطال بحرابهم السوادنية فلا يستهان بهم مع كثرتهم ، كما أنهم كانوا منتشرين على طول الطريق لا تبعد ثلة منهم عن أخرى إلا قليلاً»[٨١] .

كما كانت هناك قافلة من حجاج منطقة حائل وشمر ، لم تذكر التقارير لهم أعدادًا ولو تقريبية ، دخلوا مكة وهم يحملون علمهم الخاص ، وهو عبارة عن علم أخضر مكتوب عليه لا إله إلا الله محمد رسول الله[٨٢] . ولا بد أن نشير إلى أن وفد منطقة حائل كان وفداً من نبلاء ووجهاء قبائل تلك المنطقة . وقد استقبلهم الشريف استقبالاً طيبًا ، وبذل قصارى جهده من أجل أن يكسب ودهم وأن يضمهم إلى جانبه لتأييد فكرته عن الدولة العربية ، وحاول جاهدًا أن يستغل وجود هذا الوفد لكي يغير ابن الرشيد من سياسته[٨٣] .

كما جاءت قافلة من حجاج منطقة نجد ، التقى بهم الشريف ، وأعرب عن رغبته في أن تظل علاقات الصداقة السائدة بينهم مستمرة ، وتعهد بألا يتدخل في أية اتفاقية بين نجد والحكومة البريطانية[٨٤] .

وعلى أية حال ، كان العدد الإجمالي للحجاج غير الحجازيين في عام ١٩١٦ حوالي ٦٢٢٠ حاجًا ، وصل منهم ٢٥٠٠ برًا من الغرب والجنوب ، سودانيين ويمنيين ، فيما وصل ١٠٠٠ من مصر ، و٢٠٨٠ من الهند ، و٦٤٠ من شمال إفريقيا . وقد دخلت هذه الأعداد الحجاز عبر ميناء جدة ، وبسبب الصعوبات التي طرأت على النقل البحري والصعوبات الأخرى التي حدثت من جراء الحرب العالمية اعتبر هذا الرقم صغيرًا جدًا مقارنةً بالأرقام التي كانت تفد بالبحر إلى مكة في السنوات التي سبقت الحرب ، ورغم هذا كان عدد الحجاج أكبر من المتوقع[٨٥] ، ووفقًا لحسابات الشريف وقف في عرفات في هذا العام ما يقرب من ٢٦,٠٠٠ ألف حاج[٨٦] .

* موسم ١٩١٧

أما عن موسم عام ١٩١٧ فنستهل الحديث عنه بأعداد الحجاج والمناطق التي وردوا منها : فعلى سبيل المثال جاء من نجد ٧٤٠٠ حاج ، ومن الهند وجاوة وبخارى ١٣٠٠ حاج ، ومن مصر ٧٣٠ حاج ، بما فيهم حامية المحمل ، ومن عتيبة ٣٠٠٠ ، ومن عسير ٢٥٠٠ حاج ، ومن اليمن : ٢٥٠٠ حاج من الشافعية ٤٥٠٠ حاج من الزيدية ، ومن لاجئين المدينة ٢٥٠٠ ، ومن السودان وسواكن والمناطق المحيطة بهما حوالي ٦٠٠٠ حاج ، ومن وسط وغرب الجزيرة العربية والمناطق المجاورة لأمير نجد ٤٠٠٠ حاج ، و بدو الحجاز ١٠٠٠٠ حاج ، ومن سكان جدة ومكة ٢٠٠٠ حاج ، ومن جبل شمر ٩٠٠ حاج ، وعنيزة والقواسم ١٠٠٠ ، ومن شمال أفريقيا ٢٠٠ حاج . ووفقا لهذه الأرقام يكون عدد الحجاج في هذا العام ٤٨ ألف حاج ، وهناك من أورد أن حجاج جدة ومكة كانوا ١٢٠٠٠ ألف ليقفز عدد الحجاج إلى ٥٨ ألف حاج[٨٧] .

الملاحظة الأولى التي تستوقفنا هنا أن أعداد الحجاج الذين وفدوا من خارج الجزيرة العربية ، من بعض المناطق ، كانت أقل بكثير من العام الماضي لا سيما الهند وشمال إفريقيا ومصر ، وأن الأعداد التي وفدت من داخل الجزيرة العربية كانت أكبر بكثير من العام الماضي أيضًا لا سيما نجد واليمن .

ومن الأعداد الملفتة في هذا العام وفد نجد ، فقد كان من المقرر أن يأتي على رأسه الإمام ، عبد الرحمن بن فيصل آل سعود ، والد الأمير عبد العزيز ، ولكنه لم يأت فبعد أن خرج من الرياض أصيب بضربة شمس فعاد أدراجه ، مما اضطر الأمير محمد بن عبد الرحمن ، شقيق الأمير عبد العزيز أن يرأس الوفد ، وقد رافقته والدته وإحدى زوجات الأمير عبد العزيز[٨٨] . وساقوا معهم عشرة أحصنة وثلاثة عشر جملاً كهدية للملك (الشريف) حسين[٨٩] .

تسبب قدوم هذا الوفد بهذا الحجم في إثارة قلق وتوتر البريطانيين والملك حسين خوفًا أن تحدث شجارات أو احتكاكات بين القوة المسلحة ، التي صاحبت الوفد النجدي ، وبين أتباع الملك من الحجازيين ، لا سيما بعد أن انتشرت بعض الشائعات عن عزم البدو

النجديين على خلق المتاعب أثناء الحج[٩٠] . ولحرص الملك على استقرار الموسم اضطر أن يرسل قوة كبيرة من رجال القبائل تحت قيادة الشريف حمزة إلى أميرهم للحيلولة دون ذلك . وقد التقى الشريف حمزة الأمير محمد أثناء مسيره إلى مكة ، وطالبه بنزع سلاح المسلحين من المرافقين له إذا كانت لديهم النية في عدم إحداث الشجار في الموسم . ولبث الطمأنية وتهدئة روع الملك أكد الأمير محمد للشريف حمزة وأقسم له الأيمان على عدم رغبتهم في ذلك ، وكان هذا على مرأى ومسمع من ٤٠٠ امرأة وطفل رافقوا الوفد[٩١] .

وزيادة في الاحتراز مُنع النجديون ، بقدر الإمكان ، من الاختلاط بالمكيين ، كما مُنع المطوفون المكيون من أن يقوموا بأية تعاملات معهم . كما صدرت أوامر مشددة بعدم التزاوج من النجديين . ومن أجل نزع فتيل التوتر وبناء على نصيحة من أحد المسئولين البريطانيين المقربين من الملك أُقيمت مسابقة في ركوب الخيل بين النجديين وأتباع الشريف فاز فيها النجديون فوزًا حاسمًا[٩٢] .

ولقد عامل الملك حسين الوفد النجدي معاملة طيبة ، إذ أرسل من يستقبلهم في مرحلة العشيرة ، وهي المرحلة الخامسة قبل مكة ، ثم أمر بإرسال ما يلزم لهم من السرادقات والخيام ووسائل الضيافة ، ولما دخلوا مكة أرسل لهم وفدًا كبيرًا لاستقبالهم فدخلوا مكة بحفاوة بالغة ، وأعدت لهم ولعائلاتهم المنازل اللازمة في شعب عامر الخاص بنزول حجاج نجد[٩٣] . وقد ابتهج النجديون من تلك المعاملة . كما قدم الملك حسين الهدايا للأمير وأمه وإحدى زوجات الأمير عبد العزيز كنوع من رد الهدية التي قدمت له[٩٤] .

أما عن المحمل المصري فقد أقيمت له الاحتفالات التقليدية في القاهرة ، ولكن لم يحضر السلطان فؤاد كما كان في السنة الماضية ، فالعام الماضي كان أول محمل يخرج إلى الحجاز في عهد السلطان حسين كامل ولذلك كان حريصًا على توديعه . كما كان اهتمام بريطانيا بالغًا مما زاد السلطان حرصًا على حضور احتفالات توديع المحمل . أما هذا العام فلم يكن اهتمام بريطانيا كما كان في العام الماضي ، فلم يخرج السلطان فؤاد وأناب عنه رئيس وزرائه حسين رشدي الذي قام بهذه المهمة محاطًا بجميع أعضاء مجلسه .

على أية حال ، أبحرت الباخرة النجيلة التي تحمل الحجاج من السويس يوم الثلاثاء

الموافق ١١ سبتمبر ١٩١٧ ، وقد بلغ عدد الحجاج حوالي ٢٦٠ حاجًا ، وانضم إليهم من السويس ٧ حجاج من وجهاء السلوم ، وبذلك أصبحوا جميعاً ٢٦٧ حاجًا . إلى جانب أمير الحج ، اللواء أحمد فطين ، والبعثة الطبية والموظفين الموفدين معه إلى الحجاز ، ثم لحق بهم المحمل المصري في اليوم التالي مبحرًا مع الحامية العسكرية المؤلفة من ٤٥١ عسكريًا(٩٥) . وقد أقلت السفينة هاردنج المحمل والحامية المصاحبة له ، كما صاحبت السفينة الفرنسية "Suva" السفينة التي أقلت المحمل بنفس احتفال عام ١٩١٦(٩٦) . وقد وصل المحمل والحجاج إلى جدة يوم الجمعة ، وعندما ألقت السفينة هاردنج مراسيها في مياه الثغر أطلقت مدافع التحية فأجابتها المدافع العربية بالمثل ، ثم أنزل المحمل في اليوم التالي في حضور أمير الحج والشريف محسن بن منصور ، نائب الملك في جدة ، وفي حضور حامية المحمل والشرطة العربية وحشد حاشد من الحضور رفعوا أصواتهم بالتهليل والتكبير(٩٧) .

وهناك في مكة عنيت بلديتها بالمحمل عناية بالغة بإقامة سرادق خاص لاستقباله في ظاهر جرول ، فلما وصل المحمل إلى محل الاستقبال حط رحاله هناك وبات أمير المحمل في ذلك السرادق ، وفي صباح اليوم التالي خرجت حامية مكة لاستقباله يتقدمها تلاميذ المدرسة الحربية الهاشمية بأسلحتهم وأمامهم الموسيقى العربية . وقد حضر لاستقباله نائب رئيس الوكلاء وسيادة الشريف شرف قائمقام مكة . وقد تولى قيادة الحامية العربية حضرة وكيل الحربية ، فألبس المحمل كسوته أمام سرادق البلدية . وأطلقت له المدافع من أمام ثكنة جرول ، ثم مر المحمل بموكبه الرسمي من أمام الثكنة قاصدًا مضارب خيامه في عرفات(٩٨) .

أما عن الوفود الهندية فقد أقلعت البارجة كويت التي أقلت الوفد الأول من بومباي في ١٣ أغسطس ١٩١٧ ، وكان إجمالي الوفد حوالي ١١٠٩ من الأنفس البالغين والأطفال والرضع ، ثم ركب في كمران ١١ شخصًا ليكون الإجمالي حوالي ١١٢٢ شخصًا ، أربعة من الذين ركبوا من كمران عبارة عن طاقم طبي تكون من الطبيب والمساعدين له من الحجر الصحي . وقد خضع جميع الحجاج الهنود للحجر الصحي في كمران وفي جدة . ومن جدة استأجرت القافلة الجمال التي أقلتهم إلى مكة ، وفقًا للتعريفة التي قد حددها الشريف ونتيجة تواجد ضابط بريطاني رافق القافلة من بومباي فشل أصحاب الجمال في ابتزاز الحجاج الهنود . وفي ٩ سبتمبر وصلت البارجة بحرين التي أقلت القافلة الثانية والأخيرة

من الحجاج وبلغ عدد أفرادها حوالي ٢٦٢ حاجًا[٩٩] . ونود أن نشير هنا أن أكثر حجاج هذا العام جاءوا من الهند وجاوة وقليل منهم جاء من الملايو والصين[١٠٠] .

كانت القافلة الهندية تضم حجاجًا من البنجاب والبنغال ومدراس وجاوة والملايو الصين كما ذكرنا ، ولكن كان من اللفت أن نجد على متن هذه السفينة حجاج فرس . فقد ورد في تقرير المسئولين البريطانيين المرافقين للقافلة الهندية أن ثمة شجار ثار بين بضعة حجاج هنود وآخرين من الفرس فتسبب في إصابة البعض منهم بجراح[١٠١] . فتبين لنا أن قوافل الحج التي كانت تقلع من بومباي كانت تضم أيضًا حجاج بلاد فارس إلى جانب الحجاج الهنود والجاويين منذ أن بدأ اهتمام بريطانيا بالحج في ١٩١٦ . ونعتقد أن هذا الموضوع قد ترتب على الاتفاق الذي عقدته بريطانيا وروسيا مع حكومة فارس في عام ١٩١٦ .

أما عن وفد شمال إفريقيا ، تونس والجزائر والمغرب فقد اختلف فيه ، فثمة تقارير أشارت أن عدده بلغ ١٣٧ حاجًا ، فيما ذكرت تقارير أخرى أنه وصل إلى ٢٠٠ حاج ، وسواء أكان الرقم الأول هو الصحيح أم الثاني فقد كان العدد قليلاً جدًا مقارنة بالعام الماضي إذ انخفض بمقدار الثلث . وكان أشبه بوفد رسمي أرسلته سلطات الاحتلال الفرنسي لمجرد التمثيل فقط . كما أنه كان وفدًا من الأثرياء وعليّة القوم ، وقد اتضح ذلك من قيمة المبالغ التي أنفقها بعضهم في بعض وجوه الخير ؛ فقد تبرع البعض لتعمير عين زبيدة بمبلغ ٢٥٠٠ فرنك ، في حين تبرع البعض الأخر لجمعية الإسعاف الخيري التي تأسست من أجل سد حاجات المعوزين من جيران بيت الله الحرام[١٠٢] .

كما اختلف في طبيعة تكوين الوفد أيضًا ، فهناك من اقترح من القادة العسكريين الفرنسيين في مصر إرسال ١٠٠ من الجنود المسلمين من القوات الفرنسية الموجودة في ميناء بورسعيد لتأدية فريضة الحج ، ولقد أثارت الفكرة ردود الفعل ، إذ كان معظم الجنود من الجزائر ، ولم يكن هؤلاء الجنود مهتمين كثيرًا بتأدية فريضة الحج ، ولكنهم اعتبروه فرارًا مؤقتًا من العمل في وحداتهم وسط ساحات الوغى . وبعد نقاش تبين للمسئولين أن إرسال ١٠٠رجل مرة واحدة في ظل هذه الظروف أمرًا صعبًا ، ولذلك انتهوا إلى ٧٠ جنديًا واعتبروا

ذلك عددًا كافيًا ، وقد وضعت ضوابط للاختيار بحيث تتم بطريقة عفوية وبدون ضغط ومن أكثر الجنود يقظةً وانتباهًا . وقد أدى هذا العدد المهمة إلى جانب بعض الحجاج الآخرين . ولذلك نستطيع أن نرجح أن عدد وفد الشمال الإفريقي لم يصل إلى ٢٠٠ حاج لا سيما أن هناك من أورد أن إحدى البواخر الفرنسية قد وصلت في ٣ سبتمبر ١٩١٧ وعلى متنها ٢٠ جزائريًا و٢١ تونسيًا و٢١ مغربيًا إضافةً إلى بعض الخدم ليصل العدد الإجمالي إلى ٨٣ فردًا ، ثم غادرت السويس في ٣١ من الشهر نفسه بعد أن أقلت عددًا آخر من مصر(١٠٣) .

ومن الجدير بالذكر هنا أن هذه المسألة لم تقتصر على الفرنسيين فقط ، فقد ورد في بعض المراجع البريطانية التي أرّخت لتاريخ الحج أن السلطات البريطانية في الهند دأبت على إرسال الجنود الهنود على متن سفن الحج ليقوموا بتأدية هذا الواجب الديني .

أما عن القافلة الأولى التي وفدت من السودان فقد قدرت بحوالي ٣٧٥ سودانيًا وانطلقت من ميناء بور سودان في الفاتح من يونيو ، ومن هذه النقطة توافدت القوافل الأخرى يوميًا حتى اكتمل عدد الحجاج السودانيين ، وقد كان ميناء بور سودان هو الميناء الذي تنطلق منه قوافل الحج السودانية سنويًا . كما جاء أكثر من ألف حاج من مصوع بواسطة السنابك ، وقضى البعض منهم أكثر من عشرين يومًا حتى وصلوا بسبب العواصف التي هبت في تلك الفترة . ولقد حمل هؤلاء الحجاج معهم طعامهم وشرابهم(١٠٤) .

أما عن اليمن فوفد منه أعداد ضخمة مقارنة بالعام السابق ، وأثاروا بعض الاضطرابات ، فسرت على أنها كانت محاولة لاغتيال الملك حسين ، فبعد إفاضتهم من عرفات باتوا ليلتهم في مزدلفة وفي اليوم التالي عسكروا بالمكان الخاص بهم في منى ، ورفعوا علمًا تركيًا مصنوعًا من الحرير الأخضر ، وقد كان ذلك في غفلة من شرطة الملك حسين التي كانت تراقب الوضع ، وقد خرجت مجموعة منهم في حالة من الرقص والغناء الصاخب ، وتقدمهم من يرفع العلم ، وتوجهوا إلى خيمة الملك حسين الذي اعتاد أن يمكث بها في كل عام ليقابل الحجاج ليهنئهم ويهنئونه ، وعندما اقتربوا منه قامت قواته بمحاصرتهم وردتهم على أعقابهم من حيث أتوا ، فما كان من يمنى مغتاظ أن قام بالاعتداء على أحد حراس الملك حسين فكانت النتيجة أن لقي حتفه بعد أن طعن عدة طعنات .

وبعد استشارة قاضي القضاة ، قام الشريف بفرض غرامة على المهاجمين[١٠٥] .

وقد حصل الشريف حسين في عام ١٩١٧ على دعم كبير من بريطانيا ففي ٢٠ يوليو ١٩١٧ تم تفريغ حوالي ٤٠٠٠ طن من المواد الغذائية ، ومبلغ مالي ضخم ، كما وصلت جدة بعثة طبية تكونت من طبيب بريطاني يدعى الميجور طومسون وثلاثة أطباء آخرين ومواد طبية لمستشفى تتسع لمائة سرير . كما وصلت بعثة عسكرية إلى جدة ، ذهب الشريف لمقابلتها ومكث هناك ٤ أيام ، وقد أطلعت على الإجراءات الأمنية التي اتخذها الشريف حسين من أجل تأمين موسم الحج [١٠٦] .

وفي ملاحظة جديرة بالذكر ذكر المسئول البريطاني الذي رافق الحجاج الهنود أنه أثناء وفادته للحجاز لاحظ ثمة تغير في شئون جدة ومكة ، ثم قارن بين وضع الشريف في عام ١٩١٦ ووضعه ومزاجه في عام ١٩١٧ ، فيقول : لقد كان الشريف في العام الماضي واثقًا من نفسه طموحًا ودودًا ، يُحكم قبضته على كافة الشئون في حكومته . أما في هذا العام فوجدته عابسًا جدًا ، غاضبًا ، سريع الانفعال على أصغر الأشياء . وجدته ينظر في كل شيء ، ويتابع كل الأعمال ، ويظل مشغولاً من أول النهار حتى آخر الليل ، رغم عمره المتقدم ، ٧٥ عامًا . فلا العمل الشاق في هذه المرحلة العمرية ولا المعلومات السيئة المثيرة للسخط المنتشرة بين رعاياه تستحق هذا التغير الطارئ عليه . ولهذا نعتقد أن رفض بريطانيا وانجلترا أن يعترفوا به ملكًا على الدولة التي أعلن نفسه عليها كان السبب في تغير مزاجه[١٠٧] .

وعلى آية حال ، وقف حجيج هذا العام فوق جبل عرفات يوم ٢٦ سبتمبر ١٩١٧ ، وقدر من حضر هذا المشهد بحوالي ٥٨ ألف حاج وفقًا لتقديرات الملك حسين ، وكان عدد حجاج عام ١٩١٧ أكبر مما ظن الجميع [١٠٨] .

وفي الإجمال انقضى حج عام ١٩١٧ بنجاح أيضًا ، ومر بسلام دون مشكلات ودون أمراض معدية نتيجة الجهود المضنية التي بذلها الملك حسين ، وقد رصدت جريدة القبلة أحداث الحج من بدء الذهاب إلى جبل عرفات حتى رابع أيام التشريق ، وفي هذا الرصد تحدثت عن جهود الملك في توفير الأمن وفتح الطرق وتوفير السرادقات للحجاج ورفع كل

الضرائب التي كانت تنوء بها كواهل الحجاج وتوحيد الأسعار، وأرجعت كل ذلك إلى الملك وحكومته الهاشمية(١٠٩).

وفي هذا الإطار كتبت صحيفة التايمز البريطانية: «أن الوضع في مكة قد أصابه التحسن بعد سيطرة الملك حسين على مقاليد الأمور، فالشوارع قد اتسعت والمباني قد أقيمت والخدمات الطبية قدمت في المنازل، وسلوك الناس قد تحسن». وبسبب أمن الطرق والتسهيلات التي قدمت للحجاج في ١٩١٧ في مكة وعرفات وجدة ومنى ولم تقع حوادث، فالطريق كان مؤمنًا بشرطة الملك حسين. كما زخر الطريق بالمقاهي التي كان يستريح بها الحجاج دون خوف ليتناولوا الشاي والقهوة والمياه. فالمياه التي كان يتناولها الحجاج في فترة الحكم التركي كانت غير صالحة للشرب، أما الآن فالمياه الصالحة متوفرة على طول الطريق من جدة إلى مكة. وفي مكة وعرفات ومزدلفة ومنى كانت المياه ممتازة. كما كان الوضع الصحي ممتازًا أيضًا ولم تصب حالة واحدة بكوليرا أو طاعون، وأن عدد الوفيات كان قليلاً جدًا، ولم يتجاوز ٦ حالات أغلبهم كانوا من الطاعنين في العمر، وهذا النقاء والنظافة في هذا الموسم مرجعه بدون شك الترتيبات الممتازة التي اتخذت في الحجر الصحي في جدة، والإجراءات الطبية الممتازة التي توفرت في مكة ومنى(١١٠).

* موسم ١٩١٨

أما عن موسم حج عام ١٩١٨ فقد هبط عدد الحجاج فيه إلى ٤٤ ألف حاج، بمقدار ١٤ ألف حاج عن العام الماضي، ويرجع ذلك إلى عدة أسباب: منها الأوضاع السياسية المضطربة في العالم وظروف الحرب. ونقص وسائل النقل المتمثلة في السفن والبواخر نتيجة إفلاس بعض الشركات وعزوف البعض الأخر عن العمل لعدم توفر عنصر الأمان وقلة العائد. وارتفاع الأسعار بشكل جنوني، فعلى سبيل المثال ارتفعت الأسعار في مصر في عام ١٩١٨ بنسبة ٢١١٪ عن عام ١٩١٤. وعدم تيقن الحجاج من الوصول إلى المدينة المنورة لزيارة الحرم النبوي وقبر الرسول، فحتى حينئذ كانت المدينة تحت سيطرة القوات التركية(١١١)، ولذلك حث القنصل البريطاني في جدة الملك حسين على ضرورة السيطرة على المدينة لأن ذلك من شأنه أن يزيد من حجاج عام ١٩١٩.

ومن الأسباب التي أسهمت في انخفاض أعداد حجاج عام ١٩١٨ أيضًا التوتر في العلاقات بين الملك حسين والأمير عبد العزيز آل سعود ، فكانت العاقبة أن أمر الأمير بألا يذهب أحد من نجد إلى الحجاز لتأدية فريضة الحج ، وتوعد من يذهب بألا يعود لنجد مرة أخرى ، فكانت النتيجة أن حضر عدد ضئيل جدًا بشكل متخف(١١٢) . علمًا بأن نجد وما حولها قد حضر منها ١٢٤٠٠ حاج العام الماضي .

يضاف إلى الأسباب السابقة : الحظر الذي فرضته حكومة الهند على المسلمين الهنود ؛ فقد ورد في إحدى الوثائق أن حكومة الهند بذلت قصارى جهدها لعرقلة الحجاج الهنود الراغبين في الوصول لمكة لتأدية فريضة الحج ، وأخذت خطوات جادة في تحذير الحجاج الذين حاولوا أن يفعلوا ذلك عن طريق موانئ الهند . حقيقة أن التحذير لم ينص صراحة على حظر الحجاج ومنعهم من الذهاب إلى المكة ، ولكن الحكومة حذرت أن لا يذهب أحد من الحجاج إلى مكة عن طريق الموانئ الهندية ، وسمحت لهم أن يذهبوا عبر أية موانئ أخرى . وهل هناك موانئ أخرى ؟(١١٣) . وبذلك تنجلى لنا علة تراجع أعداد الحجاج الهنود خلال عامي ١٩١٧ و ١٩١٨ أيضًا .

أما عن المناطق الأخرى في جنوب شرق أسيا فقد شملها الحظر أيضًا ، ولكن بواسطة حكومة جزر الهند الشرقية الهولندية التي منعت سفر حجاج جاوة وملايو من التوجه إلى مكة منذ بداية الحرب ، بحجة أن عددًا كبيرًا من حجاج عام ١٩١٤ قد حالت الظروف ، غير المستقرة ، في الحجاز بينهم وبين العودة إلى الوطن ، وتقطعت بهم السبل ، ولم يتمكنوا من العودة إلا بواسطة حكومة الهند الشرقية الهولندية وعلى نفقتها ، ومن بعدها انحسر قدوم حجاج جاوة وملايو ، تلك المناطق التي كان يفد منها أكبر عدد من الحجاج من خارج شبه الجزيرة العربية . وقد ساعد على تشديد الحظر هناك تعاطف الهولنديين مع الألمان(١١٤) .

كان التراجع واضحًا في صفوف الحجاج الذين قدموا عبر الطرق البرية ، كما كان هناك تراجع في صفوف الحجاج الذين جاءوا بحرًا من خارج الجزيرة العربية بنسبة ١١ ٪ عن العام الماضي ، فعلى سبيل المثال كان عدد الحجاج الهنود ١٣١٩ حاجًا نفس عدد

حجاج العام الماضي تقريبًا ، أما عن الحجاج المصريين فكانوا ٥٦٥ حاجا بما فيهم حامية المحمل التي قدرت بـ ١٦٢ فردًا . أما عن الحجاج السودانيين فقد وصل من سواكن ٤٣٨٠ حاجًا ومن مصوع ٣٠٢ حاجًا ، وقد انخفض عدد الحجاج السودانيين بمقدار ١٨٠٠ حاج عن عام ١٩١٧ . كما جاء ١٣٨ حاجًا من الجزائر وتونس والمغرب . وجاء من اليمن ١٨٠٠٠ حاج ومن حضرموت ١٥٠٠ حاج ومن الخليج العربي ١٠٠٠ حاج . وقد جاء حجاج اليمن وحضرموت والخليج العربي برا ورحلوا كذلك . وقد حظي الجميع برعاية وخدمة جيدة نتيجة الخبرة التي اكتسبها رجال حكومة الملك حسين في السنتين الماضيتين(١١٥) .

وقد جاء وفد الحجاج الهنود ، من الهند وجاوة وبخارى وفارس ، على متن الباخرتين كويت والبحرين ، أما الحجاج المصريون فقد أقلتهم الباخرة بنتا كوتا(١١٦) ، في حين أن السودانيين قد جاءوا بواسطة السفن الشراعية التقليدية التي كانت تستغرق عشرة أيام من سواكن ومصوع . وكانت الشريحة الاجتماعية التي جاء منها حجاج مصر والسودان نفس شريحة العام الماضي في حين كانت الشريحة الاجتماعية للحجاج الهنود أكثر فقرًا(١١٧) .

أما حجاج شمال إفريقيا فكانوا جميعًا من الطبقات الاجتماعية العليا(١١٨) . وتم اختيارهم بواسطة حكومة الاحتلال الفرنسي هناك(١١٩) ، وكان على رأس الوفد السيد محمد بن ساسي ، ممثل فرنسا الجديد لدى الملك حسين . وقد أهدت فرنسا للملك بواسطة ابن ساسي بعض الهدايا الثمينة ؛ وهي عبارة عن سجاجيد حريرية ، وساعات ذهبية ، ودبابيس من الماس ، ونظارات ميدان ، وبعض المسدسات . أما رئيس الوفد التونسي السيد مختار الجويلي فقد جاء مرفوقًا بالصرة التونسية السنوية المعتادة التي هي من أوقاف أهالي الحرمين (١٢٠) .

أما عن الوفود البرية فعلى سبيل المثال جاء من اليمن حوالي ١٨٠٠٠ حاج ، منهم ٨٠٠٠ من الزيديين ، وكان هؤلاء ثلاثة أضعاف العام الماضي ، وجاء البعض منهم مسلحًا فقام الملك حسين بنزع سلاحهم في الطائف ، ومن لم ينزع سلاحه في الطائف نزع في مكة بواسطة قوات الشريف هناك . ومن جانبهم تقبلوا الأمر بهدوء ، وكان السبب في ضخامة الحجاج اليمنيين أن الإمام يحيى قد أرسل عددًا ضخمًا من القوات في زي

حجاج . وقد قام الشريف حسين برد هذه الأسلحة إلى أصحابها قبل عودتهم إلى بلادهم(١٢١) .

ذكر تقرير الحج أن وفدًا من سكان الخليج العربي قد جاء إلى مكة في هذا الموسم ، ولذلك نعتقد أن المقصود به هو وفد الكويت الذي بلغ عدده ألفًا من الحجاج ، وترأسه الشيخ أحمد الجابر ، ابن أمير الكويت الراحل(١٢٢) .

وعلى أية حال ، كانت الخدمة الطبية في عام ١٩١٨ على مستوى عال من الكفاءة نتيجة البعثة الطبية التي أرسلت من مصر للتعامل مع حالات الأمراض المعدية ، ولحسن الحظ أن موسم حج هذا العام مر دون أية إصابات من مثل هذا النوع من الأمراض لا في مكة ولا في جدة . وكانت نسبة الوفيات قليلة جدا قدرت بست حالات جميعهم كانوا من الطاعنين في السن(١٢٣) .

وقد ورد في القبلة بخصوص هذا الشأن أن القائمين على الحجر الصحي في كمران قد تساهلوا مع حجاج الهند لما كانت عليها حالتهم الصحية العمومية من الجودة وسلامتهم من كل عرض من أعراض الأمراض حتى غير المعدية . خشية أن تمنعهم مدة الحجر عن إيفاء فريضة الحج التي تجشموا من أجلها قطع البحار واجتياز الأقطار(١٢٤) .

وقد عنيت الحكومة الهاشمية الحجازية عناية كبيرة بظروف سكن الحجاج . وعمل مصنع تقطير المياه بكفاءة عالية طول موسم الحج وغطى جميع احتياجات الحجاج دون توقف . كما قام الحمالون بنقل المياه إلى جميع مواطن الحجاج بأسعار مناسبة قدرت باثنين بنس لكل أربعة جالونات(١٢٥) .

كما كانت هناك مراقبة شديدة على أسعار حيوانات الحمل التي كانت تنقل الحجاج من جدة إلى مكة ، وتكفلت اللجنة المختصة بتحديد أجرة جميع الحيوانات ، فعلى سبيل المثال كانت أجرة الجمل الذي يحمل شقدوف يسع لشخصين ما بين ١١,٥ إلى ١٢,٥ روبية ، وهي الأجرة الوحيدة التي ارتفعت في هذا الموسم . وكان الانتقال في وضح النهار ، وتحت رقابة شديدة من شرطة الملك حسين مما وفر جوًا من الأمن والطمأنينة(١٢٦) .

وقد قررت الحكومة الهاشمية هذا العام قرارًا جديدًا لم تقدم على مثله في السنتين

الماضيتين ، إذ أمرت بتحصيل عشرة قروش على كل نفر من الحجاج القادمين إلى ثغر جدة لزيارة بيت الله الحرام سواء أكان صغيرًا أم كبيرًا غنيًا أم فقيرًا بلا استثناء . وبررت ذلك بأن هذا المقدار لا يتجاوز ربع الرسم الذي كانت تستوفيه الحكومة التركية[١٢٧] .

وقد كان يوم عرفة في هذا العام في ١٥ سبتمبر ، واستغل الشريف حسين هذا الجمع وراح يشرح أسباب ثورته ضد الأتراك من وجهة نظر دينية ، وأشار إلى حليفه «المعروف للجميع» ، الذي يدعم الشعوب الضعيفة من أجل الحصول على حقوقهم[١٢٨] وهكذا يتضح استغلال الملك حسين لموسم الحج في أعلى صوره ، ليس من أجل الدعاية لنفسه وتبرير ثورته واصباغها بصبغة دينية فقط ، بل راح يصف حليفته بريطانيا بأنها نصيرة الشعوب الضعيفة ، والمثير للغرابة أن يكون ذلك في هذا المحفل .

وبعد انقضاء أيام الحج غادر المحمل المصري والحجاج المرافقون له في ٢٤ سبتمبر ١٩١٨ ، وبعدها بثلاثة أيام غادر حوالي ٩٠٠ من الحجاج الهنود ، أما الحجاج الهنود المتبقون قد فضلوا أن يمكثوا في مكة حتى تصل باخرة لتنقلهم إلى بلادهم . وقد رحل آخر فوج من الحجاج في ١٨ ديسمبر ١٩١٨ ، وكان من حجاج إفريقيا الذين كانوا يغادروا من جدة إلى سواكن بواسطة القوارب ، وقد كان تأخيرهم بسبب القيود التي فرضت عليهم في الحجر الصحي[١٢٩] .

وفي نهاية موسم الحج عبر الجميع عن سعادتهم بالإجراءات التي قامت بها الحكومة الهاشمية الحجازية التي نتج عنها الراحة والأمن ، كما قام ٢٥ حاجًا هنديًا بتوقيع خطاب جماعي عبروا فيه عن امتنانهم بالرعاية التي حصلوا عليها في الحجاز منذ لحظة قدومهم حتى مغادرتهم[١٣٠] .

❋ الخاتمة

أثرت الحرب تأثيرًا سلبيًا على قوافل الحج فقد انخفض عدد الحجاج في عام ١٩١٤ عن الأعوام السابقة بشكل ملحوظ فعلى سبيل المثال بلغ العدد في عام ١٩١١ حوالي ٩١ ألف حاج ثم انخفض إلى النصف في سنة ١٩١٤ ثم توقفت قوافل الحج تمامًا في عام ١٩١٥ .

كان موسم حج عام ١٩١٦ ناجحًا مقارنة بما قبله ، فقد حضر حوالي ٢٦ ألف حاج في هذا العام ، ويكمن النجاح في أن القائمين عليه لم يكونوا متوقعين حضور مثل هذا العدد ، خصوصًا أن عام ١٩١٥ لم يصل للحجاز فيه حجاج تمامًا من مصر أو الهند أو شمال إفريقيا أو جنوب شرق آسيا .

تجلى البعد السياسي كأبرز ما يكون في موسم حج ١٩١٦ لدى كل الأطراف ، فعلى سبيل المثال بذلت بريطانيا جهودًا كبيرة من أجل إنجاح هذا الموسم حيث رفعت الحصار الصارم الذي كانت تفرضه على موانئ البحر الأحمر وبذلك فتحت طريق الحج أمام حجاج الشمال وحجاج الجنوب ، فتدفق الحجاج من كل الفجاج . وحضت الحكومة المصرية ، التي أفتى علماؤها بجواز توقف الذهاب للحجاز لظروف الحرب في عام ١٩١٥ ، أن ترسل محملها وعددًا لا بأس به من الحجاج لتأدية الفريضة ، ومن جانبها وفرت بريطانيا الحماية للحجاج المصريين والمحمل المصري حتى إنها أرسلت المحمل على بارجة بريطانية وأرسلت أخرى لحمايتهم من أجل إنجاح هذا الموسم ، كما سمحت بتدفق السفن إلى ثغور الحجاز ، تلك السفن التي أقلت كافة المواد الغذائية وغير الغذائية التي كان سكان الحجاز في أمس الحاجة إليها . كما وفرت بريطانيا كل وسائل الراحة للحجاج الهنود الذين قدموا في هذا الموسم ، كل هذا من أجل كسب عطف العالم الإسلامي ضد الدولة العثمانية ، ومحاولة منها في إنجاح ودعم حليفها الذي كان حريصًا على إنجاح هذا الموسم باعتباره أول موسم له بعد ثورته على دولة الخلافة كما كان ينظر إليها أغلب المسلمين في ذلك الوقت . ولذلك نستطيع أن نجزم أنه لولا بريطانيا لما أقيم هذا الموسم ولما جاءت وفود الحجاج التي كانت تأتي من خارج شبة الجزيرة العربية .

أما الشريف حسين فقد استغل موسم الحج من أجل الترويج لنفسه أمام ممثلي العالم الإسلامي ، وبذل كل ما في وسعه لتذليل العقبات أمام الحجاج والقضاء على كافة المشكلات التي كانت تواجههم في السنوات الماضية ، وفي المقابل لم يمر عام إلا وكان يقف خطيبًا يبرر لكافة الوفود من داخل شبه الجزيرة وخارجها مبررات ثورته على دولة الخلافة ويدعو الناس ضمنيًا إلى تأييد نهضته المباركة ، ليس هذا فقط بل تجاوز وراح يجمل في صورة بريطانيا وينعتها بأنها نصيرة للشعوب الضعيفة . وبذلك يتضح للعيان تسيس الموسم . ولم يتوقف الشريف عند مغازلة بريطانيا بل راح يشيد بصمود الفرنسيين في فردون أمام جحافل الألمان .

لم تكن الحرب وحدها التي تسببت في توقف قوافل الحجاج إلى الحجاز ، بل كانت هناك أسباب أخرى أسهمت في ذلك منها : قلة سفن الشحن بشكل ملحوظ ، وارتفاع الأسعار ، والحظر الذي كانت تفرضه بعض الحكومات ، فعلى سبيل المثال قامت الحكومة الاستعمارية الهولندية بحظر الحج على المناطق التي كانت تسيطر عليها مما تسبب في توقف حجاج جاوة وملايو عن الحضور إلى الحجاز فتوقف رافد من أكبر روافد الحجاج قاطبة . ولم يكن ذلك لسبب إلا قلة سفن الشحن وتعاطف الهولنديين مع الدعاية الألمانية ضد دول الوفاق هناك .

لم تكن هولندا وحدها هي التي فرضت الحظر على الحجاج بل قامت حكومة الهند بحظر ذهاب الهنود المسلمين إلى الحجاز أيضًا ، وأقامت العراقيل أمامهم ، ولم تسمح إلا بحضور بل الشخصيات الموالية لها وبعض الفقراء المعدمين الجهلاء وهناك من ذهب إلى أن أغلب الحجاج الهنود كان من الجنود الذين توشحوا بزي الحجاج . حتى تحافظ بريطانيا على الصورة التي حاولت أن تضفيها على نفسها منذ بداية الحرب ، أنها تحترم العقائد والمقدسات الإسلامية في الحجاز وحريصة على فتح طريق الحج الحجاز أمام رعاياها فلم يكن في مقدورها أن تظهر بالصورة المعاكسة تمامًا .

أما فرنسا فقامت بنفس ماقمت به بريطانيا ، أي حرصت أن ترسل وفدًا سنويًا من الحجاج كي يمثل حجاج شمال إفريقيا فقط ، وكان أغلب الوفود التي قدمت من شمال

إفريقيا طوال سنوات الحرب من الشخصيات الرسمية والعامة : منهم الحكام والضباط والقضاة والممثلين السياسيين لفرنسا في الحجاز ، وكانوا جميعًا ممن عرف عنه الولاء لحكومة الاحتلال الفرنسي . ولم يقتصر الوضع على هؤلاء فقط بل أرسلت فرنسا أيضًا جنودًا في زي حجاج إلى الحجاز بدعوى أنهم حجاج شمال إفريقيا . وكان مقصد فرنسا في ذلك ألا تترك الساحة لبريطانيا في منطقة الحجاز ، وأن تقيم علاقة ودية مع حاكم الحجاز الجديد المنتمي لبيت النبوة ، ولهذا كان رئيس الوفد في كل عام يغدق بسخاء على ملك الحجاز من أجل كسب الود .

وسجل عام ١٩١٧ بداية تراجع عدد الحجاج الذين كانوا يأتون من خارج شبه الجزيرة العربية ثم زادت نسبة التراجع عام ١٩١٨ ، وفي المقابل كانت الأعداد الطاغية في عامي ١٩١٧ و ١٩١٨ من داخل الجزيرة العربية فكانت لصالح حجاج نجد عام ١٩١٧ ولصالح حجاج اليمن عام ١٩١٨ .

الهوامش

(١) قامت السفن البريطانية بفرض حصار اقتصادي صارم على موانئ البحر الأحمر ابتداء من الساحل اليمني في الجنوب حتى بلاد الشام في الشمال ، وتم تقسيم هذا المجال البحري إلى قسمين : القسم الجنوبي تم إسناد إدارته إلي الحاكم البريطاني في اليمن ، والقسم الشمالي وُسد إلى المندوب السامي البريطاني في مصر ، ولم يكن في مقدور أي سفينة تجارية أو حربية أو صيد أن تدخل البحر الأحمر دون علم الأسطول البريطاني ، وبالتالي توقفت السفن التجارية التي كانت تحمل المواد الغذائية التي كانت أساس الحياة في الحجاز خصوصًا القادمة من الهند ، وقد ألجأ الحصار سكان الحجاز إلى بيع حليهم وأثاثهم وأبواب بيوتهم وخشب سقفها ، ولو طال عليهم أمد ذلك سنة أخرى لأكلتهم المجاعة ونهشتهم الأوبئة التي تعقبها . ولم تحدث الانفراجه إلا بعد قيام الشريف حسين بثورته ضد الدولة العثمانية يونيو ١٩١٦ . للمزيد عن الحصار الاقتصادي البريطاني لسواحل البحر الأحمر انظر ، A. L. P. Burdett, ed, Records of the Hijaz 1910 -1918, London, Archive Editions, 1996, vol. 7, pp. 149 -161, 321- 345.

(٢) جورج انطونيوس ، يقظة العرب ، تاريخ حركة العرب القومية ، ترجمة ناصر الدين أسد وإحسان عباس ، بيروت ، دار العلم للملايين ، ١٩٧٨ ، ط ٨ ، ص ص ٥٤٣ - ٥٧٨ .

(٣) المرجع السابق ، ص ص ٢١٥ - ٢١٦ .

(٤) انقسم الحكام العرب حول إعلان السلطان للجهاد ، فأما عن ابن الرشيد في منطقة حائل وجبل شمر ، والسلطان دينار في دارفور بالسودان ، والسنوسيين في ليبيا فقد وقفوا إلى جانب الدولة العثمانية ، وأما باقي الحكام العرب فقد وقفوا إلى جانب الإنجليز : مثل الشريف حسين في الحجاز ، وابن سعود في نجد ، والشيخ مبارك آل صباح في الكويت ، والإدريسي في اليمن ، والزعماء العرب في سوريا والعراق ، والحكومة المصرية التي فرضت عليها بريطانيا الحماية في بداية الحرب ، وتحولت مصر من جراء ذلك إلى قاعدة عسكرية كبرى ترتع في ساحتها قوات بريطانيا وحلفائها من أقصاها إلى أدناها . للمزيد عن إعلان السلطان للجهاد ومردوده في أنحاء العالم الإسلامي المختلفة انظر ؛ جورج أنطونيوس ، مرجع سابق ، ص ص ٢٢٢- ٢٣١ .

(5) Report of the Hajj of 1914-1915, Records of the Hajj: the Hashimite period 1916 - 1925, London, Archive editions, 1993, vol. 5, p784.

(٦) المحمل هو الموكب الذي كان يخرج من مصر كل عام حاملاً كسوة الكعبة والصرة التي توزع على أمراء الحجاز وفقرائه ، وظل هذا المحمل يخرج منذ عهد شجر الدر وطوال عهد المماليك حتى بداية عهد جمال عبد الناصر .

(٧) تقرير أمير الحج المصري لعام ١٩١٤ ؛ الأهرام ، ٢٤ أكتوبر ١٩١٤ .

(8) Report of the Hajj of 1914-1915, op. cit, p781.

(9) Ibid, p. 801.

(10) Report on Hajj of 1910 -1911, Records of the Hajj: the Ottoman period 1888-1915, London, Archive editions, 1993, vol. 4, p.700.

(١١) قام الشريف حسين بحملة ضد حاكم نجد في الرابع عشر من يوليو عام ١٩١٠ منطلقا من الطائف ، واصطحب معه ٤٠٠٠ من البدو المسلحين ، وعندما خرج لم يعلن عن غايته الحقيقية بل ادعى أنه ذاهب لتأديب بعض القبائل ، وترك ابنه عبد الله نائبًا له في مكة واصطحب معه أبنائه : على وفيصل وزيد . وقد طلب المساعدة من الوالي العثماني الذي كان ميالاً لمساعدته غير أن الحكومة في استانبول أبت عليه . وكان الهدف الجوهري من الحملة تأديب أمير نجد الذي رفض أن يدفع الجزية التي كانت تدفعها بلاده للشريف . ونكاية في أمير نجد دعم ابن الرشيد الشريف في هذه الحملة ، ولكن الله سلم ولم تراق الدماء في هذه الحملة ، فبعد أن أسر الشريف أخًا لأمير نجد وافق الأخير على أن يدفع مبلغ ٥٠٠٠ دولار سنويًا عن القصيم ، كما تعهد بجمع ضريبة قبيلة عتيبة وأن يرسلها سنويا ، وعندما أعرب الشريف عن رغبته في مقابلة الأمير عبد العزيز شخصيًا رفض الأخير لعدم ثقته في الشريف ؛ للمزيد حول هذه الحملة ونتائجها انظر Records of the Hajj: the Ottoman period 1888-1915, pp. 55 -65.

(12) Report on Hajj of 1914-1915, op. cit, p. 782.

(١٣) كان الحجاج ، بشكل عام ، بعد النزول من عرفة ينتظرون في مكة صدور أمر الشريف بسفرهم منهما ، ولا يكون ذلك في الغالب إلا في الأسبوع التالي لنزولهم من عرفة ، وقد كان الغرض أن تروج تجارة مكة فيشترى الحجاج من أهلها ، فإذا ما مكث الحجاج هذه الفترة وجهزوا أنفسهم سافروا إلى المدينة المنورة أو إلى بلدهم إن كان سبق له زيارة الرسول قبل الحج . محمد لبيب البتنوني ، الرحلة الحجازية ، القاهرة ، مطبعة الجمالية ، ١٣٢٩ هـ ، ص ٢٠٦ .

(14) Report on Hajj of 1914-1915, op. cit, p. 782.

(15) Ibid.

(16) Ibid.

(17) Ibid.

(18) Report of the Hajj of 1914-1915, op. cit, p. 783.

(19) Ibid, pp. 783 - 784.

(20) From the consul general at Batavia to the foreign and political department, Simle, 15 the May 1918, Records of the Hajj, p. 96.

(٢١) العدد ٩ ، لسنة ١٣٣٤ ، ص ٣ .

(22) Report on Hajj of 1914-1915, op. cit, p 784.

(23) Ibid.

(24) Tel, from the Secretary to the Government of India, Simle, to the Political Resident, Aden, 20 April 1916, Burdett, ed, Records of the Hijaz 1798-1925, vol. 7, p. 323.

(25) Report on Hajj of 1914-1915, op. cit, pp 784 - 785.

(26) Ibid, p 786.

(٢٧) الأهرام، ٣ أكتوبر ١٩١٦ .

(٢٨) اندلعت ثورة الشريف حسين ضد الدولة العثمانية في ١٠ يونيو ١٩١٦ ، فقام الشريف نفسه بمهاجمة القوات العسكرية التركية المرابطة في مكة، وقام ابناه فيصل وزيد بمهاجمة المدينة، كما قام ابنه الثالث عبد الله بمهاجمة الطائف، أما الشريف محسن فقد قام بمهاجمة جدة . وتمكنت قواته من السيطرة على الطائف في ٢١ يونيو وجدة في ١٦ يوليو ١٩١٦ ومكة في الشهر نفسه ثم توالى سقط مدن الحجاز الواحدة بعد الأخرى ولكن ظلت المدينة المنورة مستعصية على الشريف وقواته لفترة طويلة حيث كانت مقر القوات العثمانية في الحجاز . Burdett, Ed, the Arabian report June 1916. Records of the Hijaz 1798-1925, London, Archive Editions, 1996, Vol. 7, pp. 271-280.

(29) Report on Hajj of 1916, Records of the Hajj : the Hashimite period 1916 - 1925, London, Archive editions, 1993, vol. 5, p. 54.

(30) Telegram, from sir H. McMahon to foreign Office, 17, August 1916, Burdett, ed, Records of the Hijaz 1910 -1918, London, Archive Editions, 1996, vol. 7, p. 483.

(31) Telegram, from Sir H. McMahon to government of India, 30 August 1916, Records of the Hijaz 1910 -1918, vol. 7, p. 484 - 485.

(32) From government of India to India Office, 21 July 1916, op. cit, p. 484 - 485.

(33) Report on Hajj of 1916, op. cit, p. 58.

(٣٤) المنار، ج٩، م١٩، ص ٥٦٥ .

(٣٥) المرجع السابق، ج٥، م١٩، ص ٣٠٩ .

(٣٦) القبلة، العدد ٩ ، لسنة ١٣٣٤ ، ص ٣ .

(37) Illustrated London News, September 30, 1916, Issue 4041; p. 378-379.

(38) Ibid, October 14, 1916, Issue 4043. p. 442-443.

(٣٩) وهؤلاء العلماء هم: الشيخ محمد الخضري، والشيخ عبد الرحمن الخضري شيخ معهد دمياط، والشيخ عبد الرحمن عليش، والشيخ أحمد نصر والشيخ محمد مجدي، والشيخ عبد المعطي الشرشيمي والشيخ محمد قنديل الهلالي والشيخ الدسوقي العربي والشيخ أحمد حسين وكيل

مدرسة الجمعية الخيرية الإسلامية والشيخ أحمد محمد غانم والشيخ خليل أمين حسين والشيخ أحمد عبد السلام والشيخ محمد الروبي والشيخ محمد عبد الخالق العشيري والشيخ محمد على جمعة والشيخ عامر أحمد فضل والشيخ عبد الله جاد والشيخ إسماعيل أمين الشابوري والشيخ أبو طالب حسين . الأهرام ، ٢ سبتمبر ١٩١٦ .

(٤٠) الأهرام ، ٢٨ سبتمبر ١٩١٦ .

(٤١) تكفل سلطان مصر ، حسين كامل ، بنفقة العلماء التسعة عشر ، وبناء عليه أرسل ناظر الدائرة الخاصة السلطانية ٦٥٠ جنيهًا إلى وزارة الأوقاف كي توزع على النحو التالي ٤٠ جنيهًا على العلماء الكبار و٣٠ جنيهًا على الأحد عشر عالمًا الآخرين المقرر سفرهم في الدرجة الثانية ، وأمر أن تكون الخيام اللازمة لهم جميعا في السفر على حسابه الخاص ، كما أمر السلطان أن يحج على نفقته أربعة عشر شخصًا آخرين من أهالي نفتيس وجبارس والبهي وأن يصرف لهم ٢٨ جنيهًا مصريًا ، وقد ذكرت جريدة وادي النيل التي كانت تطبع في الإسكندرية في ذلك الوقت أن إقدام السلطان على هذا المسلك كان يرجع إلى وفاة والدته على الرغم من استطاعتها الحج فأفتى له مفتي الديار المصرية أن يرسل من يحج عنها . الأهرام ، ١٧ سبتمبر ١٩١٦ ؛ القبلة ، العدد ٧ ، ١٣٣٤ ، ص٣ .

(42) F. E. Peters. The Hajj: the Muslim Pilgrimage to Mecca and the Holy places, New Jersey , 1994, pp. 329.

(43) Storrs, Ronald, Sir, the Memoirs of sir Ronald Storrs, New York, G. p. putnam's sons, 1937, p, 181.

(٤٤) المنار ، ج٩ ، م ١٩ ، ص ٥٦٢ .

(45) Report on Hajj of 1916, op. cit, p. 57.

(46) Records of the Hijaz 1910 -1918, vol. 7, p. 489.

(٤٧) الأهرام ، ٢٨ سبتمبر ١٩١٦ .

(48) Storrs, op. cit, p. 181.

(49) Report on Hajj of 1916, op. cit, p.

(٥٠) القبلة ، العدد ٧ ، لسنة ١٣٣٤ ، ص٣ .

(٥١) الأهرام ، ٢٨ يولية ١٩١٦ .

(52) The Times(London), Jun 26, 1916, Issue 41203, p. 8.

(٥٣) القبلة ، العدد ٧ ، لسنة ١٣٣٤ ، ص ٣ .

(54) Peters. op, cit, pp. 323 - 325.

(55) Ibid.

(٥٦) العدد ١١٠ ، لسنة ١٣٣٥ هـ ، ص ٢ .

(٥٧) للمزيد عن الخطبة التي ألقاها قدور عبريط انظر القبلة ، العدد ١٥ ، لسنة ١٣٣٤ ، ص ١ .

(٥٨) القبلة ، العدد ١١١ ، لسنة ١٣٣٥ ، ص ٢ .

(٥٩) القبلة ، العدد ١٧ ، لسنة ١٣٣٤ ، ص ٢ .

(٦٠) سليمان موسى ، الحركة العربية : المرحلة الأولى للنهضة العربية الحديثة ١٩٠٨-١٩٢٤ ، بيروت ، دار النهار ، ١٩٧٧ ، ط ٢ ، ص ٥١ .

(61) Report on Hajj of 1916, op, cit, p. 57.

(٦٢) المنار ، ج ٢ ، م ٢٠ ، ص ١١٣ .

(63) Report on Hajj of 1916, op, cit, p. 57.

(٦٤) المنار ، ج ٢ ، م ٢٠ ، ص ١١٤ .

(٦٥) الأهرام ، ٢٩ أكتوبر ١٩١٦ .

(66) The Arabian report June 1916, op. cit, p. 275.

(٦٧) وفقًا للقيمة الرسمية للعملة كان الجنيه الاسترليني يساوي ١١٢ قرشًا عثمانيًا والجنيه العثماني يساوي ١٠٠ قرش والريال المجيدي يساوي ١٧ قرشًا . القبلة ، العدد ١٠ ، لسنة ١٣٣٤ ، ص ٢ .

(68) Report on Hajj of 1910 -1911, op. cit, vol. 4, p. 693.

(٦٩) المنار ، ج ٣ ، م ٢٠ ، ص ١٥٦ .

(٧٠) المنار ، ج ٢ ، م ٢٠ ، ص ١٠٩ .

(71) Report on Hajj of 1916, op. cit, vol. 5, p. 58.

(٧٢) عبد الهادي التازي ، رحلة الرحلات : مكة في مائة رحلة مغربية ورحلة ، الفرقان للتراث الإسلامية ، ٢٠٠٥ ، ج ٢ ، ص ٥٧١ .

(73) Report on Hajj of 1916, op. cit, p. 59.

(74) Ibid.

(٧٥) محمد صالح الشيبي فاتح باب الكعبة ، والشيخ عبد الله الزواوي مفتي الشافعية والشيخ عابد مفتي المالكية ، محمد بن علوي السقاف وكيل نقيب السادة والشيخ عبد الله أبو الخير وكيل رئيس الخطباء في المسجد الحرام . للمزيد انظر القبلة ، العدد ١٥ ، لسنة ١٣٣٤ ، ص ٣ .

(76) Peters, op. cit, pp. 326 - 327.

(77) Ibid.

(٧٨) للاطلاع على مضمون الخطبة انظر القبلة ، العدد ١٧ ، لسنة ١٣٣٤ ، ص ٣ .

(79) Report on the Hajj of 1917, op. cit, p 73.

(80) Letter from sir H. McMahon to the Sherif, 1 November 1916, op. cit, vol. 7, p. 488.

(٨١) المنار ، ج ٢ ، م ٢٠ ، ص ١١١ .

(82) Report on Hajj of 1916, op. cit, p. 50.

(83) Ibid, p. 60.

(84) Ibid.

(٨٥) القبلة ، العدد ١١٢ ، ١٣٣٥هـ .

(86) Report on Hajj of 1916, op. cit, p.58.

(87) Notes on the Hajj of 1917, op. cit, p. 81.

(٨٨) كما رافق الأمير محمد أيضًا الأمير عبد العزيز بن تركي والأمير مشاري بن جلوي والأمير محمد بن ناصر الفرحان ومعهم عائلات الأمراء . القبلة ، العدد ١١٥ ، ١٣٣٥هـ ، ص ٢ .

(89) Report on Hajj of 1917, Records of the Hajj: the Hashimite period 1916 - 1925, vol. 5, p79.

(90) Ibid, p 70.

(91) Ibid, p. 82.

(92) Ibid.

(٩٣) القبلة ، العدد ١١٥ ، ١٣٣٥هـ ، ص ٢ .

(94) Report on Hajj of 1917, op. cit, p. 80.

(٩٥) القبلة ، العدد ١١٣ ، لسنة ١٣٣٥ ، ص ٢ .

(96) Peters, op. cit., p 329.

(٩٧) الأهرام ، ١٩/ ٩/ ١٩١٧ .

(٩٨) القبلة ، العدد ١١٤ ، لسنة ١٣٣٥ ، ص ٢ .

(99) Report on Hajj of 1917, op. cit, p 70.

(١٠٠) القبلة ، العدد ١١٥ ، ١٣٣٥ هـ .

(101) Report on Hajj of 1917, op, cit, p 73.

(١٠٢) القبلة ، العدد ١١٥ ، لسنة ١٣٣٥ ، ص ٢ .

(103) Peters, op. cit, pp. 328-329.

(104) Ibid.

(105) Report on the Hajj of 1917, op. cit. p. 80. Peters, op. cit, p. 330.

(106) Peters, op. cit, p. 329.

(107) Report on the Hajj of 1917, op. cit. p 74.

(108) The Times, no. 41899, 1918, p. 5.

(١٠٩) القبلة ، العدد ١١٦ ، لسنة ١٣٣٥ ، ص٢ .

(110) The Times, (London, England), no. 41899, 1918, p. 5.

(111) Report on hajj of 1918, Records of the Hajj, vol. 5, p. 105.

(112) Note on the pilgrimage 1918, Records of the Hajj, vol. 5, p. 120.

(113) Records of the Hajj, vol. 5, p. 97.

(114) From the consul general at Batavia to the foreign and political department,

Simle, 15 the May 1918, Records of the Hajj, vol. 5, p. 95.

(115) Report on hajj of 1918, op. cit, p. 105.

(١١٦) وصل المحمل المصري والحجاج المصريون في غرة ذي الحجة على متن السفينة بنتا كوتا ترافقها السفينة صوفر لخفارتها ، وكان على رأس الحجاج المصريين أمير الحج عبد الرحيم باشا فهمي ، فأطلقت المدافع التحيات المعتادة . وفي اليوم التالي لوصوله اصطفت الجنود العربية ورجال الشرطة والجنود المصرية بموسيقاها في ساحة المرفأ ، ونزل المحمل من على متن الباخرة إلى البر على زورق بخاري فضج الناس بالتهليل والتكبير وكان ممن حضر لاستقباله ممثل الملك حسين في مكة الشريف محسن بن منصور وسائر كبار رجال الحومة في جدة . القبلة ، العدد ٢١٣ ، لسنة ١٣٣٦ ، ص٣ .

(117) Report on hajj of 1918, op. cit, p. 105.

(١١٨) ومن أعضاء هذا الوفد محمد بن ساسي مندوب الحكومة الفرنسية الفخيمة ، وحضرة الضابط الباسل مندلى سليمان ومن الأعيان المراكشيين الشيخ مصطفى قرة والسيد عبد النبي الغبوري والشيخ الحسين بن عبد السلام ومن أفاضل الجزائر الشيخ طالب شعيب والشيخ بندلي حسن والشيخ بن حمده عبد القادر والشيخ بن ذكري أحمد والشيخ بن حبيش والشيخ أبو مالي اليش . ومن الأعيان التونسيين حضرات الأفاضل السيد مختار الجويلي والسيد الطيب المرزوقي والسيد محمد الشافعي والسيد الحاج البشير الوادي والسيد محمود الوادي والطبيب السيد على المورلي . وقد حضروا إلى جدة على الباخرة الفرنساوية أورينوك التي أقلتهم من ثغر بنزرت في تونس وعندما وصلوا إلى جدة قضوا بها يومين ثم توجهوا لمكة . القبلة ، العدد ٢١٣ ، لسنة ١٣٣٦ ، ص٢ .

(119) Report on hajj of 1918, op. cit, p. 120.

(١٢٠) القبلة ، العدد ٢١٥ ، لسنة ١٣٣٦ ، ص ٣ .

(121) Note on the pilgrimage 1918, op. cit, p. 120.

(١٢٢) القبلة ، العدد ٢١٥ ، لسنة ١٣٣٦ ، ص ٢ .

(123) Note on the pilgrimage 1918, op. cit, p. 121.

(١٢٤) العدد ، لسنة ١٣٣٦ ، ص ٣ .

(125) Report on hajj of 1918, op. cit, p. 105.

(126) Ibid.

(١٢٧) القبلة ، ٢١٠ ، لسنة ١٣٣٦ ، ص ٢ .

(128) Note on the pilgrimage 1918, op. cit, p. 120.

(129) Report on hajj of 1918, op. cit, p. 105.

(130) Note on the pilgrimage 1918, Records of the Hajj, vol. 5, p. 122.

(٦)

الحرب العالمية الأولى
وتحولات الهوية المصرية

عبد المنعم محمد سعيد
باحث بمركز تاريخ مصر المعاصر

كانت فترة الحرب العالمية الأولى (١٩١٤-١٩١٨) فترة مفصلية في تاريخ مصر ، وشكلت علامة فارقة في رؤية المصريين لأنفسهم وللعالم من حولهم . فمصر قبل الحرب لم تكن هي بعدها ؛ فقبل الحرب كانت «عثمانية» الهوى والارتباط والتوجه -رغم الاحتلال البريطاني أو بسببه- ؛ وبعدها كانت «مصرية» تجلت مصريتها في السياسة والأدب والفكر والفن . وقبل الحرب وعلى أعتابها كانت تتقاسمها الفتن الطائفية بين «مسلمين» و«أقباط» ؛ وبعدها تفجرت فيها ثورة ١٩١٩ لتصبح أحداث ووقائع الثورة أيقونة "الوحدة الوطنية" ورمزها البارز في تاريخ مصر الحديث . كيف كانت مصر قبل الحرب ، وكيف أصبحت بعدها؟ ما الذي حدث خلال هذه السنوات القلائل (١٩١٤-١٩١٨) وأدى إلى هذه التحولات العميقة في رؤية القوى السياسية والتيارات الفكرية المختلفة للهوية السياسية لمصر؟

* الجامعة الإسلامية والوطنية المصرية

لقت الجامعة الإسلامية استجابة قوية عند المسلمين ، ودعّمها الشعور بالخطر المشترك أمام الزحف السياسي والاقتصادي الذي يهدد المسلمين ، فتزايد عدد الصحف الذي تدعو إلى الجامعة الإسلامية تزايدًا ظاهرًا قبل الحرب العالمية الأولى ، فقد كان عددها في سنة ١٩٠٠ لا يزيد عن مائتي جريدة ومجلة ، فبلغ عددها سنة ١٩٠٦ خمسمائة ، ثم زاد في سنة ١٩١٤ على الألف[١] .

وعلى الرغم من أن المجتمع المصري كان حتى أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين لا يزال يغلب هويته الدينية على هويته المصرية ؛ فإنه مع ذلك كان قد خطا وبشكل كبير نحو إدراك هذه الهوية المصرية ، ولكن كان لابد من التأكيد دومًا على الهوية الإسلامية فى مواجهة المحتل البريطاني ، واعتقد فريق من المصريين أن معنى الدعوة إلى الهوية المصرية مجردة عن الهوية الإسلامية هو الالتقاء مع هدف الاحتلال فى إيجاد شرعية لوجوده بعد نزع شرعية تبعية الدولة المصرية لدولة الخلافة .

وحتى ذلك الوقت كان الشعور الديني مسيطرًا على أفكار المصريين ، وكانوا يشعرون بالانتماء إلى دولة الخلافة[٢] ، وأصبح هذا الشعور والتعبير عنه مظاهره ضد الاحتلال ، إذ

أنهم بذلك يعلنون لبريطانيا والعالم أجمع أن مصر ترفض اعتبار هذا الاحتلال إجراءً نهائيًا[٣] ، ورغم أننا الآن نجد صعوبة كبيرة فى تصور الأهمية التى كانت فكرة الخلافة تحظى بها فى تلك الفترة ، إلا أن فكرة الخلافة تلك كانت هى مصدر الإلهام الذى يحرك الثورات فى البلاد الإسلامية من الهند إلى مصر ، فقد كانت فكرة الخلافة ، مهما كان النقص الذى لحق بها فى التطبيق ، تمثل إحساسًا بالتوحد الكامل فى مواجهة التجارب الدنيوية المريرة ، ممثلة فى الهزيمة أمام الأوروبى[٤] .

فتوحيد الأخوة فى العقيدة الواحدة للمسلمين بغض النظر عن انتمائهم العرقى وجنسياتهم كان بالنسبة للشعوب الإسلامية إحدى وسائل الدفاع عن النفس ، وهكذا فإن هذا الشكل الدينى كان يحوى فى داخله مضمونًا تقدميًا معينًا[٥] ، فقد كان الإسلام ممثلاً فى الخليفة هو الملجأ والملاذ لرجل الشرق المسلم[٦] ، وكان من الطبيعى بعد ذلك أن تنجح دعوة الجامعة الإسلامية فى مصر حيث إنها أصبحت صورة لمحاربة النفوذ الأوروبى المسيطر[٧] .

وتؤكد كافة الدلائل إلى أن نشوء الحركة الوطنية المصرية ضد الاحتلال قد تم في معظمه من منطلق إسلامي ، ولعل الحركة الوطنية المصرية ضد الاحتلال ، خلال هذه الفترة ، لم تنفصل كثيرًا عن طبيعتها على امتداد القرن التاسع عشر[٨] ، والولاء للدولة العثمانية وإن انبعث أساسًا من واقع دينى إلا أن التعبير عنه جاء بسبب سياسى مؤداه إثبات عدم شرعية الاحتلال البريطانى الجاثم[٩] ، ونستطيع أن ندرك بواعث هذا المنطلق الدينى للحركة الوطنية من أن سلطات الاحتلال قد أتاحت فرصًا عديدة لعناصر من غير المسلمين للسيطرة على إدارة البلاد ، وتعددت هذه العناصر بين أوروبيين وأرمن وسوريين مما أثار حفيظة المصريين . ويبدو المنطلق الإسلامى للحركة الوطنية كرد فعل لتغلغل تلك العناصر أكثر ما يبدو فى الصحافة ، فقد تم إصدار "المؤيد" ١٨٨٩ لتواجه المقطم الإنجليزية والأهرام الفرنسية ، وقامت هذه الموازنة على أسس دينية ، بمعنى أن تكون المؤيد جريدة إسلامية أمام الجريدتين المسيحيتين الأخريين[١٠] .

وكان من الطبيعى أن يستغل مصطفى كامل هذه المشاعر ، ويقيم دعوته على أساس خروج الاحتلال دون خلع طاعة الخليفة ، وكما يقول شفيق غربال ، فإن «دعوة مصطفى

كامل قامت على قاعدة خالية من كل تعقيد ومن كل شطارة : لمصر عدو واحد هو الاحتلال ولمصر مقصد واحد هو الجلاء ، وماعدا ذلك فتفصيل له وقته»[١١] . ولم يكن الولاء لدولة الخلافة فى رأى مصطفى كامل نزولاً عن استقلال مصر لها بل كان مسايرة للظروف الدولية التى تحيط بمركز مصر الدولى وإحراج مركز الاحتلال البريطانى فى مصر غير الشرعى[١٢] ، وقد رأى مصطفى كامل أن التحلل من قيود التبعية العثمانية سيؤدى بصورة تلقائية إلى تحول البلاد إلى مستعمرة إنجليزية ، وإن العلاقة فى ظل الفرمانات السلطانية والمعاهدات الدولية تحفظ للبلاد استقلالها[١٣] فهذه الفرمانات هى الضامنة لاستقلال مصر وعدم تمكين إنجلترا من ضم مصر إلى ممتلكاتها «فماذا يكون مصير البلاد المصرية لو تنازلت تركيا عن حقوقها لإنجلترا ، أو تعاهدت معها على ذلك بمعاهدة شبيهة بالمعاهدة الفرنسية الإنجليزية ألا تصير ولاية إنجليزية»[١٤] .

ويرى أحد المشاركين فى الحركة الوطنية فى تلك الفترة أن السياسة التى اتبعها مصطفى كامل مع تركيا كانت أحكم سياسة يمكن اتباعها ، وذلك لأن الرأى العام فى مصر كان يقدس الخلافة ، فكان مصطفى كامل يقبل استمرار سيادة تركيا حتى لا يعارضه أغلبية المصريين[١٥] ، وهكذا فإن مصطفى كامل بتمسكه بتأييد الخليفة ، وتأكيده على الولاء لدولة الخلافة ، وعمله على ربط مصر بحركة الجامعة الإسلامية استطاع أن يجذب الجماهير معتمدًا على شعورها الديني ، كما استطاع أن يحرج الوجود البريطانى فى مصر بنزعه الشرعية عنه .

استطاع مصطفى كامل تحت شعارات الوطنية المصرية ، والوحدة الإسلامية ، والإخلاص للسلطان العثماني في دعم تيار الوطنية المصرية ذات المرتكز الإسلامي وهو ما ظهر جليًا في حوادث طابا ودنشواي عام ١٩٠٦ . و استطاع إيجاد حركة جماهيرية قوية في وجه الاحتلال البريطاني وممثله اللورد كرومر . ولم تكن هذه الحركة إصلاحية بقدر ما كانت حركة تسعى للاستقلال عن الحكم الأجنبي في المقام الأول[١٦] ؛ وكما كانت حياته مظاهرة وطنية ، جاءت وفاته عام ١٩٠٧ كذلك ، ومثلت جنازته وما صاحبها من مظاهر أكبر تأكيد لوجود حركة وطنية مصرية قوية ، وهو مالم يستطع خصومه السياسيين والفكريين إنكاره ، بل سارعوا في المشاركة في فعاليات رثائه وتأبينه[١٧] .

وفى الواقع فإنه مع حادثة طابا عام ١٩٠٦ ظهر منظور جديد للفكرة القومية على الساحة الفكرية والسياسية في مصر ؛ فقد وقع النزاع بين الدولة العثمانية وإنجلترا على حدود مصر الشرقية ، وانقسمت الصحف المصرية إبان الأزمة إلى قسمين بعضها انحاز إلى إنجلترا ، و أكثرها أيد دولة الخلافة[١٨] ، وبدا من معالجة معظم الصحف أن الرابطة بين مصر وتركيا أقوى مما كان يُقدر من قبل[١٩] . وبحكم تأييد مصطفى كامل للجامعة الإسلامية التى تمثلها دولة الخلافة فقد أيد حق تركيا فى الاستيلاء على طابا وعدم حق إنجلترا فى معارضة ذلك . وقد نتج عن هذا الموقف ظهور مجموعة جديدة غلبت الانتماء المصري على الانتماء الديني[٢٠] وأعلنوا قيام «حزب الأمة» ، ونزلوا إلى معترك الحياة السياسية لطرح أفكارهم عن القومية المصرية وعلاقة مصر بالدولة العثمانية وغيرها ، وكان ديدنهم إبراز ولائهم للقومية المصرية وحدها دون اعتبار للولاء الإسلامي الكبير ، واتخاذ ذلك قاعدة للعمل السياسي[٢١] . ويذكر جورج لويد أن كرومر كان له ضلع في تشجيعهم على إصدار الجريدة وتشكيل الحزب "كان كرومر يعلم أن في مصر عددًا كبيرًا من الرجال المعتدلين ذوي التأثير والمكانة والذين لم يكونوا يرحبون بأفعال مصطفى كامل وأنصاره . و هم على القدر نفسه من الوطنية ولكن مداركهم أوسع ونظرهم أبعد ، وقد كانوا راغبين في تحقيق التقدم السياسي بطرق أكثر حذرًا ودستورية . وقد حاول أن يدفعهم لتكوين شكل ما من أشكال التنظيم السياسي الفاعل يستطيعون من خلاله أن ينشروا آراءهم ويحضوا على أهدافهم . ونتيجة لجهوده شكلوا في سبتمبر ١٩٠٧ حزب جديد ، "حزب الأمة" ، له جريدته الخاصة «الجريدة»[٢٢] .

وكان اللورد كرومر فى آخر تقاريره الذى وضعه قبل أن يغادر البلاد ، وهو تقرير عام ١٩٠٦ ، قد ميز بين مجموعتين من العاملين فى المجال الوطنى ؛ المجموعة الأولى التى أطلقت على نفسها اسم «الحزب الوطنى» ، وهي التي تزعمها مصطفى كامل ، وإن لم يذكره بالاسم ، وقد وصفهم بأنهم أتباع الجامعة الإسلامية ، وهاجمهم بشدة ؛ ففى رأيه أنهم يقومون «بتهييج الأحقاد الجنسية والدينية إما ظاهرًا أو خفية» ، ووصفهم بأنهم ليسوا إلا فئة قليلة العدد عالية الصوت ، و لا يمثلون رغبة المصريين ولا أمانيهم الحقيقية[٢٣] . وذكر كرومر المجموعة الأخرى موضحًا إيمانهم بالتحديث الغربي ، والقومية الليبرالية ومعارضتهم

لدعوة الجامعة الإسلامية «إلى جانب هؤلاء الذين يدعون لأنفسهم صفة الوطنية ، توجد جماعة أخرى من المصريين الذين لا يتمتعون بمثل شهرة الفريق الأول ؛ ولكنهم لا يقلون عن منافسيهم استحقاقًا لهذه الصفة ، بالرغم من اختلافهم معهم في المنهج الفكري ، وفي أسلوب العمل . وهذه الجماعة صغيرة العدد ، والآخذة في الازدياد ، هي الحزب الذي يمكن أن أسميه على سبيل الاختصار بأتباع المفتي الأخير الشيخ محمد عبده . . . وفكرتهم الأساسية تقوم على إصلاح النظم الإسلامية المختلفة ، دون إخلال بالقواعد الأساسية للعقيدة الإسلامية . فهم وطنيون حقًا ، بمعنى أنهم راغبون في ترقية مصالح مواطنيهم وإخوانهم في الدين ، ولكنهم غير متأثرين بدعوة الجامعة الإسلامية . ويتضمن برنامجهم التعاون مع الأوروبيين ، لا معارضتهم ، في إدخال الحضارة الغربية إلى بلادهم . . . وقد عين فى هذه الأيام رجل من أشهرهم هو سعادة سعد زغلول باشا ناظرًا للمعارف العمومية والسبب فى تعيينه الرغبة فى اشتراك رجل كفء بارع ، ومصرى مستنير الذهن من رجال هذه الفئة فى عمل الإصلاح المصرى»(٢٤) .

وكان مُنظر هذه المجموعة هو أحمد لطفى السيد ، وقد رأت هذه المجموعة إنشاء جريدة حرة «تنطق بلسان مصر وحدها» وألا يكون لها ميل خاص إلى الدولة العثمانية أو إلى إحدى السلطتين الشرعية أو الفعلية فى البلاد» ، و أن تكون ملكًا لشركة من الأعيان «أصحاب المصالح الحقيقية في البلاد»(٢٥) . وهكذا ، ونتيجة للفرز السياسي الذي أعقب حادث طابا ، فقد أصبح في مصر في تلك الفترة تياران تقاسما الحركة الوطنية ، التيار الأول يمزج بين الانتماء الديني وبين الانتماء الوطني ، والتيار الثاني يجرد الانتماء الوطني من أي روافد دينية وهو تيار "القومية المصرية" الخالصة(٢٦) .

وقد كان لكل تيار رؤيته وأيديولوجيته ، فقد كان مصطفى كامل معبرًا أكثر عن الطبقة الوسطى المدنية وعن فكرها ، وكان صاحب رؤية لا ترى تعارضًا بين الوطنية وبين الولاء لدولة الخلافة ، ومن ثم تبنى أيديولوجية «الجامعة الإسلامية» وذلك لمواجهة الاحتلال البريطانى و إحراج موقفه بالتأكيد الدائم على التبعية للدولة العثمانية صاحبة الحق الشرعى فى مصر ، مع التأكيد المستمر على استقلال مصر الذاتى . أما التيار الثانى فقد كان معبرًا أكثر عن طبقة الأعيان ، التى نمت فى ظل الاحتلال وقد مثلهم أحمد لطفى

السيد معبرًا عن طبقته ، وعن فكرها . وقد غلب الانتماء المصرى على الدينى ، ورأى فى مصر قومية مستقلة ومميزة عما عداها من بلاد العالم الإسلامى[٢٧] . وكانت رؤيته التمسك بالمصرية كهوية وحيدة ، وتبنى أيديولوجية «القومية المصرية» .

وقد تبلورت حول كل تيار منهما مفاهيم مختلفة أدت إلى تمايز وتباين فى رؤية كل منهما لقضايا عديدة ، فقد رأى الوطنيون أصحاب أيديولوجية «الجامعة الإسلامية» أنه لا أمل في الإصلاح الحقيقى إلا بزوال الاحتلال أولاً ، إذ إنه بمجرد شفاء الأمة من علتها المتمثلة في الاحتلال البريطاني يمكن التغلب على العقبة الرئيسة في سبيل تقدمها ، وكان بتمسكه بأولوية الإصلاح السياسي على الإصلاح الاجتماعي يمثل امتدادًا لفكر الأفغاني ، أو على الأقل في جانب منه . ورأى أصحاب «القومية المصرية» الخالصة أن الإصلاح الاجتماعي هو الوسيلة الفعالة لنيل الاستقلال[٢٨] ؛ فالعلة ليست في الاحتلال ، وإنما في المجتمع ذاته ، إذ بمجرد تغلب المجتمع على علله الاقتصادية والتربوية والاجتماعية والسياسية ، فإن أعراض هذه الحالة ، أي الاحتلال الأجنبي ، ستتلاشى[٢٩] .

وتمثل التعبير السياسي لتلك الأفكار في الصراع بين الحزبين الكبيرين المعبرين عن ذلك ، وهما الحزب الوطنى وحزب الأمة . ونبذ حزب الأمة فكرتي الوحدة الإسلامية والوحدة العثمانية ، وحث على أن الأولوية يجب أن تكون للدفاع عن المصالح السياسية المصرية ، والعمل على تحقيقها من خلال عمل سياسي منظم ، ومن خلال إثبات أحقية وجدارة المصريين لنيل الاستقلال . ومن هنا جاءت محاولة مثقفيه ، بريادة أحمد لطفى السيد ، إنماء الشخصية المصرية وخلق طابع مميز لها ، والنظر إلى الشأن السياسي من زاوية مصر وحدها ، كما دعوا إلى اشتراك "أصحاب المصالح الحقيقية" ، الأعيان ، فى الحكم على أساس أن الأمة مصدر السلطات[٣٠] .

وبطبيعة الحال فإن التيار الذى نادى بالجلاء حاز تأييد الرأى العام ، وأصبح قادته زعماءً سياسيين ، أما التيار الثانى فقد أصبح رأى «النخبة» و«الصفوة» الفكرية ولم يحز أصحابه على تأييد شعبى واسع ، وأصبح الداعون إليه أقرب إلى أن يكونوا مصلحين

اجتماعيين منهم إلى رجال السياسة(٣١) .

وتعددت الصحف المعبرة عن رأى كل منهما ، فأصبح «اللواء» لسان حال الحزب الوطنى ومصطفى كامل ، وقد أخذ يطالب ، هو وصحف الحزب الوطنى الأخرى ، بالاستقلال مشوبًا بروح الجامعة الإسلامية والارتباط بالدولة العثمانية ، على حين رفضت «الجريدة» ، لسان حال حزب الأمة ولطفى السيد ، الفكرة القائلة أنه بإمكان مصر أن تحصل على استقلالها بمساعدة تركيا أو فرنسا ، إذ لا سبيل إلى حرية المصريين إلا بجهودهم وحدهم وعبر عن ذلك منظر الحزب لطفي السيد «إننا أخطأنا في تقدير الواجب علينا ، وألقينا مسؤولية العمل لاستقلال مصر عن عاتقنا إلى عاتق غيرنا ، فعلقنا آمالنا في أول الأمر على الأستانة صاحبة السيادة علينا ، وبقينا ننتظر نتائج ما يعمله لنا الأتراك ، فلم ننل من وراء ذلك شيئًا»(٣٢) .

وانعكس هذا الصراع بين فكرة الوحدة الإسلامية وبين القومية العلمانية على الاتجاهات الفكرية والأدبية(٣٣) ، فظهرت مؤلفات قاسم أمين وفتحى زغلول وغيرهما من تلاميذ محمد عبده تدعو إلى الإصلاح الاجتماعي ، وظهرت مؤلفات المهاجرين الشوام المسيحيين ذات الطابع الليبرالى والداعى إلى العلمانية الصرفة ، وكان من أهم ممثليها في تلك الفترة يعقوب صروف ، وجرجي زيدان ، و فرح أنطون الذى ظهرت له رواية مهمة فى هذا الاتجاه هى رواية «الدين والعلم والمال»(٣٤) . وظهرت روايتان قصدتا إلى الميدان السياسى ، وهما أشبه بمناظرة بين واحد من أنصار مصطفى كامل المتحمس له ، وآخر من أنصار لطفى السيد ، الرواية الأولى هى «عشق مصطفى كامل وأسماء عشيقاته» ، و الرواية الثانية هى «سعاد» ، والروايتان رمزيتان(٣٥) . كذلك ظهرت رواية «زينب» لمحمد حسين هيكل تعبر عن «المصرية» والتى ظهرت موقعه بكلمتى «مصرى فلاح» ، و يذكر المؤلف فى مقدمته لها إنه قصد إلى إبراز فكرة "المصرية"(٣٦) .

*** الحرب العالمية الأولى وتحولات الهوية المصرية**

لعل محمد فريد كان من أشد المؤمنين بـ«الجامعة الإسلامية» وفاعليتها في حماية الإسلام من التهديد الغربي ، وهذا ما دفعه إلى كتابة كتاب عن تاريخ الدولة العلية

العثمانية الذي طبع سنة ١٨٩٣ ثم أعيد طبعه سنة ١٨٩٦ وطبع للمرة الثالثة سنة ١٩١٢ ، ويذكر محمد فريد في مقدمة الطبعة الأولى عن دور الدولة العثمانية في إنقاذ وحماية المسلمين من الخطر الأوروبي «لكن العناية الصمدانية تداركتهم بلم الشعث ورم الرث ورتق الفتق ورقع الخرق فأضاءت الأفق الإسلامي بظهور النور العثماني وأمدته بالنصر اللدني والعون الرباني ، فقامت الدولة العلية بحياطة هذا الدين وحماية الشرقيين ودعت إلى الخير وأمرت بالمعروف ونهت عن المنكر فكانت من المفلحين ثم وقفت في طريق أوروبا حاجزًا منيعًا وسورًا حصينًا وحالت دون أطماعها»(٣٧) . ثم يعود في الطبعة الثانية ليؤكد نفس المعنى «إن الملك العثماني قد لم شعث الولايات الإسلامية ، وإن التعصب الديني في الممالك الأوروبية قد قام لتفتيت هذه الوحدة ، وإن الدولة العلية هي الحامية لبيضة الإسلام والمدافعة عن حرية شعوب الشرق والذائدة عن حياضه»(٣٨) .

وهكذا فقد اتبع محمد فريد سياسة مصطفى كامل نفسها ، وعمل على توثيق التعاون مع الدولة العثمانية ، واعتبر أن الدولة العثمانية ،لكونها دولة الخلافة الإسلامية ، هي القوة القادرة على مواجهة الغرب الأوروبى ؛ ولم يكن من الغريب أن يكون مؤمنًا بأنه قد يتلقى العون من الأستانة ويحلم بقوة عسكرية تركية تحرر مصر(٣٩) .

وشهدت السنوات التي تلت موت مصطفى كامل صعود لدور عبد العزيز جاويش ، الذي أسند إليه منصب رئيس تحرير «اللواء» ، جريدة الحزب الرسمية ، سنة ١٩٠٨ ، وكان ذلك تعبيرًا عن صعود تيار الجامعة الإسلامية في الحزب ، حيث كان الشيخ عبد العزيز جاويش تونسي الأصل ، رافضًا للقوميات والحدود بين المسلمين وكان محمد فريد قد تعرف عليه في مؤتمر المستشرقين بمدينة الجزائر سنة ١٩٠٥ ، وعرفه بمصطفى كامل سنة ١٩٠٦ بباريس(٤٠) .

ولكن الوضع ما لبث أن تغير بعد ثورة تركيا الفتاة في عام ١٩٠٨ وخلع السلطان عبد الحميد الثاني ، وازدياد الدعوة إلى القومية الطورانية ، وما تلى ذلك من ضعف الدعوة للجامعة الإسلامية(٤١) . وتسبب اشتداد هجوم الدول الغربية على ممتلكات الدولة العثمانية ، و تكتل الدول البلقانية وإشعالها الحرب عليها ، وهجوم إيطاليا على طرابلس

وإعلانها الحرب على الدولة العثمانية في ٢٨ سبتمبر ١٩١١ ؛ في تجدد الدعوة لحركة الجامعة الإسلامية واشتدادها[٤٢] . وعلى الرغم من أن الاتحاديين كانوا قد رفعوا شعارات القومية الطورانية ، وابتعدوا عن الخط الإسلامي إلى حد كبير ، فإنهم عادوا ليرفعوا شعار الجامعة الإسلامية بهدف الحصول على تأييد الشعوب الإسلامية ، واستثارة عاطفتهم الدينية بهدف تأليب الولايات الإسلامية على إيطاليا[٤٣] .

وأخذت صحافة الحزب الوطني تؤكد على انتماء مصر للدولة العثمانية ، ووصل هذا التأكيد إلى حد التقديس «فالدولة العثمانية مقدسة على كل مصري أن يتفكر فيها تفكرًا دائمًا ويذكرها قبل صلواته ومن بعدها بالدعاء ولاسيما عند النظر إلى أن دولتنا العلية قد أصبحت في حاجة إلى إخلاص شعوبها»[٤٤] ، واعُتبرت الحرب الطرابلسية حربًا صليبية جديدة[٤٥] ، ونشطت الصحافة في دعوة المسلمين لمساندة الدولة العثمانية ، ودعوة المسلمين إلى إظهار شعورهم نحو دولة الخلافة بالقول والكتابة والمظاهرات والاحتجاج ومساعدتها بالمال والرجال . وحاول الوطنيون في مصر استغلال الحرب لتأكيد سيادة الدولة العثمانية علي مصر ، وطالبوا الدولة العثمانية إرسال جنودها لطرابلس عبر مصر دون إذن من بريطانيا باعتبار أن مصر تابعة للدولة وجزء منها . وقامت في مصر حركة ضخمة لجمع التبرعات شاركت فيها جميع الفئات والطبقات ، ولقيت الدعوة لدعم دولة الخلافة تأييدًا كبيرًا[٤٦] . ويذكر محمد حسين هيكل في مذكراته أن الأمير عمر طوسون ذهب مع الهيئة القائمة بالتبرعات إلى المنصورة فجمع في أقل من نصف ساعة مائة ألف جنيه وستة آلاف ذهبًا[٤٧] .

وعقب عودة الاتحاديين إلى الحكم وشروعهم في تقليل السيادة العثمانية على ممتلكات الدولة العثمانية ، ومنحهم مزيدًا من الامتيازات للدول الأوروبية وبخاصة إنجلترا مما كان له أثره على المسألة المصرية من وجهة نظر الحزب الوطني ؛ خرجت صحف الحزب الوطني تطالب الاتحاديين «بالتخلي عن مراكزهم لرجال يعرفون كيف يحتفظون بالسلطة قبل أن تضيع آسيا كما ضاعت أوروبا» ، ورأت هذه الصحف أنه من الواجب انتقاد أعمال حكومة الاتحاديين كي لا تتسبب في ضياع مصر بخروجها من تحت السيادة العثمانية[٤٨] .

مع اندلاع الحرب العالمية الأولى فى الأول من نوفمبر سنة ١٩١٤م ، أعلنت بريطانيا الحماية على مصر ، وأعلنت الأحكام العرفية التي أعطت سلطات شاملة للمندوب السامي البريطاني ، وتم خلع الخديو عباس حلمي المعروف بمعاداة بريطانيا(٤٩) . وقطعت ارتباط مصر مع الدولة العثمانية بوصفها دولة معادية ، ومنحت الأمير حسين كامل لقب «السلطان» لكي يطاول به لقب السلطان العثماني رأسًا برأس ، والذي قبله حفاظًا على عرش الأسرة العلوية بعدما تردد أنه سوف يمنح لغيرها(٥٠) . وإذا كانت الحرب العالمية الأولى قد أدت عمليًا لفك الارتباط بين مصر والدولة العثمانية ، وهو هدف طالما سعى إليه حزب الأمة ؛ فإن ذلك لم يترتب عليه الاعتراف بها كدولة مستقلة ، ولا بالمصريين كأمة مستحقة لهذا الاستقلال ؛ فقد كانت مصر قانونًا لا تزال جزءاً من الدولة العثمانية ، فبريطانيا قامت بخطوة الانفصال من جانب واحد ، ولم يشترك في قرارها وما ترتب عليه ، لا المصريون ولا الأتراك . وكان وضع مصر الدولي والقانوني محددًا بموجب اتفاقية لندن عام ١٨٤٠ ، والفرمانات التي حصل عليها الخديو إسماعيل ، ولم يكن للاحتلال البريطاني لمصر أية صفة قانونية .

كان من أسباب إعلان بريطانيا الأحكام العرفية على مصر تخوفها من معاونة الشعب المصرى للدولة العثمانية نظرًا للعلاقة الدينية التى تربطهما ، ولوجود الخديو عباس الثاني بالأستانة في الوقت نفسه . وقامت السلطات البريطانية بتحذير المصريين من المخابرة مع العدو بأية وسيلة أو تقديم المساعدة له ، أو السعي للحصول على معلومات يمكن لها أن تعرقل الإجراءات العسكرية والترتيبات الحربية فى ميدان القتال أو داخل البلاد ، أو إذاعة أخبار تحدث قلاقل أو اضطرابات ، وأعطيت السلطات العسكرية حق استخدام الأفراد والممتلكات الخاصة ، وإعلان حظر التجوال و فرض الإقامة الجبرية على أى إنسان(٥١) .

ولإرهاب المصريين وإثنائهم عن القيام بأي تحركات ثورية ، قامت السلطات البريطانية باستعراض جنودها وتوزيعهم على الأحياء السكنية والشوارع المختلفة ، ووزعت القوات الهندية التى قدرت بعشرة آلاف بين الإسكندرية والقاهرة وبلبيس ووصلت حركة الضبط والربط للدرجة القصوى(٥٢) . واستطاعت الأحكام العرفية بالفعل الحد كثيرًا من احتمال ثورة المصريين(٥٣) . وأخذ من تبقى من أعضاء الحزب الوطنى يرحلون إلى الأستانة تباعًا

على أثر حركة الاضطهاد والتنكيل التى قامت بها الحكومة المصرية بإيعاز من الحكومة البريطانية ، وتوسعت السلطات البريطانية فى حركة الاعتقال ، واعتقلت الأتراك الموجودين بمصر ونقلتهم إلى الخارج واعتقلت المصريين المشتبه فيهم(٥٤) .

أدت الحرب إلى زيادة لم يسبق لها مثيل في مطالبات السلطات العسكرية للمصريين بالعمل ، والاستيلاء على المواد الغذائية والحيوانات . وكان من الطبيعي أن تقع معظم هذه الإجراءات على كاهل الفلاحين . وأدت المطالب الملحة لجنيد جدد ومتطوعين لتشكيل فيالق العمل وفيالق النقل على الجمال ؛ إلى عودة السخرة في الأقاليم(٥٥) . وضغطت السلطات العسكرية لسد الاحتياجات العسكرية المتزايدة ، ووجدت الحكومة المصرية نفسها مضطرة في النهاية تحت هذا الضغط للجوء إلى تطبيق إجراءات السخرة ، فقد كان لزامًا على مديري الأقاليم القيام بما يلزم من تجنيد المتطوعين بأية وسائل فعالة(٥٦) . وسببت هذه الإجراءات التي اتبعت زمن الحرب استياء قطاعات كبيرة من المصريين ، وأعطت الدافع لظهور المشاعر المؤيدة للعثمانيين في مصر . ويشير سيد قطب في سيرة حياته طفل من القرية إلى أن القرويين أثناء الحرب كانوا يتعاطفون مع الخلافة الإسلامية العثمانية ، ويضمرون مشاعر معادية نحو الحلفاء الذين كانوا يمثلون بالنسبة لهم الكفار الذين يحاربون الأمة الإسلامية(٥٧) .

ووجد أنصار الجامعة الإسلامية وعدد من الوطنيين أنفسهم تلقائيًا في معسكر الحلف العثماني-الألماني ، وعملت ألمانيا على استخدام الجهاد الإسلامي وصفة السلطان العثمانى كخليفة من أجل استمالة الشعوب الإسلامية وحثها على القيام بانتفاضات تنهك بريطانيا وتشغل قواتها . وأقنعت القيادة العثمانية بدخول الحرب إلى جانبها وإعلان الجهاد ، فصدرت فتوى من شيخ الإسلام ، ثم لحقت بها فتوى أصدرها السلطان محمد رشاد الخامس بصفته خليفة ؛ ثم أعقبتها فتوى ثالثة وقع عليها شيخ الإسلام وثمانية وعشرون من كبار العلماء من ذوي المناصب الدينية الكبرى لدعوة جميع المسلمين إلى الجهاد والاشتراك في الدفاع عن الإسلام ؛ كما صدرت الأوامر إلى أئمة المساجد في بلاد الشام بأن تتضمن خطبهم الدعوة إلى الجهاد ضد بريطانيا وحلفائها أعداء الدين والملة(٥٨) .

وكانت مصر أحد الأهداف الاستراتيجية الرئيسية للحرب في المشرق العربي وكثفت ألمانيا من دعايتها في تلك المناطق بأنها حليفة المسلمين وسلطانهم الخليفة العثماني ، وأنها ستعمل على تغيير أوضاعهم بعد الحرب . فأنشأت المؤسسات للاضطلاع بهذه المهمة ، وأصدرت صحفًا ، واستخدمت مفكرين وسياسيين وصحافيين عرب للترويج لصداقتها للإسلام(٥٩) .

وكان محمد فريد قد بدأ اتصاله بالألمان فى أعقاب إعلان الحرب لبحث إمكانية إرسال أسلحة لمصر وذلك عندما بلغه أن مؤيدي الحزب الوطنى فى مصر يستعدون لثورة عند سنوح الفرصة ، وأنه ينتظر إرسال الأسلحة والذخائر من أوروبا بمعرفته وغيره من أعضاء الحزب بأوروبا(٦٠) . وكان فريد على يقين من أنه إذا تعاون كل من الأتراك والخديوى والطلبة المصريين المعتنقين لمبادئ الحزب الوطنى والمصريين الذين نفتهم السلطات العسكرية البريطانية من مصر ، إضافة إلى مساعدة الألمان ؛ لأمكن لمصر أن تجبر إنجلترا على التخلي عنها(٦١) . ونقل أعضاء الحزب الوطني الذين اضطروا إلى مغادرة مصر هربًا من اضطهاد السلطات الإنجليزية إلى محمد فريد حالة مصر تحت السلطة العسكرية ، وأن الأمة كلها متحفزة لمساعدة الجيش العثمانى ضد الإنجليز ، وهو ما دفعه لاستعجال إرسال حملة عسكرية عن طريق العريش لاسترداد مصر ، وتأليب الجماهير فى مصر للقيام بالثورة على الاحتلال ، والحكومة المصرية الموالية لها(٦٢) .

اقتنع الساسة الأتراك برأي محمد فريد ورجال الحزب الوطنى بأن المصريين سيقومون بالثورة بمجرد وصول القوات العثمانية من الخارج . ورأت ألمانيا والدولة العثمانية ضرورة تهديد إنجلترا عن طريق حدود مصر الغربية والشرقية في الوقت نفسه ؛ ودارت المخابرات بين الألمان والسنوسيين لتشتيت جهود بريطانيا بين الحدود الغربية والشرقية فيصعب عليها الدفاع عن قناة السويس(٦٣) . ولخوف الإنجليز من ثورة المصريين فى الداخل إذا علموا بتقدم العمليات الحربية لصالح السنوسيين قاموا باتباع سياسة التعتيم عن الأخبار الواردة عن العمليات الحربية فى هذه الجبهة ، فقد جاءت بلاغات نظارة الحربية الإنجليزية عن الحركات الحربية الجارية على حدود مصر الغربية مختصرة مبتورة يقصد منها أن السكينة سائدة هنالك وأن المياه تجرى فى مياهها الطبيعية(٦٤) .

وقام رجال الحدود وخفر السواحل فى الصحراء الغربية بالانضمام بأسلحتهم وذخائرهم لقوات السنوسيين ، و انضم اليوزباشى محمد صالح حرب إلى قوات السيد أحمد الشريف وأصبح لواء مسئولاً عن أهم جزء فى العمليات ، وكان يؤمن بضرورة إخراج البريطانيين من البلاد[٦٥] .

وعلى جبهة الحدود الشرقية منيت الحملة التركية التى يقودها جمال باشا بالفشل ، وجاءت الحملة التركية الثانية تستهدف قناة السويس ومنيت بالفشل كذلك ، وتتبعت القوات البريطانية الأتراك واستولت على العريش ثم رفح التى أظهر فيها الأتراك مقاومة عنيفة حتى انتهى الأمر باستسلامها فى ٩ يناير سنة ١٩١٧ ، وتبعها سقوط القدس ثم دمشق فى يد بريطانيا[٦٦] .

ويرجع السبب في فشل الحملة إلى اختلاف أهداف وغايات كل طرف منها ؛ فقد فشل المصريون والأتراك والأطراف الأخرى فى التنسيق بين أهدافهم المتضاربة[٦٧] ؛ فالأتراك كانوا يريدون استرجاع مصر ذات الموقع الاستراتيجي المهم لسيطرتهم ، وكان الصدر الأعظم «سعيد حليم» يطمع في الخديوية المصرية ، وكان ذلك لا يروق لجمال باشا قائد الحملة ؛ خصوصًا أنه أحس أن قيادته للحملة ما هي إلا وسيلة لإبعاده عن العاصمة التركية ، وكان كل همه هو العودة سريعًا دون الاهتمام بالنتيجة . هذا إلى جانب عداء جمال باشا للخديو عباس الأمر الذي دفعه إلى إبعاد الوطنيين المصريين الموالين له من صحبته في الحملة ، ولم يترك معه سوى الشيخ جاويش واثنين من أتباعه[٦٨] . وكان جاويش قريبًا من الصدر الأعظم المنافس للخديوى وترددت أنباء أنه شكل حزبًا من بعض الأتراك والمصريين شعاره «مصر للمسلمين» بدلا من «مصر للمصريين» ، و أن هذا الحزب كان مواليًا لسعيد حليم ويعمل في الخفاء على توليته خديوية مصر بعد نجاح الحملة[٦٩] . كما أن جمال باشا والمسئولين الأتراك قد حسبوا حسابا لثورة داخلية في مصر تضعف الإنجليز وتؤدي إلى نجاح الحملة[٧٠] ، وكان هذا الحساب نتيجة تصور خاطئ تصوره الوطنيون المصريون ونقلوه إلى الأتراك .

أما الوطنيون المصريون من أتباع الحزب الوطني فقد اختلفوا مع الأتراك و مع الخديو

عباس ، وكانوا قد وضعوا كل أملهم في الحملة العثمانية على مصر للحصول على استقلالها ، ولم يكن فريد على وفاق مع الخديو عباس منذ كانا في مصر لأسباب عديدة ، وصلت إلى حد المواجهة في الصحف ، فقد كان عباس يعتقد أن أسرة محمد علي هي أساس الأمة المصرية ، وأن استقلال مصر وحريتها مرهون ببقائها ، ولذا فقد انتقد سياسة فريد المناوئة له «نسى أن حرية مصر كانت مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بالاحتفاظ بأسرة حاكمة ، وهى التى يرجع إليها الفضل فى أن الأمة لم تعد مجرد إقليم من أقاليم الدولة العثمانية ، وإنما أصبحت بلادًا تأكد استقلالها بفرمانات ، وهى الفرمانات التى حصل عليها محمد على»(٧١) . كما كان فريد متشككًا في دعم ألمانيا للوطنية المصرية(٧٢) . وضاع كثير من الجهود فى الصراعات بين زعماء الحزب الوطنى ومحاولة كل جناح الدس للجناح الآخر والدخول فى متاهات الخلاف بين الخديوى وتركيا والخديوى وألمانيا(٧٣) .

وكان الوطنيون المصريون من أتباع الحزب الوطني يتشككون في نوايا الأتراك إذا ما نجحت الحملة ، مما دفع محمد فريد لأن يطالب الزعماء الأتراك أن يعلنوا أن الهدف من الحملة هو استقلال مصر كولاية ذات وضع خاص وليست كولاية عادية . و كان فريد يعتقد أن جمال باشا يطمع في «فتح مصر لنفسه ويكره المصريين الأحرار وبالطبع أنا في مقدمتهم لإعلاني دائما حقوق مصر ومجاهرتي بمقاومة كل من يقول بغير ذلك أيًا كان»(٧٤) .

وكان الصدر الأعظم سعيد حليم يصرح من وقت لآخر أن «مصر لا يمكن أن تكون للمصريين ، بل هي للترك» ، وأنه إذا دخل مصر سينفي كل من يدعي أن هناك «وطنية مصرية»(٧٥) .

في مواجهة النوايا التركية نحى فريد «عثمانيته» جانبًا ، ولم يبق عنده سوى «مصريته» ، التي ألحت عليه للدفاع عن مصر في وجه الأتراك الطامعين فيها باسم الدين ؛ فأعلن في سنة ١٩١٥ أن المصريين لا يريدون استبدال سيطرة «أجنبية» بأخرى . وفى يناير سنة ١٩١٦ صرح لوكيل وزارة الخارجية الألمانية «أنه لا يجوز للترك أن يتدخلوا فى إدارة مصر لجهلهم البلاد وأهلها ، بل لجهلهم الإدارة أيضًا ، كما هو شاهد فى سوريا وغيرها ، ولا نقبل أن نكون تحت إدارتهم بحال من الأحوال ، لأننا أرقى منهم كثيرًا ، وبلادنا أكثر انتظامًا

من قبل دخول الإنجليز» .

ووصل فريد إلى نتيجة مؤداها أن «الأتراك يريدون أن يأكلوا مصر» ، وأبدى تحفز المصريين لمقاومة ذلك في حال وقوعه ، بل إنه سوى بين الأتراك والإنجليز ؛ فالاثنان وجهان لعملة واحدة «لكننا لا نقبل أن نؤكل بسهولة فنحن قد قاومنا الإنجليز ونقاوم كل من يريد احتلالنا أيا كان ، لأننا إنما نسعى وراء الاستقلال ، وغاية ما نقبله أن نكون مع الأتراك ، مثل المجر مع النمسا ، شرط المساواة فى الحقوق والاستقلال التام»(٧٦) . وتأكيدًا لتلك النزعة الوطنية الخالصة ؛ أخذ فريد يفخر بمصر وأمتها «الأتراك لا يهتمون بالمسألة المصرية بل قال بعضهم إنه يفضل أن تكون مصر إنجليزية من أن تكون مستقلة ، لأنه لو استقلت تصبح خطرًا على الدولة ، لاستعداد أهلها ونباهتهم وذكائهم»(٧٧) .

في ٨ يناير ١٩١٨ أعلن الرئيس الأمريكي وودرو ولسن نقاطه الأربعة عشرة ، المتضمنة مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها ، كأساس للسلام في أعقاب الحرب ، وهو ما سمح بإعادة طرح القضية المصرية بصفتها قضية دولية ، وقد اختلفت آراء الساسة المصريين في تفسير دولية القضية ، فاعتبر البعض أن مبادئ الرئيس ولسن تحمل معها زوال السيادة التركية بموافقة تركيا نفسها ، حيث إن قبولها لهذه المبادئ ، بما فيها مبدأ تقرير المصير ، يعني تنازلها عن حقوقها في مصر ، كما اعتبر البعض أن هزيمة تركيا التي كانت منضمة إلى دول الوسط يعني سقوط حقوقها تلقائيًا في مصر(٧٨) .

وعندما اجتمع مؤتمر برست ليتوفسك للصلح بين روسيا وألمانيا وحلفائها ، أرسل محمد فريد إلى المؤتمر برقية تتضمن المطالبة بتقرير استقلال مصر بناء على حق تقرير المصير ، وجاء فى البرقية التى وجهها فريد باسم زملائه فى يناير سنة ١٩١٨ «يتشرف أعضاء الحزب الوطنى المصرى المتجمعون فى برلين بأن يلفتوا أنظار المؤتمر إلى ضرورة تحرير مصر على أساس من المبدأ القومى الذى أقرته كل القوى ولقد وقع السوفييت بكل إجلال على هذا المبدأ فى بطرسبرج . إن مصر لتؤمن بأن مؤتمركم بتصميمه على أن يضع نهاية للحرب وأن يمنع أى تكرار لهذه المذبحة المروعة سوف يعترف بحقوقها الطبيعية التى لا تنازع»(٧٩) .

غير أن الأتراك أهملوا النظر فى هذه البرقية بحجة أن المسألة المعروضة على المؤتمر مسألة عثمانية داخلية ، وعندئذ قام فريد بإرسال تقرير للمؤتمر وللصحف ولباقى أعضاء الحزب الوطنى يثبت فيه أن المسألة المصرية ليست عثمانية بل هى مسألة دولية(٨٠) . واقتنع فريد في النهاية أن الدولة العثمانية أصبحت عقبة رئيسية في طريق استقلال مصر . إلا أن استيلاء البلاشفة على السلطة فى روسيا وإعلان لينين المطالبة باستقلال مصر ؛ جعل فريد يتجه نحو توثيق الصلات بهم . وقام بإعلان أن جلاء الإنجليز عن مصر يعتبر خدمة للسلام العالمي ، كما ربط قضية استقلال مصر بقضية الاشتراكية الدولية(٨١) .

وفي النهاية كشفت الحرب العالمية الأولى عن مدى ضعف وتخبط الدولة العثمانية ، وكشفت اتساع الهوة بين نظرة الأتراك لمصر التي يريدون إرجاع وضعيتها إلى ما قبل ١٨٤٠ ، وبين نظرة قادة الحزب الوطني الطامحين للاستقلال ، والذين لم يبق أمامهم من خيار سوى الاعتراف بفشل خياراتهم السابقة . فقد كان عليهم أن يحسموا ولاءهم ويقرروا انتماءهم ، والذي لم يكن في النهاية سوى مصرى . فقد ثبت لهم استحالة بقاء مصر في إطار الدولة المتهالكة ، واستحالة الجمع بين الوطنية المصرية وبين الجامعة الإسلامية ، وكان من الطبيعي أن تختلف طبيعة العلاقة بين الحزب الوطني وتركيا بعد الحرب عنه قبل الحرب . وبحلول عام ١٩١٩ اعتبر الحزب قوة سياسية غير قادرة على الاستمرار ، لابتعاد قادته عن قواعده في مصر لفترة طويلة ، والضربات التي تلقاها ، والتشرذم الذي أصاب قيادته ، ورهاناته الخاطئة . وأصبح أفوله حقيقة واضحة تمامًا بقيام ثورة ١٩١٩ التي تزعمها قادة كانوا إلى حد بعيد أقرب لحزب الأمة ، وعلى رأسهم سعد زغلول .

فعند نشوب ثورة ١٩١٩ كان من الواضح أن قيادتها في مجملها هي من تيار حزب الأمة ، وهكذا فقد استطاعت عدة عناصر من القوميين الليبراليين ذوي التوجه والثقافة الغربيين أن تتصدر قيادة الجماهير ، وأن تصل إلى نصر سياسي حاسم وأن تستفيد من الكراهية الدينية الشديدة للاستعمار البريطاني من منطلق النظرة الإسلامية التي كانت سائدة ، والتي لا تفصل بين الدين والوطنية ، وكذلك المعاناة الاقتصادية الشديدة وإجراءات السخرة التي عانى منها المصريون طوال الحرب(٨٢) .

ويمكن القول إن تيار الحزب الوطني -تيار «الوطنية الإسلامية» - قد فشل في التحول ليصبح بؤرة لحركة ونشاط الجماهير المصرية في ثورة ١٩١٩ ، بسبب غياب أي برنامج واضح له ، وبسبب رهاناته الخاسرة . فبحلول عام ١٩١٤ كانت القومية المصرية ومطالبها قد أصبحت القوة الاجتماعية المركزية في مصر وليست مشكلات العالم الإسلامي وحركة الجامعة الإسلامية التي ثبت عدم فاعليتها أو جدواها لمصر(٨٣) . وهكذا فقد التقى تيار القومية العلمانية والجماهير في رؤية قومية مشتركة تهدف للعمل على نيل استقلال مصر عن بريطانيا وعن الدولة العثمانية المتداعية معًا . ويوضح هذا كيف سعت الزعامة العلمانية للوصول إلى نصر سياسي حاسم في ثورة ١٩١٩(٨٤) .

ولم تكن هذه الزعامة راغبة في تبني الأفكار الأوروبية فحسب ، وإنما كانت راغبة كذلك في تبني المؤسسات نفسها التي قامت في أوروبا(٨٥) . غير أن هذا لم يكن دليلاً على تبني المجتمع المصري في مجموعة للمثل العلمانية ؛ فقد استمرت الجماهير المصرية تتمسك بالإسلام ونظرته الموحدة للعالم ، وبمبادئه الاجتماعية والأخلاقية رغم انتصار القومية المصرية ذات المحتوى العلماني ، ولو إلى حين .

وقد شهدت الفترة التي تلت الحرب العالمية الأولى في مصر انتصارًا كبيرًا لتيار القومية العلمانية ، وصارت مبادئ الليبرالية ، ونموذج القومية العلمانية هي أساس الدولة المصرية بعد ثورة ١٩١٩ ، والتي تجسدت فيها «الأمة المصرية» ، أمة حية ، ناهضة ، تسعى للتقدم . إلا أنه مع نهاية العشرينيات واتساع الفوارق الطبقية ، وإلحاح «المسألة الاجتماعية» ، والتي تفاقمت مع الأزمة الاقتصادية العالمية في أوائل الثلاثينيات ، والتي لم يطرح التيار الليبرالي أي حل حقيقي لها ؛ ثبت فشل القوى السياسية التي مثلت الليبرالية بمختلف اتجاهاتها ؛ فالاستقلال السياسي لم يتحقق على يديها ، والتقدم الاقتصادي والاجتماعي كانت آثاره قاصرة على فئة قليلة ، وزاد على الفشل الداخلي ، فشل خارجي تمثل في رفض أوروبا دعم مطالب مصر لنيل أي استقلال حقيقي عن بريطانيا . وهو ما مهد لتغيير الخريطة الاجتماعية والسياسية في مصر ، وأدى لبروز تيارات أخرى على الساحة طرحت تصورات مختلفة ومغايرة لمصر عن تصورات الليبرالية المصرية .

الهوامش

(١) عن مدى تأثير «الجامعة الإسلامية» في تلك الفترة، راجع،

Keddie, Nikki R., Pan-Islam as Proto-Nationalism, The Journal of Modern History, Vol. 41, No. 1, (Mar., 1969), pp. 17-28,

(٢) على إبراهيم عبد اللطيف، علاقة مصر بتركيا ١٨٨٢ - ١٩١٤، رسالة ماجستير مقدمه لكلية الأداب، جامعة عين شمس، ١٩٨٠، ص ١١٢ .

(٣) فتحى رضوان، مصطفى كامل، سلسلة اقرأ، العدد ٣٩٠، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٤، ص ١٢٥ .

(٤) بيرك، جاك، مصر الإمبريالية والثورة، ترجمة. يونس شاهين، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٧، ص ١٠ .

(٥) ليفين ز .إ. ، التنوير والقومية، تطور الفكر العربى الحديث، ترجمة. بشير السباعى، مكتبة مدبولى، القاهرة، ١٩٨٧، ص ص ١٦، ١٧ .

(٦) بيرك، مرجع سابق، ص ١٠ .

(٧) محمد أنيس، صفحات مطوية من تاريخ الزعيم مصطفى كامل، تاريخ المصريين، العدد ٩، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٧، ص ٢٥٥ .

(٨) أحمد زكريا الشلق، حزب الأمة ودوره فى السياسة المصرية، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٩، ص ٢١٢ .

(٩) نفس المرجع، ص ٢١٣ ؛ على إبراهيم عبد اللطيف، مرجع سابق، ص ١٢٢ .

(١٠) يونان لبيب رزق، الحياة الحزبية فى عهد الاحتلال البريطانى، ١٨٨٢ - ١٩١٤، الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٧٠، ص ٢٢٨ ؛ عصام ضياء الدين الصغير، الحزب الوطنى والنضال السرى، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٧، ص ص٣٢، ٣٣ .

(١١) محمد شفيق غربال، تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية، ج١، ١٨٨٢ ـ ١٩٣٦، النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٥٢، ص٢٧ .

(١٢) فتحى رضوان، مرجع سابق، ص ٢٣٨ ؛ نبيه بيومى عبد الله، تطور فكرة القومية العربية فى مصر، ص ٢١ .

(١٣) يونان لبيب رزق، الحياة الحزبية فى عهد الاحتلال البريطانى، ص ٢٢٨ ؛ أنور الجندى، عبد العزيز جاويش، سلسلة أعلام العرب، ٤٤، الدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة ١٩٦٥، ص ص ٢١، ٢٢ .

(١٤) أوراق مصطفى كامل، الخطب، تحقيق. يواقيم رزق مرقص، مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر، القاهرة، ١٩٨٤، ص ٣٨ من مقدمة المحقق .

(١٥) محمد على علوبة ، ذكريات اجتماعية وسياسية ، الهيئة العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٨٦ ، ص ٣٠٣ .

(16) Vatikiotis, Panayiotis J.The History of Egypt, Baltimore, 1980, pp.205-206.

(١٧) قاسم أمين ،كلمات ، مطبعة الجريدة ، ١٩٠٨ ، ص ص ٥٥-٥٦ ؛ أحمد لطفي السيد ، قصة حياتي ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٩٣ ، ص٧١، ٧٦ .

(١٨) أحمد زكريا الشّلق ، حزب الأمة ودوره فى السياسة المصرية ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٧٩ ، ص ٥١ .

(19) Wendell, Charl The Evolution of the Egyptian National Image: From Its Origins to Ahmad Lutfi al-Sayyid) Berkeley and Los Angeles, University of California Press), 1972,p.235.

(٢٠) يونان لبيب رزق ، الأحزاب السياسية فى مصر ، ١٩٠٧ - ١٩٨٤ ، ص٢٠ .

(٢١) أحمد زكريا الشلق ، الجامعة الإسلامية والقومية المصرية في فكر أحمد لطفي السيد ، مستخرج من العدد١٠ ،حولية كلية الإنسانيات والعلوم الاجتماعية ،جامعة قطر ،١٩٨٧ ،ص ٢٧٦ .

22 - Lloyd, Lord Egypt since Cromer , Vol.1, London ,1934,p. 50.

(٢٣) تقرير عن المالية والإدارة والحالة الحكومية في مصر والسودان سنة ١٩٠٦ ، الترجمة العربية ، إدارة المقطم ، القاهرة ، ١٩٠٧ ، ص ١١ ، وسنشير إليه بعد ذلك بـ "تقرير كرومر ١٩٠٦ " .

(٢٤) تقرير كرومر ١٩٠٦ ، ص ١٥-١٦ .

(٢٥) أحمد لطفي السيد ، قصة حياتي ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٩٣ ،ص٢٦ .

(٢٦) يونان لبيب رزق ، الأحزاب المصرية قبل ثورة ١٩٥٢ ، الأهرام ، القاهرة ، ١٩٧٧ ، ص ٢٩ .

(٢٧) أحمد زكريا الشلق ، حزب الأحرار الدستوريين ، ١٩٢٢ - ١٩٥٣ ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٢ ، ص ٤٧٧ - ٤٧٨ ؛ يونان لبيب رزق ، الأحزاب السياسية فى مصر ، ص ٢٠ .

(28) Ahmed, Jamal Mohamed, The Intellectual Origins of Egyptian Nationalism, Oxford University Press , 1960, pp. 69-70.

(٢٩) عبد العظيم رمضان ، تطور الحركة الوطنية في مصر في سنة ١٩١٨ إلى سنة ١٩٣٦ ، ص ٤٣-٤٤ .

(٣٠) لرؤية مجملة للاتجاهات القومية في مصر في تلك الفترة راجع ، جانكوفسكي و جرشوني ، هوية مصر بين العرب والإسلام ، ترجمة ، بدر الرفاعي ، شرقيات ، ١٩٩٩ ،ص ٢٣-٣٢ ؛كذلك
Vatikiotis ,The Modern History of Egypt, Brition , 1969, pp.228-229.

(٣١) أحمد أمين ، زعماء الإصلاح في العصر الحديث ، النهضة المصرية ، القاهرة ، ١٩٤٨ ، ص ٣١٤ .

(٣٢) أحمد لطفي السيد ، صفحات مطوية من تاريخ الحركة الاستقلالية ، القاهرة ، ١٩٤٦ ، ص ص ٧-٢٤ .

(٣٣) عبد المحسن طه بدر ، تطور الرواية العربية فى مصر ،١٨٧٠-١٩٣٨ ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٦٨ ، ص ٤١ .

(٣٤) فرح أنطون ، الدين والعلم والمال ، الهيئة العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٩٥ .
(٣٥) عبد المحسن طه بدر ، تطور الرواية العربية الحديثة فى مصر (١٨٧٠ -١٩٣٨) ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٦٨ ، ص ١١١ -١١٤ .
(٣٦) محمد حسين هيكل ، زينب ، مناظر وأخلاق ريفية ، كتاب الهلال ، العدد ٢٢ ، القاهرة ، ١٩٥٣ ، ص ص ٨ ، ٩ من المقدمة .
(٣٧) محمد فريد ، تاريخ الدولة العلية العثمانية ، مقدمة الطبعة الأولى ، القاهرة ١٨٩٣، .
(٣٨) المصدر نفسه ، مقدمة الطبعة الثانية ، القاهرة ١٨٩٦، .
(٣٩) مصطفى النحاس جبر : سياسة الاحتلال تجاه الحركة الوطنية ، (١٩٠٦-١٩١٤) ، الهيئة العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٧٥ ، ص ١١ .
(٤٠) محمد فريد ، مذكراتي بعد الهجرة ١٩٠٤، -١٩١٩ ، مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر ، القاهرة ١٩٧٨، ، ص١٠٣ .
(٤١) راجع ، إرنست رامزور ، تركيا الفتاة وثورة ١٩٠٨ ، ترجمة ، صالح العلي ، بيروت ، ١٩٦٠ ؛ توفيق علي برو ، العرب والترك في العهد الدستوري ١٩٠٨-١٩١٤ ، معهد الدراسات العربية العالية ، ١٩٦٠ .
(٤٢) جمال زكريا قاسم ، موقف مصر من الحرب الطرابلسية ١٩١١ - ١٩١٤ ، مجلة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية ، ١٩٦٧ ، ص ٣٢٠-٣٢١ .
(٤٣) عبد العزيز محمد الشناوي ، الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها ، القاهرة ، ١٩٨٦ ، ج ٣ ، ص ٦٢٢١ .
(٤٤) «عثمانيتنا ووجودنا السياسي» ، الأفكار بتاريخ ٢٥ أكتوبر ١٩١٢ .
(٤٥) جريدة العلم بتاريخ ٨ أكتوبر ١٩١٢ .
(٤٦) جمال زكريا قاسم ، مرجع سابق ، ص ص ٣٢٠ -٣٢١ .
(٤٧) محمد حسين هيكل ، مذكرات في السياسة المصرية ،ج١ ،ص٤٤ .
(٤٨) «المسألة المصرية» ، العلم بتاريخ ٧ يونيو ١٩١٣ .
(٤٩) عن تلك الإجراءات وخلفياتها السياسية راجع ، يونان لبيب رزق ، إعلان الحماية البريطانية على مصر ؛ ضمن بحوث . تاريخ مصر بين الفكر والسياسة ، سلسلة مصر النهضة ، العدد ٧٥ ، دار الكتب والوثائق القومية ،القاهرة ،٢٠٠٨ ،ص١٥٩-١٨٧ ؛ كذلك
Marlowe, J. Anglo Egyptian Relation 1800 - 1956, U.S.A., 1965, p.113. ،
(٥٠) يونان لبيب رزق ، المرجع السابق .
(٥١) الجريدة بتاريخ ١٧ نوفمبر١٩١٤ .
(٥٢) الأهرام بتاريخ ٢٩ نوفمبر١٩١٤ .
(53) Lloyd, Lord, Egypt since Cromer, Vol. 2, London,1934,p. 196.

(54) Ibid. p. 191.

(٥٥) لطيفة محمد سالم ، مصر في الحرب العالمية الأولى ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٨٤ ، ص ص٢٥٠-٢٥٢ .

(56) Richmond, John C. B. Egypt 1789-1952, Her advance towards a modern identity , New York, 1977, pp. 172-174.

(٥٧) سيد قطب ، طفل من القرية ، بيروت ، بدون تاريخ ، ص ٣١ .

(٥٨) عبد العزيز محمد الشناوي ، الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها ، ج ٣ ، ص ١٣١٧ .

(٥٩) عبد الرءوف سنو ، الحركة العربية وألمانيا خلال الحرب العالمية الأولى ، حوار العرب ، العدد١٩ ، بيروت، ٢٠٠٦ ، ص ١٥ .

(٦٠) محمد فريد ، مذكراتي بعد الهجرة ، ص ٤١ .

(٦١) لطيفة محمد سالم ، مصر في الحرب العالمية الأولى ، ص ص ٣٤٦ ، ٣٤٧ .

(٦٢) محمد فريد ، مذكراتي بعد الهجرة ، ص١٦٨ .

(٦٣) لطيفة محمد سالم ، مصر في الحرب العالمية الأولى ، ص ٢٣٤ .

(٦٤) مجلة العالم الإسلامى ١٨ أكتوبر ١٩١٦ .

(٦٥) ذكريات اللواء محمد صالح حرب ، دراسة وتحقيق ، أحمد حسن الكناني ، الهيئة العامة لقصور الثقافة ، القاهرة ، ٢٠٠٩ ، ص ص٩١-١٠٦ .

(٦٦) لطيفة محمد سالم ، مصر في الحرب العالمية الأولى ، ص ٢٣٥ .

(٦٧) شميت ، مرجع سابق ، ص ٢٧ .

(٦٨) زكريا سليمان بيومي ، الحزب الوطني ودوره في السياسة المصرية ، ص٢٠١ .

(٦٩) محمد فريد ، مذكراتي بعد الهجرة ، ص١٩٩ .

(٧٠) محمد حسين هيكل ، مذكرات في السياسة المصرية ، ج١ ، ص ص ٦٢ ، ٦٣ .

(٧١) عهدي ، مذكرات عباس حلمي الثاني ، ترجمة : جلال يحي ، دار الشروق ، القاهرة، ١٩٩٣ ، ص١٢٣ .

(٧٢) عبد العظيم رمضان ، تطور الحركة الوطنية من سنة ١٩١٨ إلى ١٩٣٦ ، ص ٦٢ .

(٧٣) زكريا سليمان بيومي ، الحزب الوطني ودوره في السياسة المصرية ، ص ص ٧٢ ، ٧٣ .

(٧٤) محمد فريد ، مذكراتي بعد الهجرة ، ص٣٧١ .

(٧٥) نفس المصدر ،ص ص١٧٢ ، ١٧٣ .

(٧٦) نفس المصدر ، ص ص٣٩١ ، ٣٩٢ .

(٧٧) محمد فريد ،مذكراتي بعد الهجرة ، ص ٣٩٤ .

(٧٨) عبد العظيم رمضان ، تطور الحركة الوطنية من سنة ١٩١٨ إلى ١٩٣٦ ، ص ٤٠٤ .

(٧٩) محمد فريد ، مذكراتي بعد الهجرة ، ص ٣٨٩ ؛ الرافعي ، محمد فريد ، ص ٣٩٦ .

(٨٠) محمد فريد ، مذكراتي بعد الهجرة ، ص ٢٤١ .

(٨١) نفس المصدر ، ص ٣٦١ .

(82) Safran, Nadav, Egypt in Search of Political Community: An Analysis of the Intellectual and Politicl Evolution of Egypt, 1804 - 1952, Harvard University Press, 1961, p.107.

(٨٣) هشام شرابي ، المثقفون العرب والغرب ، دار النهار ، بيروت ،١٩٨١ ، ص١٣٠ .

(٨٤) عبد العظيم رمضان ، تطور الحركة الوطنية في مصر من سنة ١٩٣٧إلى سنة ١٩٤٨ ، المجلد ١ ، القاهرة ، ١٩٧٣ ، ص ٥٨٣ .

(85) Vatikiotis, op. cit., p. 244.

(٧)

المصريون فى الميدان الحربى

د . لطيفة محمد سالم
أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر
كلية الآداب ـ جامعة بنها

* مصر معسكرًا للقوات الإمبراطورية(*)

قامت الحرب العالمية الأولى وكان على مصر- وهى تحت النفوذ الإنجليزى أن تكون طرفًا فى هذه الحرب ، فقد أقحمها قرار ٥ أغسطس ١٩١٤ بالانضمام لإنجلترا ، ومنذ اللحظة الأولى عملت على جعل مصر معسكرًا لقواتها وقوات حلفائها ، إذ إن موقعها الاستراتيجي ووجود قناة السويس وهى الشريان الحيوي للإمبراطورية البريطانية ، حتم على سلطة الاحتلال وضع مصر في إطار حربى بجانبها . وراحت توالى استعداداتها داخل مصر ، فأمرت بإقامة الخنادق ، واهتمت بمدن الساحل ، فعززت مواقع جنودها في النقط الحربية والشواطئ ، وشددت المراقبة على السواحل ، وأمرت باليقظة التامة بين جنودها حذرًا من حدوث ما ليس في الحسبان ، واهتمت بمدينة الإسكندرية - التي أصبحت قاعدة لحملة البحر المتوسط تجاه غاليبولي ومركزًا لقيادة القوات- فأنشأت الاستحكامات الحربية فيها ، ونصّبت مدفعا بقرب قصر رأس التين موجهة فوهته إلى المدينة ، «فتضاعف الرعب والذعر بين أهل المدينة وضواحيها»[1] .

وعسكرت الجنود الإنجليزية فى أبي قير ورشيد وخضعت المدن كلها لإنجلترا فحولت منها إلى معسكرات لجيوشها ، وأصبحت مصر قاعدة كبيرة للعمليات الحربية فى الشرق الأدنى . وأدخلت مدينة بور سعيد والإسماعيلية والسويس في منطقة الحرب ، وبالتالى قيدت فيها حركات الأهالي ، وخضعت لرقابة عسكرية صارمة وتبع ذلك إصدار التعليمات الواجب على المصريين اتخاذها أثناء الغارات ، فكان عليهم إقفال أبواب المنازل والنوافذ من غروب الشمس حتى شروقها ، وإظلام الأماكن العامة والخاصة[2] .

وشهدت البلاد طوفانًا من جنود الإمبراطورية من كل ملة ولون وجنس حتى يصح أن تسمى كل مدينة مدينة عسكرية إذ أصبح أهاليها وسكانها يرون الجنود والعساكر فى كل جهة من جهاتها وفي كل شارع من شوارعها[3] .

وتحملت مصر وحدها نفقات وتكاليف هذه المعسكرات ، فقد قرر مجلس الوزراء

(*) لطيفة محمد سالم ، مصر فى الحرب العالمية الأولى ، ط ٢ ، دار الشروق ، القاهرة ٢٠٠٩ ، ص ص ٣٠٣ وما بعدها . . .

بجلسته المنعقدة في ١١ نوفمبر ١٩١٥ الموافقة على فتح اعتماد بمبلغ ٨١٩٨ جنيهًا لوزارة الحربية لإنشاء معسكرات وفرق هجانة «على ذمة شبة جزيرة سيناء» وكذلك قرر المجلس بعدها بستة أيام الموافقة على فتح اعتماد بمبلغ ٣٣٥٧ جنيهًا لوزارة الحربية «على ذمة نفقات المعسكرات وفرق الهجانة التي تقرر إنشاؤها»(٤) .

هكذا استغلت إنجلترا موقع مصر ، وما لبث أن تعدت هذا الاستغلال بالسيطرة على المصريين أنفسهم لخدمتها وخدمة حلفائها ، وقد أسهمت مصر بمجهود حربي وافر في هذه الحرب لدرجة أن قواد إنجلترا أنفسهم أشادوا بهذه المساعدة ، واعترفوا بأنها هى التى رجحت كفة الإنجليز وحلفائهم .

ومنذ الأيام الأولى من الحرب أعلنت إنجلترا بأن مصر لن تتحمل شيئًا من أعباء هذه الحرب ، لكنه رغم ذلك ، فقد ضرب بهذا التصريح عرض الحائط واستغلت مصر بمن عليها أسوأ استغلال .

* دور الجيش المصري

كانت الاستفادة من الجيش المصري لصالح الإنجليز من أهم مقدمات هذه المساعدة حتى إنه حسبت قوة الجيش المصري من قوة الجيش البريطاني على القناة ، فمنذ أن بدأت الحرب دعا ونجت – حاكم عام السودان وسردار الجيش المصري– الجنود الاحتياطية المصرية للانضمام إلى الجيش المصري العام ، وأعلن ضرورة تلبية الأوامر التى تصدرها وزارة الحربية ، وأعقب ذلك أن اجتمع بأفراد الجيش المصرى بالعباسية ، وحثهم على الشجاعة والطاعة في هذه الحرب ، وأخذ يوالي اجتماعاته بالجنود ، طالبًا منهم تنفيذ أوامره(٥) .

وبدأت الاستعانة بالقوات المصرية من قبل نشوب الحرب مع الدولة العثمانية فمنذ شهر أغسطس ١٩١٤ صدرت الأوامر لسلاح الهجانة المصرية باستطلاع شواطئ القناة والقيام بأعمال الدوريات فيها(٦) .

وتعرض هذا السلاح إلى الخطر «ففى ٢٠ نوفمبر ١٩١٤ بينما كان الملازم أول محمد أنيس وهو من هجانة السواحل يجول مع فرقته بين بير النصف وقطية ، وجد عشرين رجلاً راكبين هجنا يلوحون برايات بيضاء ولكنهم ما لبثوا أن صوبوا نيرانهم عليهم ، فردت عليها

النيـران المصرية ، وفى أثناء ذلك أصيب الملازم فأخذه أحد هجانته وأركبه خلفه على هجينه ، ولكن النار أصابتهما ، كذلك قتل اثنا عشر رجلاً وجرح ثلاثة من هذه الفرقة»[٧] . والواقع أنه بعد بضعة أيام من إعلان إنجلترا الأحكام العرفية ، أخذ العسكريون المصريون طريقهم إلى قناة السويس للمشاركة في تلك الحرب التي أُجبروا على خوضها ، وليس كما يقول إلجود «ليأخذوا نصيبهم في الدفاع عن مصر»[٨] .

أما بالنسبة للمعارك مع الأتراك ، فقد أسهم الجيش المصري بنصيب وافر في هزيمتهم على القناة ، ففي ليلة ٣/٢ فبراير ١٩١٥ حاول الأتراك اجتياز القناة عند طوسون ، وكانت قد استقرت عليها البطارية المصرية الخامسة التي وضعت ضمن وحدات الجيش البريطانى للدفاع عن قناة السويس وصد هجوم الأتراك ، وكانت برئاسة الملازم أحمد حلمى . وعندما بدأ الأتراك يمدون الكوبري فوق القناة الذي كان منصوبًا على زوارق من الألومنيوم للعبور عليه . تركتهم البطارية المصرية بعد أن تقرر أن يقوم أحمد حلمي بتكتيكاته عقب إتمام تركيبه والبدء فى السير عليه . وهنا أدخل أحمد حلمي عنصري المفاجأة والسرعة ، فانصب عليهم بنيران المدفعية فهزمهم وردهم وقتل منهم وأحبط محاولتهم ، ولكنه ضحى بنفسه في هذه المعركة ، كما قتل الملازم ثان فريد حلمى ، وجرح عددًا آخر من الضباط[٩] . وشهد قائد الجيوش البريطانية بذلك التفوق للعسكريين المصريين وبتلك التضحية التي قدموها . وأشاد أيضًا بشجاعة المصريين على القناة لمواجهتهم الأسرى الأتراك ، حيث ذكروا أنه أثناء هجومهم على القناة لاحظوا أن هناك عساكر وضباطًا مرتدين الطرابيش قد فتحوا نيرانهم وانقضوا عليهم . ومنح ملك إنجلترا وسام Victoria Cross للقائد على زكي الذى تولى قيادة البطارية وللملازم أول خليل جبور لدورهما فى المعركة[١٠] .

أعقب ذلك موقعه الطور ، وكان الفضل فى الانتصار فيها للجنود المصريين ، فقد حدث فى شهر يناير ١٩١٥ أن أبلغ قومندان الجنود العثمانية في نخل أن الطور ليس فيها قوة تحميها ، فأوفد إليها قوة قوامها خمسون رجلاً وضابطان من الألمان لاحتلالها ، غير أن هذه القوة وجدت عند وصولها إلى الطور أن هناك حامية من مائتى مقاتل ، وأنه ليس من السهل الاستيلاء عليها . فأرسلت إلى نخل تطلب نجدات جديدة ، فبلغت قوتها بالنجدات الجديدة مائتى مقاتل من الأتراك والعرب ، واحتلت قرية الطور ، فلما عُلم خبر وصولهم

أُنزلت فصيلة من الجنود المصرية تتبع أورطة البيادة الثانية المصرية ، وزحفت عليهم وسط الروابي والتلال من غير أن يشعروا وفاجأتهم بالقتال ، وقد قاموا بواجبهم خير قيام ، وهذه الفصيلة كانت مؤلفة من بلوكمين ومعهما اليوزباشي مصطفى حلمي وضابط لآخرين مصريين وقوة قدرت بحوالي مائة وخمسين رجلاً[١١] . وحارب الفرسان المصريون على أرض سيناء . كما شكّل الضباط المصريون لجنة لجميع الأموال لمساعدة الأرامل والأيتام وضحايا الحرب من الإنجليز[١٢] . وعلى الحدود الجنوبية كانت القوات المصرية تحارب من أجل الإمبراطورية البريطانية ، فعندما انضم سلطان دارفور للعثمانيين وأعلن الجهاد ضد الإنجليز ، صدر أمر ونجت في ٢٧ فبراير ١٩١٦ بتحرك بطارية مكونة من اليوزباشي على إسلام نائب قومندان هذه البطارية ، والملازم أول حسن الزيدي قائدجي صنف ، والملازم أول حسن حلمي قائد ٢ جي صنف ، والملازم أول حسن قنديل قائد ٣ جي صنف . وقد أعدت لهذه البطارية قوة ستة مدافع مكسيم وخمسة وخمسين صف ضابط وعسكريًا من ضمنهم ثلاثة إشارجية وبروجي وبيطار وباشجاويش وبلوكمين وثمانية وسبعون جملاً .

وصلت هذه البطارية الأُبيض عاصمة كردفان ، ثم اتجهت بعد ذلك إلى بلدة النهود وعسكرت فيها البطارية مع باقى القوة من طوبجية وبيادة راكبة وهجانة ، ثم اتجهت إلى جبل الحل واحتلتها ، وقامت بطارية- كانت تحت حكمدارية الملازم أول محفوظ ندى ومحمود زكى رشاد - بحماية بلده اللجود للمحافظة على الأبار فيها . وتقدمت القوات المصرية واحتلت بردش وأم كدادة ، ثم اشتبكت مع قوات سلطان دارفور عند برنجية وهزمتها . ولم يمض إلا القليل حتى تمكنت القوات المصرية من التقدم صوب الفاشر عاصمة دارفور ، هذا في الوقت الذي احتلت فيه كتيبة مصرية آبار الأُبيض بعد أن تقهقرت قوة دارفور نحو الفاشر . فتابعت القوات تقدمها إلى أن احتلت الفاشر وقتل سلطان دارفور . وقد استشهد في هذه المعارك قواد مصريون أمثال الملازم أول محمد يسرى ، والملازم ثانى أحمد زهران ، وخمسة آخرون عدا الجرحي[١٣] .

وبيّن ونجت أن الفضل فى الانتصار على قوات سلطان دارفور يرجع للقوات المصرية التي تحملت الصعاب خصوصًا الظروف الطبيعية من جبال ورمال ومياه . وطلب منح وسام النيل ووسام محمد على إلى الضباط كمكافأة لهم على خدماتهم واعترافًا بالمشاق والمجهود

الكبير الذى بذلوه[١٤] .

وتحملت المالية المصرية نفقات هذه الحملة ، فوافق مجلس الوزراء على فتح اعتماد بمبلغ ٣٥٨١٥ جنيهًا بميزانية وزارة الحربية لسد النفقات اللازمة من أول يناير إلى آخر مارس ١٩١٧ لأجل احتلال دارفور[١٥] .

ومضى الجيش المصري يحارب فى ميدان آخر ، حيث أرسلت منه فصائل وعددًا من الجنود إلى شبه الجزيرة العربية لمساعدة شريف الحجاز الذي أعلن الثورة والحرب على الدولة العثمانية . ويذكر لورنس Lawrence أنه وجد في وادى الصفراء لدى فيصل ابن الشريف حسين ، معسكر الجيش المصري المنظم تحت قيادة الصاغ نافع بك ، وكان قد أرسله ونجت من السودان ، وضم بطارية مدافع الجبال وبعض الرشاشات ، ويذكر أيضًا أن السبب في إرسال ذلك أنه عند وصول القائد الإنجليزي الكولونيل Wilson إلى ينبع تقدم فيصل إليه وبين له ما يحتاج إليه ، فأمر فورًا بأن تسلم إليه بطارية مدافع جبلية وبعض مدافع مكسيم وضباط ورجال فنيون من المستودعات المصرية فى السودان «واعتقد العرب عند وصول هذه النجدة بأنهم قد أصبحوا يعادلون قوات الترك ويتمكنون من مقاومتهم»[١٦] .

وأبلى الجنود المصريون شجاعة فائقة فى مساعدة العرب ضد الأتراك لدرجة أن ونجت أبان في خطبة فضلهم . «ولا أرى بدًا من الإشارة إلى ما قام به الجيش المصرى الباسل وضباطه الشجعان من الخدمة الشريفة فى الحجاز ، والاسم المجيد الذي اكتسبوه بين إخوانهم العرب»[١٦] .

وكذلك أسهم الجيش المصري فى العمليات الحربية على حدود مصر الغربية ضد السنوسي كما أن هناك عددًا من الضباط والجنود المصريين قد حاربوا في أكثر من جهة في الدردنيل وفي القناة وفي السلوم ، ففي خطاب موجه من سردار الجيش المصرى إلى سلطان مصر يطلب مكافأتهم على قدرتهم الفائقة وخدماتهم الجليلة التى أدوها في هذه الميادين وتذكر الوثيقة بعضًا منهم : شحاتة كامل ، البكباشى محمد شاهين ، واليوزباشي محمود حلمى ، مصطفى منصور ، عارف لبيب والملازم أول محمد صادق الأصفهانى[١٨] . ونشرت الجريدة الرسمية للحكومة البريطانية أخبار مكافآت حسن الخدمة في القتال للعسكريين

المصريين ، كما أنعم بالترقيات على الكثيرين منهم[١٩] .

وعلاوة على ذلك ، فقد وضع الجيش المصري بكل أريحية تحت تصرف قوات البحر المتوسط والقطر المصري معدات للراحة ومهمات حربية وتقديم ١٧٤,٠٠٠ قنبلة ، وتسليم القاطرات والفولاذ للدفاع عن القناة ، وصنع مقادير عظيمة من المهمات والملبوسات وتصليحها في إدارة المهمات[٢٠] .

ولم يقتصر ضغط إنجلترا على مصر باستخدام جيشها فى تلك الميادين المختلفة ، ولكنها ذهبت إلى أبعد من ذلك رغم تعهداتها السابقة بأنها ستأخذ على عاتقها كل أعباء الحرب دون أن تكلف المصريين شيئًا ، لقد كانت هذه الوعود حبرًا على ورق ، مجرد تخدير لأعصاب المصريين الذين أقحمتهم في حرب ضروس لا منفعة لهم فيها ، إنما عليهم أن يقاسوا ويستغلوا ويموتوا من أجل إنجلترا .

* الرديف المصري

مع بداية عام ١٩١٦ أتيح للسلطة العسكرية استدعاء الرديف المصري- كان عدده حوالي ١٢,٠٠٠ وهو الجيش المدرب على الأعمال العسكرية والذين قضى المدة المقررة تحت السلاح بمقتضى قانون العسكرية المصرية وقدره خمس سنوات ، ويستمر تحت طلب الحكومة بصفة جيش احتياطي مدة خمس سنوات أخرى - لاستخدامه في تنظيم التشهيلات اللازمة للدفاع عن قناة السويس بعدما أصبحت مُعرَّضة لغزو عثمانى ألمانى مرة ثانية . وعلى ذلك رفع إسماعيل سري وزير الأشغال بصفته وزير الحربية والبحرية في ٢٠ يناير مذكرة إلى حسين رشدي تتضمن مشروعًا وزاريًا يطلب أفراد الرديف فى جميع الفرق للخدمة العسكرية ما عدا الموجودين منهم في خدمة الحكومة ، وذلك بناء على طلب قائد عموم القوات البريطانية في مصر ، ولم يلبث يوم ٢٠ يناير ١٩١٦ أن يمر حتي وافق مجلس الوزراء[٢١] .

وأضيفت التعيينات الخاصة بالرديف على عاتق مصر ، وقد رأت إنجلترا في أول الأمر أن تستأجر أفراد الرديف فأبت الحكومة قائلة « إني آنف أن يقال عني إنى أؤجر رجالى للذود عن قنالي بمال غيري وليس بمالي»[٢٢] .

وبذلك وافقت الحكومة وتحملت الأعباء بلا أجر أو مساومة وقد كان من الممكن أن تطلب بعض المنح في مثل هذه الظروف التي عجزت فيها إنجلترا وحلفاؤها عن متابعة القتال في الدردنيل وغاليبولي أوائل يناير ١٩١٦ بعد أن فقدت الرجال والذخائر والأموال .

وبُدئ في تنفيذ قرار جمع الرديف ، فأخذت وزارة الحربية ترسل إلى المحافظات والمديريات كشوفًا بأسماء المطلوبين للخدمة حسب أقسامهم في السلك العسكرى وتاريخ مدتهم وانفصالهم من الجيش . وحينما تلقت المحافظات والمديريات هذه الكشوف ، أرسلتها إلى كل قسم من أقسام بجدول به أسماء المجندين المقيمين بذلك القسم ، وعُهد إلى المأمور تنفيذ الأمر ، فيستدعى كل من كان مدونًا اسمه في الجدول ، ويرسله إلى المحافظة[٢٣] .

وقسمت وزارة الحربية الرديف إلى خمس حملات بحسب طبقاته المعروفة في السنوات الخميس قبل ذلك التاريخ والتي اقتصر استدعاؤه للخدمة عليها ، وقسمت كل حملة من هذه الحملات إلى خمسة أقسام ، وجعلت كل قسم مؤلفًا من ٢٢٠ صف ضابط وعسكريًا عدا ما يتبعه من الجمال ، واختارت أن تجعل القاهرة مركزا للرديف العام ، وأن تظل قيادته العامة في يد اللواء «هربرت Herbert باشا قومندان قسم المحروسة» ، واختارت لواءين من الضباط المصريين المتقاعدين للمعاونه فى التفتيش ، وضمت إلى منهم في حملته الضباط المصريين المستودعين والمتقاعدين أحد عشر ضابطا متفاوتي الرتب ، أكبرهم من الحائزين لرتبة البكباشى أو الصاغ وهو الذى يولى من بينهم منصب " أركان حرب"[٢٤] وبازدياد الأعمال انهال الطلب على الاحتياطى ، فطُلب من اللواء هربرت أعداد من الاحتياطيين للعمل في الفرق المساعدة[٢٥] .

ومنذ البداية لم يكن الرديف المصرى راضيًا عما أصابه ، فكانت أولى انتفاضاتهم تلك التي حدثت فى ميدان عابدين حيث تجمهروا فيه وأعلنوا عصيانهم ، ورغم شدة الرقابة وسلطة الأحكام العرفية وتجردهم من السلاح توجهوا لإعلان شكواهم إلى السلطان التي انحصرت في «التأخير في دفع المكافآت المستحقة لهم ، وعدم كفاية الأجور التي تقرر دفعها إليهم ، وعدم موافقة الغذاء ، فقابلهم حسين رشدي ، ووعدهم بالنظر في شكواهم ، ولكنهم جددوا المظاهرة ، واجتمعوا في اليوم التالي ، وهنا كانت الاحتياطيات العسكرية قد

اتخـذت ، ووقع صـدام بينهم وبين رجـال البـوليس ، جـرح على إثره ثمـانيـة من الرديف وأصيب كذلك بعض المارة على إثر الاشتباكات بينهم»(٢٦) . ونتيجة ذلك رُحِّلوا بعيدًا عن العاصمة ، وأخذ البعض يفر من بلدة إلى أخرى ليعيش فيها عيشة مستترة حتى لا تراه الأعين .

ولما رؤى أن ذلك الفريق من المصريين قـد نأوا بجـانبـهم عن معـاونه الإنجليز وأنفوا خدمتهم رغم تهديدهم ، أصدر السلطان فؤاد مرسومًا خاصًا بالتجنيد بتعديل الأمر العالى الصادر فى ٤ نوفمبر ١٩٠٢ وذلك لتشجيع الناس على التطوع ومنحهم الامتيازات ، فمن تطوع لخدمة الإنجليز لمدة عام أعفى من الخدمة العسكرية التي كان ملزمًا بها(٢٧) .

وكان هذا منافيًا لقرار مجلس الوزراء الصادر فى ٣ أغسطس ١٩١٤ والذى يحرم على مصر الدخول فى خدمة إحدى الدول المتحاربة ، ولعهد إنجلترا الذى وقطعته على نفسها بأنها ستتولى الدفاع عن مصر دون طلب أية مساعدة منها .

ويقول سعـد زغلول فى مذكـراته معلقًا على هذا المرسوم : «نشرت الجرائد مرسومًا سلطانيا بمعافاة من سيتطوع في الجيش الإنجليزي سنة من الخدمة العسكرية ، وقد وقع هذا الأمر أسوأ وقع عند الناس وتشاءموا به من حكم عظمة السلطان لأنهم عـدوه أسوأ فاتحة لأعماله»(٢٨) .

* فيلقا العمال والجمَّالة

رأت إنجلترا أن هناك أعمالاً غير قتالية ليس على الجندى التابع لإنجلترا القيام بها ، فيكفيه جدًا أن يحمل السلاح ويحارب وتقع الواجبات غير القتالية على غيره ، وليس هناك أمهر من المصريين في عملهم ، إذ إن الأعمال تعتمد على العمل اليدوي والطاقة البدنية ، وتشمل تعبيد الطرق ومد السكك الحديدية وحفر الآبار والخنادق ومد أنابيب المياه ، وإقامة الاستحكامات ونقل معدات التليفون والتلغراف والمهمات والذخائر والتموين . لهذا بدا من الضروري جمع المصريين ، على شكل صورة فيـالق إضافيـة تكون تحت تصرف القـيادة البريطانية وتعمل لخدمة القوات المحاربة .

قررت إنجلترا أن تشكِّل فيلقين العمَّال للقيام بالأعمال اليدوية وراء القوات الإنجليزية ،

وفيلق الجمَّالة لنقل المهمات وغيرها من نهاية السكك الحديدية إلى الخطوط الأمامية .

ولم يكد يمر آخر أغسطس حتى أُمر الجمَّالة المصريون بالذهاب إلى قناة السويس وبعدم مبارحتهم إياها(٢٩) ، كذلك بدأ فيلق العمال عمله منذ أغسطس ١٩١٤ حيث أقام التحصينات بقرب الشطوط المهمة وحول ضفتي قناة السويس وذلك بهمة فائقة ونشاط كبير(٣٠) .

وساعدت الظروف على تكوين فيلق العمال ، إذ ساءت الحالة منذ بداية الحرب ، وقاسى العمال المصريون والفلاحون الأمرين من وقف النشاط الاقتصادي ، ومن تلك البطالة التي تفشت بين الطبقات العاملة ، وأخيرًا الارتفاع في تكاليف المعيشة . فساعد هذا في أول الأمر على الانحراف في هذا الفيلق والإقبال عليه ، وبلغ الأمر إلى أنه تقدم إلى قومندان البوليس المصري أهالي تطلب الانضمام إلى فرق العمال بالدردنيل ، وذلك للتخلص من تلك الظروف الاقتصادية والاجتماعية القاسية(٣١) .

وشرعت السلطة العسكرية في تنظيم وترتيب فرقة العمال المصريين في يوليو ١٩١٥ ، وعهد في ذلك إلى عشرة ضباط ، فجمعوا حوالي ألف وخمسمائة عامل ، وكان الانتظام فيها في بادئ الأمر بالتطوع ، وأعطى أجر العامل فيها يوميًا خمسة قروش بالإضافة إلى الجراية اليومية(٣٢) .

وخلال الاستعدادات لمعركة غاليبولي ، رأت القيادة البريطانية ضرورة الاستعانة بالعمال المصريين . ففي أغسطس ١٩١٥ طلبت قيادة الحملة البريطانية للبحر المتوسط نحو خمسمائة عامل مصري من أبناء الصعيد للعمل بجزيرة «مودروس» ، فوفقوا فى عملهم وأتقنوه ، بحيث إن القيادة طلبت المزيد منهم حتى بلغ عددهم ثلاثة آلاف عامل عند جلاء القوات البريطانية عن غاليبولى . ويعلق إلجود على هؤلاء العمال بقوله : «إن الصعيد ينتج رجالاً ذوي بناء جسمانى رائع ، لا يضارعهم إنسان آخر في قدرتهم على الاحتمال ، إنهم يؤدون كافة الأعمال اليدوية في يسر وسهولة ، ولكنهم يبلغون حد الإعجاز في أعمال الحفر ، وهى الأعمال التي كانت الحملة تتطلبها حين ذاك»(٣٣) .

وازدادت الأهمية للعمال ، ففي الفترة ما بين خريف ١٩١٥ وربيع ١٩١٦ حشد من

فيلق العمل المصري ٨,٥٠٠ فرد للعمل فى خدمة الحملة الهندية بالعراق ، ١٥,٠٠٠ فرد للعمل وراء خطوط القتال في الجبهة الغربية[٣٤] ، ذلك لأنه ما إن اطلع ولاة الأمور العسكريون على الأعمال النافعة التي تقوم بها هذه الفرقة من العمال حتى اشتد الطلب عليها من كل جبهة ، ولا سيما قسم التعيينات والطبجية والمهندسين ، فلُبت طلبات هذه الأقسام وسواها ، وكان استخدام العمال في أول الأمر لقضاء الحاجة الحاضرة الماسة ، ثم تبين أن الضرورة تقضى بإنشاء مصلحة دائمة ، وبتعيين رؤساء لها وتأسيس مكاتب دائمة للاستخدام . كذلك خرجت من فرقة العمال المصريين ، فرقة العمال المتعهدين ، وهم رجال يعلمون في مقالع الحجارة ، ويشتغلون بإنشاء الطرق بموجب عقود فردية[٣٥] .

لأجل هذا لم يتوان القائد العام للجيوش البريطانية عن الإلحاح في اتخاذ الإجراءات الفعالة للحصول على العدد اللازم من العمال الذين اشتد الطلب عليهم حتى لقد بلغ عددهم ١,٢٠٠,٠٠٠ مصري جندوا ، وليس صحيحًا أن عددهم كان بين ٨٠ ، ٩٠ ألفًا ، إذ يذكر هذا العدد البيان الصحفى القائم بأعمال السفارة البريطانية[٣٦] .

احتوت فرقة الجمَّالة على مائة ألف رجل ، ذهب منهم ثلاثة وعشرون ألفًا استخدموا في فرنسا ، وقدمت هذه الفرقة الخدمات الجليلة ويصفها مراسل المانشستر جارديان الإنجليزية فيقول : «لا يمكن لقنبلة أو لرصاصة أن تحرك وتثير الحيوان الأبله وقواد الإبل ، وهم من الفلاحين الذين جمعوا وسجلوا في القرى المصرية ، وكلهم عزل من السلاح وغير مدربين على الحرب ، يمكنهم أن يجروا عند الإشارة للهجوم ، وأن معظمهم الآن في الحقيقة في التصاق تام بحيواناتهم ، وهم يسرعون في تلبية نداء ضباطهم البريطانيين والرصاص يدوي ويتساقط حولهم ، وهم إذا طولبوا بالخروج بإبلهم لتكون في مأمن من الأذى ، أخذوا معهم سترهم التي توزع عليهم خشية أن تسرق أثناء غيابهم ، وبعضهم يسعى في الصعود إلى التل تحت إطلاق النار ليأتوا بنقودهم من خيامهم . وكان قواد الإبل أنفسهم يعيرون الذين يلوذون بالفرار ويقولون عنهم (بنات) وأنه لا يليق بهم أبدًا أن يكونوا من الرجال . . . وأصبحت اليوم بعض الفرق تقسم نفسها قسمين : الأول الثابتون في أمكنتهم ، والثاني الهاربون . وأن الانتقال من قسم إلى آخر إما جائزة وإما عقاب»[٣٧] .

ضحت مصر من أجل جمع هؤلاء العمال والفلاحين ، فقد عرقل هذا أعمال الزراعة التي تتوقف عليها الحياة في مصر ، وتعطلت مشروعات الري الجديدة . وعندما برزت أهمية هؤلاء الرجال ، تحول التفكير من مجرد استخدام جماعة محدودة من العمال والفلاحين إلى إنشاء الفيالق الإضافية . ففي ديسمبر ١٩١٥ صدرت أوامر القيادة البريطانية لإنشاء عشر مجموعات ، كل مجموعة تحتوى على ٢,٠٢٠ جملاً ؛ ٢٠ حصانًا ؛ ١,١٦٨ مصريًا ، ١٠ ضباط إنجليز تحت رئاسة الكولونيل وايتنجارن Whittingharn . وفي سبتمبر ١٩١٦ وبعد موقعة رومانة ، وأثناء التقدم عبر الصحراء ، كان هناك ثلاث عشرة مجموعة في خدمة القوات المحاربة[٣٨] . وفي الستة شهور الأولى من عام ١٩١٥ استطاعت أن تجمع السلطة العسكرية بين ألف وألف وخمسمائة جمل ، وعدد يقرب الألف من الجمَّالة للخدمة على القناة بين بورسعيد والسويس ، وقسموا إلى أربعة أقسام ، ولم يمض شهر ديسمبر ١٩١٥ - وبعد تكوين الحملة المصرية - حتى صدر أمر من القيادة بضرورة إعداد فيلقين من الجمَّالة ، وأن يكون كل فيلق محتويًا على عشرة آلاف جمل ، وقُسِّم كل فيلق إلى خمس مجموعات . وأثناء الفترة من ديسمبر ١٩١٥ - تاريخ تكوين الجمَّالة - إلى عام ١٩١٩ كان هناك ١٧٠,٠٠٠ جمَّال ٧٢,٥٠٠ في خدمة الفيلق واستُدعى لهم ضباط من الجيش المصري لصعوبة التفاهم اللغوي معهم ، ووضعت فيالق الجمَّالة هذه لمعاونة الحملة المصرية التي وقع عليها عبء القتال في سيناء وفلسطين .

ومصادر تلك الفترة تبين أن التعاقد على هذا العمل كان اختياريًا وبناء على عقود تكتب بين الطرفين لمدة ستة أشهر[٣٩] ، ذلك في بداية الأمر ، وأخذت الصحف تنشر المزايا التي تعود على من ينضم إلى هذه الفرق وما يوزع على الفرد يوميًا من مأكل ومشرب وملبس ومسكن لضم أكبر عدد للفرقة ، فكانت تغريهم بأن الجراية اليومية للعامل هى ٣٢ أوقية خبز بلدى ،٢٤ أوقية بقسماط ، ٣ أوقية لحمة ، ٤ أوقية عدس ، ٢ أوقية أرز ، ٤أوقية بصل ، ثلثا أوقية سمن ، وثلثا أوقية ملح[٤٠] .

هذا في وقت اشتدت فيه الأزمة وانعدمت الأقوات ، كذلك رفعت أجرة العامل في فرقة العمال إلى خمسة قروش يوميًا ، والجمَّال إلى ستة قروش ، وأعلن أنه حين انتهاء مدتهم يعودون إلى أوطانهم على مصاريف السلطة[٤١] .

وعندما قررت القيادة البريطانية تتبع الأتراك في سيناء وفلسطين بعد الخروج من قناة السويس ، رؤى إنشاء خط للسكة الحديدية من قطية إلى فلسطين ، وهنا ألحت الحاجة إلى مضاعفة أفراد فيلق العمال وفيلق الجمّالة . ورأت السلطة أن أسلوب التعاقد الاختياري هذا لن ينفع أمام ذلك العمل المتزايد . وفى الوقت نفسه سرعان ما ظهرت صعوبة جمع المصريين للالتحاق بقسم العمل في الجيش الإنجليزي بالرغم مما كان يدفع لهم من أجور ، لا سيما بعد ما علم هؤلاء بالمخاطر الجسيمة التي أصابت العمال في سيناء نتيجة للقتال ، حيث تعرضوا لضرب القنابل وراح الضحايا منهم ، بالإضافة إلى ما أشيع عن سوء المعاملة التي يلقاها المتطوعون المصريون ، لأجل ذلك تردد الفلاحون في إجابة الدعوة ، بل إنهم فضلوا الموت عن الخدمة في تلك الفيالق المساعدة فى الوقت الذي كانوا يعتقدون أن النصر سيكون حليفًا لألمانيا والدول العثمانية(٤٢) .

ونقلت العمليات الحربية إلى فلسطين للقيام بهجوم قوى على الأتراك ، وعين اللنبى قائدًا للقوات البريطانية في مصر عام ١٩١٧ وتزايدت مطالب الجيش ، وإن كان القائد قد أبقى قسما من هذه القوات في مصر لمساعدة الحامية البريطانية للمحافظة على النظام ، وتوفير الإمدادات اللازمة للقوات المحاربة ، ولقسمي العمل والنقل . وحتى ذلك الوقت لم يحتج المصريون احتجاجًا ظاهرًا على ما كانت تطلبه السلطة العسكرية من العمال ، غير أنهم بمجرد نقل الجيوش البريطانية إلى فلسطين ، أصبحوا يحجمون عن تقديم مساعدتهم ، إذ لم يجدوا أي فائدة من متابعة الحملة في بلاد خارج حدودهم كفلسطين ، غير أن السلطات الحربية أساءت تفسير روح القلق التى استولت على المصريين ، واتهمت هؤلاء بأنهم معادون لإنجلترا ، ومن ثم أصبح الحكم العرفي أداة للقمع بصورة أحس بها جميع المصريين(٤٣) .

وحوّلت السلطة العسكرية أسلوب «التعاقد الاختياري» إلى «التجنيد الإجباري» إذ أصبح لا مفر إلا الالتجاء إلى طريقة القوة ، إذ هى التي يحقق لها حشد الأعداد المطلوبة للفيالق الإضافية ، وعندما أوعزت القيادة العامة برئاسة مري فى ٢٣ مايو ١٩١٧ باتباع طريقة التجنيد بالإكراه ، عارض ونجت على اعتبار أن ذلك يعد خرقًا للتصريح الذى أصدره مكسويل فى ٧ نوفمبر ١٩١٤ وأعلن فيه تكفل بلاده بكل أعباء الحرب دون أن تطلب من

مصر أية مساعدة ، كما أنه يفقد المصريين الذين يعتبرهم الإنجليز أنهم يضمرون العداء لهم ، فحيادهم وهدوؤهم من الصواب ، وإن كان قد أشاد بإيجاد أي وسيلة تضمن اشتراك المصريين من تلقاء أنفسهم فى الحرب(٤٤) .

وشُكلت لجنة في القاهرة للكشف عن كل الوسائل لزيادة العمال ، واشترك فيها السلطان حسين ووزراؤه ، وعُرض التشجيع في الصحف ، غير أنها لم تهتد إلى حل ، وعندئذ كتب ونجت يعلن موافقته على ما رأته اللجنة من استحالة تنفيذ اقتراحات الحكومة الإنجليزية ، وذهب أبعد من ذلك فقال : «إني لا أستطيع أن أضمن أن عدد العمال المصريين الذين توقفت تستخدمهم الآن حكومة جلالة الملك وهو مائة ألف ، يمكن المحافظة عليه في الظروف الحاضرة ، وأن رشدي أكد لي أنه سيبذل هو ووزراؤه كل جهد لمساعدة السلطات التي تتولى التجنيد وتسهيل عملهم» ثم قال : «إن القسر يمكن إتباعه إذا أبطل التصريح – تصريح مكسويل- وسواء بطل على يدنا أو على يد الوزراء من تلقاء أنفسهم ، فإنه سوف يكون من المستحيل أن نتجنب الكراهية الناجمة عن خيانة العهد ، وهذه الكراهية سوف تعبر عن نفسها محليًا في صورة اضطرابات داخلية ، وبعبارة أخرى أن القسر سوف يقتضى زيادة كبيرة في فرق الحماية الإنجليزية بمصر ، ولا يوجد ثم ريب من أنه سوف يقلل المساعدة التي تعطيها مصر الآن إن لم يوقفها تماما»(٤٥) .

واستخدمت السلطة العسكرية الضغط على الحكومة ، غير أن الأخير رفضت ما يوعز من استعمال القسر ، وإن كانت قد بدأت بعرض وسائل الإغراء على التطوع للعمل ، ففي ٢٠ أكتوبر ١٩١٧ أعلنت قرارها : «بما أن السلطة العسكرية البريطانية أبلغت الحكومة المصرية أنها تلاقى صعوبات في إيجاد الرجال اللازمين لفرقة العمال بطريق التطوع الاختياري ، وبما أن الحكومة البريطانية قد أخذت على عاتقها الدفاع عن مصر ، إلا أن البلاد لا تستطيع أن تقف وقفة المتفرج إزاء هذا الدفاع ، بل إن من واجبها الأدبي أن تعاون السلطة العسكرية المشار إليها جهد الاستطاعة ، وبما أنه يتعين فى هذه الحالة العمل على إيجاد وسيلة للتشجيع على التطوع الاختياري فقد قرر المجلس أن يقترح على السلطة العسكرية زيادة الأجر اليومي ، وأن تتحمل هذه الزيادة الحكومة المصرية ، وأن يعفى كل رجل يتطوع فى هذه الفرقة لمدة سنة على الأقل من الخدمة العسكرية ، وكذلك إعفاء كل

رجل يتطوع في هذه الفرقة من أجور الخفر طول مدة تطوعه»[٤٦] ، ولكن جاء ذلك دون جدوى .

ومن هنا أصبح التجنيد الإجباري الوسيلة الوحيدة التي لا بد من اتخاذها للحصول على العدد اللازم من العمال ، واقترح الإنجليز استخدام جميع المقترعين للتجنيد ممن تثبت لياقتهم ولم يصبهم الدور ، ولكن الحكومة المصرية رفضت قبول ذلك حتى لا تتهم بأنها أشركت البلاد في جهود الحرب . كما رفضت رفضًا قاطعًا حل هذه المشكلة بالإجبار . ولم تكن على استعداد لأن تتحمل مسئولية التجنيد الإجباري ، وكانت واثقة من أن موظفي الإدارة في الأقاليم وخصوصًا العمد يمكنهم بوسائل الضغط الحصول على ما يلزم من الرجال[٤٧] . وهكذا أبدت استعدادها لتوفير العدد بتلك الوسائل الإدارية سواء بالقبول أو الرفض .

واتفقت كلمة السلطة وكلمة الحكومة على جمع الرجال ، وظل التجنيد اختياريًا فى الظاهر ، وفي الحقيقة لم يكن بهذه الصورة ، إذ فرضت السخرة دون أن ينص عليها قانون ، وعلى الفور طلبت الحكومة من المديرين في منشورات دورية أن يضاعفوا جهودهم لتشجيع التجنيد . وأبلغ المديرون مأموري المراكز هذه الأوامر ، وأبلغها هؤلاء بدورهم للعمد ، وأنذر الأخيرون بأشد العقوبات إذا قصروا في العمل ، وأنه إذا لم يتطوع للجيش البريطانى عدد كاف من القرية أو الناحية ، فإن اللائحة تقع على المسئولين أنفسهم ، لذا اتخذ المديرون والعمد التدابير التي اعتقدوا أنها ستحميهم من المصير الذي يهددهم إذا فشلوا في مهمتهم . وبهذه الطريقة أصبح من اللازم على كل مدير أن يقدم شهريًا من مديريته عددًا معينًا من الرجال لسد طلبات السلطة[٤٨] .

وقاسى المصريون سواء عن طريق جمعهم أو من السخرة التى فرضت عليهم وقد سجّلت مصادر هذه الفترة المصرية والأجنبية ـ بدقة بالغة ـ تلك الطرق والأساليب التى استخدمت فيها السياسة التعسفية لحشد العمّال والفلاحين فى مدن مصر وريفها ، وبذلك أصبح إمداد الجيش البريطانى ضريبة إجبارية تزداد باتساع العمليات الحربية ، وسارت مواكب العبيد المقيدة بالحديد والأغلال لتحارب معركة الحرية كما كان يسميها الإنجليز .

وكم من المخازى والفساد واكب هذه العملية الغريبة ، فكثير من العمد انتهزوا هذه الفرصة ليوقعوا بأعدائهم وأبناء الأسر المناوئة لهم فيخصونهم بالاختيار للعمل في السلطة ، بينما يتسترون على معارفهم ويعفونهم منها . وسويت حسابات قديمة على إثرها تمزقت مصر من الأحقاد والثأر ، واتهمت الأسر بعضها البعض ، وسمم الفساد جو البلاد . كما اتسعت الذمم بقبول الرشاوى وامتد خيطها من العمدة إلى مأموري المراكز والضباط البريطانيين أنفسهم ، وبالرغم من صدور الأحكام التي تمنع قبول الهدايا ، فإن الثراء انتاب الكثير من العمد بعد أن فرضوا الإتاوات على الأهالى ليعفوا من الذهاب للحرب . وساءت أحوال الأسرة ، ومضى النساء يبعن حليهن حتى يدفعن مقابل الإفراج عن أولادهن وأزواجهن من خدمة السلطة[٤٩] .

* العمل الميدانـي

سيق المصريون الذين جمعتهم السلطة العسكرية إلى ميادين الحرب ليس إلى الميدان الشرقى فحسب ، وإنما إلى الغربى أيضًا . فأخذوا من الدار إلى النار حرموا من وطنهم وآلهم ، وذهبوا إلى حيث يقومون بحفر الخنادق وتمهيد الطرق وإنشاء السكك الحديدية ونقل الأغذية والذخائر ، وذلك لتقديمها للخط الأمامى وتحت وابل قنابل الألمان وحلفائهم .

ومنذ أواخر عام ١٩١٥ استُخدم العمال المصريون لمضاعفة الخط الحديدي الممتد من الزقازيق للإسماعيلية لتسهيل عملية نقل القوات والعتاد الحربى إلى منطقة القناة ، ثم ما لبث أن استُخدم هؤلاء على نطاق واسع لبناء خطوط السكك الحديدية الخفيفة والطرق المرصوفة في الأراضى الصحراوية الممتدة على الجانب الشرقي من قناة السويس ، وبذلك عبدوا الطرق ، ومدوا أنابيب المياه ، وبنوا الخزانات والصهاريج ، وأقاموا مخازن العتاد والتموين وخطوط البرق والتليفون ، وأنشأوا التحصينات ، ومهدوا الأحجار والأشواك ، وأعدوا المياه والأقوات ، ومدوا الأسلاك فوق الرمال لتيسير مهمة قوات الإمبراطورية[٥٠] .

فمن غير المصريين يقوم بهذا العمل؟ لقد فرض عليهم وما عليهم إلا الطاعة ، وأصبحت القنطرة مركزًا لتجمع عدد كبير من العمال ، وبفضلهم غدت ملتقىً مهمًا للخطوط الحديدية .

عقب تقهقر العثمانيين عن القناة تتبع الإنجليز خطواتهم في سيناء وكانت قاحلة لا ماء فيها ولا سبيل لسير الجيوش بمدافعها وعرباتهم الضخمة ، وهنا «أرسل الإنجليز أمامهم العمال المصريين والرديف المصرى لتمهيد الطرق حتى أصبحت صالحة لسير السيارات وجر المدافع الضخمة ، ومدوا بجوارها أنابيب المياه المأخوذة من ترعة الإسماعيلية وأنشأوا سككًا حديدية لسير القطارات عليها ، فأصبحت الصحراء هينة الاختراق بفضل العمال المصريين والرديف المصرى ، وصار زحف الجنود فيها مستطاعًا بعد أن كان ضربًا من المخاطرة»[٥١] .

وتصف وادي النيل المجهود الحربى للعمال «من القنطرة شرقًا تجد الاستحكامات المنصوبة ، وهذا الطريق البري مرصوف بالأحجار الصغيرة بواسطة الوابورات ، وحفرت الآبار على الجانب المقابل للقنال حتى تتمكن العربات الرائحة الجاية مدة عظيمة من النهار من إطفاء جيشان الأتربة بالرش ، هذا هو الحال الذى عليه الطريق من الإسماعيلية إلى القنطرة ، وللمصريين يد في تسوية الطرق وإقامة الاستحكامات ، وهم الذين يشتغلون بالحفر لتسيير مياه الأنابيب فيها»[٥٢] .

لقد تقدم العمال المصريون بكل همة ونشاط غير مبالين للأخطار ، فحدث على سبيل المثال أثناء عملهم بالعرش أن قتلت قنبلة وجرحت تسعة وثلاثين منهم ، ورغم ذلك فلم يتوان البقية عن العمل[٥٣] وكذلك فقد استخدم العمال المصريون في بناء المطارات[٥٤] .

ويرجع انتصار الإنجليز على العثمانيين فى رومانة إلى تلك الأعمال الشاقة والخدمات الجليلة التي قامت بها فرقة العمال المصرية «فقد مهدت الطرق لتقدم الجيوش البريطانية ، ومدت السكك الحديدية ، ودكت الحصون والاستحكامات ، ونظمت بمهارة أنابيب المياه وطمرتها تحت الرمال ، وأقامت لوازم التليفون والتلغراف ونصبتها فى أماكن معينة ، ونقلت أيضًا المهمات والذخائر إلى مسافات معينة شاسعة وفي أرض يصعب فيها السير . وبالاختصار فإن فرقة العمال قامت بجميع الآمال الهندسية الثانية ، فأطلقت يد الجنود للقيام بواجباتهم الحربية الخصوصية ، والحق أن هذه الفرقة العظيمة القيمة يحق لمصر أن تفاخر بالأعمال الباهرة التي قد قام بها أبناؤها ، كما يحق أيضًا لضباط هذه الفرقة من أكبرهم مقامًا إلى أبسطهم رتبة أن يباهوا بأعمالهم التي يستحقون من أجلها كل مديح

وثناء ، ولا شك أن الجيش مدين لهم بنجاحه دينًا عظيمًا ، لأن حسن دفاعه عن القناة راجع إلى جدهم وسعيهم من ثم إن البوليس المصري التابع لهذه الفرقة يستحق هو وقومندانه المصري وضباطه كل مديح وثناء ، فإن المحافظة على النظام بين الألوف من الفلاحين غير المدربين ليس من الهينات»(٥٥) .

ودارت مناقشات في مجلس العموم البريطانى حول هؤلاء العمال ، فكان الجميع يعترف بتلك الأعمال القيمة التي أفادت الجيش البريطاني أثناء الحرب(٥٦) . كما أشاد المهندسون الإنجليز في بور سعيد بمهارة العمال ، فهناك خطابات منهم إلى المسئولين في القاهرة تُسطر أنهم كانوا يواصلون عملهم ليل نهار ، وذلك لعدم إمكان تزويد المدينة بعمال أكثر(٥٧) . وبذلك أُخل بالعقود التي حددت مدة العمل بثلاثة أشهر في بادئ الأمر ثم بستة أشهر ، فأصبح العامل أو الجمَّال يدخل تحت خدمة السلطة ولا يعرف متى ستنهي هذه الخدمة .

ويُسجل ملنر Milner فى تقريره بأن الشعب تحمل التكاليف والقيود التى اقتضتها تلك الحرب بالصبر والرضا والخدمات التي قام بها فيلق العمال المصري كانت لا تُثمن ولا غِنى عنها للحملة الفلسطينية(٥٨) .

وكان للبطولات التي قام بها العمال موقعها ، فعلى سبيل المثال لا الحصر حدث أنه في شهر مارس ١٩١٧ أن كان جندي إنجليزي يسبح في مياه البحر قرب العريش فجذبه التيار وبعده عن البر فأخذ يصيح طالبًا العون ، وفي الحال ألقى أحد رجال فرقة العمال بنفسه وأخذ معه خشبة تساعد الجندي على العوم ، ثم عاد إلى الشاطئ وجاء بحبل طويل ثم سبح فى البحر المتلاطم بالأمواج حتى بلغ الجندي فأعطاه طرف الحبل وانتشله . وقد حدث أن طيارة من طيارات ألمانيا أغارت ليلاً على أحد المستشفيات القائمة على خطوط المواصلات ، وقذفت عليها القنابل ، وكان في المغاور المجاورة للمستشفى جاويش ومعه مائتان من رجال فرقة العمال ، فخرجوا على الفور وساعدوا في نقل الجرحى من المستشفى إلى مكان أمين وعرضوا أنفسهم للمخاطر(٥٩) .

ووصل مجهود مصر الحربي عبر البحار ، فخدم العمال المصريون في الميدان الغربى

وبلغ عددهم حوالى ١٦,٣٠٠ رجل في منتصف عام ١٩١٧[٦٠] . وذلك أنه لما طارت أخبار نجاح العمال لفرنسا ، خاطب العسكريون فيها ولاة الأمور في مصر ، ومن هنا تم الاتفاق على إرسال بعض هذه الفرق إلى فرنسا[٦١] . وفى مارس ١٩١٧ أرسلت بعثات العمال المصريين من مديرية جرجا للخدمة في فرنسا «فبات أهلهم على أحر من الجمر منتظرين ورود الأخبار عنهم وقد زار حضرة مدير جرجا المعسكر منذ يومين فقابله جناب القائد فرأى سعادته فرقة من العمال مستعدين للسفر إلى فرنسا فخطب فيهم باذلاً لهم النصح ومبينًا الفوائد التي تعود عليهم من هذا السفر ماديًا وأدبيًا ولا سيما فى هذا الحين الذي اشتد فيه الغلاء طالبا لهم السلامة»[٦٢] .

ومضت الصحافة تنشر بنود الإغراء للحث والتشجيع على السفر فكل عامل يرغب في السفر إلى فرنسا يعطي بذلة ، بالطو ، حذاء ، ٣ بطانيات ، ٢ قميص ، ٢ من الجوارب ، لباس ، قميص من الفانلات ، عدا الطعام الذي يحتوى على لحم ، خضر شاى ، لبن ، سجائر ، وأجرة اليوم ٨ قروش[٦٣] .

وتقول الأهرام " نزلت في فرنسا حديثا الفرقة الأولى من قسم الأشغال المصري القادمة إليها من مصر للاشتغال بأعمال مختلفة فيها بأجور طيبة ، وقد وصفها كاتب ممن حضروا حفلة استقبالهم في فرنسا فقال : جاءتنا فرقة من العمال المصريين للعمل معنا هنا في أعمال مختلفة مؤلفة من رجال ممتلئين صحة وقوة ونشاطًا ، وقد قوبلت مقابلة حافلة عند نزولها إلى البر ، وأعجبنا جميعًا من حسن هندامها ونظامها ، ودلتنا هيئتها بلباس الخاكي على أنها فرقة جد وعمل ، ولا حظنا على وجود رجالها السرور بالمناظر الجديدة التى وقعت عليها أبصارهم في البلاد»[٦٤] .

ويرهن هؤلاء العمال على كفاءتهم ، فقد عملوا في مناخ يختلف كل الاختلاف عن البيئة التي عاشوا فيها ، حضروا من أقصى صعيد مصر ليتحملوا أعباء المعيشة في فرنسا ، ورغم ذلك فقد أثبتوا جدارة فائقة ، فقد حدث مرة فى أحد موانى فرنسا أنهم فرغوا من شحن باخرة تحمل ٣,٠٠٠ طن من البضائع والمهمات المختلفة في أقل من ثلاثة أيام ، وفرغوا مرة أخرى من إحدى البواخر ستة آلاف طن من الشوفان في يومين ، وجاء التقرير الرسمى

عنهم ما نصه : «وكل ما شاهدناه من أعمال هذه الفرق يشهد بالفضل للضباط وصف الضباط والرجال فيها ، فإنهم يؤدون أعمالهم برغبة ونشاط يبعثان على أشد الارتياح»(٦٥) .

ولم يقتصر إرسال العمال إلى فرنسا فأوفدوا لليونان والعراق ، فأدوا خدمات جليلة هناك وعملوا تحت نيران القنابل والمدافع والبندقيات(٦٦) . بالإضافة إلى الخدمة في الدردنيل ، ففي شهر مايو ١٩١٥ جمعت أورطة من الأشغال مؤلفة من ست بلوكات للخدمة هناك ، واستلم قيادة الأورطة والبلوكات ضباط إنجليز في خدمة الجيش المصري " وقامت هذه الأورطة مدة الأربعة الأشهر التي خدمتها في شبه الجزيرة بخدمات فائقة تحت وابل مستمر من القنابل»(٦٧) . وذهبت طوائف من العمال إلى طنوس ومدروس للقيام بإعداد الطرق وتمهيدها للقوات المحاربة ، وفي سلانيك أرسل عددًا كبيرًا من العمال المصريين قدر عام ١٩١٦ بستمائة عامل ؛ ثم ما لبث أن وصل العدد لسبعة آلاف عامل عام ١٩١٨ ، وشمل عملهم القيام بإنشاء السكك الحديدية(٦٨) .

أما بالنسبة للعراق فقد استخدمت فرق كثيرة من هؤلاء العمال في ميدانه الحربي فوصله عام ١٩١٦حوالي ٨٢٨٠ عاملاً ، وتركوا فيه آثارًا من أعمالهم وصنعهم امتدت من البصرة إلى بغداد ، فضلاً عن أن الإنجليز في العراق رأوا ان يستعينوا بجانب من العمال المصريين على حفظ النظام والأمن العام في مدينة بغداد ، فشكلوا قوة من البوليس اختاروا رجالها من العمال المصريين ، فقامت بعملها خير قيام(٦٩) . وقد بلغ العمال الذين عملوا فيما وراء البحار نحو ثلاثة وعشرين ألف عامل(٧٠) .

ولعبت فرقة الجمَّالة دورًا جوهريًا - لا يقل أهمية عن دور العمال - في الحرب مع إنجلترا وحلفائها سواء على شرق مصر أو غربها . فإنه حينما شرع الجيش البريطاني فى تتبع الأتراك في سيناء ، كان الطعام والمياه والذخيرة تنقل في كل مكان على ظهور الجمال قبل أن تمد الطرق والسكك الحديدية ، فإن طبيعة الحرب تقضي على فصائل من الجنود أن يرابطوا في مواقع بعيدة عن الطرق المطروقة . إذن فلا بد من استخدام العدد الكبير من الجمال لإيصال المهمات والمئونة والماء إليهم وجميعها من أشد الضروريات أثناء المعارك ؛ ويغلب أن تكون الجمال الوسيلة الوحيدة لنقلها إلى المواضع التي تبدو فيها الحاجة إليها ،

وأسهمت فرقة الجمال بنصيبها في كل معركة ، فقد عاونت لورانس ضد الأتراك ، وساعدت اللنبى في الاستيلاء على العقبة ، إذ حملت المؤن والإمدادات من العقبة للقوات العربية التي كانت تحت قيادة الأمير فيصل فى معان(٧١) . كما كان لها مجهودها الواضح في الحرب مع السنوسيين .

كذلك أدى الجمّالة خدمات كبيرة في إسعاف الجرحي البريطانيين ، فكانوا ينقلونهم بأسرع ما يمكن وبدون خوف من القنابل والنيران التي كانت تحيط بهم(٧٢) .

وقد اطلع مندوب المقطم على بعض السجلات من أعمال البسالة والإقدام التي قام بها بعض الجمّالة ، فمن ذلك أنه في بئر دويدار صدر الأمر إلى جانب منهم بأن يصعدوا بالجمال إلى تل «طلبا» وكان ذهابهم إلى ذلك التل ثلاث مرات من الأعمال المقرونة بالخطر ، وكتب القائد يقول إن الباش ريس عبد الله خيري سلك سلوكًا باهرًا ، النهار بطوله ، وقاد رجاله صاعدًا إلى التل فى المرات الثلاث بأتم نظام ، وذكر القائد أسماء آخرين امتازوا في تلك المعركة التى دارت في يوم ٢٣ إبريل ١٩١٦- معركة رومانة - وبعد هذه المعركة وجه القواد الأنظار إلى ثبات الجمالة تحت قنابل المدافع وقالوا «إنهم لم يفارقوا جمالهم بل سلكوا مسلكًا عظيمًا» . وحدث مثل ذلك في رفح وبقية المدن ، على أن أفعال الفرقة ظهرت على أتمها في «المعركتين اللتين دارتا في فلسطين حيث أثبت رجالها أنهم أهل للاسم الحسن الذي أحرزوه» ، فقد وجه قواد الفرق نظر القائد العام إلى خدمات الفرقة الجليلة وشدة التزامها ، وسألوا الجمّالة أي مكافأة يفضلون ، فاختاروا أن يعطوا مالاً ، ولكن الضباط رأوا أن يعطوهم مكافآت ، وعر على قائد إحدى الفرق أسماء سبعة وعشرين رجلا من الجمّالة ، وقال عنهم الضابط الذى عرض أسماءهم إن الوصف المعتاد لا يفيهم حقهم من الثناء ، فقد فعلوا في كل مرة فوق الواجب المفروض عليهم ، وأنه في مقدمه الممتازين الباش ريس عمر محمد عمر ، ولكن الجمّال حامد عبد الله معوض لا يقل عنه فقد ظل يعمل ست عشرة ساعة متوالية وإحدى يديه مجروحة جرحًا بالغًا بعد ما عضه أحد الجمال(٧٣) .

وهناك شواهد أخرى من هذا القبيل ، وهي مقتبسة من تقارير القادة والضباط «فقد

خدم الباش ريس نور الدين سعيد خدمة عظيمة ، فإنه رد الطمأنينة إلى نفوس الجمّالة ، وجعلهم ينطرحون على الأرض بقرب جمالهم ، وساعد الجنود في نقل الذخيرة في الخنادق تحت نيران المدافع السريعة والبنادق والقنابل . كما عهد إلى الباش ريس عباس سعيد محمود والريس محمد عثمان في نقل جماعة من الجرحى إلى مكان الأمان تحت نار القنابل وهما رابطا الجأش . وقد صوب الأتراك عددًا كبيرًا من القنابل أثناء معركة رومانة إلى نقالات الجرحى في الميدان ، فاستقر الرأي على نقل كل شيء إلى موضع أمين ودُعي الجمّالة إلى المساعدة ، وبينما هم ذاهبون بالجرحى سقطت بجانبهم تسع عشرة قنبلة وهم سائرون ، فلم يفر واحد منهم بل ظلوا يقودون جمالهم كأنه لم يحدث حادث ما ، وقد احتفل في ٢٧ مايو ١٩١٦ بعرض بعض بلوكات الجمّالة في فلسطين ، فوزعت عليهم المكافآت والجوائز اعترافًا ببسالتهم ، وكان الجمّالة لابسين الجلاليب الزرقاء وعلى رءوسهم الطاقيات ، وقد أجمع الذين عرفوا هؤلاء الجمّالة على أنهم استحقوا هذا التكريم أعظم استحقاق»[٧٤] .

وتشجيعًا للمزيد من التضحية والتفاني ، أنعم السلطان بنوط الجدارة من الفضة والبرونز عليهم ، وخصوصًا الجرحى الذين استمروا في ممارسة عملهم تحت النيران . وأقر اللنبي بخدمات هذا الفيلق في برقية له لوزارة الخارجية البريطانية في ٣١ أكتوبر ١٩١٨ «إن فيلق الجمالة قدم خدمات قيمة ساعدت كثيرًا على النصر للحملة»[٧٥] .

وعلى الرغم من تلك الخدمات الجليلة التي قدمها الفيلقان لإنجلترا وحلفائها ، فإنهم عانوا الأمرين ، عاشوا في ظروف غير طبيعية ، وزاد الأمر وبالاً عليهم المعاملة القاسية التي كانوا يلقونها على أيدى قوات الامبراطورية الذين انتزعت من قلوبهم الشفقة والرحمة .

وتكتب صحيفة «رائد العمال» الإنجليز في ٣ أبريل ١٩١٩ : «كان الكرباج هو الوسيلة الوحيدة لتسخيرهم ، وأصبح الجلد من الأعمال اليومية في معسكرات هؤلاء المجندين وأي معسكرات ، لا خيام ، وسوء تغذية ، ورداءه كساء ، وقلة غطاء ، ثم أمراض تفترسهم افتراسا . لقد كانوا يموتون كالذباب في الصحراء ، وكثيرًا ما رفض السماح لهؤلاء المجندين بالعودة إلى بلادهم حتى بعد انتهاء مدة خدمتهم»[٧٦] .

ويقر ملنر في تقريره عن أسباب ثورة ١٩١٩ أن المستشفيات التي كان يمرض فيها هؤلاء العمال لم تكن على ما يرام ، وأنه كان من بين ضباطهم كثيرون يجهلون لغتهم ولا خبرة بمعاملتهم ، زد على ذلك إطالة مدة خدمتهم إلى ما بعد التاريخ الذى تعاقدوا عليه ، وذلك بعد ما تولت السلطة العسكرية أمر التجنيد(٧٧) . وقد صرح تشرشل Churchill فى مجلس العموم البريطانى بأن الخدمة الطبية للفلاحين المصريين العاملين سواء في فرقة العمال أو الجمّالة كانت ناقصة وغير كافية(٧٨) .

ويؤكد الدكتور جست فى صحيفة دايلى نيوز Daily News أنه «لسوء تغذيتهم وملبسهم وعدم وجود مستشفيات كافية ورداءة أحوالها ، كانت نسبة الوفيات بينهم عالية جدا رغم عدم نشر إحصاءات»(٧٩) .

ويصفهم تشيرول Chirol بعد أن جند هؤلاء عاملناهم كما يعامل العمال الرخيص والأجر عادة ، فكانت أطعمتهم وملابسهم وخيامهم وفراشهم رديئة . وقال قس إنجليزي إن الفلاحين في هذه الفرق كانوا يتساقطون في سيناء وفلسطين والعراق تساقط الذباب»(٨٠) .

وكان الرافعى شاهد عيان فيقول : «كانوا يعاملون معاملة المعتقلين وما هم بالمذنبين يربطون بالحبال ويساقون كالأنعام ، ويقام عليهم الحراس وينقلون بالقاطرات فى مركبات الحيوانات ، ويعاملون أسوأ معاملة ولا يعتنى بصحتهم ولا بغذائهم وراحتهم ، وكانوا يوعدون بأن يستخدموا لمدة محدودة ثم تمد على رغمًا عنهم ، ومات كثيرون منهم في ميادين القتال أو الصحراء في سيناء والعريش أو في العراق وفرنسا ، وأصيب كثير منهم بالأمراض والعاهات التي جعلتهم عاجزين عن العمل»(٨١) .

وقد سئل بعض من قضى عليهم نكد الطالع بأن يكونوا ضحية هذا «التطوع» فقالوا إنهم ذاقوا العذاب وكانوا في أسوأ حال» ، وزيد أيضًا أنه كان نصيب البعض منهم أن أسر في الجيش العثماني شهورا ، كما أصيب البعض بجراح أليمة(٨٢) .

وكتب الكاتب الأمريكى جورج كريل في صحيفة Le Gppe بتاريخ ٢٧ سبتمبر ١٩١٩ عما قاساه هؤلاء العمال «لقد سبق مليون ومائتا ألف من المصريين إلى الخدمة في فرقة العمال والنقل ، وما يتهم به الوطنيون المصريون السلطة العسكرية أن معاملتها للعمال

كانت أسوأ من معاملتها لدواب النقل ، فقد كان طعامهم رديئًا ، ومسكنهم فاسدًا ، وكانت العناية الصحية بهم ضئيلة ، فمات هؤلاء المجندون التعساء كالذباب ، وكلما قضى منهم نفر وخلا بموتهم مكان ، ساق الكرباج الآلاف غيرهم ليحلوا محلهم ، ودم هؤلاء الرجال هو الذي يجري بين مصر وإنجلترا اليوم»[٨٣] .

ويصف إلجود Elgood ظروف العمل بقوله : «في الشهور الأولى من عام ١٩١٦ لم يكن لسائقى الجمال زي خاص بهم ، وإن كانت صرفت بطانية واحدة لكل منهم . وبهذه المعدات الوهمية تحمل الرجال مشاق الحملة في سيناء» ، ثم أشار للظروف المناخية القاسية «إن فلسطين فى الشتاء ليست بالبلد الذى ييسر القيام بحملة مريحة في أراضيه ، وعمليات النقل بالدواب في مثل هذا الجو الذي لا يرحم تتم في أقسى الظروف ، فالوحدات المقاتلة يمكنها أن تتوقف حتى تتحسن الظروف الجوية ، ولكن قوافل التموين لا يمكن ان تتوقف لتأخذ قسطا من الراحة . . . وكانت الأمطار الغزيرة تضيع معالم (المدقات) وتجتاح مسافات طويلة من خطوط السكك الحديدية فتقتلعها ، ولا يكون ثمة مفر من تعطيل كافة وسائل النقل الميكانيكية . وهنا يأتى دور الجمال لتحمل عبئها ، ولقد تمكنت قوافل الفيلق من أداء مهمتها بفخر في هذه الظروف ، وكم من قوافل صارعت العواصف وهى تحمل التموين إلى الخطوط الأمامية ، وكثير من الرجال والدواب والجمال لقوا حتفهم دون رحمة على الطريق . . . لقد كان هذا الفيلق بحق مخلوقًا فريدًا»[٨٤] .

وتروى المقطم عن الذي قاساه الجمّالة على لسان أحد الضباط الإنجليز «جرح الجمال يونس في رأس ، ولكنه ظل مع جماله ولم يذكر شيئًا عن جرحه حتى حططنا الرحال فى محلة أخرى على بعد ميل من محلتنا الأولى . وبعد سبع ساعات من جرحه ، وقد كان هذا الجرح بالغًا ، كما تبين من الكشف الطبي ، واضطر الجراحون أن يستخرجوا إحدى عينيه ويعملوا له عملية جراحية كبيرة في الجمجمة»[٨٥] . وأمام هذه الشدة في العمل وهذا الضغط المتزايد حاول بعض الجمّالة الفرار وترك عملهم مما قاسوه . وشاركهم في ذلك بعض من العمال والرديف وامتلأت الصحافة بإعلانات الهروب .

وتعدد الإصابات حتى في فرنسا من جراء الظروف المناخية القاسية لتراكم الثلوج

وعدم تحمل المصريين لها ، كذلك ارتفعت نسبة الوفيات للعاملين في طنوس ومدروس[٨٦] .

وهاجمت الحمى فرقة الجمّالة التى كانت تعمل لمساعدة الأمير فيصل ، وكثر المصابون بالتيفوس والدوسنتاريا ، ورغم ذلك فقد كانوا يقومون بمهامهم ، وانتشرت الكوليرا وكثرت الأعداد المصابة بها لدرجة أنهم حينما عادوا إلى مصر نقلوها معهم[٨٧] ، كما مات الكثير من جرائها من الرديف فى الميدان[٨٨] .

وفى ملفات أذونات المعاش لعمال السلطة يتضح أن ما أنيط إليهم من أعمال قد سببت لهم عاهات وإصابات مستديمة وطالبوا بالتعويض ، فعلى سبيل المثال ، الجمّال منصور شحاتة أرسل لقوامندان قلم تعويضات حملة الجمال همفورز Homforz يطلب التعويض عن عينه التي فقدت أثناء عمله كترابي ، كذلك طلب تعويضًا من يدعى محمد إبراهيم العامل بالسلطة الذى أصيب بإصابة مستديمة ، وأيضًا سعد كريم حسن الذى يقول «أفندم لأنى كنت شغال تبع الريس عبد القادر سالم رئيس طلبة نمرة ٦١٨ بالسلطة العسكرية بالقنطرة ، ونظر لأنى مكثت شغالا بالأتربة حتى عجزت ببصري فى عينيّ الاثنين ، وذلك من عناء الأشغال بالسلطة» وهو الآخر يطلب تعويضٌ ا عن إصابته[٨٩] .

وأصاب الموت الكثيرين على أثر أعمالهم الشاقة ، ففى شكوى من والد يطلب تعويضًا عن ابنه – المدعو فريد عبد القادر– الذي مات أثناء قيامه بخدمة الجيش الإنجليزى[٩٠] . وبجوار هؤلاء كان هناك المفقودون الذين انقطعت أخبارهم ولم يعثر لهم على أثر .

وكانت رحلة عودة هؤلاء – لمن كتبت له– أصعب من الرحيل ، امتلأت بالعذاب والمشقة واللهفة والحنين لأرض الوطن بعد ذلك الحرمان الطويل والغربة القاسية التي انعكست فيما رددوه من كلمات فاضت بالشوق والحب لمصر .

وقد عبرت الأغانى الشعبية عن آلام الفراق :

ياعــزيز عينـــي وأنا بــدي أروح بلدي
بلــدي يا بلـــدي والسلطة خدت ولـدي

وانعكست صورة الفرحة على ما تغنوا به :

سالمة ياسلامة رحنا وجينا بالسلامة

شفنا الحرب وشفنا الضرب وشفنا الديناميت بعنينا

مهما يكون كله يهون إلا وطنا ما يهونش علينا

وكما جمعت السلطة العسكرية البريطانية الرجال ،لم تبق على الدواب ، فطبقت[٩١] الطريقة نفسها عليها ، وصادرت الأقوات وبخاصة الإنتاج الزراعى ، كذلك أرغمت مصر على تقديم الخدمات الصحية ، ودفع الأموال للصليب الأحمر ، وأصدرت الأوامر بالاستيلاء على مبان وأراض ، وفرضت الالتزامات على المصالح الحكومة ، كل ذلك من أجل السخرة التى ألزمت بها المصريين فى الميدان الحربى .

الهوامش

(١) الأهرام ، ٨ أغسطس ١٩١٤ .

(٢) نفس المصدر ، ٢٥ أغسطس ١٩١٦ السفير ، ٢٧ ديسمبر ١٩١٦ .

(3) Lloyd, G., Egypt Since Cromer, Vol. I, London, 1933, p. 185.

(4) Egyptian Government, Conseil des Ministres, No. 11, 30Nov.

(٥) السفير ، ١٠ أغسطس ١٩١٤ ، الأهرام١٤ يناير ، مصر ١٣ يناير ١٩١٥ ، Les Nouvelles. 9 Sept.

(6) Macmum, G., Military operations, Egypt and Palestine, London, 1928, pp. 13, 14, Kearsy, The operation in Egypt and Palestne 1914 - June 1917, London, undeted, pp, 21, 86.

(٧) العدل ، ٢٥ نوفمبر ١٩١٤ .

(8) Elgood, Egypt and the Army,London,1924, p. 86.

(٩) الأهرام ، ٢ فبراير ١٩٥ ، السفير ٢١ فبراير ٩١٥ ، وادى النيل ٢٦ فبراير ١٩٥ ، Le Journal du La Verité, 22,Fev. 1915, Caire,21Fev.1915.

(10) La Phare d' Alex. 24 Fev. 15 Aprit, 1915 .

(١١) الأهرام ١٤ ، ١٥ فبراير ١٩١٥ ؛ Elgood op. cit, p. 142

(12) Gouvernement Egyptienne, copies des lettres d'administration, 30 Mars, 1917, p. 427. Les Nouvelles, 10. La Reforme, 10 Sept.1914.

(١٣) ديوان رئيس الجمهورية ، دفتر وارد ، أرقام ٢٢٩٧ ، ٢٥٨٧ ، ٢٥٨٢ ، من ٢٣ مارس ١٩١٥ إلى٢٩ مايو ١٩١٦ .

(١٤) نفس المصدر ، رقم ٢٣٦٧ ، ٣١ يوليو ، ١٢ أغسطس ١٩١٦ ، رقم ١٢٨٣ ، ٢٠ يوليو ١٩١٧ ؛ المقطم ، ٤ نوفمبر ١٩١٦ .

(15) Conseil des Ministres, 30 Jan. 1917.

(١٦) لورنس ، الثورة فى الصحراء ، ترجمة رشيد كرم ، د .ت . ، ص ص ٣٥ ، ٣٨ .

(١٧) المقطم ، ٤ نوفمبر ١٩١٦ .

(١٨) ديوان رئيس الجمهورية ، دفتر وارد ، بدون رقم ، ٥ فبراير ١٩١٦ ، بكباشى (مقدم) ، يوزباشى (نقيب) .

(١٩) الوطن ، ٢ ، ٢٧ نوفمبر ، ٤ ديسمبر ١٩١٨ .

(٢٠) الأهرام ، ٢٦ يناير١٩١٧ .

(21) Ministére des Finances Egyptienne,Récueil des Documents Relatif a La guerre,

20 Jan. 1916.

(٢٢) المقطم ، ٢١ يناير ١٩١٦ .

(٢٣) الأهرام ، ٢٣ يناير ١٩١٦ .

(٢٤) الأمة ، ١٧ فبراير ١٩١٦ .

(٢٥) وثائق حرس الحدود ، عملية أورطة رديف الجيش المصرى ، دفتر صادر ووارد جـ١ ، ١١ يناير ١٩١٨ . صاغ (رائد) .

(٢٦) الأهرام ، ١ فبراير ١٩١٦ .

(27) Récueil des Documents Relatif a la guerre, 22 Oct. 1916.

(٢٨) سعد زغلول ، مذكرات ، كراسة ٣٠ ، ٢١أكتوبر ١٩١٧ ، ص١٩٦٩ .

(29) Hallberg, I.,la Condfition International de l'Egypte depuis 1914, p. 334, Paris,1922.

(٣٠) مصر ، ١٤ أغسطس ١٩١٤ .

(31) Egyptian Governement, Ministry of Interior, Cairo City Police, No. 96, Sept. 13, 1915,P. 408.

(٣٢) المقطم ٣ يوليو ١٩١٧ .

(33) Elgood, Op. cit., pp. 108-238.

(34) Ibid,p. 240.

(٣٥) المقطم ، ١٧ سبتمبر ١٩١٧ ؛ الأهرام ٢٦ أغسطس ١٩١٦ .

(٣٦) عبد الرحمن فهمى ، مذكرات مخطوطة ، الملف السابع ، ص ٥٠٧ .

(٣٧) الأفكار ٧ يونيو ١٩١٧ .

(38) Macmunn,op.cit., 409, Badcock, A History of the Transport Services of Egyptian Expeditionary 1916- 1918,lodon 1925,p.21.

(39) Badcock, op.cit., pp.20, 21, 23,32,300.

(٤٠) المقطم ، ٣ يوليو ١٩١٧ .

(٤١) وادي النيل ، ١٨يوليو ١٩١٧ .

(42) Lloyd, op.cit., pp. 224, 230, Elgood, op. cit., p.315, Badcock, op.cit.,p.31، عبدالرحمن فهمى ، المصدر السابق ، ص ٤٥٦ .

(43) Lloyd, op. cit., pp.234, 235. Elgood, op. cit.,pp.306,307.

(44) Wingate R., Wingate af the Sudan, Ist publiched, London, 1955.

(45) Ibid, p.215,p.283.

(46) Conseil des Ministres, 197 No. 10, 20 Octobre, 1917.

(٤٧) الأهرام ، ١٢ أبريل ١٩١٧ .

(48) Wingate,op. cit.,p.216,Macmunn,op.cit., p. 366, Elgood, op. cit.,p.316.

(49) Les Nouvelles,15 Dec. 1915.

(50) Lloyd, op.cit.,pp. 216, 217, 223,The Egyptian Gazzette,24 Dec., 1916.

(51) Massey, W., The Desert Campains, London, 1918, P.3.

(٥٢) وادي النيل ، ١٠أغسطس ١٩١٦ .

(53) Massey, op. cit, p. 12.

(54) Gouvernment Egyptienne, Canal Secretairiat,no. 159, 9 Fev. 1918,p. 63.

(٥٥) الأهرام ، ١٣ أغسطس ١٩١٦ .

(56) House of Commons, Vol. 113, March 20, 1919, p. 2369.

(57) Canal Secretaiait, No. 27,22 Juillet, 1916,p.9,No. 136, 24 Juillet 1916, p. 9, No.116, 18 October 1918,p. 37.

(58) G.Britain Report by her Majesty Majesty's Agent and consul general, Milner,p. 10.

(٥٩) المقطم ، ١٧ سبتمبر ١٩١٧ .

(60) Wingate, op. cit.,p.214.

(٦١) المقطم ، ١٧ سبتمبر ١٩١٧ .

(٦٢) نفس المصدر ، ٢١ أبريل ١٩١٧ .

(٦٣) نفس المصدر .

(٦٤) الأهرام ، ٣ أبريل ١٩١٧ .

(٦٥) المقطم ، ١٧ سبتمبر ١٩١٧ .

(66) The Egyptian Mail, April 13, 1917, Badcock, op. cit., p. 23.

(٦٧) الأهرام ٢٦ يناير ١٩١٧ .

(68) Major R.A.M.C., With R.A.M.C. in Egypt,London, 1918, p.278 the Egyptian Mail,April 4, 1918.

(٦٩) المقطم ، ١٧ سبتمبر١٩١٧ . Elgood, op. cit.,p.240

(70) Macmunn, op. cit., p. 365.

(71) The Near East, March 9, 1917, Lawrance, Seven London, 1950, Pillars of Wisdom, pp, 516-572.

(72) Wavell, The Palestinian Campaigns, Third edition,London 1941, p. 62.

(٧٣) المقطم ، أول أغسطس ١٩١٧ .

(٧٤) نفس المصدر .

(75) Badcock, op. cit.,p.23.

(٧٦) شهدي عطية ، تطور الحركة الوطنية ١٨٨٢-١٩٥٦ ، ط ١ ، القاهرة ، ١٩٥٧ ، ص ٣ .

(77) Milner, op. cit., p. 11.

(78) House of Commons, vol. 114, April 3,1919,p.1412.77.

(79) Sabry, M.,la question de l'Egypte depuis Banapart Jusqu'a revolution de 1919, 5 me edition, paris, 1922, pp.85, 86.

(٨٠) الأهرام ، ٢٠ ديسمبر ١٩١٩ .

(٨١) عبد الرحمن الرافعى ، ثورة ١٩١٩ ، ج١ ، ط١ ، القاهرة ، ١٩٤٦ ،ص٤١ .

(٨٢) البلاغ ، ٢١ فبراير ١٩٢٣ .

(٨٣) عبد الرحمن فهمي ، المصدر السابق ، ص ٤٥٧ .

(84) Elgood, op. cit., p. 244.

(٨٥) المقطم ، أول أغسطس١٩١٧ .

(٨٦) الأهرام ، أول نوفمبر ١٩١٥؛ Major R.A.M.C., op. cit., pp. 278, 279

(٨٧) المصدر نفسه ٢٦ أغسطس ١٩١٦ ؛ Ibid p. 79

(٨٨) عملية أورطة رديف الجيش المصري ، دفتر صادر ووارد ، ج١ ، ٤ ديسمبر ١٩١٧ ، ٦ يناير ١٩١٨ .

(٨٩) Cairo City Police ، ملفات أذونات معاش ، ٢٩ مارس ١٩٢٢ ، ٢١سبتمبر ١٩٣٣ ، ٢٩ أكتوبر ١٩٣٣ .

(90) Egyptian Gov. Cairo City Police, no. 239, Sept. 16, 1916, p. 95.

(٩١) شهدى عطية ، المرجع المذكور ، ص ص ٣٠ ، ٥٩ .

(٨)

العمليات الحربية في مصر وفلسطين
من أغسطس ١٩١٤ إلى ٣١ أكتوبر ١٩١٨

تأليف

اللیفتنانت کولونیل أ . كيرزى
D.S.O., O.B.E.,Copret.S.C.

نقله إلى العربية بتصرف

صاغ أركان الحرب
محمد على فهمى
سلاح المدفعية الملكى

أحمد الأرفلى
بوزارة الحربية والبحرية سابقا

عرض

د . حماده محمود إسماعيل

تأتى أهمية الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ - ١٩١٨) فى أنها أول حرب كونية تشتعل بهذه الصورة ، إضافة إلى أنها أدت إلى خلخلة ميزان القوى الدولى الذى انحصر ولفترات طويلة فى قطبى العالم (إنجلترا وفرنسا) لصالح قوتين جديدتين هما (الولايات المتحدة ، روسيا) فالثانى تحولت هويته من الإمبراطورية الروسية إلى دولة كبرى بهوية شيوعية هى الاتحاد السوفييتى وجاء خروج روسيا من الحرب سنة ١٩١٧ فى أعقاب الثورة البلشيفية لتحل الولايات المتحدة الأمريكية مكان روسيا فى الحرب لتغير دفة الحرب لصالح إنجلترا وفرنسا والدول المتحالفة معهما .

يضاف إلى ما سبق أنه ترتب أيضًا على تلك الحرب مولد منظمة دولية هى عصبة الأمم والتى لم تعمر طويلاً لسبب عدم دخول الولايات المتحدة فى عضويتها إضافة إلى محاولات الدول التى هزمت فى الحرب «تفصل بين نصوص المعاهدات التى عقدت فى أعقاب الحرب» هو ما أثر سلباً على دور تلك المنظمة الدولية ...

على الجانب الآخر دخلت منطقتنا فى معمعة الحرب نظرًا للتواجد الإنجليزى فيها وبشكل خاص فى مصر التى احتلتها إنجلترا سنة ١٨٨٢ والتى جاء موقفها شائكًا فمن الناحية الرسمية مصر تابعة للدولة العثمانية عدوه إنجلترا فى الحرب وإنجلترا تحتل مصر كما أشرنا . وما إن نشبت الحرب حتى أخذت إنجلترا زمام المبادرة فأعلنت الحماية على مصر (ديسمبر ١٩١٤) وعزلت حاكم مصر الخديو عباس الثانى وأحلت محله حسين كامل ومنحته لقب سلطان ، وكان من الطبيعى أن تحقق إنجلترا من خلاله ما تريد ، وكان من الطبيعى أيضًا أن تكون مصر والشام إحدى الجبهات الساخنة فى الحرب .

لكل ما سبق جاء العام ٢٠١٤ يحمل معه مرور مائة عام على بداية تلك الحرب لتكون المناسبة دافعًا رئيسًا لعقد ندوة دعا إليها مركز تاريخ مصر المعاصر فى فترة من (١٨ ديسمبر ٢٠١٤) والتى تولى الإعداد لها ا .د. لطيفة سالم صاحبة الدراسة الرائعة عن مصر فى الحرب العالمية الأولى ، وقد شاركها فى الندوة العديد من الباحثين الذين تناولوا الحرب وتأثيرها على مصر من عدة زوايا .

وقد رأينا أنه لكى تكتمل المنظومة العلمية للندوة أن نعرض لأحد الكتب التى

تناولت العمليات العسكرية فى مصر وفلسطين خلال فترة الحرب ، وقد وقع اختيارنا مع كتاب «العمليات الحربية فى مصر وفلسطين من أغسطس ١٩١٤ إلى ٣١ أكتوبر ١٩١٨» تأليف الليفتنانت كولونيل «كيرزى» ونقله إلى العربية صاغ أركان محمد على فهمى سلاح المدفعية الملكى وأحمد الأرفلى أحد العاملين بوزارة الحربية والبحرية ، وصدر الكتاب سنة ١٩٥٢ قبيل ثورة يوليو ونشرته مطبعة دار الكتاب العربى بالقاهرة .

وقبيل تناول الكتاب يجب الإشارة إلى مسألة مهمة ، هى أن جبهة فلسطين بالذات كانت إحدى الجبهات الساخنة فى الحرب ، عندما نفذ الشريف حسين ما طلبته إنجلترا أثناء المفاوضات الحسين - مكماهون ، بفتح جبهة جديدة للحرب فى بلاد الشام ضد الدولة العثمانية لإنهاكها ، هو ما أسُمى خطأً فى التاريخ بالثورة العربية الكبرى سنة ١٩١٦ ، ومن ثم لم يكن سوى جزء من الخداع البريطانى المعتاد لمن يسهل خداعه ، وكان الخداع إنه فى مقابل هذا التحرك ضد الدولة العثمانية وعده الإنجليز بآمال حكم دولة تضم أجزاء من الشام والعراق وهو ما لم يحدث ولكن ما حدث أن إنجلترا حققت أهدافها بهزيمة الدولة العثمانية وأدارت ظهرها للشريف حسين ليبدأ تاريخ جديد للمنطقة فى أعقاب نهاية الحرب سنة ١٩١٨ .

نعود إلى الكتاب الذى يستعرض صاحبه فى الفصل الأول منه مسألة أهمية وخطورة الدفاع عن قناة السويس باعتبارها أخطر الممرات العالمية والخشية من وقوعها فى يد القوى المعادية وأنه من الصعب فى كل ظروف الحروب وضع جيش بطول القناة ، ثم يتحدث بعد ذلك عن أهمية سيناء كمسرح للعمليات العسكرية التى تنطلق إلى بلاد الشام ، ثم يتحدث عن ضرورة الانتباه لخطورة الإمدادات الألمانية حليفة الدولة العثمانية فى الحرب وهى الإمدادات التى من الممكن لو تمت لمثلت خطورة على سير المعارك . . . ثم ينتقل إلى الحديث عن جغرافية سيناء وكيفية التعامل مع طبيعة المكان بما له وما عليه وخطورة إمكانية تقدم الأتراك من منطقة وسط سيناء ، غير أن الكاتب أشار إلى مسألة مهمة أضعفت قوى الخصم «الدولة العثمانية» وهو طول خطوط الإعدادات ما بين عاصمة الدولة وفلسطين فى ذات الوقت يثبت الكاتب كيف أن

إنجلترا كانت ترصد ما كانت تفكر فيه الدولة العثمانية حول فكرة جمال باشا أحد قادة الأتراك حول إمكانية إثارة المصريين ضد الإنجليز .

ينتقل الكاتب بعد ذلك إلى الحديث عن أن الاحتياطات التى أتخذتها إنجلترا للتمركز على طول القناة أعطى الإنجليز فرصة أكبر من فرصة الأتراك .

يستمر الكاتب فى التعرض محاولة الأتراك إحتلال بعض المناطق فى منطقة القناة فى فبراير سنة ١٩١٥ وفشل ذلك ، وهو ما ولدّ إحساسًا لدى الإنجليز بالقلق حول حماية القناة بعد تلك المحاولة الفاشلة ، ثم يستعرض الكاتب أنه بعد فشل المحاولة ، حاولت تركيا إثارة السنوسى فى غرب مصر ضد إنجلترا وهو ما فشلت فيه تركيا وإن كان يكشف يقظة إنجلترا تجاه تلك المسألة وهو ما كبد السنوسيين خسائر مادية وبشرية كبيرة خلال عامى ١٩١٦ ، ١٩١٧ ويشير الكاتب إلى مسألة مهمة وهى الدور الذى قامت به التجريدة المصرية أثناء تقدم القوات الإنجليزية فى فلسطين ، وهو ما يلقى الضوء على الدور المهم الذى لعبته مصر فى الحرب فى هذا الجانب وهو ما لم ينكره الإنجليز .

يفرد الكاتب مساحة مهمة فى كتابه حول الخسائر الفادحة التى تكبدها الأتراك فى المعارك التى دارت فى سيناء خلال صيف سنة ١٩١٦ السبب هو تلك الأساليب العتيقة التى استخدمها الأتراك فى المعارك فى مواجهة الأساليب الحديثة فى الحرب والتى امتلكتها إنجلترا وحلفائها .

ينتقل الكاتب إلى الحديث عن سير المعارك فى فلسطين واستمرار الضغط على القوات التركية حتى تقهقرت ، ولم ينس أن يشير مرة أخرى إلى الدور المهم للفيلق المصرى والذى بلغ عدده ٥٥٠٠٠ عامل .

ويستهل الكاتب بعد ذلك الحديث عن المعارك سنة ١٩١٧ فى فلسطين ، واستمرار سيرها فى صالح إنجلترا وحلفائها والخسائر التى تكبدها الأتراك فى يناير من هذا العام ما بين قتيل ومفقود وأسير إضافة إلى غنائم الأسلحة وهو ما تم كله فى معركة غزة الأولى . أما فى معركة غزة الثانية فى أكتوبر من العام نفسه فكانت الخسائر أفدح وبسببها استمر تقهقر الأتراك وهو ما أعطى الفرصة للإنجليز لاحتلال يافا وبدأ الإعداد

للهجوم على القدس ، وهو ما انتهى بسقوط القدس فى أكتوبر١٩١٧ وهو ما كان تمهيدًا للعمليات العسكرية فى ١٩١٨ وهو ما أنتهى بسقوط فلسطين فى يد الإنجليز ووقعت الهدنة فى أكتوبر من العام نفسه .

يحلل الكاتب بعد ذلك فى بقية صفحات الكتاب الدروس المستفادة من الحرب فى جبهة مصر والشام وكيف أن القوات الإنجليزية والقوات التابعة لها بما فيها الفيلق المصرى إلى جانب الأساليب والأسلحة الحديثة فى الحرب كان سببًا رئيسًا فى ترجيح كفة إنجلترا وانتصارها فى النهاية . على الجانب الآخر كانت الأساليب العتيقة وكذا الأسلحة التى استخدمت فى الحرب كان من جهة أخرى سببًا رئيسًا فى هزيمة الأتراك هذا فضلاً عن عدم معرفتهم بطبيعة الأرض التى دارت فيها المعارك وخصوصًا فى سيناء التى ركز الإنجليز عليها حماية لقناة السويس هذا الشريان الحيوى التى حرصت إنجلترا على الدفاع عنه . . .

والكتاب يضم مجموعة مهمة من الخرائط شملت العمليات العسكرية بالشام عامى ١٩١٧ ، ١٩١٨ ، ولأهميتها ألحقناها بالدراسة .

الملحق

العمليات الحربية فى مصر وفلسطين

من أغسطس ١٩١٤ — ٣١ أكتوبر ١٩١٨

تأليف

اللفتنانت كولونيل ا . كيرزى

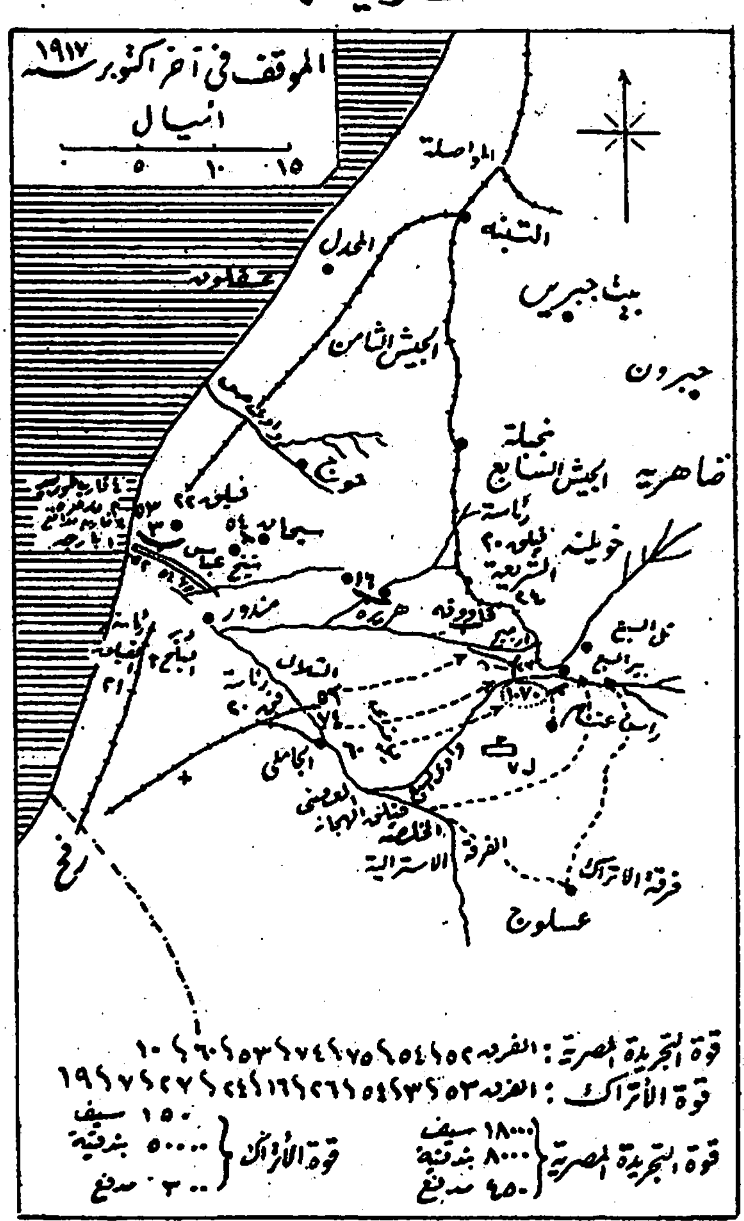
D. S. O., O. B. E., P. S. C.

نقله إلى العربية بتصرف

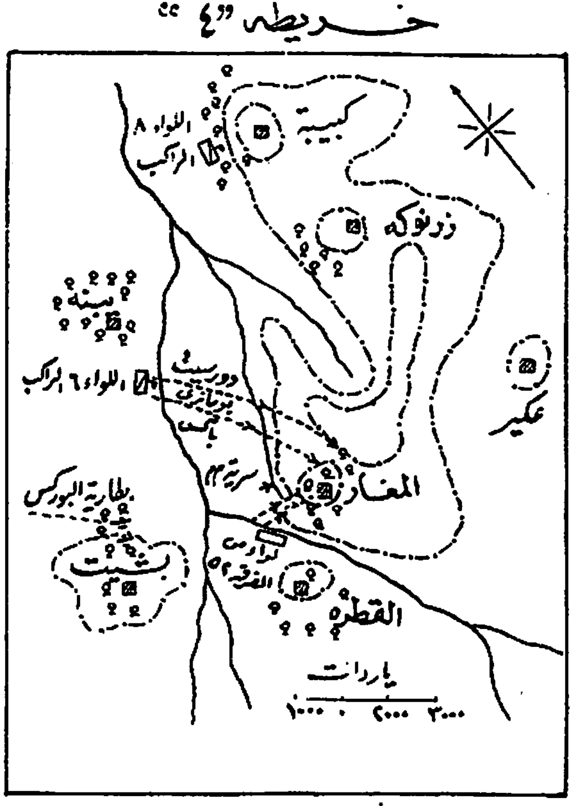
صاغ أركان الحرب
محمد على فهمى
سلاح المدفعية الملكى

أحمد فؤاد فلى
بوزارة الحربية والبحرية بالقاهرة

خريطة "٣"

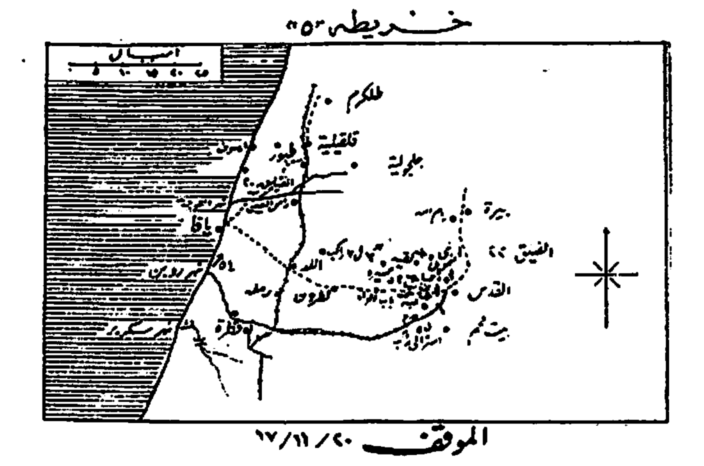

الموقف في آخر اكتوبر سنة ١٩١٧
أميال
٠ ٥ ١٠ ١٥
المواصلة
التينه
المجدل
عسقلان
بيت جبرين
الجيش الثامن
حبرون
نجيلة
الجيش السابع
ظاهرية
خويلفه
تل السبع
بير السبع
راس غنام
عسلوج
فرقة الاتراك
الفرقة الاسترالية
المنطرة
الجامعي
منذور
شيخ عباس
رفح
خوج
قوة التجريدة المصرية: الفرقة ٥٢، ٥٤، ٧٥، ٧٤، ٥٣، ٦٠، ١٠
قوة الأتراك: الفرقة ٥٣، ٣، ٥٤، ٢٦، ١٦، ٢٤، ٢٧، ٧، ١٩
قوة التجريدة المصرية: ١٨٠٠٠ سيف، ٨٠٠٠ بندقية، ٤٥٠ مدفع
قوة الأتراك: ١٥٠ سيف، ٥٠٠٠٠ بندقية، ٣٠٠ مدفع

خريطة "٤"



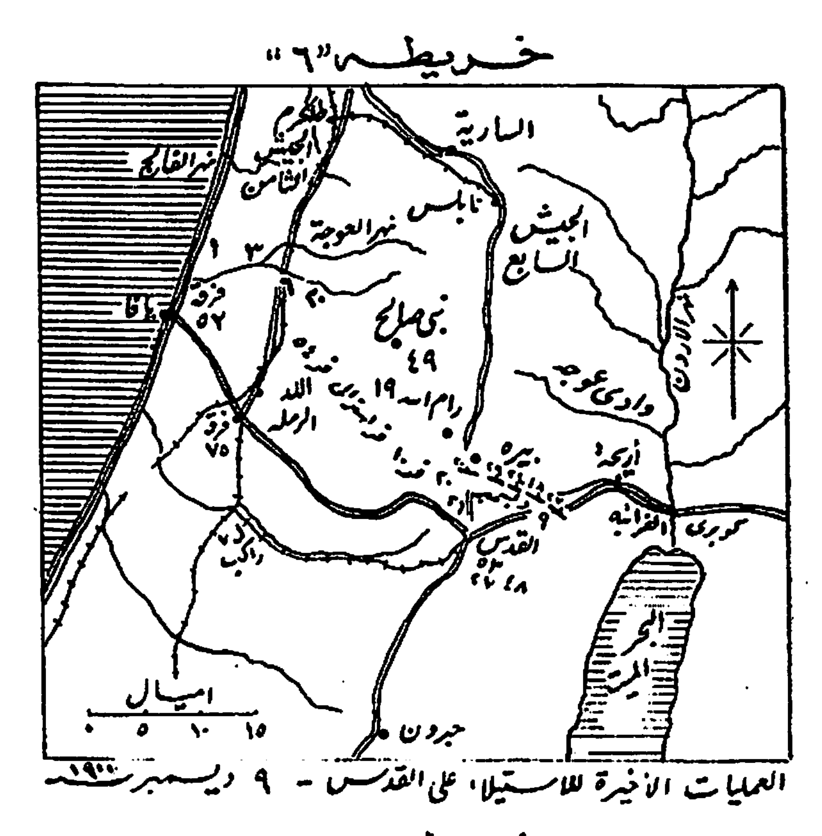
معركة المغار ١٣ نوفمبر ١٩١٧

خريطة "٥"



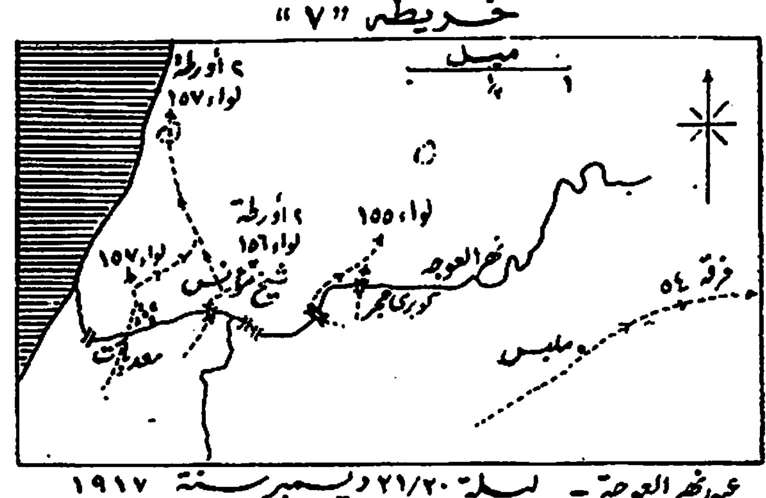
الموقف ٢٠/ ١١/ ١٧

خريطة "٦"



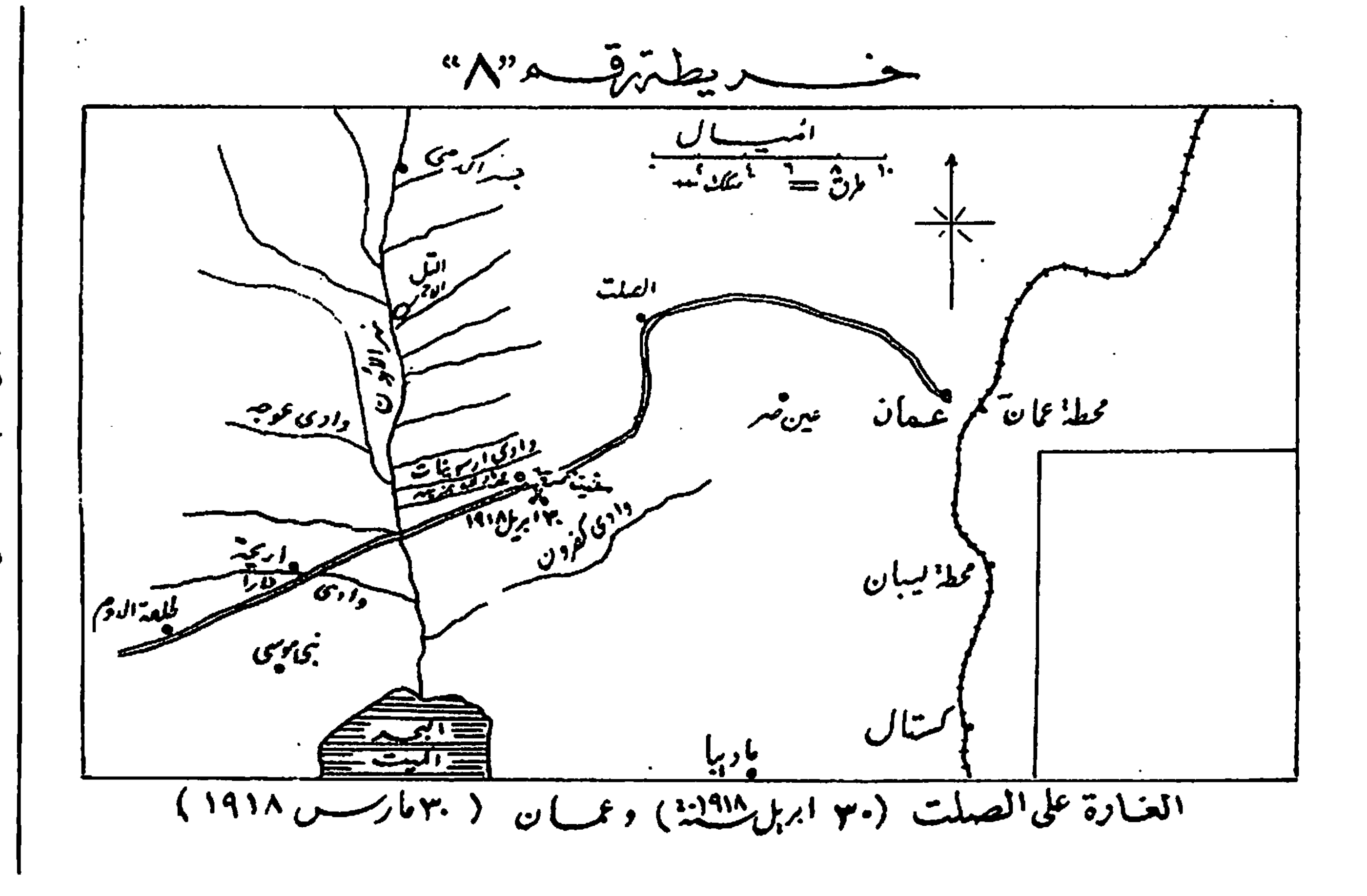
العمليات الأخيرة للاستيلاء على القدس - ٩ ديسمبر سنة ١٩١٧

خريطة "٧"

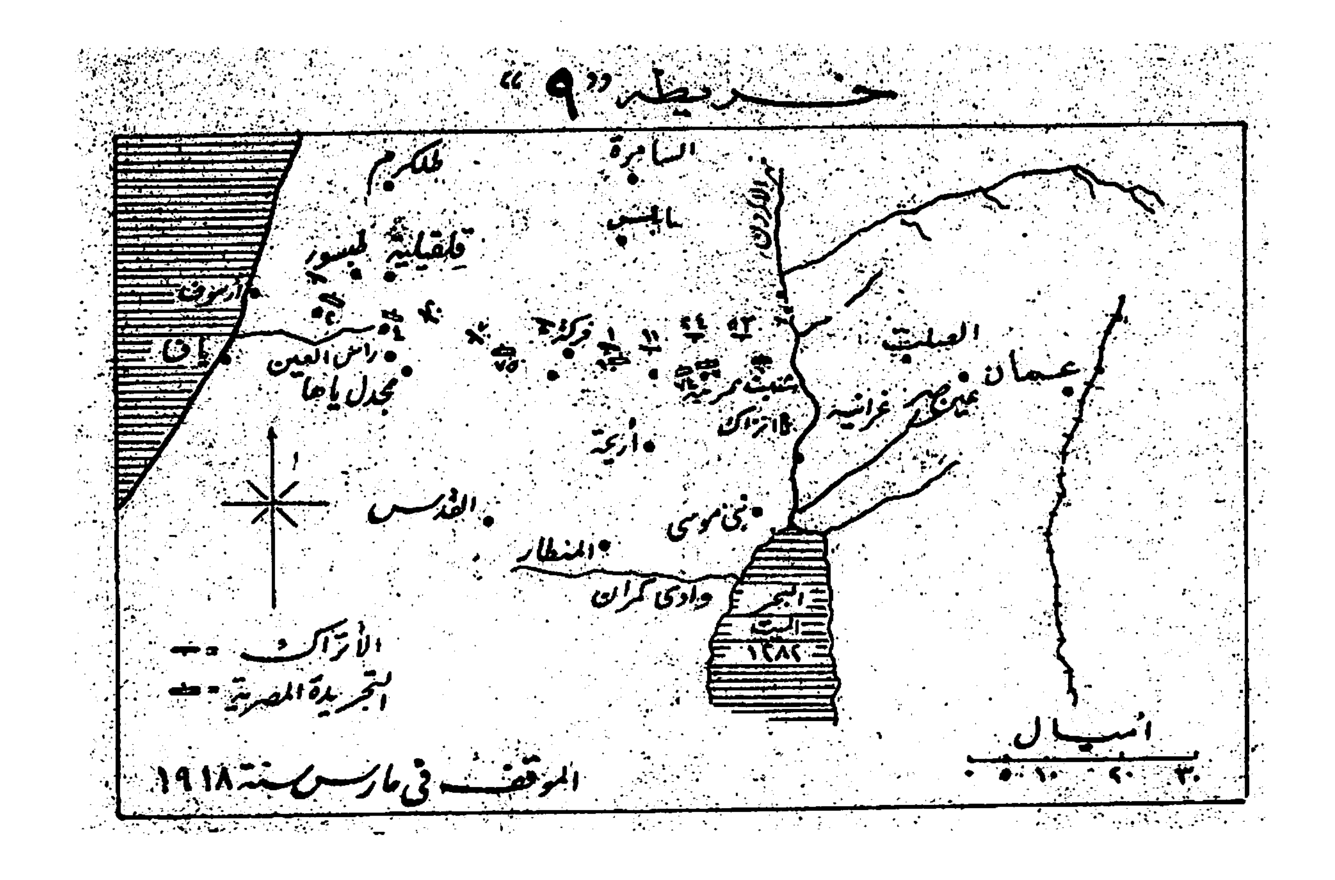


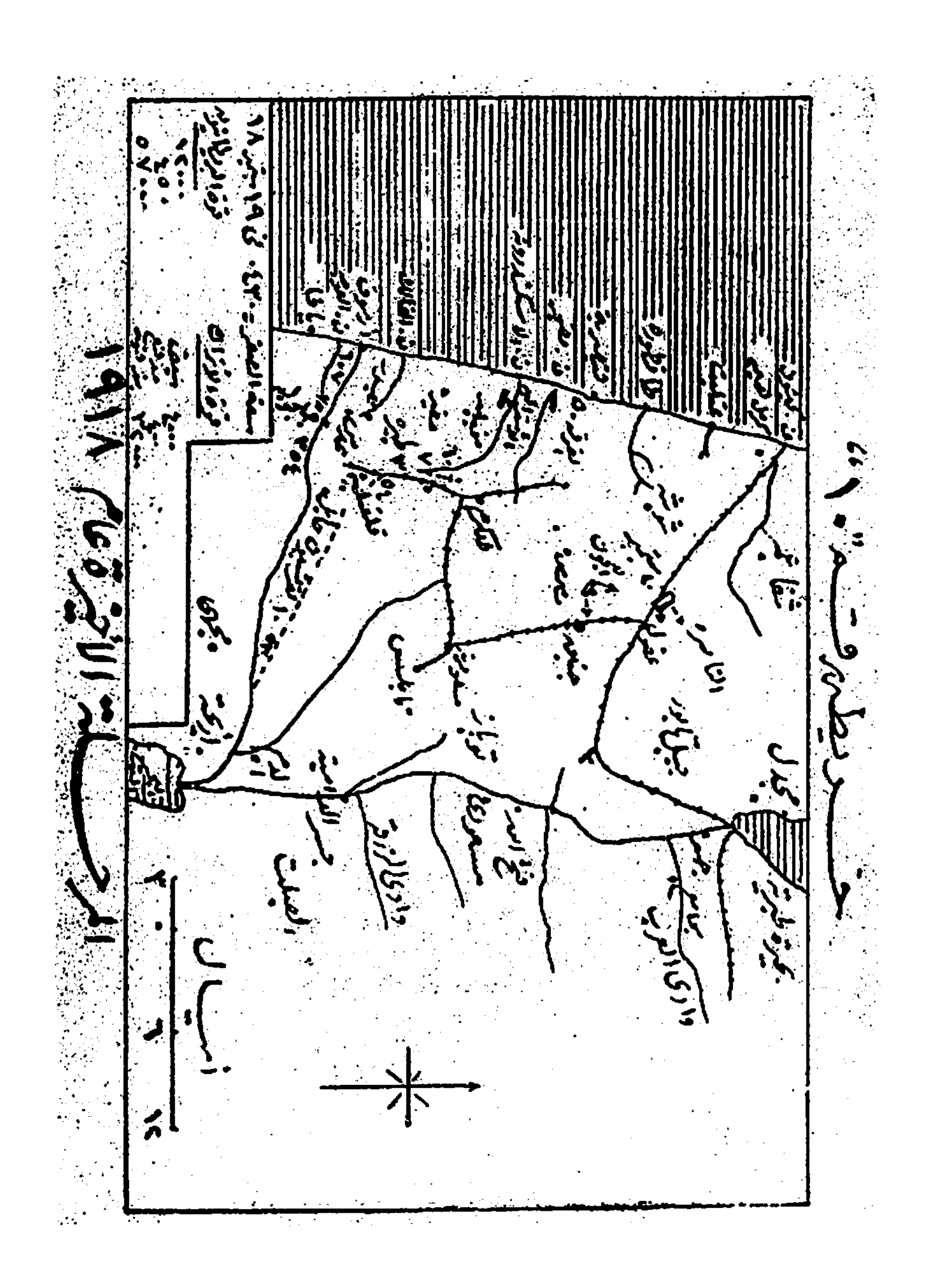
عبور نهر العوجة - ليلة ٢٠/٢١ ديسمبر سنة ١٩١٧

خريطة رقم "٨"

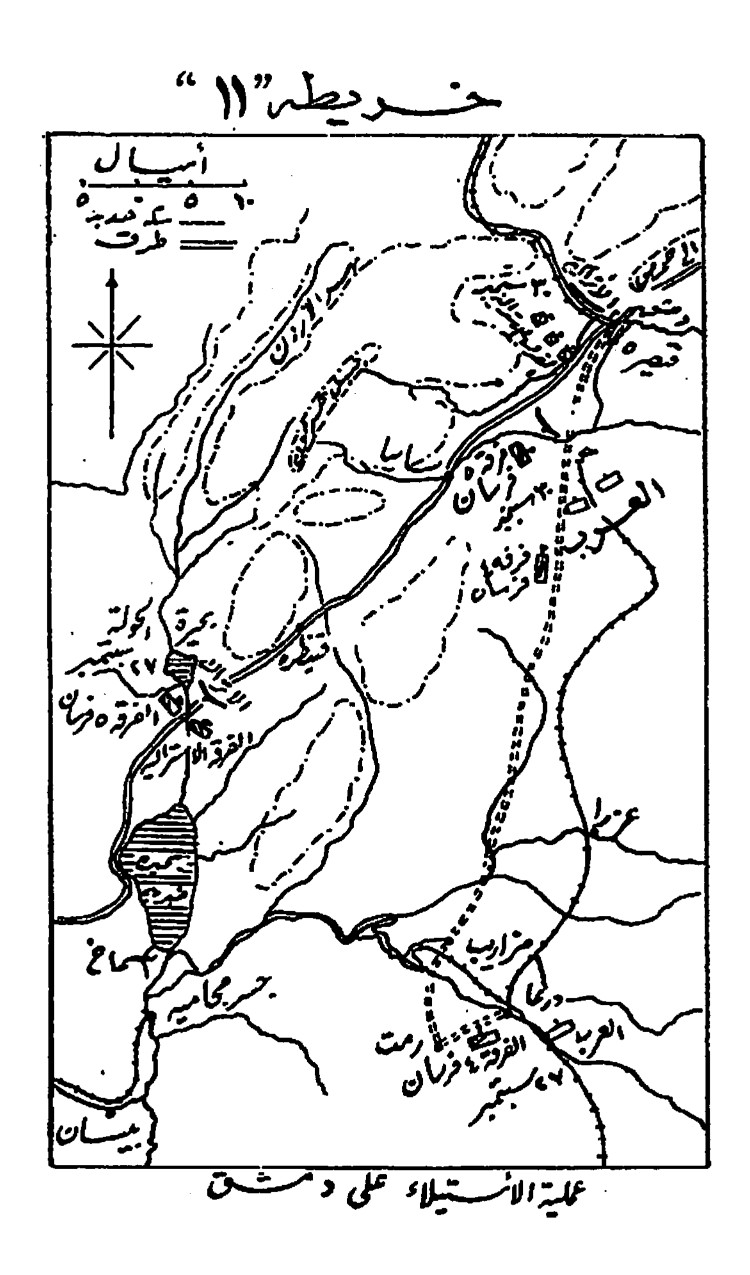


الغارة على الصلت (٣٠ ابريل سنة ١٩١٨) وعمان (٣٠ مارس ١٩١٨)


خريطة "٩"
طولكرم
السامرة
نابلس
قلقيلية
أرسوف
يافا
راس العين
مجدل يابا
القدس
أريحا
نبي موسى
المنطار
وادي كران
البحر الميت
السلط
عمان
نهر الأردن
الأتراك
التجريدة المصرية
الموقف في مارس سنة ١٩١٨
أميال
٣٠ ٢٠ ١٠ ٠

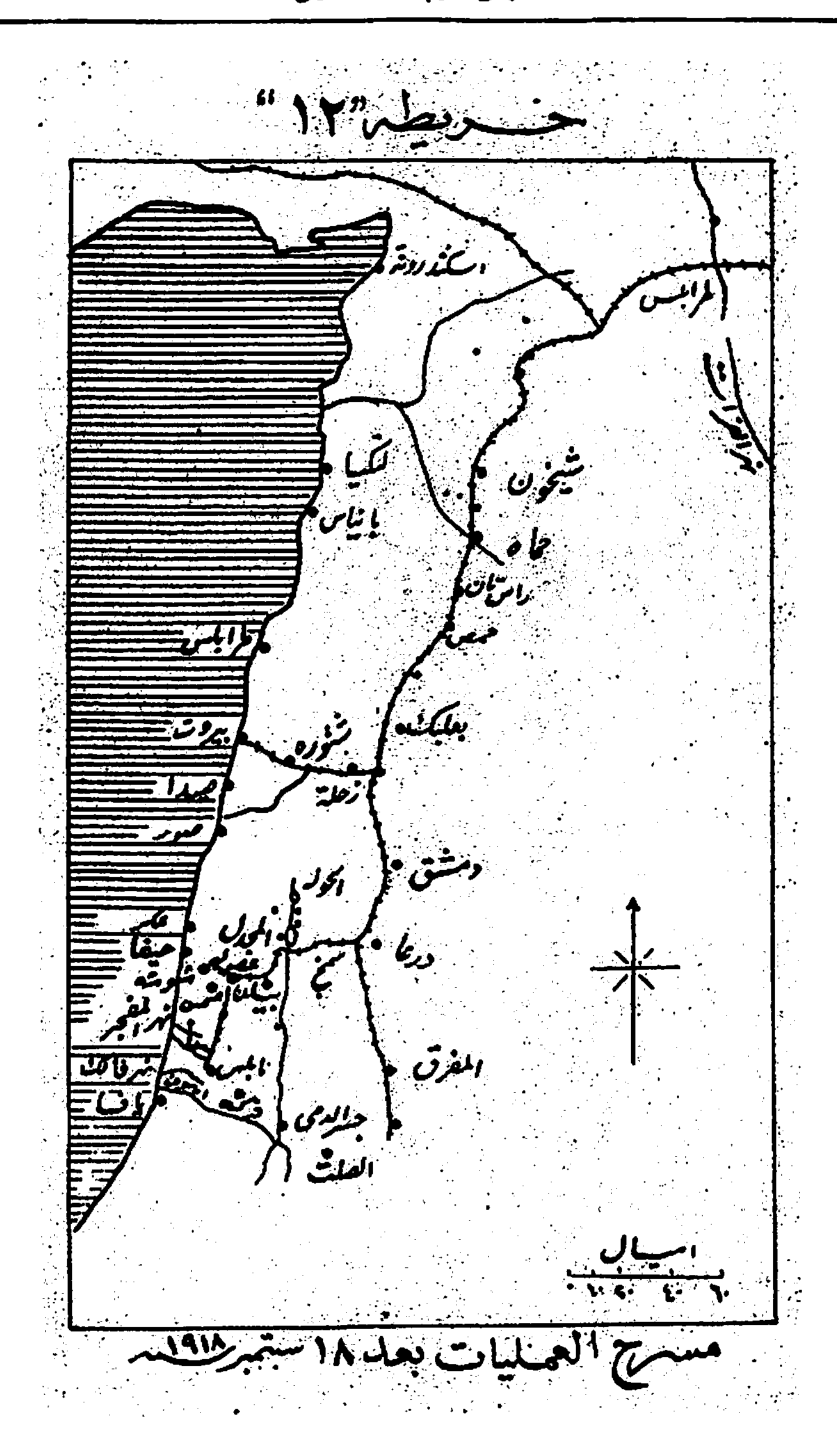


خريطة "١١"



عملية الاستيلاء على دمشق

خريطة "١٢"



مسرح العمليات بعد ١٨ سبتمبر سنة ١٩١٨

المحتويات

تقديم ٥

البحوث والدراسات

* الحرب العالمية الأولى ودخول الولايات المتحدة الأمريكية ١٩١٧ - ١٩١٨ .... ٧
د . صباح أحمد البياع

* إنجلترا ومصر بين إعلان الحرب وفرض الحماية ٤٣
د . لطيفة محمد سالم

* أوضاع مصر السياسية منذ إعلان الحماية وحتى نهاية الحرب العالمية الأولى ١٩١٤ - ١٩١٨ .... ٧١
د . مصطفى الغريب

* الواقع الاجتماعى زمن الحرب ١٢٣
د . آمنة حجازى عبده

* الحرب العالمية الأولى وقوافل الحج ١٩١٤ - ١٩١٨ .... ١٤١
د . محمود عبدالله

* الحرب العالمية الأولى وتحولات الهوية المصرية ١٨٧
أ . عبدالمنعم محمد سعيد

* المصريون فى الميدان الحربى ٢١٣
د . لطيفة محمد سالم

* العمليات الحربية فى مصر وفلسطين من أغسطس ١٩١٤ - ٣١ أكتوبر ١٩١٨ .... ٢٤٥
د . حمادة محمود إسماعيل

* الملحق ٢٥١